MOHAMMAD ABDULLAH AL FUSAYIL

محمد عبدالله الفسيل

الحياة التي عشت

حكايتي مع تحولات الفكر والسياسة في اليمن

الحياة التي عشت

حكايتي مع تحولات الفكر والسياسة في اليمن

الحياة التي عشت – الجزء الثاني / سيرة
حكايتي مع تحولات الفكر والسياسة في اليمن
محمد عبدالله الفسيل / مؤلف من اليمن
(بالتعاون مع منظمة صحفيات بلا قيود – اليمن)
طبعة ثانية منقحة،مايو 2024

حقوق الطبع محفوظة ©

المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر
المركز الرئيسي:
المصيطبة – شارع ميشال أبي شهلا – متفرع من جسر سليم سلام
مفرق الجامعة اللبنانية الدولية LIU – بناية النجوم – مقابل أبراج بيروت
ص.ب.: 11/5460 الرمز البريدي 1107-2190
تلفاكس: 707892 1 00961 – 707891 1 00961
بـيـروت – لبـنـان
E-mail: mkpublishing@terra.net.lb
موقع الدار الألكترونيّ: www.airpbooks.com

التوزيع في الأردن :
دار الفارس للنشر والتوزيع
ص. ب.9157، عمّان، 11191 الأردنّ،
هاتف: 5605432 6 00962، هاتفاكس: 4631229 6 00962
E-mail : info@airpbooks.com

تصميم الغلاف: **محمد الذبحاني**/ اليمن onedyemen@gmail.com
خطوط الغلاف: **خالد الورد**/ اليمن wardartmail@gamil.com
الصفّ الضوئيّ: **المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر**/ بيروت، لبنان
التنفيذ الطباعيّ : **ديمو برس** / بيروت، لبنان

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher.
جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أيّ جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأيّ شكل من الأشكال، دون إذن مسبق من الناشر.

رقم الناشر الدولي: ISBN: 978-614-486-521-7

محمد عبدالله الفسيّل

الحياة التي عشت

حكايتي مع تحولات الفكر والسياسة في اليمن

المحتويات

الفصل الثامن عشر: الثورة وإعلان قيام الجمهورية 9

صوتي يعلن سقوط الملكية وقيام الجمهورية. أنا وبلاغات وبيانات الثورة. الإعدامات وموقفي منها. مشروع تشكيل حكومة الثورة الأولى. مؤسسات الدولة التي أقرها السلّال.

الفصل التاسع عشر: أخطار تواجه الثورة 29

الثورة اليمنية في قاهرة مصر. البيضاني وخطة تدمير الثورة. البيضاني يعيد تشكيل مؤسسات الدولة لحسابه الخاص. طرد البيضاني وإلغاء جنسيته اليمنية. شهادات تدين عبد الرحمن البيضاني. محاولة تجميع الضباط الأحرار والترحيب بطلائع الجيش المصري. البيضاني ينفي المشايخ الجمهوريين إلى القاهرة. رسالة إلى جمال عبد الناصر. مجلس الأمن يتوسط لإنهاء الحرب في اليمن. ومضى البيضاني بشره وشره.

الفصل العشرون: عهد المشير عامر في اليمن 79

محاولة إضعاف الجانب المدني في الثورة. المشير عامر وإعادة صياغة أهداف الثورة. عودة المشير عامر وترتيب الأوضاع. مشكلة إرضاء المشايخ. الرئيس السلّال في القاهرة وعودتي لليمن. العودة للوطن ولقاء أمي الصابرة. مع الرئيس السلّال وقصة الزراعة. صدور الدستور المؤقت وتكوين المؤسسات. وصول عامر والسادات وتشكيل مجلس الرئاسة.

الفصل الحادي والعشرون: مؤتمر عمران 99

قرارات مؤتمر عمران. ملاحظات على مؤتمر عمران وقراراته. خطاب السلّال ومحاولة المصريين إرباك الحفل. أين الجيش اليمني؟ تواصل الإعدامات. مؤتمرات للقمة العربية وعودة للبيضاني. مشروع لإصلاح الأوضاع. التباحث والاتفاق مع عضو البرلمان البريطاني. زيارات السلّال

إلى موسكو وبلدان أخرى. عبد الناصر في اليمن ودستور جديد واستقالات. محاولة المصريين إعادة الزبيري ومن معه.

الفصل الثاني والعشرون: الطريق إلى مؤتمر خمر 131

حزب الله واغتيال الشهيد الزبيري. تشكيل حكومة النعمان. مؤتمر «خمر» وقراراته. نص مشروع دستور «خمر». محاولة اغتيال السلّال والانقلاب على مؤتمر «خمر». محاولة اغتيالي وقتلي. وثيقة الوفد المسافر إلى السعودية. محاولة شراء بعض مشايخ الجمهوريين. اجتماع الوفد الجمهوري بالملك فيصل. مشروع فيصل للحل في اليمن. لقاء مع المسؤولين السعوديين. موافقة الشيخ الأحمر وعودة الوفد. وصول عبد الناصر جدة والبيان المشترك. عبد الناصر يشكو صعوبة التعامل مع اليمنيين. تكوين المجلس الجمهوري في صنعاء. الخلافات داخل مؤتمر حرض. استبعاد السلّال مقابل استبعاد بيت حميد الدين.

الفصل الثالث والعشرون: مصر وخطة النفس الطويل 171

خطة النفس الطويل. اعتقال دولة اليمن من قبل دولة مصر. الانسحاب المصري من اليمن ومظاهرات العملاء.

الفصل الرابع والعشرون: حركة نوفمبر وحكاياتها 183

السباق بين الاعتدال والتطرف. المقاومة والاهتمام بمسألة الدستور. عجز في تعيين قائد عام للقوات المسلحة. العمري قائدا عاما للقوات المسلحة وحصار صنعاء. مظاهرة ضد القاضي الإرياني ورد فعله. مشكلة الأسلحة السوفيتية وانقلاب أغسطس. الحرب بين الجمهوريين. السلطة المدنية تتآمر على قيادات الجيش الداعم لها. الحرب بين الشمال والجنوب وتدخل الجامعة العربية. بداية انتصار الجمهوريين على الملكيين. عهد القاضي الرئيس عبد الرحمن الإرياني. الاعتراف السعودي بالجمهورية.

الفصل الخامس والعشرون: عهد الرئيس الحمدي 217

انقلاب 1974 ضد القاضي الإرياني. كيف عشت انقلاب الحمدي على الإرياني. تشكيل اللجنة الوطنية. الرئيس الحمدي واستبعاد البعثيين. توتر العلاقات بين الحمدي والسعودية. اغتيال الحمدي. أحمد الغشمي من قاتل إلى رئيس. عصبة الثمانية. مقتل الرئيس الغشمي في الشمال والرئيس سالمين في الجنوب.

الفصل السادس والعشرون: علي عبد اللّه صالح وتأسيس الحكم الشمولي 243

الحرب ولقاءات الوحدة. التهدئة وبداية عهد جديد. سفير في العراق ومضايقات. انقلاب في الجنوب ولقاء علي ناصر محمد. أزمات ما بعد الوحدة. مواقفي تجاه سياسات الرئيس صالح. التمهيد لقيام الوحدة اليمنية. الغزو العراقي للكويت وموقفي تجاهه. خلافات داخل دولة الوحدة. نشاطات اللجنة السياسية للوساطة الوطنية. محاولاتي مع القوى السياسية لتجنب الحرب. الحروب مع الحوثيين. حكم علي عبد اللّه صالح الشمولي. محاولة اغتيالي داخل تجمعات الثورة. ما بعد المبادرة الخليجية. حول الحرب اليمنية.

الملاحق 291

الفصل الثامن عشر
الثورة وإعلان قيام الجمهورية

كان الترتيب أن يقوم الملازم حسين السكري باغتيال البدر قُبيل قيام الثورة في ليلة يوم 26 سبتمبر 1962، وعندما يصل خبر اغتيال البدر إلى «الضباط الأحرار» يتحرّكون لتفجير الثورة. ومن سوء الحظ أن البطل حسين السكري فشل في اغتيال البدر، لأن الطلقة النارية لم تنطلق من بطن ماسورة البندقية، وتم إلقاء القبض عليه بعد أن أصيب بجرح كبير؛ لكن الضباط الأحرار كانوا قد أعدّوا أنفسهم لتفجير الثورة، برغم أنها قد تأخّرت ما يقرب من ثلاث ساعات من ساعة الصفر في الثامنة مساء إلى الحادية عشرة ليلا، إلا أن الثورة قد تفجّرت بالفعل.

وصعدتُ مع المناضل عبد السلام صبرة إلى سطح بيته نحاول متابعة أحداث الثورة، وكنا نحصي قنابل الدبابات، وعرفت منه أن الثوار كانوا قد تمكّنوا من إخفاء ثلاث وعشرين قنبلة، وعندما أحصينا ثمانية عشر انفجار قنبلة خشينا أن تنتهي الكمية، وفي الوقت نفسه لم نشعر أن الثوار قد احتلوا قصر السلاح، إذ لم نحس بحركة لمدرعات أو دبابات اتجهت إليه، فهبطت من السطح، واتصلت تلفونيا بالكلية الحربية وقد أجابني المقدم عبد الله جزيلان، فنبّهته إلى ضرورة احتلال قصر السلاح، وأن قنابل الدبابات تكاد تنتهي لدى الثوار، فردَّ عليّ صارخا: من أنت؟ قلتُ له: مواطن مناصر للثورة، فأغلق التلفون في وجهي، وقد أشار إلى هذا في مذكراته دون أن يذكر اسمي. وبعد قليل سمعنا حركة مدرعات ودبابات قريبة من قصر السلاح، وبلغنا فيما بعد تكليف الملازم صالح الرحبي، والملازم أحمد الرحومي مع مجموعة من الجنود لاحتلال «قصر السلاح»، وكان الضابط المسؤول في بوابة القصر من حرس البدر المؤيدين للثورة، وحتى لا يختلف مع الحرس الآخرين

أحمد الرحومي

أحد قيادات الضباط الأحرار

الملازم صالح الرحبي

أول شهداء الثورة

الذين تردّدوا في فتح الباب اتفق معهم على أن يتم فتح الباب بأمر من الإمام البدر أو رئيس الحرس، وأبلغ صالح الرحبي بذلك. وبقيت القوة والدبابة في باب قصر السلاح، وذهب صالح الرحبي وأحمد الرحومي إلى عبد الله جزيلان الذي كان بحكم منصبه مديرا للكلية الحربية يقود المعركة، وأخبروه بذلك، وفي هذه اللحظة تذكّروا أن قائد الثورة الزعيم عبد الله السلّال لم يُبلّغ بقيام الثورة. وكان عبد السلام صبرة قد تواصل معه يوم الثلاثاء وحاول إقناعه بأن يقود الثورة، ووافق بشرط أن يعرف كل شيء وكل أسماء الثوار، ولم يكن الوقت كافيا لذلك.

وتم تكليف صالح الرحبي وأحمد الرحومي بإبلاغ الزعيم السلّال واصطحابه إلى مقر القيادة في الكلية الحربية، وفعلا ذهبا إليه قبل الفجر ودقّا باب بيته فأجابهم من النافذة، وبعد أن عرف من هم وما مهمتهم قال لهما بأسلوبه المرح: هل ألبس البدلة العسكرية أو أحمل فرش الحبس معي؟ قالا له: البس البدلة العسكرية. وعند وصوله إلى مقر القيادة تجمّع من كان فيها من الضباط وغيرهم ورحبوا به وطلبوا منه قيادة الثورة فكان رده: أنا موافق بشرط من «شبحناه» قتلناه

حتى لا يلعبوا برؤوسنا «قاحش» كما حدث في الماضي. وأعتقد أن عبد الله السلال -المشير فيما بعد- هو أنسب قائد للثورة التي لم يكتمل الإعداد لها إعدادا كافيا، فهو مثقف ثقافة واسعة، ودرس العسكرية في العراق، وشارك في ثورة 48 الدستورية، وسُجن في سجون حجة سبع سنوات عجاف، وهو مناضل وطني شجاع يكمل بشجاعته وخبراته وثقافته حماسة الضباط الأحرار ومغامراتهم، ولكنه لا يعي قيمة الجمهورية كدولة، ولا قيمته كرئيس لها.

صوتي يعلن سقوط الملكية وقيام الجمهورية

بقيتُ مع المناضل صبرة طيلة الليل نراقبُ من سطح بيته مجريات الثورة، ولم ننم حتى صلّينا الفجر، وكنتُ أنتظر وصول المصفّحة لنقلي إلى الإذاعة، ولكنها لم تأتِ، واستأذنتُ صاحبي في الذهاب إلى الإذاعة، واتجهتُ إلى بيت صديقي عبد العزيز المقالح -الدكتور فيما بعد- وطرقت باب بيته فأجابتني أمه، وأخبرتني أنه لم يأتِ منذ الليل. فكّرتُ قليلا ثم سرت نحو ميدان شرارة في طريقي إلى الإذاعة، ووجدتُ «عكفة» الإمام البدر يمرّون مسرعين في شارع معمّر الذي كنتُ أمر منه، وعندما وصلت إلى ميدان شرارة -ميدان التحرير الآن- أشعرني الوضع بنوع من القلق، إذ اقتصر تواجد الثوار على مجموعة صغيرة تجمّعوا حول مصفحة في الجهة الشرقية من الميدان، وشاهدت دبابة واقفة، بعيدا عنهم في الجهة الغربية ولا توجد حولها أي حراسة. وسألني واحد من المجموعة: أين تذهب؟ قلتُ له: إلى الإذاعة، فأشار بالموافقة دون أن يسألني: من أنت؟ وماذا تريد من الوصول إلى الإذاعة؟!

واتجهتُ إلى الإذاعة في الشارع المسّمى الآن «شارع سبتمبر» وعندما وصلت إلى باب الإذاعة منعني حرس الإذاعة من الاقتراب، فطلبت منهم إبلاغ الأخ صالح الأشول أو الأخ حسن العمري باسمي، فأخبروني أن حسن العمري مريض راقد في كاوش العسكر بالباب، وسرعان ما وصل الأخ الأشول، وفتح لي باب «الحوش»، فدخلتُ وسلمتُ عليه وهنّأته بقيام الثورة، ثم سألته: لماذا لا تفتحون الإذاعة وتذيعون قيام وأنباء الثورة؟ قال: لم يكن لدينا فكرة أو تعليمات. وكنتُ أعرف أنني ثالث

ثلاثة كانوا مكلفين بالإذاعة وما يذاع هم: الأخ الأستاذ عبد العزيز المقالح، والأخ السيد عبد الوهاب جحاف من مذيعي الإذاعة، وأنا ثالثهم فأين هم الآن؟ وأين بيانات وبلاغات الثورة؟ ثم شعرت أنهم قد غابوا عن خاطري أو ذاكرتي، وأنني وحدي المكلّف من الثوار ومن الوطن ومن ضميري ومن تاريخي بأن أفتح الإذاعة، وأتولّى إعلان الثورة، وإعلان سقوط الملكية الكهنوتية، وإعلان قيام النظام الجمهوري العادل، وكتابة وإذاعة بلاغات وبيانات الثورة من جديد.

وبدأتُ أتصرّف، طلبت من الملازم صالح الأشول استدعاء فني الإذاعة الأخ علي الأبيض، فلما أخبرنا أنه غير موجود في منزله داخل حديقة الإذاعة، قيل لي: إن فني الاستوديو هو محمد الشعبي، وإن فنّي المولد الكهربائي هو محمد أو عبد الله الهمداني، وكنتُ في غاية الهدوء قبل وصولهما وبدأت أشعر بالقلق وقلتُ لهما: هل نستطيع تشغيل الإذاعة ونذيع عبر الأثير قيام الثورة، فقالا بشجاعة: نعم. وسألتهما مرة أخرى: هل هناك احتمال بأن تتوقف الإذاعة بعد ساعة أو ساعتين؟ فردا: لا، الإذاعة ستستمر إذا لم يحدث حادث غير منتظر. وهكذا ذهب الأخ الهمداني لتشغيل المولد وصعدت مع الأخ محمد الشعيبي إلى الدور الثاني، وعلّمني كيف أتعامل مع ميكرفون الإذاعة، ودخل هو إلى الغرفة المجاورة يفصل بيني وبينه حاجز زجاجي، وقام بتشغيل شريط التسجيل بعد أن اتفقنا بأن يشير لي أن أتكلم في الميكرفون إذا انتهى من إذاعة الشريط، وأشير له إذا انتهيت من الكلام. وانطلقت من التسجيل آيات قرآنية، وخلال ذلك كتبت بعض البلاغات والشعارات، وعندما أشار لي أن أتكلم انطلق صوتي عبر الميكرفون وعبر الأثير ليعلن: «هنا صنعاء.. إذاعة الأحرار.. إذاعة الثوار.. إذاعة الشعب.. إذاعة الجمهورية اليمنية العربية».

كرّرتُ ذلك البيان ثلاث مرات، وأعتقد أن كثيرين من الأحياء الذين استمعوا إلى الإذاعة في ساعات الثورة الأولى لا يزالون يذكرون ذلك، ويذكر من يعرفني أن ذلك الصوت صوت محمد الفسيّل. وأشرت للأخ الشعيبي أن يحرك التسجيل، وانطلق عبر الأثير نشيد: الله أكبر يا بلادي كبّري.

أنا وبلاغات وبيانات الثورة

وتلفّتُ حولي في الأستوديو فلم أجد البيانات والبلاغات التي كنا كتبناها في الليلة الماضية في بيت عبد السلام صبرة، فأين ذهبت؟ ووجدت نفسي أتصرف دون ارتباك، وأكتب من جديد بلاغات الثورة وأذيعها بلاغا بعد بلاغ عقب «نشيد الله أكبر يا بلادي كبري» الذي كان يتكرر حتى أتمكّن من كتابة البلاغات ومن كتابة بيان الثورة الأول، الذي أعلن سقوط الملكية وقيام الجمهورية، فلما انتهى النشيد كررت الجملة السابقة: هنا صنعاء.. إذاعة الأحرار.. إذاعة الثوار.. إذاعة الشعب.. إذاعة الجمهورية اليمنية العربية. كان البلاغ الأول الذي أذعته يعلن قيام الثورة وسقوط الملكية الإمامية الكهنوتية، وقيام الجمهورية اليمنية العربية على أنقاضها. وكان البلاغ الثاني يعلن إغلاق الحدود البرية والبحرية والجوية. وكان البلاغ الثالث يعلن منع التجول في الشوارع، ويطلب من المواطنين البقاء في منازلهم، وخلال إذاعة كل بلاغ كان يتكرر إذاعة نشيد الله أكبر يا بلادي كبري. وبعد ساعة كنتُ قد انتهيت من كتابة البيان الأول للثورة، ثم أذعت البيان، وكررت إعلان البلاغات والشعارات الثورية، وكان نص البيان الأول الذي كتبته وأذعته من إذاعة صنعاء في نحو الساعة السابعة صباحا كما يلي:

باسم الله وباسم الشعب اليمني الأبي تعلنُ قيادة الثورة قيام النظام الجمهوري الإسلامي الديمقراطي العادل بعد أن فجّر الشعب ثورته المنتصرة، وقُضي على النظام الإمامي الزائف، والحكم الملكي الفردي المتخلف، حكم الطغيان والظلم والجبروت.

أيها الإخوة المواطنون..

منذ مئات السنين وشعبنا يتحمّل من الذل والهوان ما لم يتحمّله شعب في العالم، لقد كان الطغاة يحكمون بلادنا، ويتفننون في ألوان الطغيان حتى زرعوا المذلة والمسكنة والخنوع في نفوس شعبنا. ومنذ مئات السنين وشعبنا يتعرض للحكم الفردي بلا رحمة ولا شفقة، فكل إمام يرفعه الشعب إلى العرش والحكم، يبدأ حكمه بمظهر الإمام الصالح، حتى إذا تمكّن على كرسي حكمه ظهرت أطماعه وأغراضه الشخصية، وبثّ روح الشقاق والخلاف بين الناس، وسلط قبيلة على قبيلة،

وساق الناس إلى السجون بلا محاكمة ولا ذنب جنوه، وجرّهم مربوطين بالحبال إلى ساحات الإعدام يذبحهم كالأنعام، ويقطع رؤوسهم، ويصلب جثثهم على المشانق والمقاصل والأشجار بلا حياء ولا خجل، حتى يملأ قلوب الناس بالفزع والخوف والمذلة، وهكذا استخدم كل إمام الإرهاب والجبروت وسيلة لإذلال الناس وسلب أموالهم وحقوقهم، ليشبع بها شهواته وشهوات عائلته وأعوانه، تاركا الشعب للفقر والجوع والمرض.

أيها الثائرون في أنحاء اليمن...

هل تذكرون الطائفي.. والمُخمن.. ومأمور التحصيل؟ هل تذكرون كل المأمورين الذين كان يستخدمهم الإمام في سلب أموالكم، وفي سلب ما تزرعون بعرق جبينكم؟

أيها الجنود..

لقد كان الطغيان يرعبكم ويرعب الشعب بكم، وأنتم تعيشون في العراء، وتلبسون أحقر لباس، وتنامون على الحصير، ومع ذلك تتسابقون لخدمة الطاغية وأعوانه وهم في عيشة الترف والبذخ والمجون والاستهتار، وهم يلبسون أفخر لباس، ويستخدمون الطائرات، وكل ما ينتجه العالم من حاجيات الحياة المترفة الماجنة.

أيها التجار..

أين أموالكم التي اغتصبوها؟ إنها في خزائن الإمام وأعوانه، يكنزونها أو يتاجرون بها ليحاربوكم في أرزاقكم ومعيشتكم.

أيها الموظف الصغير..

إنك تعمل الساعات الطِوال في مقابل معاش شهري حقير لا تدري كيف تعيش به.

أيها المشردون من أبناء اليمن في أنحاء العالم..

إنكم تعيشون مشرّدين في أنحاء العالم، بعضكم يموت جوعا، وبعضكم يشتغل ويشقى ويصبر على الذل، ليرسل لعائلته أكثر ما يتحصل عليه من أجر ليعيشوا بالأقل، ويدفعوا الأكثر للإمام.

أيها الـمواطنون..

من أجل هذا كله قامت ثورتكم اليوم، لتقضي على الطغيان، وتحقق للشعب الحرية والعدالة والمساواة، ولتدفع شعبنا العربي في اليمن في طريق الحياة العزيزة الكريمة، وفي طريق التقدم والحضارة، وفي طريق الوحدة العربية الشاملة، وفي طريق الإنسانية.

يا أبناء اليمن أينما كنتم..

إن الثورة ليست ثورة فرد أو أفراد إطلاقا، إنها ثورة الشعب كله، ثورة الجنود والقبائل، ثورة المدنيين والموظفين الصغار، ثورة العلماء والتجار وطلاب المدارس، ثورة العمال والفلاحين، ثورة المهاجرين المشردين في أنحاء العالم، ثورة كل أبناء اليمن الأحرار، ثورة شعبنا العربي في اليمن شمالا وجنوبا، ثورة الجمهورية اليمنية العربية، ثورة يمنية عربية تؤمن بالعدل والحق، وتؤمن بالوحدة العربية، وتؤمن بالقومية العربية، ثورة تقضي على الطغيان وعلى التفرقة بكل أنواعها، فلا زيدية ولا شافعية ولا عدنانية ولا قحطانية، بل شعب متحرر واحد يؤمن بأنه جزء من الأمة العربية.

أيها الإخوة المواطنون..

باسم الله.. وباسم الشعب قامت الثورة، وبإرادة الله وإرادة الشعب تم القضاء على حكم الطغاة، وقام على أنقاضه اليمن الجمهوري الديمقراطي العادل، وتحققت الحرية والكرامة ليمن الثورة والجمهورية، ومن الله نستمد العون والتوفيق.

صدر عن مجلس قيادة الثورة اليمنية

بتاريخ 26 سبتمبر 1962

كان هذا هو البيان الأول للثورة اليمنية الذي كتبته وأذعته في صباح ذلك اليوم المشرق، من إذاعة الجمهورية اليمنية العربية كما أسميناه في الساعات الأولى للثورة، وقد نشرته صحيفة 26 سبتمبر في عددها الخامس بخطي، وكانت قد نشرت في عددها الأول البيان رقم (2) للثورة الذي حدّد أهدافها وهو بخطي، وتساءلت أين البيان رقم (1)، وفي مذكرات أكثر الأحرار الذين نشروا مذكراتهم أو ذكرياتهم أكدوا أن الذي أذاع البيان الأول هو محمد عبد الله الفسيّل صباح يوم الثورة، ومنهم

القاضي عبد الرحمن الإرياني، والشيخ سنان أبو لحوم، والأستاذ أحمد حسين المروني، والأستاذ أحمد جابر عفيف. وثيقة البيان رقم (1) ووثيقة البيان رقم (2) المنشورتان في صحيفة «26 سبتمبر» العدد الأول والعدد الخامس، نُشرتا في ملحق الوثائق وكانتا بخطي.

وقد قرأتُ مذكرات بعض «الضباط الأحرار»، وقرأت قصة الثورة التي أصدرتها مجموعة من «الضباط الأحرار»، ووجدت أن الضباط حاولوا التعتيم على أدوار الثوار من غير «الضباط الأحرار»، فقد تجاهلوا هذه البيانات، وتجاهلوا دور أبناء المشايخ، وتجاهلوا دوري في تكوين تلك الخلايا القبلية، ودوري في كتابة وإذاعة بيانات وبلاغات الثورة من إذاعة صنعاء، التي توليت بنفسي فتحها، وأذعت منها لمدة ساعة ونصف كل ما أُذيع منها خلال هذه الفترة، فلم يكن غيري في استوديو الإذاعة، عدا الأخ محمد الشعبي، ولم يأتِ الإخوة المذيعون إلا بعد مرور أكثر من ساعة ونصف من صباح يوم الثورة، لم يخطر في بالي أن ما قمت به يعطيني امتيازا أو شرف السبق، بل كنتُ أقوم بما أعتقد أنه واجبي.

في اليوم الأول لقيام الثورة كانت إدارة اللاسلكي ترسلُ لنا حُزما من برقيات التأييد، بعضها يؤيد الثورة وبعضها الآخر يبايع البدر، وكانت أولى برقيات لتأييد الثورة من مدينة إب ومنها برقيات من الجيش النظامي المرتّب في إب. ومن أوائل برقيات التأييد برقية من نائب حجة السيد حمود عبد الملك المتوكل، ومن يحيى العجا معتمد الإمام في حجة على أمواله وعلى إعدام الأحرار، وقد تمت السيطرة على حجة بواسطة مرتّب الجيش النظامي، وخروج مجموعة الجنود والضباط المساجين في حجة، وعلى رأسهم علي سيف الخولاني. وتم إلقاء القبض على نائب حجة حمود عبد الملك وعلى العجا وأُعدما في صنعاء، وقام الجيش النظامي بالسيطرة على كل المواقع المرتّب فيها في أنحاء اليمن، وتوالت برقيات التأييد للثورة منهم، وقد ألقوا القبض على أنصار الإمام، وأرسلوهم إلى صنعاء من صعدة حتى تعز، وتم إعدام الكثير منهم.

وأشرتُ للأخ الشعبي لينطلق مرة أخرى نشيد «الله أكبر» وبدأت خلال ذلك

في كتابة البيان الأول للثورة، إلى جانب كتابة بلاغات عسكرية، وشعارات ثورية. واستمر الوضع هكذا أكثر من ساعة وربع الساعة، أذعتُ خلالها البيان الأول للثورة ولا يوجد في استوديو الإذاعة، إلا أنا والأخ محمد الشعبي، ثم بدأ توافد الإخوة المذيعين وغير المذيعين واشتركوا في إذاعة الشعارات، وإعادة إذاعة البلاغات والبيان الأول. ولا أتذكّر الآن من كان أول القادمين، ولعلاقتي الحميمة بالأخ عبد العزيز المقالح كان هو الشخص الذي أتذكّره، ولعله أول من استقبلته في استوديو الإذاعة، وربما كان الأخ عبد الوهاب جحاف معه حينذاك، ولكني لم أكن أعرفه من قبل، ثم توافد على الإذاعة آخرون أذكر منهم الإخوة محمد الشرفي الذي حيَّا الثورة بقصيدة من شعره الرائع، وعبد الله حمران الذي أذاع بأن البدر مدفون بين الأنقاض، ومحمد البابلي، أما صالح المجاهد فقد كان مناوبا موجودا في الإذاعة دون أن أدري، ويحيى الأخفش، وأذكر من غير الإذاعيين الإخوة محمد حمود الصرحي، والقاضي عبد الله الشماحي، وعلي عبد الله أبو لحوم الذي كان قد أصيب بجرح بالغ أثناء احتلال الإذاعة، ولكن ذلك لم يمنعه من أن ينطلق صوته عبر الأثير. كما وصل إلى الإذاعة الشيخ عاطف المصلي، وأذاع كلمة حيَّا فيها الثورة، بينما كان الإمام البدر مختفيا في منزله بضلاع همدان!

لم أكن موظّفا أو مذيعا في الإذاعة، ولكن الظروف والصدف هي التي جعلت لي الدور الأول في إعلان انفجار ثورة 26 سبتمبر 1962، وإعلان سقوط الملكية وقيام النظام الجمهوري، وكتابة وإذاعة البيان الأول للثورة والبلاغات العسكرية للثورة. وفي تمام الساعة التاسعة صباحا، وبعد تواجد عناصر من الإذاعيين وغيرهم يواصلون البث الثوري الإذاعي، وجدتُ أنني أستطيع التفرغ لما هو أهم فنزلت من الاستوديو إلى مكتب الإدارة، وكتبت البيان الثاني الذي حدّد أهداف الثورة وسياستها العامة داخليا وقوميا ودوليا، وهو أهم بيان للثورة، وكانت هذه الأهداف ربما بالصيغة نفسها قد كتبتها في النظام الأساسي للتنظيم السياسي، عندما كنتُ مقيما ومتخفيا في منزل الدكتور المقالح، وقد تذكّرتها وأعدت كتابتها من جديد في هذا البيان الثاني.

وفجأة تذكّرتُ أستاذي وزميلي وصديقي العزيز الأستاذ المناضل أحمد حسين

الـمروني مدير الإذاعة حينذاك، فسألت عن رقم تلفون منزله واتصلت به، ويظهر أنه منذ اللحظة الأولى لبدء البث الإذاعي كان يستمع إليه في الراديو، وما إن سمع صوتي حتى قال: محمد.. أهلا.. أريد أن أنبّهكم إلى أن الكلي يسبق الـجزئي، والصحيح أن نسمّي النظام الـجمهوري: الـجمهورية العربية اليمنية، وليس الـجمهورية اليمنية العربية.. قلتُ له: هناك ما هو أهم وهو وجودك في عرينك هنا في الإذاعة، وأرسلنا له مصفحة لنقله إلى الإذاعة، وعرضت عليه وعلى الأستاذ الـمقالـح البيان الثاني للثورة، وأذكر أن أحدهما صحّح أو أضاف بقلمه جملة أو كلمة في البيان.

استدعيتُ الأخ صالـح الأشول أحد الضباط الأحرار وقلتُ له: هذا بيان مهم يحدّد أهداف الثورة، ويُفضّل أن تذيعه أنت باعتبارك ممثلا لتنظيم «الضباط الأحرار» الذين فجّروا الثورة. ولأننا لم نكن نفكّر في ذلك الوقت في تفاهات صغيرة، وإنما كنا نؤدّي الواجب دون شعور بأن ما نقوم به يعطينا شرفا أو امتيازا، ولذلك ردَّ الأخ الأشول: أنه مكلّف بأمن الإذاعة، أما الـمكلف بالشؤون الإعلامية للثورة فهو الأخ علي قاسم الـمؤيد، وخرج لإحضاره. ولم أكن أعرف الأخ علي قاسم الـمؤيد من قبل، كما أنني لم أشاهده خلال تلك الساعات الأولى للثورة، وعندما وصل قرأ البيان مرتين ثم صعدنا جميعا إلى الأستوديو، وقام الأخ الـمؤيد بإذاعة البيان الثاني للثورة، وقد أذاعه بأسلوب أقنعني بأنه من الضباط الأحرار الـمثقفين ثقافة واسعة، وقد تداول إذاعته وإذاعة البيان الأول كثير من الإخوة الإذاعيين، ولا ضرورة لذكر أحداث كثيرة حدثت خلال الأيام الثلاثة التي قضيتها في الإذاعة. ولكني كنتُ أحسُّ بأن الترتيبات الأمنية والإعلامية في الإذاعة ترتيبات جيدة، فقد كان الـملازم الأخ صالـح الأشول مسؤول الأمن في الإذاعة وهو من «الضباط الأحرار» الذين يملكون كفاءات ذاتية جيدة. كما أن الـجانب الإعلامي في الإذاعة كان أيضا جيدا، فقد قمت في البداية بالدور الأساسي في هذا الـجانب، وبعد نحو ساعة ونصف توارد الـمذيعون وغيرهم إلى الإذاعة وشاركوا في هذا العمل.

لقد حدد البيان الثاني أهداف الثورة في هدفين فقط: الهدف الأول يتمثل في «القضاء على الحكم الفردي الـمطلق، والقضاء على النفوذ الأجنبي في اليمن»،

والهدف الثاني كان «إنهاء الحكم الملكي وإقامة حكم جمهوري ديمقراطي إسلامي عادل أساسه العدالة الاجتماعية في دولة موحدة تمثل إرادة الشعب وتحقق مطالبه». أما بقية مبادئ الثورة فجاءت تحت عنوان: السياسة العامة للجمهورية اليمنية العربية. ولأهمية البيان الثاني الذي حدّد أهداف الثورة، وحدد سياستها العامة أذكر نصه فيما يلي، وقد نشرته صحيفة 26 سبتمبر في عددها الأول وهو بخطي المعروف:

باسم الله وباسم الشعب اليمني الحر المستقل.. وباسم الجمهورية العربية اليمنية، تعلن قيادة الثورة أهدافها وسياستها العامة في المجال الداخلي والمجال القومي والمجال الدولي:

أهداف الثورة هي:

1. القضاء على الحكم الفردي المطلق، والقضاء على النفوذ الأجنبي في اليمن.
2. إنهاء الحكم الملكي وإقامة حكم جمهوري ديمقراطي إسلامي عادل، أساسه العدالة الاجتماعية في دولة موحدة تمثل إرادة الشعب وتحقق مطالبه.

السياسة العامة للجمهورية العربية اليمنية

في المجال الداخلي:

1. إحياء مبادئ الشريعة الإسلامية الصحيحة بعد أن أماتها الحكام الطغاة الفاسدون، وإزالة البغضاء والأحقاد، والتفرقة السلالية، والمذهبية، والقبلية .
2. تنظيم جماهير الشعب في تنظيم جماهيري شعبي موحد يشارك في عملية البناء الثوري، ويمكّنها من مراقبة أجهزة الدولة مراقبة تامة تمنعها من الانحراف عن أهداف الثورة.
3. إعادة تنظيم الجيش على أساس حديث، بحيث يصبح قوة لحماية الشعب وحماية الثورة.

4. إحداث ثورة ثقافية وتعليمية تقضي على مخلفات العهود البالية التي عمّقت الـجهل والتأخر الفكري.
5. تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك عن طريق نظام اجتماعي يتلاءم مع واقع شعبنا، ومع روح الشريعة الإسلامية والتقاليد الوطنية الصالـحة.
6. تشجيع رأس الـمال الوطني، على ألا يتحول إلى احتكارات واستغلال، أو يحول دون سيطرة الدولة وتوجيهها لمقدرات البلاد الاقتصادية.
7. تشجيع عودة الـمهاجرين إلى الداخل، والاستفادة من خبرتهم وأموالهم.

في الـمجال القومي

1. الإيمان بالقومية العربية، والعمل على تحقيق الوحدة العربية الشاملة في دولة عربية واحدة على أساس شعبي ديمقراطي.
2. التضامن الكامل مع جميع الدول العربية فيما تتطلبه الـمصلحة القومية.
3. العمل على تدعيم الـجامعة العربية وزيادة فعالياتها لمصلحة الأمة العربية.
4. إنشاء علاقات اقتصادية مع جميع الدول العربية بلا استثناء.
5. إيجاد روابط أوثق مع الدول العربية الـمتحررة لتحقيق الوحدة العربية.

في الـمجال الدولي

1. التزام سياسة عدم الانحياز.
2. مقاومة الاستعمار والتدخل الأجنبي بجميع أشكاله.
3. التقيد بميثاق هيئة الأمم الـمتحدة، وتأييد قراراتها من أجل السلام.
4. إقامة علاقات ودية مع جميع الدول التي تحترم استقلالنا وحريتنا.
5. قبول الإعانات والقروض الـخارجية غير الـمشروطة التي لا تمس سيادة واستقلال البلاد.

صادر عن مجلس قيادة الثورة

26 سبتمبر 1962

الإعدامات وموقفي منها

في مساء يوم الثورة وصلتني قائمة من القيادة بإعدام قرابة سبعة عشر شخصا من أنصار الإمام، منهم رئيس الاستئناف وحفيده، وعبد الرحمن عبد الصمد أبو طالب لإذاعتها، فاتصلت بالقائد السلّال وقلتُ له: كيف نذيع خبر إعدام هؤلاء دون تشكيل محكمة ومحاكمتهم، فوجّهني بتأخير خبر إذاعة الإعدامات، وأرسلوا بعد ذلك خبر تشكيل محكمة عسكرية برئاسة الملازم غالب الشرعي، وعضوية الملازم هادي عيسى، والملازم حسين الدفعي، فأذعنا خبر تشكيل المحكمة وبعد ساعات أذعنا خبر الإعدامات. وقد تبيّن فيما بعد أن رئيس وأعضاء محكمة الثورة، هم الذين باشروا قتل أنصار الإمام قبل أن يكوّنوا محكمة، ولم يحاكموا بعد أن صاروا محكمة.

لا شك أن أكثر من أعدموا كان لهم أدوار في العهد الإمامي تجرّمهم، ولكن طريقة الإعدامات كانت من دون محاكمة وبطريقة ارتجالية، وكنتُ ضد هذه الطريقة، ولذلك ذهبت في اليوم الثاني أو الثالث إلى القائد السلّال، وأبديت اعتراضي على طريقة الإعدامات، وكان المقدم عبد الله جزيلان بجانب السلّال، فوجّه بندقية «الشميزر» التشيكي نحوي وقال لي: أنت ضد الإعدامات؟ وكاد يطلق الرصاص عليّ، قلتُ له: أنا ضد الطريقة، ولست ضد الإعدامات. وممن أعدموا دون ذنب القاضي محمد عاموه من تهامة، والقاضي عبد الرحمن السياغي، شقيق القاضي أحمد السياغي، وقد أُعدما حتى لا يقال إن الإعدامات انحصرت في الهاشميين. كما أنني كنتُ أرى أن السيد عبد الرحمن عبد الصمد أبو طالب لا يستحق الإعدام، وكان زميلي في المدرسة العلمية.

هادي عيسى

صديقي عبد العزيز المقالح ينشر بعض ذكرياته

في ذكريات الأخ الدكتور عبد العزيز المقالح المنشورة في صحيفة «المرأة» بعض التشويش، فهو يذكر أننا بقينا في الإذاعة يومين بلا أكل، وكأنّ الإذاعة كانت محاصرة بقوات معادية لا يمكن اختراقها، وهذا غير صحيح، فلم يكن في صنعاء إلا مقاومة بسيطة من قصر العباس، وقصر الأمير علي بن الإمام يحيى، ودار الشكر المطلة على ميدان التحرير، وفيها عبد الله بن الحسن بن الإمام، وقد تم إخماد تلك المقاومات بسرعة، وفرَّ عبد الله بن الحسن بن الإمام إلى جدر. وكان الناس يملؤون الشوارع والساحات برغم إعلان منع التجول، الأمر الذي جعلنا في الإذاعة نذيع بلاغا عسكريا بإلغاء منع التجول، وفتح الحدود البرية والبحرية والجوية وذلك لسببين:

الأول: أن الناس لا يعرفون معنى منع التجول، ولذلك لم يمتنعوا وسيخرجون لصلاة الجمعة في الجامع الكبير، كما أن السيطرة على الحدود غير موجودة فعلا. أما السبب الثاني: فهو إشعار الناس في الداخل والخارج بأن الثورة قد انتصرت نصرا حاسما، وتم القضاء على أية مقاومة معادية.

وأذكر أن أحد المذيعين في الساعة التاسعة أو قبلها بقليل من صباح يوم الثورة قد جاء إلى الإذاعة، ومعه كمية من الأكل أكلنا منها جميعا حتى أغنتنا عن وجبة الغداء، وعرفت فيما بعد أنه الأخ السيد يحيى الأخفش. وفي ذكريات الدكتور المقالح المنشورة في صحيفة «المرأة» ذكر أسباب خروجه مع الأخ جحاف من الإذاعة إلى تحت الشجر خارجها، وأنه رأى الدبابة التي أقبلت لاحتلال الإذاعة، وأن احتلالها تم بمنتهى اليسر، ولكنه لم يذكر لنا أنه بعد ذلك توجّه هو والأخ جحاف إلى منزل الأخ عبد الوهاب الآنسي، القريب من الإذاعة، ولم يتوجها إلى الإذاعة، للدخول مع القوة التي احتلتها. وذكر الدكتور المقالح ما يلي: «وانتظرنا شروق الشمس، حيث كانت الطلقات التي بحوزة التنظيم قد أشرفت على الانتهاء، وكان خدم الطاغية قد بدأوا بإحراق الدبابات بالبترول. في هذه اللحظة انطلق صوت الجمهورية اليمنية، وكانت أنشودة الله أكبر هي الأنشودة التي تكرّرت في الإذاعة».

الشاعر الكبير عبدالعزيزالمقالح

هذا ما ذكره الدكتور الأخ عبد العزيز المقالح، ولم يقل صوت من انطلق عبر الأثير من الإذاعة يعلن سقوط الملكية وقيام الجمهورية عقب «نشيد الله أكبر يا بلادي كبري»، كما أن إحراق الدبابات فيه مبالغة، لأن الدبابة الوحيدة التي أُحرقت كانت الدبابة التي شاهدتها وأنا في طريقي إلى الإذاعة واقفة دون حراسة في غرب ميدان شرارة -التحرير حاليا- وقد تم القبض على من أحرقها، وأعدم، وهو عبد الله طميم خادم البدر، وكان ذلك وقت الظهر.

وخلال الساعات الأولى لإذاعة بيان الثورة انطلقت نحو مبنى الإذاعة رصاصات من منزل العباس بن الإمام يحيى، وربما أيضا من منزل علي بن الإمام يحيى، القريبين من الإذاعة، ولكنها لم تصب الإذاعة بأي أذى على الإطلاق، وتم إخماد ذلك في عصر ذلك اليوم بوصول دبابة ربما كان الأخ عبد الله عبد السلام صبرة هو الذي يقودها، وقد خرجتُ من الإذاعة، وركبت على الدبابة بجانب الأخ ثابت حرمل، الذي كان على متنها، وهو من أهم الأحرار في حاشد، وعدت بعد أن رأيت علي بن الإمام يستسلم من دون مقاومة، ومن دون أن تطلق الدبابة أي قذيفة نحو قصره.

مشروع تشكيل حكومة الثورة الأولى

في صباح اليوم الثاني لثورة 26 سبتمبر اتصلتُ تلفونيا من الإذاعة بالأخ المشير الرئيس فيما بعد وقلتُ له: إذا لم نعلن اسم رئيس الدولة، وأسماء مجلس الوزراء، فلن تعترف بنا أي دولة، فأجابني: من لديك من الإخوان؟ قلت: عبد السلام صبرة، وأحمد المروني، وحسن العمري، فقال: اجتمعوا وقدموا لي مشروع تشكيل الحكومة. واجتمعنا في الإذاعة صباحا، وبدأنا نستعرض الأسماء، وإذا بالأخ

الفريق -فيما بعد- حسن العمري يخرج من جيبه ورقة وصلت من القاهرة باللاسلكي، وأعتقد أنها من البيضاني، وفيها مشروع تشكيل حكومة، وأتذكر منها:

- اللواء حمود الجائفي	رئيس مجلس قيادة الثورة
- الدكتور عبد الرحمن البيضاني	رئيسا للوزراء وزيرا للخارجية
- محمد قائد سيف	وزيرا للداخلية
- علي محمد سعيد أنعم	وزيرا للمالية
- عبد الغني مطهر	وزيرا للتجارة والاقتصاد
- حسن بن حسن العمري	وزيرا للمواصلات
- القاضي عبد الرحمن الإرياني	وزيرا للعدل
- قاسم غالب	وزيرا للتعليم
- عبد الرحيم عبد الله	وزيرا للطيران

ولم أعد أذكر بقية أسماء الوزراء في قائمة البيضاني الذي أبرزه حسن العمري وأصرّ عليه، وقلتُ له: يا أخ حسن ما دخل التجّار في شؤون الحكم؟ قال: هؤلاء ضحوا بأموالهم. قلتُ له: أعطوهم أضعاف ما دفعوا، ولكن لا يجوز أن يتولّى السلطة من دفع المال للثوار. فقام غاضبا وخرج من الاجتماع، ولا يزال الأخ علي محمد سعيد أنعم حانقا عليّ حتى الآن، وبسبب ذلك يذكرني «بالمدكنين» الذي لا يصلحون للحكم برغم أنه عُيّن وزيرا للصحة في أول وزارة اشتركت في مشروع تشكيلها، وعبد الغني مطهر، وزيرا للتجارة لإرضاء المخابرات المصرية. ثم أصبح بيت هائل سعيد من أكبر تجار اليمن ومنطقة الشرق الأوسط، وربما من أغنياء العالم.

مؤسسات الدولة التي أقرها القائد الزعيم السلّال

بدأنا نناقش الموضوع، وكان رأيي أن تكون مؤسسات الثورة الرسمية المدنية بالشكل الآتي:

أولا: مجلس الرئاسة (رئاسة الجمهورية) من التالية أسماؤهم:

- الشيخ محمد علي عثمان رئيسا للمجلس
- السيد محمد محمد المنصور عضوا
- السيد محمد أحمد المطاع عضوا
- الأستاذ علي محمد الأحمدي عضوا
- محمد مهيوب ثابت عضوا

وهذا المجلس مجلس سيادي غير تنفيذي.

ثانيا: مجلس حماية الثورة

كما اقترحت الاسم، ولكن اسمه صار «مجلس قيادة الثورة»، ويمتلك سلطات تنفيذية وتشريعية واسعة، وتم الاتفاق بين الضباط بأن يشكل كالتالي:

- العميد عبد الله يحيى السلّال رئيسا
- العميد حمود الجائفي عضوا
- المقدم عبد الله جزيلان عضوا
- النقيب عبد اللطيف ضيف الله عضوا
- النقيب محمد قائد سيف عضوا
- النقيب محمد الماخذي عضوا
- الملازم علي عبد المغني عضوا
- الملازم محمد مفرح عضوا

وقد أعطاني القائد السلّال هذه القائمة التي تضم رئيس وأعضاء مجلس القيادة في صباح اليوم الثاني، لإذاعتها مع إذاعة قرار تشكيل مجلس الرئاسة، وتشكيل الحكومة.

ثالثا: مجلس الوزراء

اشتركت مع الأخ عبد السلام صبرة، وأحمد حسين المروني في مشروع

تشكيله بعد أن غادرنا الأخ حسن بن حسن العمري غاضبا، فكان كالآتي:

- القاضي عبد الرحمن يحيى الإرياني رئيسا للوزراء
- الأستاذ محسن أحمد العيني وزيرا للخارجية
- الدكتور عبد الرحمن البيضاني وزيرا للاقتصاد والثروة المعدنية
- القاضي محمد علي الأكوع وزيرا للعدل
- القاضي محمد محمود الزبيري وزيرا للتعليم
- اللواء حمود الجائفي وزيرا للدفاع
- الزعيم عبد اللطيف ضيف الله وزيرا للداخلية
- السيد أحمد حسن المروني وزيرا للإعلام
- علي محمد هايل سعيد وزيرا للصحة
- محمد سعد قباطي وزيرا للمغتربين
- حسن بن حسن العمري وزيرا للمواصلات
- عبد الغني مطهر وزيرا للتجارة
- الدكتور عبد الغني علي وزيرا للمالية والخزانة
- الأستاذ أحمد محمد نعمان وزيرا للشؤون البلدية
- عبد الله الكرشمي وزيرا للأشغال
- عبد السلام صبرة وزيرا للأوقاف والإرشاد
- يحيى منصور وزيرا للزراعة

وقد حاولنا في هذا التشكيل إيجاد تقارب بين ما يريده الأحرار، وما تريده المخابرات المصرية والبيضاني.

من جانبي، كنتُ لا أزال أعيش مثاليات وطنية قبل الثورة، فلم أدخل نفسي وزيرا في أي منصب رفيع، وقررتُ أن أتفرّغ لتشكيل تنظيم شعبي للثورة، وكان هذا سذاجة غبية ندمت عليها حتى الآن، فقد وجدت نفسي في الشارع، فلا أنا قادر على إنشاء التنظيم، ولا أنا في منصب يشارك في إدارة السلطة، ولولا زمالتي للأستاذين الزبيري والنعمان في النضال حتى قيام ثورة 48 الدستورية وسقوطها،

وبقائي في سجون حجة مع عدد كبير من الأحرار، على رأسهم القاضي عبد الرحمن الإرياني، والقاضي محمد علي الأكوع وغيرهم، ولولا تنظيمي للخلايا الثورية القبلية، وعلاقتي بالضباط الأحرار من قبل ومن بعد، لوجدت نفسي من دون قيمة سياسية وحتى اجتماعية.

لقد عرفتُ الآن لماذا يتصارع السياسيون على احتلال المناصب في الدولة، لأن المنصب هو الذي يدعم السياسي ذاتيا من خلال المنصب، رئيسا للدولة، أو الحكومة، أو وزيرا، أو نائب وزير، أو وكيل وزارة، ولكني اكتشفت أنني سياسي ساذج إلى حد الغباء، وكان في وسعي أن أتولّى منصبا كبيرا في الدولة، كان في وسعي أن أكون نائبا لرئيس الوزراء لشؤون التنظيمات الشعبية، ولن أجد معارضة -حينذاك- ولكني أخطأت وتحمّلت نتيجة خطئي.

السلّال وتشكيل الحكومة

ذهبتُ بالتشكيلات إلى قائد الثورة العميد حينذاك عبد الله السلّال، ووقّع على تشكيل مجلس الرئاسة، وعندما اطلع على مشروع تشكيل مجلس الوزراء «الحكومة» قال بأسلوبه المرح: خلوا رئاسة الوزراء لي بعد (الودافة)، وأخذ القلم وكتب في التشكيلة بعد أن خدش اسم القاضي عبد الرحمن الإرياني العميد عبد الله السلّال، وخدش القاضي محمد الأكوع وزير العدل، وكتب بدلا عنه القاضي عبد الرحمن الإرياني، وكتب محمد الأهنومي وزيرا للبلديات، بدلا عن الأستاذ نعمان. وعدت إلى الإذاعة بعد أن سلمني قائد الثورة عبد الله السلّال أسماء مجلس قيادة الثورة، بدلا من مجلس حماية الثورة.

عدتُ إلى الإذاعة لبث أخبار تشكيل مؤسسات الحكم الثوري، وعندما كنتُ في مكتب إدارة الإذاعة بعد مرور ساعات، إذا بالأخ الأستاذ علي المطري يأتي إليّ، ويسلمني تشكيلا آخر للحكومة، موقعا من العميد -بدلا عن الزعيم- عبد الله السلّال رئيس مجلس قيادة الثورة، وكان قد كلّف مجموعة أخرى بتقديم مشروع تشكيل الحكومة، وكانوا متواجدين في دار الضيافة، منهم عدنان ترسيسي، وهاشم

علي المطري

طالب، وعبد الله الضبي، وعبد الحميد الشوكاني، وعلي المطري، وهؤلاء كانوا جلساء ولي العهد البدر. وعندما اطلعت على التشكيلة الأخرى للحكومة ضحكت واتصلت تلفونيا بالقائد السلّال، وقلتُ له: الأخ علي المطري أوصل إليّ تشكيل حكومة أخرى غير التشكيلة التي وقّعتها قبل ساعات، فأي تشكيلة أذيعها، قال: «يتم إذاعة التشكيلة التي جئت بها أنت، احنا في ربشة، نبّهونا يا محمد». وكان القائد السلّال يشير بالربشة إلى حادث قيام عبد الله طميم خادم البدر بإحراق دبابة الملازم محمد الشراعي وزميله في الدبابة التي كانت واقفة بالقرب من دار البدر، وذلك قبل ظهر أول يوم للثورة.

كما كان يشير أيضا إلى حادث اعتقال الملازم حمود بيدر وجماعته الذين كُلّفوا باحتلال ثكنات المدفعية، وقد قام قائد الجيش الشريف الضمين بإلقاء القبض عليهم في ثكنات المدفعية، وقد تمكّن حمود بيدر من إرسال رسول يبلغ القيادة بذلك، وتم إرسال قوة احتلت ثكنات المدفعية، وأطلقت حمود بيدر وجماعته، واعتقلت الشريف الضمين وعبد القادر أبو طالب.

وهكذا تم تشكيل مؤسسات الدولة في صباح اليوم الثاني لقيام الثورة من:

- مجلس الرئاسة وهو مجلس سيادي غير تنفيذي
- مجلس قيادة الثورة وهو المجلس الأساسي
- مجلس الوزراء وهو الهيئة التنفيذية

كانت هذه أحداث اليوم الأول واليوم الثاني لقيام الثورة، وهي الفترة التي لم تكن القاهرة قد سيطرت بواسطة البيضاني على كل سلطة الثورة اليمنية.

الفصل التاسع عشر
أخطار تواجه الثورة

كنتُ أشعر بأن الترتيبات الأمنية والإعلامية في الإذاعة جيدة جدا، ولكني كنتُ أشعر أن ما خارج الإذاعة يشكّل إما فراغا لوجود الثورة، وإما فوضى في ساحة الكلية الحربية، التي يتواجد فيها قائد الثورة الزعيم عبد الله السلّال ومعه عبد الله جزيلان والآخرون. وكان هناك فراغ كبير لوجود قوات الثورة في المراكز الأساسية، فقد فرَّ البدر مع حرسه من قصر البشائر الذي كان يسكنه، وسيطر عليه خادم البدر عبد الله طميم دون أن تكون للثورة أي قوة في هذا القصر، وقد شعر طميم بعدم وجود أي عناصر أمنية في المنطقة، وخرج من قصر البدر ورأى الدبابة.

- **إحراق دبابة بمن فيها**: كنا في الإذاعة نشعر أن دورنا كان حاسما في هزيمة كل العناصر الرجعية نفسيا، فقد وصلت إلينا برقيات التأييد للثورة حتى من أشد العناصر الرجعية في صنعاء وفي المدن الرئيسية، وبرغم ذلك فقد حدثت أحداث مزعجة في اليوم الأول والثاني والثالث. وكنتُ قد ذكرت أنني عندما وصلت إلى ميدان شرارة (ميدان التحرير حاليا) شاهدت مجموعة عسكرية من الثوار موجودة حول مصفحة عسكرية واقفة على بعد قرابة مئتي متر تقريبا من دبابة واقفة قرب قصر الإمام البدر، وليس حولها من يحرسها من خارجها، الأمر الذي لفت نظري، وأشعرني بشيء من القلق. وبعد أن فتحنا الإذاعة، وأخذنا نذيع البلاغات والشعارات والبيانات، جاء من يخبرنا وقت الظهيرة أن عبد الله طميم خادم البدر الذي بقي في الدار بعد فرار البدر، قد اتجه إلى الدبابة وبيده زجاجة من الغاز (الكيروسين) ثم صعد إلى الدبابة الواقفة، وصبّ الكيروسين بداخلها ثم أشعل النار، وكان الملازم محمد الشراعي وزميله داخل الدبابة

فاحترقا، وتم إلقاء القبض على طميم وأعدم. وقد أزعجنا هذا الحادث، لأنه كشف ضعف تخطيط الثوار، فهذا رجل واحد استطاع بكل سهولة إحراق دبابة بمن فيها في وقت الظهيرة، أول يوم للثورة.

- **اعتقال حمود بيدر ورفاقه**: لقد كلّفت القيادة الملازم حمود بيدر ومجموعة معه باحتلال «كاوش الطبشية» والكاوش يعني سكن الجنود أما الطبشية تعني المدفعية والكلمتان من مخلفات الأتراك، وقد تمكّن حمود بيدر ومجموعته من احتلال الكاوش، ولكن سرعان ما أتى قائد الجيش النظامي عبد القادر أبو طالب بسيارته ومعه قائد الجيش البرّاني الشريف محمد الضمين، وتمكنا من اعتقال الملازم حمود بيدر وجماعته داخل الكاوش. ثم اتجها بسيارة عبد القادر ومعهما بعض الجنود إلى معسكر الجيش البرّاني، ولكن الحرس أطلقوا النار عليهما فعادا إلى كاوش الطبشية، ووجدا أن الثوار قد سيطروا عليه من جديد، وأطلقوا بيدر وجماعته، فاتجها بالسيارة نحو جبل نقم، وتبعتهما مصفحة عليها رشاش، وعدد من الثوار وألقوا القبض عليهما، وتم إعدام عبد القادر أبو طالب، واعتقال الشريف الضمين.
- **عبد الله بن الحسن بن الإمام يحيى يُعلن الثورة المضادة**: وجد الناس في اليوم الثاني في ميدان شرارة من يطلق النار عليهم من دار الإمام المسماة دار الشكر المطلة على ميدان شرارة، وكان مع الناس بعض الجنود المتواجدين في الميدان، وتبيّن أن الذي يُطلق النار عليهم هو عبد الله بن الحسن بن الإمام يحيى ومعه بعض العُكفة. وسرعان ما حضرت دبابة كان يقودها الملازم عبد العزيز البرطي، ومعه عربتان على مصفحتين، وتم إطلاق ثلاثة صواريخ من الدبابة، وقد أصابت موقع إطلاق النار في أعلى الدار، كما حضرت دبابة أخرى يقودها الملازم عبد الكريم المنصور، واتجهت إلى دار السعادة بدلا من دار الشكر، وهكذا كان عبد الله بن الحسن أول من بدأ الثورة المضادة لثورة 26 سبتمبر، ولكنه فشل وفرّ هو ومن معه إلى قبيلة أرحب، وقد تبعه الملازم حمود بيدر بدبابة ومصفّحات، ولكنه تمكّن من الفرار، وصار فيما بعد قائدا للملكيين

في عـدة مناطق، منهـا جـبل مـسـور في حـجـة، وتنقل في عـدة مناطق يقـود الـملكيين ضد الـجمهوريين.

- **إطلاق النار على الإذاعة من بيت العباس**: في عصر اليوم الأول تم إطلاق النار على الإذاعة من بيت العبّاس بن الإمام يحيى، الذي أعدمه الإمام أحمد مع أخيه عبد الله في عام 1955، ولكن لم يكن لذلك أثر أو إصابات، وتم الاتصال بالقيادة العسكرية، وبعد فترة وجيزة تحرّك العميد حينذاك حسن بن حسن العمري بمجموعة من الجنود واحتلوا بيت العباس، ودخل معهم بعض الجماهير، وتم نهب البيت وإخراج من فيه. وقد نبّه هذا الحادث القيادة، فأرسلت دبابة مع مصفحتين إلى بيت سيف الإسلام علي بن الإمام، وكان على الدبابة المناضل ثابت حرمل ومجموعة من أصحابه، وعندما مرّت الدبابة من أمام الإذاعة في طريقها إلى منزل السيف علي، خرجت من الإذاعة وركبتُ بجانب الأخ ثابت حرمل، حتى وصلت الدبابة والمصفحتان إلى أمام منزل علي بن الإمام الذي خرج من بيته مستسلما دون أي مقاومة، وتم نقله إلى مقر القيادة، وكان ممن أُعدموا في ذلك اليوم. وقد تم في اليوم الأول والثاني للثورة إذاعة بيانات الثورة وأهدافها وتكوين مؤسساتها دون أن يكون هناك أي تدخل من الجانب المصري تجاه أحداث الثورة خلال أيامها الأولى.

الثورة اليمنية في قاهرة مصر

كانت الثورة في يومها الأول والثاني في صنعاء كما ذكرت سابقا، ولم يكن للقيادة المصرية أي تدخل أو علاقة بقيام ثورة 26 سبتمبر في صنعاء، ولذلك تفاجأت بقيام الثورة. أما الثورة اليمنية في قاهرة مصر، فكانت على نقيض الأحداث في صنعاء، ففي قاهرة مصر سخّرت المخابرات كل أجهزة الإعلام المسموعة والمقروءة لتلميع شخصية البيضاني، وإبرازه كقائد وحيد للثورة، وإغفال وجود كل الأحرار في الداخل والخارج، بمن فيهم الزبيري والنعمان، ومحسن العيني في القاهرة، وعبد الرحمن الإرياني وزملاؤه في اليمن. وأرسلوا إلى حسن العمري

تشكيل حكومة للثورة، على رأسها البيضاني رئيسا للوزراء ووزيرا للخارجية، ووزراء أكثرهم من شلة المخابرات والبيضاني.

محسن العيني

وعندما كنا نعد تشكيل الحكومة في صنعاء، وخرج حسن العمري غاضبا من إصرارنا على تعديل تشكيل الحكومة التي تلقاها من البيضاني في القاهرة، ثم عاد واطلع على التشكيل الذي توصلنا إليه، فاعترض على تعيين الأستاذ نعمان وزيرا للبلديات قائلا: إن القاهرة تعترض على عودة النعمان إلى اليمن، وأصررنا على بقائه وزيرا، فاتصل بالسلّال وأخبره بموقف القاهرة من نعمان، وخدش السلّال اسمه وعين محمد الأهنومي وزيرا للبلديات، بدلا عنه، هذا في صنعاء، أما في القاهرة، فإن أنور السادات قد أمر بعدم سفر الأستاذ أحمد نعمان من مصر دعما للبيضاني.

وكنا قد اتفقنا أنا والأخوان عبد السلام صبرة وأحمد حسن المروني على تعيين محسن العيني وزيرا للخارجية، والقاضي محمد الزبيري وزيرا للمعارف، والأستاذ نعمان وزيرا للبلديات، والأستاذ أحمد حسن المروني وزيرا للإعلام، واقترحت تعيين محمد سعد قباطي من النقابيين البارزين في عدن وزيرا للمهاجرين، ولم أدخل نفسي في تشكيل الحكومة، لأنني كنتُ أحلم بأن أتفرّغ لإنشاء تنظيم شعبي جمهوري، وقد ندمت على ذلك، إذ وجدت نفسي خارج السرب، فلا أنا قادر على إقامة تنظيم شعبي، ولا أنا في منصب حكومي يسمح لي بالمشاركة.

وقد فوجئت القاهرة بتعيين محسن العيني وزيرا للخارجية، فهو بعثي وبين عبد الناصر وحزب البعث ما بين السامري وموسى، وكان محسن العيني عند قيام الثورة موجودا في العراق في جولة نقابية عمالية بعثية، وعندما سمع رئيس العراق حينذاك عبد الكريم قاسم نبأ قيام ثورة اليمن استدعى محسن العيني، واستمر اللقاء

ساعات في المساء. ويذكر محسن العيني في مذكراته أن عبد الرحيم عبد الله الطيار وعبد الله جزيلان أخبراه فيما بعد أن البيضاني والمخابرات المصرية قرّروا اغتياله إذا لم يغادر صنعاء إلى نيويورك، لمحاولة إحلال وفد اليمن الجمهوري محلّ الوفد الملكي في هيئة الأمم المتحدة في اليوم الثاني، تمهيدا لعزله من تولي وزارة الخارجية، وإحلال البيضاني وزيرا للخارجية، وأنا لا أستبعد ذلك لأن عجائب حكم العسكر لا نهاية لها. وجن جنون البيضاني وهو في القاهرة بتعيين الأستاذ نعمان وزيرا، وأصر على عدم عودته إلى اليمن، وجاء البيضاني ليدمّر كل شيء.

في صباح يوم الأحد 30 سبتمبر 1962 كان يوجد في مطار القاهرة ظاهرتان لعجائب حكم العسكر، في صالة كبار الزوار كان يوجد البيضاني وأنور السادات وعدد من ضباط المخابرات العامة المصرية يودّعون البيضاني في طريقه إلى اليمن، وكاميرات التلفزيون تسلط الأضواء عليه وعليهم، باعتباره مفجّر الثورة اليمنية وقائدها، بينما كان في صالة المسافرين العاديين زعيم اليمن العظيم محمد محمود الزبيري، وحوله عشرات من شباب اليمن في القاهرة يودّعون زعيمهم، وهو في طريقه إلى اليمن بقلوب عامرة بالأمل، وحب الوطن، وعلى رأسهم الأستاذ نعمان، الممنوع من السفر إلى اليمن. وعندما كانت الطائرة تطير وسط السحب، قال البيضاني للزبيري ومن في الطائرة: قالوا البيضاني وزير الاقتصاد، وعندكم اقتصاد؟ إذا لم أكن كل السلطة في يمن الثورة، فإن مصر لن تقدم للثورة أي دعم.

البيضاني وخطة تدمير الثورة

كان بجانب كرسي البيضاني رجل سمين بملابس مدنية تبيَّن أنه اللواء – فيما بعد– علي عبد الخبير محمد، وهو ضابط مخابرات مصري، ويبدو أن البيضاني قد استماله من قبل، ولذلك استصحبه معه إلى اليمن، وبواسطته قام البيضاني بأكبر عملية نصب واحتيال في تاريخ اليمن وتاريخ مصر، بل في تاريخ الأمة العربية كلها، فقد اعتبر علي عبد الخبير نفسه مندوب جمال عبد الناصر، لإبلاغ السلّال وجزيلان أن مصر لا يمكنها المغامرة بدعم ثورة اليمن عسكريا وماليا ودبلوماسيا إذا

لم تثق ثقة كاملة بمن يتولّى حكم اليمن، وأن الشخص الموثوق فيه هو الدكتور البيضاني، فإذا لم يكن البيضاني ماسكا للسلطة في اليمن، فإن مصر لن تقدّم أي دعم للثورة.

هذه هي جريمة النصب والاحتيال دون أن يكون للرئيس جمال عبد الناصر أي علم بها، وربما لم يكن السادات على علم بها، وبهذه المؤامرة والخديعة استطاع البيضاني أن يكون ملك الثورة اليمنية المتوّج لمدة لا تزيد على ستة أشهر وأربعة عشر يوما من يوم الاثنين 30 سبتمبر 1962 وحتى يوم 14 مارس 1963. وقد أشار بتفاصيل هذه المؤامرة زميل البيضاني عبد الرحيم عبد الله الطيار في مذكراته، وأكد أن البيضاني وعلي عبد الخبير هما اللذان دبّرا جريمة النصب والاحتيال المذكورة، دون أن يكون للرئيس جمال عبد الناصر أي صلة بهما، ودون علم أنور السادات نفسه.

عندما هبطت الطائرة في مطار صنعاء الترابي جنوب صنعاء، انتظر جمهور غفير من اليمنيين هبوط زعيمهم الزبيري من الطائرة، بعد أن انقشعت سحابة التراب التي أحدثتها الطائرة عند نزولها فيما سُمّي المطار الجنوبي، وسجد الزبيري على الأرض شكرا لله ثم أخذ حفنة من التراب بيده وقبلها شكرا لله على عودته إلى أرض الوطن بعد غربة استمرت أربعة عشر عاما تقريبا، عقب سقوط ثورة 48 الدستورية، وحتى قيام ثورة 26 سبتمبر 1962 الجمهورية.

ووجد البيضاني نفسه وليس معه إلا علي عبد الخبير وعبد الرحيم عبد الله (الطيار)، لأنه نكرة في اليمن، لا جذور له فيها، وجاءت سيارات عسكرية لنقل الزبيري ومن معه من المطار إلى قصر الوصول الذي بناه الإمام أحمد ليصل إليه، ولكنه لم يصل، حتى قامت الثورة وأصبح اسمه القصر الجمهوري، وتجمّع في ساحة القصر جمهور غفير أشرف عليهم زعيمهم الزبيري، وألقى خطابا حماسيا من شرفة الدور الأول، بينما أطل البيضاني من شرفة الدور الثاني يعارض خطاب الزبيري بخطاب بيضاني، وكانت هذه أول مهزلة من مهازل البيضاني، وذلك بعد أن قام ضابط المخابرات المصرية علي عبد الخبير بمهمته في إقناع القيادة اليمنية، وعلى

عبدالرحمن البيضاني والرئيس عبدالله السلّال

رأسها العميد حينذاك عبد الله السلّال رئيس مجلس قيادة الثورة، ورئيس مجلس الوزراء بتمكين البيضاني من كل السلطة خلال الساعات الأولى من وصوله إلى اليمن.

وصل البيضاني في مساء يوم الثلاثاء إلى محطة إذاعة صنعاء، وأراد أن يذيع بيانا باسمه وبعض القرارات، ولكني ومعي الأستاذ عبد الله حمران منعناه من ذلك، إلا بتوجيه من قائد الثورة السلّال، وقد اتصل البيضاني بالسلّال الذي وجّهنا بتمكين البيضاني ليذيع ما يريد، وصعدنا معه إلى الأستوديو، وأعاد إذاعة تشكيل الحكومة، وكان فيها وزيرا للاقتصاد، ولكنه جعل نفسه نائبا لرئيس مجلس الوزراء، ووزيرا للاقتصاد والثروات المعدنية، وهذا أول تعديل. ثم أذاع بيانا باسمه باعتباره نائب رئيس مجلس الوزراء، أظهر نفسه فيه وكأنه صانع الثورة، والمخطط الوحيد لها، وأنه سيعلن خلال أيام المؤسسات الرسمية للثورة من هم الثوار الحقيقيون الذين فجّروا الثورة. ثم هاجم الرجعية، وهاجم السعودية والملك سعود بالذات، وجاء في خطاب البيضاني من إذاعة صنعاء ما يلي:

«من الطبيعي يا إخواني أن يقف سعود ضدنا، لا لأنه يحب الشعب اليمني،

ويخاف عليه منا، وإنما لأنه يكره الشعب السعودي، ويخاف من أن يقوم بالثورة ضده. ولذلك نراه الآن يتخبط يمينا وشمالا، ويدلي بالتصريحات العدائية التي لم يعرفها عُرف دبلوماسي أو تقاليد دولية، وإنني أربأُ بنفسي من أن أردّ عليه بالمثل، وإنما تصرّفتُ معه تصرفا يتفق مع العرف الدبلوماسي، فقد استدعيت وزيره المفوض السابق في صنعاء، وكلّفته بالسفر إلى بلاده خلال ثلاث ساعات يحمل منا رسالة إلى الملك سعود، ثم أرسلت معه حراسة قوية لتوصله إلى حدود بلاده، خوفا من أن يعتدي عليه شعب اليمن، انتقاما لتصريحات سيده طويل العمر». «أما حكاية سعود بأنه سيفي بالتزاماته نحو عائلة حميد الدين، فإننا نقول له: إننا سننقل المعركة إلى الرياض».

هذا جزء من خطاب البيضاني الذي أذاعه من إذاعة صنعاء، وكان البيضاني قد أرسل مجموعة من ضباط وجنود يمنيين ومصريين إلى مقر المفوضية السعودية، ودخلوها عنوة بالقوة، وأخذوا الوزير المفوض شبه معتقل إلى مكتب البيضاني بالقصر الجمهوري، وقد هدّده البيضاني وهدّد السعودية، وسفّره خلال ساعات على مصفحة عسكرية، مخفورا إلى الحدود. كل ذلك بقصد إثارة حرب سعودية عربية ضد القوات المصرية في اليمن، لإغراق الكل في وحل الحرب على الساحة اليمنية، خدمة للجهة المشبوهة التي أرادت أن يلعب دورا يشبه الدور الذي لعبه الجاسوس الإسرائيلي كوهين في سوريا بعد ذلك بثلاث سنوات.

في يوم 14 أكتوبر 1962 توجّهتُ مع مجموعة كبيرة من الشخصيات على رأسهم عبد السلام صبرة والأستاذ أحمد المروني وحسن العمري إلى منطقة ثومة في نِهْم لاستقبال الشيخ سنان أبو لحوم القادم من عدن عن طريق بيحان وعبيدة ومأرب، وكان معه عدد من مشايخ نِهم يرافقهم قرابة أربعمئة من أصحابهم، وكان معنا سيارات وعربات استقلّها الشيخ سنان وأصحابه، وعدنا إلى صنعاء، حيث كان الرئيس السلّال والكثير من المسؤولين في استقبال الشيخ سنان وأصحابه في حوش القصر الجمهوري، وأقام لهم الرئيس حفلة غداء عامرة حضرها ضباط ومسؤولون في الدولة، وبعد الغداء أمر الرئيس بتدبير أوضاع المرافقين للشيخ سنان، وبقاء سنان

في القصر الجمهوري، علما بأن الشيخ سنان هو من أهم مشايخ اليمن وأذكاهم وأنشطهم، وأشدهم معارضة للأئمة ومدافعا عن الجمهورية. من جانبه، وضع البيضاني خطة لتدمير الثورة من داخلها، وإشعال صراع عربي لإضعاف الجميع تقوم على الإجراءات التالية:

- تجميع كل السلطة في يده، فهو نائب رئيس الوزراء، ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة ونائب القائد العام للقوات المسلحة، وكان هو الوحيد الذي يزاول هذه السلطات، ولم يعد لرئيس الدولة ورئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة أي دور في هذه المواقع، وتحوّل إلى مجرد قائد عسكري يتنقل من موقع إلى موقع تدور معارك الحرب فيها.
- تفريق الضباط الأحرار بإرسالهم إلى جبهات القتال، ليموتوا أو يتم اغتيالهم، وكان الملازم علي عبد المغني العنصر الأكثر فعالية ممن أرسلهم البيضاني لقمع تمرد في مأرب، وقتل في الطريق إليها.
- إرسال الملازم محمد مطهر زيد وهو عنصر فعال من عناصر الضباط الأحرار، وتم اغتياله في جبهة القتال بعد فترة.
- إرسال مثنى الخضيري، وهو عنصر فعال من تنظيم الضباط الأحرار، وتم اغتياله في جبهة القتال.
- إرسال الملازم يحيى المتوكل للقتال في منطقة القفلة والمدان، وقد أصيب إصابة كبيرة ونُقل إلى المستشفى العسكري في القاهرة، وظل يتعالج فيه لمدة ستة أشهر. وكانت خطته لتمزيق الضباط الأحرار ودفعهم إلى الموت بموافقة المشير فيما بعد عبد الله السلّال، على أساس أنهم يُريدون تنصيب حمود الجائفي قائدا للثورة بدلا عن السلّال.
- تشريد العناصر الحرة المستنيرة بتوظيفهم دبلوماسيين في سفارات اليمن توظيفا وهميا يجدون أنفسهم مشردين بلا عمل وبلا مال يعيشون به، ومنهم المناضل محمد حمود الصرحي، الذي عُيّن سكرتير أول في سفارتنا بالمغرب، وتشرّد لفترة طويلة.

- حلّ الـجـيـش النظامي الذي أيّد الثـورة من أول لحظة في كـل أنحـاء اليـمـن، وألقى القـبض على أعوان النظام الـملكي الإمـامي في كل مناطق اليـمن من صـعـدة حـتى تعـز، ودفع ضـبـاط وأفـراد الـجـيـش النظامي للعـودة إلى قـراهم، وبالـتـالي انضمّ أكـثـرهم إلى صـفـوف القـوى الـملكيـة الـمـضـادة، ولو بقي الـجيش النظامي لتمكنت الثورة من الاعتماد عليه في الدفاع عنها، بدلا من حلّه وانضـمـام ضبـاطه وأفـراده إلى الـملكيين، واعـتـمـاد الثورة على القـوات الـمـصرية، وكـان الـجـيش النظامي قـد تمرد على الإمام أحـمـد مرتين: الأولى في مارس عام 1955 في حركة الشهيد أحمد الثلايا، ومعه الإمام عبد الله بن يحيى حميد الدين أخو الإمام أحمد، والـمرة الثانية عندما كان الإمام في روما للعلاج عام 1958.

ومن الـمؤكد أن ضباط وأفراد هذا الـجيش الـنظامي كانوا من سيقف مدافعا عن الثورة دفاعا مستميتا، لو أن البيضاني سمح لقيادة الثورة بتحسين أوضاع ذلك الـجـيش تسليحا وتدريبـا وتموينا، ففي الأيام الأولى قام هذا الـجيش في جـميع مدن اليمن بتأييد الثورة، وإلقاء القبض على أعوان العهد الإمامي، وإرسالهم إلى صنعاء، وتم إعـدام أكـثـرهم بأسلوب ارتجالي فوضـوي، فـمن حـجـة اعـتـقل نائب الإمام في حجة حمود عبد الـملك الـمتوكل، واعتقل معه يحيى العجا معتمد الإمـام في حـفظ أمـواله وفي إعـدام كل من أعـدمـهم في حـجـة، وإرسـالـهـمـا إلى صنعاء، ومن تعز اعتقل الـجيش النظامي سيف الإسـلام إسماعيل حميد الدين، وحمود الوشلي نائب الإمام في تعز وغيرهم، وإرسالهم إلى صنعاء، وهكذا تم في جميع أنحاء اليمن.

كنتُ ضـد البـيـضـاني من قـبل وبعـد وصـوله إلى الـيـمن، حـتى لقـد همّ بعض الضبـاط الأحرار باغتـيـاله، وقد اسـتـدعاني الرئيس السلّال في اليوم الثاني لوصول البيضاني وقال لي: إن البيضاني يتهمك بتشكيل الـحكومة، وهو معتمد مصر في اليمن، ونحن بحاجة الدعم الـمصري ماليا وعسكريا ودبلوماسيا، والبيضاني يطلب إبعادك إلى خارج اليمن في وظيفة دبلوماسية، وقد تفاهمتُ معه على تعيينك مندوبا

لليمن في الجامعة العربية، وقلتُ له: «إذا لم تُحجّموا دور البيضاني فسوف يدمّر الثورة من داخلها، ويشعل حربا مدمرة بين مصر والسعودية في اليمن، بهدف إضعاف العرب جميعا، إنه شخص مشبوه، لا نعرف له أصلا في اليمن، ولا في مصر، وردَّ عليّ السلّال: بأن مصر لا تعتمد إلا عليه في دعمنا».

قلت له: ليس لديّ مانع من الخروج، ولكن لا وجود للجامعة العربية في الوقت الحاضر، وأقترح تعييني وزيرا مفوضا في موسكو، حتى أنظّم لكم «الشحت». قال: أنا موافق وسيقابلني بعد قليل الوزير المفوض السوفيتي في اليمن فانتظر حتى يأتي. وانتظرت في مكتب السلّال، وجاء الوزير المفوض السوفيتي، واستدعاني السلّال للجلوس معهما، وقال له السلّال: هذا محمد عبد الله الفسيّل زميلي في ثورة 48 الدستورية، وزميلي في سجون حجة، وزميلي في ثورة 26 سبتمبر الجمهورية، وقد تقرّر تعيينه وزيرا مفوضا لليمن في موسكو. ورد عليه الوزير المفوض السوفيتي: نرحّب بذلك، وعليكم إبلاغ موسكو بتعيينه، والانتظار لردّ موسكو بالقبول. فقال له السلّال: إحنا وأنتم ثوار وما بيننا برتوكول... وسكت الوزير المفوض السوفيتي.

من جانب آخر، جلس البيضاني مع السلّال جلسات خاصة يوسوس له أن من يهدّد الوضع هو حمود الجائفي، الأب الروحي للضباط الأحرار الذين فجّروا الثورة، والذين يرونه قائدهم الذي يجب أن يتولّى قيادة الثورة، ومن يهدد وحدة اليمن هو الأستاذ أحمد النعمان، ولذلك يجب نفيُهم من اليمن إلى مصر. ويوسوس له وجوب تمزيق «الضباط الأحرار»، وتحجيم دورهم حتى يكونوا عاجزين عن القيام بأي تحرّك يهدد سلطة السلّال والبيضاني، ويوسوس له في تكوين مؤسسات الدولة من المرتبطين بالبيضاني والسلّال، ويوسوس له بأن يحلّ الجيش النظامي الإمامي، ويكوّن جيشا جديدا محله، يكون مرتبطا بقيادة الثورة المكونة منه ومن السلّال، ويوسوس له بضرورة إعادة تشكيل مؤسسات الدولة، بحيث يكون كل من فيها أو أكثرهم من الموالين للسلّال وله، ويؤكد له أنه سيجعل دعم مصر له دعما للسلّال، وأنهما سيكونان يدا واحدة وقلبا واحدا.

وقدّم له قرارات يوقّعها بإعادة تشكيل مجلس قيادة الثورة، وبإعادة تشكيل الحكومة، ووقّعها السلّال من دون تفكير أو إبداء أي ملاحظة، وكان كل شيء في صنعاء في حالة ارتباك وفوضى، واستمرّت عمليات إعدام الناس من دون محاكمة، ومن دون أي شعور بالمسؤولية، وكانت هذه الإعدامات تدفع الناس إلى حيث يكون البدر وبيت حميد الدين، وتغذّي الثورة الملكية المضادة للثورة بقوى وعناصر لم تكن ضد الجمهورية، واستمر البيضاني بطموحاته الذاتية في السلطة والتسلط وبخطته المشبوهة، لتدمير كل شيء في اليمن ومصر، وفي إذكاء الحرب اليمنية-اليمنية، والحرب السعودية-المصرية، لإضعاف العرب جميعا لحساب عدوهم الحقيقي (إسرائيل).

البيضاني يعيد تشكيل مؤسسات الدولة لحسابه الخاص

بعد أن أحكم البيضاني سيطرته على الرئيس السلّال، تمت إعادة تشكيل مجلس القيادة، ومجلس الوزراء بطريقة تجعل المجلسين أداة لخدمة نزوات وطموحات البيضاني الذاتية، وتمكينه من تنفيذ مخططاته المشبوهة، لتدمير كل شيء، فقد أعلن تشكيل مجلس قيادة الثورة كالآتي:

- العميد عبد الله يحيى السلّال: رئيس مجلس قيادة الثورة القائد العام للقوات المسلحة .
- الدكتور عبد الرحمن البيضاني: نائب رئيس مجلس قيادة الثورة نائب القائد العام للقوات المسلحة .

وعضوية كل من:

- المقدم عبد الله جزيلان عضوا لا يخالف البيضاني
- الرفيق محمد قائد سيف عضوا من شلة البيضاني
- طيار عبد الرحيم عبد الله عضوا من شلة البيضاني
- الرفيق عبد اللطيف ضيف الله عضوا مجامل
- القاضي عبد الرحمن الإرياني عضوا «الشخصية الوحيدة المستقلة»

- القاضي عبد السلام صبرة عضوا مجامل
- العقيد حسن العمري عضوا من شلة البيضاني
- ملازم أول سعد الأشول عضوا مجامل
- ملازم أول محمد مفرح عضوا من شلة البيضاني
- الشيخ عبد القوي حاميم عضوا من شلة البيضاني
- عبد الغني مطهر عضوا من شلة البيضاني
- محمد مهيوب ثابت عضوا من شلة البيضاني
- علي محمد سعيد عضوا من شلة البيضاني
- النقيب محمد الأهنومي عضوا من شلة البيضاني
- النقيب حسين الدفعي عضوا من شلة السلّال

وأعاد تشكيل الحكومة من جديد بموجب قرار مجلس قيادة الثورة بتاريخ 31 أكتوبر 1962، أي عقب وصول البيضاني من مصر إلى اليمن بشهر واحد بالشكل الآتي:

- العميد عبد الله السلّال رئيسا لمجلس الوزراء - لا يخالف البيضاني
- د. عبد الرحمن البيضاني نائبا لرئيس مجلس الوزراء - وزير الخارجية
- العقيد عبد الله جزيلان وزيرا للحربية - لا يختلف مع البيضاني
- النقيب عبد اللطيف ضيف الله وزيرا للداخلية - لا يختلف مع البيضاني
- محمد قايد سيف وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية والإعلام - مع البيضاني
- الطيار عبد الرحيم عبد الله وزيرا للطيران - مع البيضاني
- القاضي عبد الرحمن الإرياني وزيرا للعدل - المستقل الوحيد
- القاضي عبد السلام صبرة وزيرا للأوقاف وشؤون القبائل - مجامل
- العقيد حسن بن حسن العمري وزيرا للمواصلات - مع البيضاني

– عبد القوي حاميم	وزيرا للشـــؤون البلدية والقـــروية – مع البيضاني
– عبد الغني مطهر	وزيرا للتجارة – مع البيضاني
– محمد مهيوب ثابت	وزيرا لشؤون الـمغتربين – مع البيضاني
– علي محمد سعيد	وزيرا للصحة – مع البيضاني
– الـملازم أول محمد الأهنومي	وزيرا للتموين – مع البيضاني
– النقيب حسين محمد الدفعي	وزيرا للعمل – مع السلّال
– النقيب محمد الرعيني	وزيرا للزراعـة – مـشـغـول في الـجـبـهـة الشمالية الغربية
– الـمهندس عبد الله الكرشمي	وزيرا للأشغال – مع السلّال
– د. عبد الغني علي أحمد	وزيرا للخزانة – مع البيضاني
– د. حسن محمد مكي	وزيرا للاقتصاد – مجامل
– القاضي محمد محمود الزبيري	وزيرا للمعارف – استمر في النضال
– أحمد محمد نعمان	وزيرا للإدارة الـمـحليـة – تم نفـيـه إلى القاهرة عقب تعيينه
– الشيخ أمين عبد الواسع نعمان	وزيرا للإرشاد القومي – تم استبعاده
– النقيب علي سيف الـخولاني	وزيرا للشؤون الاجتماعية – تم استبعاده

وفي 18 ديسمبر 1962 صدر قرار مجلس قيادة الثورة بتعديل تشكيل الـحكومة الثانية، كما يلي:

– د عبد الغني علي أحمد	وزيرا للاقتصاد والـمالية ، وتم إبعاد حسن مكي
– عبد الغني مطهر	وزيرا للتموين ، وتم إبعاد الأهنومي
– أحمد حسين الـمروني	وزيرا للإرشاد القومي والإعلام
– محمد قايد سيف	وزيرا لشؤون الرئاسة للشؤون الـحربية

– الشيخ أمين عبد الواسع نعمان	وزيرا لشؤون الرئاسة للشؤون الداخلية
– عبد الكريم أحمد العنسي	وزيرا للدولة لشؤون جنوب اليمن المحتل
– الشيخ محمد علي عثمان	وزيرا للدولة لشؤون القبائل
– قحطان محمد الشعبي	مستشارا برئاسة الجمهورية لشؤون الجنوب

وهكذا أصبح البيضاني كل السلطة في اليمن، بل إنه كان يسيطر على قيادة القوات المصرية في اليمن، باعتباره المعتمد الوحيد للرئيس جمال عبد الناصر في اليمن. واستمر البيضاني في هدم كل شيء، ونهب أثمن نفائس الإمام أحمد في قصوره بتعز، حتى المفارش الإيرانية الثمينة، ونقلها على الطائرات العسكرية إلى مصر. أما المشير السلّال – فيما بعد – والعقيد عبد الله جزيلان، فلم يبق لهما دور لا في مجلس قيادة الثورة، ولا في مجلس الوزراء، فقد صار شغلهم الوحيد هو قيادة المعارك ضد الملكيين الذين أصبحوا على أبواب صنعاء يحاصرونها من كل الجهات، ولم يبق لليمن جيش يحارب، وصار الجيش المصري هو القوة العسكرية الوحيدة التي تحارب في اليمن، إضافة إلى مجموعات محاربة من رجال القبائل الجمهوريين.

ووضعت القيادة المصرية في صنعاء طائرة مروحية خاصة تحت تصرف البيضاني مع مجموعة من جنود الصاعقة المصريين، لحراسته عند تنقله في مناطق تعز وإب والبيضاء وتهامة، وكانت تنقلاته بقصد إحداث انشقاقات في كيان الجمهورية، بإثارة النعرات الطائفية لدى الشوافع ضد الزيود. وقد ذهب إلى تعز عدة مرات لهذا الغرض، ومن أدلة ذلك أن زعيم اليمن محمد محمود الزبيري ذهب إلى تعز، وفي مهرجان لاستقباله ألقى خطابا في الجماهير، فقام أحد أذناب البيضاني وقاطعه، ولا أريد أن أسمّيه، لأنه قد مات، وخاطب الزبيري بصوت مرتفع: اذهب إلى بلادك، وخاطب الزيود، فلا مكان لك هنا.

وفي شهر نوفمبر 1962 ذهب البيضاني على طائرته ومعه حرسه إلى مدينة البيضاء، وكانت الأمور فيها هادئة، والسلطة اليمنية الجمهورية فيها مسيطرة، برغم

محاولة السلطات الاستعمارية البريطانية إحداث قلاقل، وكان الجنود والضباط ومحافظ البيضاء والأهالي يؤيّدون الثورة والجمهورية، فإذا لم يحدث تخريب من داخل الجمهورية، فستستمر الأمور كما يرام في منطقة البيضاء، كما يقول الأخ محمد عبد الله الفقيه قائد البيضاء. وكان المحافظ في البيضاء، الشيخ صالح الرويشان، الذي كان نائبا للإمام، فلما قامت الثورة أيّدها بإخلاص. ويروي اللواء محمد عبد الله الفقيه في مذكراته، وكان حينذاك قائد محافظة البيضاء أنه اجتمع ومعه الشيخ صالح الرويشان بالبيضاني عند وصوله إلى البيضاء، وأثناء النقاش سأل البيضاني الشيخ الرويشان عن رأيه في الثورة، فأجابه الرويشان بقوله: «يا دكتور نحن خدمنا مع الإمام خدمة بإخلاص وصدق ونزاهة، لعلمنا أنه ولي الأمر.. والآن عرفنا أن الله قد أسقط الملكية، واختار للبلاد الجمهورية، فإن تريدونا أن نخدم فسنعمل مع الثورة مثلما كنا نعمل مع الملكية، وإن أنتم لا تريدون أن نخدم، فنحن مستعدون أن نلزم بيوتنا، ولا نحرك أي ساكن، ولا نرضى بأي تخريب أو إحداث أي مشاكل، ولدينا القناعة أنه لم يبق للملكية أي أثر مهما حاولوا». فأجاب البيضاني: أريدك أن تأتي معي إلى صنعاء، وليبقَ ولدك للقيام بعملك، ووافق الشيخ صالح الرويشان، وذهب مع البيضاني، وبعدها عيّن البيضاني السلطان حسين بن أحمد الرصّاص محافظا للواء البيضاء، وعرفنا أن البيضاني يلعب بالنار، ويحاول إحداث المشاكل، والتشجيع على الفوضى.

وفي هذا السياق، بدأ البيضاني تكوين جيش يمني بديل من عناصر موالية له، فحاولت القيادة العسكرية المصرية تكوين فرقتين الأولى سمّتها جنود الصاعقة، والثانية سمّتها جنود المظلات، وتتكوّن كل منهما من عدة مئات من الضباط والجنود. وكان الهدف من تشكيل الصاعقة والمظلات استخدامهما كواجهة لأي تغيير أو انقلاب ضد أي حكومة جمهورية يمنية لا تكون أداة للبيضاني والقيادة العسكرية المصرية. ولم يكن لهما أي دور قتالي حقيقي، إلا بعد انسحاب المصريين عقب هزيمتهم في حرب 1967، وعند انسحاب المصريين من اليمن عقب الهزيمة في الحرب مع إسرائيل، سيطر ضباط وجنود الصاعقة والمظلات على

النقاط الاستراتيجية داخل صنعاء، وتعاونوا مع الحرس الوطني في الحفاظ على الأمن، وتوزيع المؤن على الأهالي.

طرد البيضاني وإلغاء جنسيته اليمنية

بعد نحو أربعة أشهر من قيام الثورة والجمهورية، تغيّر الوضع في القوات المصرية باليمن، فقد حلّت المخابرات العسكرية المصرية التابعة للمشير عامر محل المخابرات العامة، التي كانت تتعاون مع أنور السادات. في هذه الأثناء، أوصل البيضاني الأمور بنزواته ومخططاته المشبوهة إلى وضع يتوقّع الجميع معه سقوط صنعاء في أيدي الملكيين، ووصلت إلى اليمن قيادات عسكرية مصرية جديدة ضاقت بتصرفات البيضاني ونزواته، وتولّدت لديها قناعات بضرورة إبعاده، وأظهروا ذلك للمشير السلّال في تقرير قدمّوه له يؤكّد أن البيضاني يتواصل مع السلطان الرصّاص في منطقة البيضاء، ويشجعه على فصل البيضاء عن حكومة الجمهورية العربية اليمنية، وضمها إلى المحميات، ويزوّده بالمال والسلاح، وهذا شجّع السلّال على إرسال رسالة إلى الرئيس جمال عبد الناصر بشفرة المفوضية المصرية في صنعاء، نصها بخطه وتوقيعه كالآتي: «بالشفرة في المفوضية للجمهورية العربية المتحدة».

«سيادة الأخ الرئيس جمال عبد الناصر.. تحية أخوية صادقة، تلقّت المخابرات العربية بصنعاء معلومات خطيرة ما كنتُ أتصوّرها، وهي أن البيضاني يتصل بالرصّاص في البيضاء، ويدفعه للاتصال بالسلطات الأجنبية، ويحرّضه على الانفصال، ويمنّيه بأنه سيكون كسائر سلاطين الجنوب، حتى زوّده بكمية من أسلحة الجمهورية الخفيفة والثقيلة، وبكمية كبيرة من الذخيرة إلى منطقة مسورة. وقد كنتُ سمعت من قبل أن البيضاني يتصل ببعض الوزراء، ويحاول خلق مشاكل، ويتبنى النعرة الانفصالية، ولكني لم أصدّق، حتى تلقيت تقرير المخابرات العربية بصنعاء، وهذا إشعار إلى سيادتكم، لتكونوا على علم وبينة من عمل هذا الحاقد، ولو على حساب وطنه، وتقبلوا أصدق تحياتي وتقديري ودمتم. 22 نوفمبر 1962.

أخوكم عبد الله السلّال رئيس الجمهورية العربية اليمنية».

مرّت الأيام واشتدت المعارك حول صنعاء، وحشد الملكيون كل قوتهم لاحتلالها، وكان هذا لصالح الجمهورية فلم يكن سقوط صنعاء ممكنا وفيها قوة مصرية ضاربة من عدة آلاف، كما أن فيها قوة قبلية يمنية تدافع عن صنعاء، ولو أن الملكيين توسّعوا في احتلال المناطق في ذمار، ويريم، وإب، وتعز، وتهامة وعزلوها عن صنعاء، لسهّل عليهم إسقاط صنعاء بعد عزلها عن بقية مناطق اليمن. وعندما اشتدّت المعارك حول صنعاء، وشعر السلّال وحتى القيادة المصرية التي كنا نسمّيها القيادة العربية بخطورة الموقف، تقرّر إرسال وفد إلى الرئيس جمال عبد الناصر، لطلب إرسال مزيد من القوات المصرية إلى اليمن. وكان الوفد برئاسة العقيد حمود بيدر، أحد «الضباط الأحرار»، ولكن البيضاني طلب من السلّال أن يكون هو رئيس الوفد، لأنه أقدر على إقناع الرئيس عبد الناصر والقيادة المصرية بإرسال مزيد من القوات المصرية إلى اليمن، وكان له ذلك. وكان مدير مكتب السلّال الأخ طه مصطفى، ومعه في المكتب الأخ محمد عبد الرحمن الرباعي، فاتصلوا بالسلّال، وأقنعوه باستغلال فرصة سفر البيضاني إلى مصر رئيسا للوفد، لإبعاده نهائيا من اليمن، فوافق على ذلك، ووقّع رسالة مفصلة إلى الرئيس عبد الناصر ربما بخط مدير مكتبه الأخ طه مصطفى.

وبعد أن وقّع المشير السلّال على هذه الرسالة، وتم وضعها في ظرف مغلق سلّمه السلّال لمرافقه العسكري العميد محمد الجرموزي، وقال له سترافق الوفد برئاسة البيضاني، وبعد خروج الوفد من مقابلة الرئيس جمال عبد الناصر، عاد حالا مرة أخرى، وسلّمه هذا الظرف. ثم كتب بخطه في ورقة صغيرة رسالة قصيرة إلى البيضاني، يقول له فيها: «أرجو أن تضعوا اسم العميد الحاج محمد الجرموزي معكم ليرافقكم، فعنده من الحقائق والتجارب والمعرفة بوجود الجيش اليمني ونظامه ما لا يوجد عند أحد غيره... ومرافقته لكم مهمة جدا، وتقبلوا تحياتي»، 22 شعبان 1382هـ.

ولأهمية رسالة الرئيس السلّال إلى الرئيس جمال عبد الناصر ننشرها فيما يلي:

الأخ الكريم الوفي، السيد الرئيس جمال عبد الناصر..
رئيس الـجمهورية العربية الـمتحدة الأفخم..
تحية تقدير وحب وإخاء

لقد كنتُ بعثت إلى سيادتكم برقيا بواسطة السفارة العربية بصنعاء، مشيرا إلى بعض ما أثاره الدكتور عبد الرحمن البيضاني من الـمشاكل التي أوشكت أن تهدّد كيان الثورة مباشرة، نتيجة الكثير من التصرفات غير السليمة، وغير الـمقدّرة للمسؤولية والظروف التي تمر بها بلادنا في هذه الـمرحلة الـحرجة.

ومن قلب الـمعركة السافرة والشرسة مع قوى الرجعية والاستعمار، ونظرا لأن الـموقف نتيجة ذلك، قد بلغ الدرجة التي لا يمكن معها التغاضي بعدما قد تحمّلنا من صبر كاد يودي بالبلاد إلى هوة سحيقة، ويمكّن للرجعية من تحقيق أغراضها بضرب الثورة وإعادة البلاد إلى الظلام من جديد، والتربع على عرش الـملكية البغيض، فقد وجدتني مضطرا، وللأسف الشديد إلى اتخاذ الـخطوة التي لا بدّ منها تجنبا للنهاية غير الـمحمودة، وتداركا لسلامة الوضع من الانهيار، وتصدع الصفوف، وذلك بإبعاد الأخ البيضاني عن الـميدان، حرصا على سلامة البلاد وسلامته هو نفسه، واسمحوا لي يا سيادة الأخ أن أوجز لكم بعض النقاط التي أدت إلى اتخاذ مثل هذا القرار:

1. حاول الرجل منذ الأيام الأولى للثورة أن يعمل على تركيز شخصيته بتكتيل جماعات وقوى من حوله، وإعطائها الكثير من فرص الظهور والـمناصب، مما أدى إلى زعزعة الوحدة الوطنية، وتخلخل الصفوف وارتباك حركة السير الثوري.
2. عندما ظهرت بعض الـمشاكل مع القبائل، حاول أن يستغل الصلاحيات التي أعطيت له، باتخاذ إجراءات وتصرفات أدت إلى توسع هذه الـمشاكل وتعقيدها، مما كلف الدولة أبهظ الـخسائر ماديا ومعنويا لمواجهة إيقافها كمشكلة خولان.
3. عمل الرجل على العبث في صفوف القبائل، وذلك باستمالة بعض الـمشايخ

من مناطق مختلفة وأغدق عليهم الكثير من النفقات والسلاح والصرفيات من ميزانية الدولة، الأمر الذي دفع المشايخ الآخرين إلى النقمة والحقد على الثورة وعلى رجالها، ومن ثم معاداتها ومعاداة النظام الجمهوري.

4. رغبة في تركيز شخصيته، عمد دون تقدير للمسؤولية إلى إعلان رفع مستوى المعاشات لعموم موظفي الدولة والقوات المسلحة، إلى درجة لم تكن متوقعة من قبل الموظفين أنفسهم، في حين أثار استغراب المواطنين الذين يعرفون أن ميزانية الدولة لا تتحمّل مثل هذه النفقات، الأمر الذي جعلهم يشعرون أن الثورة وحكومتها تعمل بدون فهم ولا تقدير للمسؤولية، مما أوجد لديهم نوعا من اليأس في عدم نجاحها... ثم بالتالي عندما أدرك الرجل استنزاف ما تبقى في خزينة الدولة، عمد إلى تغطية هذا الوضع بفرض ضرائب كبيرة على المستهلكين، مما أثار سخط واستياء الرأي العام .

5. نتيجة لما أحسَّ به الرجل من سخط الرأي العام عليه، كنتيجة لتصرفاته الخاطئة، وانعدام المؤيدين والمساندين له، عدا من كانت لهم أغراض أو مصالح يستغلونها من ورائه، عمد إلى تدعيم مركزه بوسائل غير شريفة ولا وطنية كإثارة النزعة الطائفية، وذلك بتفسيره لدى من يسميهم بالشوافع بأن السخط الموجه إليه إنما هو لمجرد كونه (شافعيا)، وأن هذا الشعور موجه ضد كل الشوافع، وأن حكومة الثورة تعمل – كما يقول – على إضعاف مركز الشوافع، وتقوية مركز الزيود، وأن على الشوافع أن يتكتلوا ضد هذا الخطر الذي يهدد كيانهم، وحتى لم يتورّع عن استخدام مثل هذه النغمة في مجلس الوزراء نفسه، وبين الوزراء أنفسهم... ومن جهة ثانية حاول أن يستخدم التفرقة العنصرية موعزا إلى فئة أخرى من المجتمع بأن هذا السخط الموجه نحوه، إنما هو نتيجة كونه قحطانيا، ولأنه كان يهاجم الهاشميين في إذاعاته ومقالاته.

6. لقد عمد الرجل إلى العبث بالجهاز الإداري للدولة، وذلك بإبعاد موظفين عن وظائفهم، أو تنزيل البعض من درجاتهم، ليضع مكانهم أشخاصا من

أنصاره، ومن يسخّرون أنفسهم لخدمة أغراضه، فكانت النتيجة وجود فوضى إدارية كبيرة عطّلت انتظام سير العمل في الجهاز الحكومي.

7. وكنتيجة لكل هذه التصرفات وكثير غيرها لا أريد أن أطيل عليكم بسردها واجهت حكومة الثورة الكثير من المشاكل والمتاعب مع القبائل والمدنيين والموظفين. كما تحمّلت المضاعفات الكبيرة في الموقف العسكري، كما عانت وتعاني انهيارا وعجزا في الوضع الاقتصادي، وصراعا طائفيا وعنصريا في صفوف الشعب وقوات الثورة على اختلافها، ونظرا لكل ما تقدّم، ولاعتقادي العميق أنكم أول من يحرص على سلامة وكيان هذا البلد، وانتصار أهداف الثورة، وأنكم لا يمكن أن ترضوا بأي حال من الأحوال بالتضحية بمصير هذا البلد، وثورته من أجل شخص أو أشخاص مهما كانوا.

ولأنه لا مجال لاحتمال المزيد من مضاعفات هذه المشاكل وتعقيدها، كان القرار بإبعاد الرجل بصورة مستحسنة، آملا أن تتولّوا أنتم من جهتكم أيها الأخ العزيز تتمة البقية... وبهذه المناسبة لا أكتمكم أن الموقف العسكري يتطلّب منا تعزيزات، فإننا نواجه في هذه الأيام أصعب مشكلة تتطلب منا المزيد من القوات، والمزيد من الاستعدادات لمواجهة هذا الموقف الحرج، وسترون فخامتكم، رسالة بيد البيضاني أرجو أن تعتبروا ما فيها عن الموقف العسكري فقط هو الحقيقة، أما بالنسبة له شخصيا، فرجائي أن تعتمدوا هذه الرسالة التي يحملها العميد محمد الجرموزي.

والحق أيها الأخ الكريم أنني شخصيا والشعب العربي في اليمن لا يمكن أن ننسى لسيادتكم ولحكومة وشعب الجمهورية العربية المتحدة الشقيق، موقفكم ومساندتكم العظيمة، وجهودكم الكبيرة إلى جانب ثورتنا، وتضحياتكم الجبارة في سبيل نصرة الحق والعدل والحرية، وتحقيقها في بلادنا وفي سبيل العروبة جمعاء. كما وأن التاريخ لن ينسى لكم هذه المواقف المجيدة المشرفة، والتي ستظل دائما رمزا للوفاء والكرم والبطولة.

ختاما يا سيادة الأخ، ورغبة مني في إرساء وتوثيق علاقاتي الأخوية الشخصية بكم، أرجو أن تكلّفوا بوضع مفتاح شفرة خاصة تكون بيني وبينكم، ويتم عن طريقها الاتصال المباشر بيننا، ورجائي أن تسلّموها مختومة إلى الأخ العميد محمد الجرموزي، مع أخلص الشكر وأطيب الثناء.

والله أرجو أن يمدّكم بعمر مديد ونصر مؤزر وصحة طيبة، وأن يشد بكم ساعد العروبة، وينصر بكم كل مناضل من أجل حقه وحريته ودمتم...

22 شعبان 1382هـ- 18 يناير 1963

أخوك عبد الله السلّال رئيس الجمهورية العربية اليمنية

القائد العام للقوات المسلحة

وهكذا لم يدم البيضاني ملكا متوّجا لثورة 26 سبتمبر 1962 الجمهورية إلا مئة وتسعة أيام، ولكنه خلالها دمّر الثورة، ودمّر جيش مصر، وهو شخص نكرة، ليس يمنيا، وليس مصريا.

شهادات تدين عبد الرحمن البيضاني

تلك كانت شهادة المشير عبد الله يحيى السلّال رئيس الجمهورية، رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة التي وردت في رسالته إلى الرئيس جمال عبد الناصر، وهي كما سبق تدين تصرفات عبد الرحمن البيضاني، الذي كان نائبا للسلّال في مجلس قيادة الثورة، ومجلس رئاسة الوزراء، ونائبا له في القادة العامة للجيش، وهناك شهادات أخرى تدين البيضاني، وتشير إلى أصله المشبوه ومنها.

- **شهادة الطيار عبد الرحيم عبد الله**: ففي مذكراته المنشورة، وكان من شلة البيضاني، فهو شاهد من أهله. وخلاصة شهادته تؤكد وجود جريمة نصب واحتيال ارتكبها البيضاني ومعه العقيد علي عبد الخبير من المخابرات المصرية، للاستيلاء على الثورة وكل مقدراتها. يقول عبد الرحيم في مذكراته: دخلت القصر الجمهوري في يوم التاسع والعشرين من سبتمبر من عام ألف وتسعمائة واثنين وستين فإذا عبد الرحمن البيضاني في حالة

عصبية.. ضاق صدره بمزاحمة الزبيري له، فأقسم ألا يترك الفرصة للزبيري، أو لغيره لسد الطريق أمامه، فسيكون لهم بالمرصاد.

هدّأتُ من غضبه وقلت: إن هذه الثورة ثورة الشعب، ولا نريد أن نعود إلى الحكم البائد مرة أخرى عن طريق الأحقاد الدفينة بينك وبين الزبيري والنعمان، فغضب عبد الرحمن البيضاني من هذا الحديث غضبا شديدا، واحمرَّ وجهه وقال: إن الثورة تسير في طريق، ولا بد أن أسحق من يريد أن يحوّلها عن الطريق الذي رسمناه، وقد أذاع راديو صنعاء أسماء لأشخاص لا نعرفهم كأعضاء لمجلس قيادة الثورة. سألته: ماذا تريد. أجاب: أريد إعلان مبادئ الثورة، وأسماء مجلس قيادة الثورة حتى تطمئن القاهرة، ولابد أن أعرف أين مكاني، وإذا لم يكن هو المكان الذي رسمته، سأسحب كل المساعدات، وأعطّل كل شيء لكم في القاهرة، ثم قال: أريد مقابلة عبد الله جزيلان والسلّال. ودخل البيضاني عليهما، ومعه العقيد علي عبد الخبير، وقدم البيضاني الورقة المشهورة في تاريخ الثورة اليمنية إلى عبد الله جزيلان وقال: يا أخ عبد الله إذا لم توافقوا على ما تتضمنه هذه الورقة سأنسحب، وبانسحابي ستُلغى جميع المساعدات التي ستقدم للثورة من الجمهورية العربية المتحدة.

كان جزيلان ما زال مستلقيا على الفراش من التعب، فلما سمع هذا الحديث اعتدل وقال: وما هي هذه الورقة؟ قال البيضاني: الموافقة على إذاعة أسماء مجلس قيادة الثورة، وأن أكون أنا شخصيا نائبا لرئيس مجلس قيادة الثورة، ونائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للاقتصاد. نظر جزيلان إلى البيضاني نظرة غضب واستياء وقال: لك ما طلبت، حتى لو طلبت أن تكون إماما لقبلت، المهم أن تستمر الثورة، ووقّع على الورقة، وقدّمها للزعيم السلّال وقال: وقّع عليها، فوقّعها، ثم التفت إلى العقيد علي عبد الخبير وقال له: إذا لم تأتِ المساعدات التي وعدتنا بها القاهرة، والطيران لضرب العصاة على الحدود، فسأعلّق جسدك على باب اليمن. قال: إن المساعدات لن تتم إلا عن طريق البيضاني، هذه هي الأوامر التي لدينا من الجمهورية العربية المتحدة! نظر عبد الله جزيلان إلى البيضاني والعقيد عبد الخبير والزعيم السلّال،

ثم إلى وجهي وهزّ رأسه، وأغمض عينيه وقال: ذلك ما طلبت، ولكننا نريد المساعدات في أسرع وقت ممكن، ولن نتهاون أبدا عند وجود أي إهمال. لقد اندهشت من هذا القول، ولم أصدّقه أبدا عندما أخبرني البيضاني قبل أن نلتقي بعبد الله جزيلان، وعندما سمعته من العقيد علي عبد الخبير، وقع عليّ وقوع الصاعقة، ودارت بي الغرفة، وأظلمت الدنيا في عيني. كان من باب أولى أن تصدر هذه القرارات من مجلس قيادة الثورة، حفاظا على كرامة الشعب اليمني، وكرامة مجلس القيادة، ومنعا لإثارة الحقد والكراهية ضد مصر، لفرضها رأيا يقلّل من قيمة الثورة ومن قاموا بها.

هرول عبد الرحمن البيضاني خارجا من الغرفة ممسكا بالورقة المشهورة، وأصدر قرارا لإذاعة البيانات التي طلبها، وهدأت ثورتي وبدأت أفكّر فيما جرى.. إن حديث عبد الرحمن البيضاني لم يكن طلبا، ولكنه كان تهديدا موجها لعبد الله جزيلان والسلّال، وكان الخيار صعبا شديد الصعوبة في وقت عصيب. وهكذا ارتكب البيضاني، والعقيد علي عبد الخبير أخطر جريمة نصب واحتيال في تاريخ العرب.

- **شهادة السيد أمين هويدي وزير الحربية المصري ورئيس المخابرات المصرية**: قرأت ما ورد على لسان الأخ عبد الرحمن البيضاني في أهرام الرابع والعشرين من شهر أبريل عام ألف وتسعمائة وثلاثة وثمانين الماضي، وما ورد في خطابه في عدد السبت بتاريخ السابع عشر من شهر مايو من العام ألف وتسعمائة وثلاثة وثمانين، ورأيت أن من واجبي أن أقوم ببعض الإيضاحات، من وقائع شاركت فيها، ونسي ذكرها الأخ البيضاني. وأحب أن أقرّر أن بدء اتصالاته النهائية بالثورة اليمنية، وبالسلطات المصرية، تم عن طريقي، ولا أظنه نسي ذلك، أو أسقطه من ذاكرته، وبقدر ما تسمح به الظروف أحب أن أوضح الحقائق الآتية:

- في إحدى ليالي شهر رمضان المبارك الذي سبق قيام الثورة اليمنية، استدعاني الرئيس السابق أنور السادات إلى منزله بالهرم في وقت متأخّر من الليل، ووجدتُ البيضاني جالسا معه، وعلامات الجد على ملامحهما. أخبرني السادات أن هناك محاولة للانقلاب على الأوضاع الحالية في اليمن.

وقد تم الاتصال مع البيضاني لإخطار القاهرة بذلك، حتى يمكنها إعطاء وتقديم المساعدات اللازمة لرجال الانقلاب، وإن البيضاني لديه خطة كاملة للمحاولة، سأسلّمها لك، لدراستها وتقييمها، حيث إن الرئيس عبد الناصر وافق على أن تكون المشرف الوحيد على تقييم هذه العملية، وعلى الاتصالات الجارية بشأنها.

- سلّمني السادات الخطة وهي مكتوبة بخط البيضاني. شرح البيضاني اتصالاته، وأضاف بعض المعلومات على ما قاله الرئيس السادات وطلب الاثنان إبداء الرأي، ولم أشاركهما الحديث أو القرار، لأن رأيي أنه لم يكن من الحكمة أن أجاهر به في وجود البيضاني الذي حرص كل الحرص على عدم إعطائي الفرصة للانفراد بالسادات. انصرفنا قبيل موعد «السحور» وذهب كلٌّ إلى حال سبيله.

وفي الصباح –وكان يوم جمعة– اتصلت بالرئيس السادات في منزله، وطلبت مقابلته، فاعتذر لسفره إلى «ميت أبو الكوم» في هذا اليوم، ولكن الرجل حينما أوضحت له أهمية المقابلة تفضّل وأخّر موعد سفره، ورجاني أن أكون عنده بمنزله. شرحت للسادات الآتي:

- الموقف في اليمن وتعقيداته، ورأي المخابرات العامة– الذي كنتُ أتبناه قبل تركي إياها– بعدم التدخل في شؤونها، حتى لو مات الإمام أحمد، سواء بفعل القدر أو البشر، وإنني ما زلت عند هذا الرأي «لا أقول هذا كنوع من أنواع العنترية التي يقوم بها البعض في هذه الأيام». إنه مع احترامي لوطنية البيضاني، فإنني وضعت تحت نظر السادات النقاط الآتية: 1. ليس للبيضاني جذور في اليمن. 2. أنه عاطفي في أموره السياسية. 3. أنه لا يلتزم الدقة في معلوماته، ويلوّثها بالصورة التي تدفعها إليه عواطفه أو مصالحه. 4. أن علاقاته باليمنيين في المنفى أو في الداخل يسودها عدم الثقة، للفارق الكبير في التفكير، وفي السلوك، وفي الثقافة. وليعذرني البيضاني في ذلك، ولكن هذا هو التاريخ والواقع. وتناقشتُ مع السادات في ذلك، وبدا لي أنه

غير مقتنع بما أقول، فاعتذرت عن أي اتصال بهذا الموضوع من قريب أو من بعيد، ورجوته أن يركّز الموضوع كله في يد المخابرات العامة، فهي جهاز متكامل له القدرة في السيطرة على مثل هذه الأمور. وانصرفت بعد أن اعتذرت اعتذارا نهائيا عن الاشتراك في هذا الموضوع، وقد أخطرت السيد علي صبري رئيس الوزراء في ذلك الوقت بما تم وكان تعليقه: «هو أنور السادات مش حيبطل لخبطة».

وحينما توفي الإمام أحمد، وتولّى البدر إمامة اليمن، زارني كل من أحمد النعمان، وهو ممثل للشوافع في القاهرة، والمرحوم محمد الزبيري، وهو ممثل الزيود في القاهرة، لتبادل الرأي. وكان نعمان –وللتاريخ– قلقا أشد القلق من تدخل القاهرة، ورأى أن يرسل برقية «للإمام الجديد» ينصحه فيها بالوقوف إلى جانب الشعب، وتدارك أخطاء أبيه، وفعلا كتب البرقية في منزلي معنونا إياها بالقول اليمني المأثور «الولد البدر»، وأكمل برقيته التي اعتذر الزبيري عن توقيعها.

وقامت الثورة ضد البدر، وكان البيضاني له مركزه في حكم اليمن، لثقة السيد أنور السادات به، واستمر في مركزه هذا لمدة ليست بالقصيرة. وقد استغل البيضاني برقية أحمد النعمان في إبعاد الرجل عن الثورة في أول أيامها، إذ مُنع من السفر هو وولده المرحوم محمد النعمان، وسافر الزبيري ليشارك في ثورة انتظرها طول عمره. وكنتُ في ذلك الوقت على أهبة السفر إلى الرباط حيث عُيّنتُ سفيرا لبلادي، فأجّلتُ السفر، وقابلت السادات في المؤتمر الإسلامي لأحاول أن أصحّح ما نُقل إليه عن نعمان وأخبرني السادات أن الذي يمانع في سفره هو البيضاني، فأكدت له خطورة ذلك على جبهة «الزيود–الشوافع»، خصوصا في الأيام الأولى للثورة، والتي كانت تقع في ذلك الوقت تحت ضغط ثقيل من التدخل السعودي، فاقتنع سيادته بوجهة نظري، وفعلا سافر أحمد النعمان ليعمل إلى جانب رفاقه.

والذي يعرف حقيقة الأوضاع في اليمن في ذلك الوقت، كان يلمس عدم شعبية البيضاني ونفور الأطراف منه، علاوة على أنه أخذ يدلي بتصريحات عنيفة ضد السعودية، مهددا النظام السعودي بالويل والثبور، علاوة على تصريحاته عن

تطبيق الاشتراكية في اليمن. وهي أمور كانت بعيدة كل البعد عن الحكمة، وتثير السعودية من جانب، وتثير القبائل من جانب آخر، وأظن أن هذه التعقيدات كانت السبب الرئيسي في إبعاده عن السلطة. وأذكر بعد أن تم ذلك، سافر إلى عدن، وأخذ يهاجم الجمهورية العربية المتحدة، وعبد الناصر ورجال الثورة اليمنية من هناك. وفي هذا الموقف أحب أن أذكر الآتي: كنتُ في ذلك الوقت (مايو 1963) سفيرا لبلادي في بغداد. أعطاني عبد الناصر موعد المقابلة في القطار من القاهرة إلى الإسكندرية، وفعلا تمت المقابلة، ولم تنته إلا والقطار في دمنهور، وخرجت من المقصورة الخاصة إلى العربة التي كان يجلس بها الوزراء. حضر السيد أنور السادات، وجلس إلى جواري وقال لي: «يا أمين كان رأيك سليما تماما في البيضاني». وأخذ سيادته يعدّد لي أخطاءه الكثيرة، وكيف أن هذه الأخطاء أوقعت الثورة في مشاكل عديدة، وأنه من المصلحة ألا يبقى عبد الرحمن البيضاني في عدن. هذه إيضاحات أردت أن أذكرها لأنشّط ذاكرة البيضاني ولأبيّن فيها: أنه أجدى للبيضاني أن يقيّم «أعماله» لا أعمال غيره. وأنه أنفع له أن يترفّع عن السير في طابور هدم عبد الناصر. وأؤكد أخيرا، أنني لست طرفا بقدر ما أنا شاهد لم يقل كل شيء لأسباب يعرفها، فليس من عادتي الهدم ولا العدوان، وأؤكد له أخيرا أن هذه هي كلمتي الأخيرة في الموضوع.

- **شهادات الفريق صلاح الدين الحديدي**: هو من كبار ضباط مصر، وكان على صلة وثيقة بالحملة العسكرية المصرية في اليمن منذ بدايتها، ثم تولّى قيادتها في فترات متقطعة، عرف خلالها الكثير من الشخصيات اليمنية. ونلخص شهادته في النقاط التالية:

- عدم اهتمام القاهرة باليمن، وظهور البيضاني في صوت العرب.
- لم تكن القاهرة تهتم باليمن اهتماما جديا قبل صيف 1962، ونادرا ما كانت الصحافة ووسائل الإعلام المصرية تذكر شيئا عن اليمن، إلى أن جاء يوم في الشهور الأولى من عام ألف وتسعمائة واثنين وستين، طالعتنا فيه مجلة «روز اليوسف» بسلسلة مقالات بتوقيع الدكتور عبد الرحمن البيضاني، يشرح فيها نظام

الـحكم في بلده، وينتقده.. ولم يكن لها أثر في الرأي العام الـمصري، رغم إعادة إذاعتها من صوت العرب.

- صلة البيضاني بكبار الـمسؤولين في مصر. ويبدو أن الدكتور كان على صلة بكبار الـمسؤولين في مصر في هذه الفترة، ومن الأدلة على ذلك أن الـمرحوم الـمشير عامر، قدّم الدكتور البيضاني إلى أحد الأجهزة الـمسؤولة بمصر، مسرا إليها أنه سيكون على رأس الـحكم في اليمن عند اشتعال الثورة، وطلب من هذا الـجهاز تقديم تسهيلات للدكتور البيضاني.
- جمع الـمعلومات، وعدم دقة معلومات البيضاني. ومنذ هذا الوقت صيف عام ألف وتسعمائة واثنين وستين بدأت هذه الأجهزة في جمع الـمعلومات عن هذا القطر الشقيق الذي ظهر على غير انتظار، والـمعروف أن الـمعلومات لا يمكن أن تكون كاملة بين يوم وليلة، ولم تكن معلومات الدكتور البيضاني دقيقة.
- قيام الثورة في صنعاء من دون علم الـمصريين، وخلاف توقعات البيضاني. فقد قامت ثورة 26 سبتمبر (أيلول) 1962بقيادة العميد عبد الله السلّال، على عكس ما توقعه البيضاني من أن الثورة ستكون بقيادة العميد حمود الـجائفي.
- مهزلة الاستعداد لنقل البيضاني إلى صنعاء.. البداية مهزلة.. والنهاية كارثة. وبدأت الاستعدادات لنقل الدكتور البيضاني ورفاقه إلى صنعاء يوم 29 سبتمبر 1962، على طائرة ركاب عسكرية تحمل معها فريقا صغيرا من الضباط الـمصريين، ومعهم أجهزة اتصال بالقاهرة.
- مصريون بملابس يمنية وصناديق قنابل. كان الـمنظر مثيرا في مطار «ألماظة» الـحربي، وقد خلا ليلا، إلا من أقل عدد من الفنيين لإدارته، وقرابة عشرة رجال بين مسافر ومودع، يرتدون مختلف أنواع الـملابس بألوان صارخة متباينة، يحمل الـمسافر منهم رشاشا وذخيرة وحاجياته الشخصية.. ولم ينس البعض منهم خنجره وعمامته.. وقد حوّلتهم رهبة الـموقف والـخوف من الـمستقبل الـمجهول إلى أشباح تتحرك بالكاد.. تسمع ولا تتكلم.. توافق بدون تفكير على أي رأي، أو أية نصيحة تقدم لهم.. يتشبث كل منهم بصندوق يحتوي بضع قنابل يدوية،

وأصر معظمهم أن يحملوها، لتكون في متناول أيديهم عند النزول من الطائرة في صنعاء، وكأنها طوق النجاة من تصاريف الزمن المجهولة.. وكان عجيبا منهم هذا الحب لصندوق القنابل اليدوية، والإصرار على أن تكون في حوزتهم.. ذلك الإصرار المبني على توقع القتال بمجرد لمس أرجلهم لأرض وطنهم، الأمر الذي أشفقت معه على ضباطنا المرافقين لهم.

- البيضاني و«حفنة» من أصدقاء مصر على رأس الثورة. وهكذا بدأ التدخل المصري في اليمن. بدأ بأربعة ضباط وجهاز لاسلكي، وكان من المتوقع ألا تطول غيبتهم أكثر من بضعة أسابيع إذا استلزم الأمر بقاءهم.. إذ كان على رأس الحكم الجديد «حفنة» من الأصدقاء، تقدر مصر وسياستها، وتتفق معها على الأهداف، وتجد منها كل عون سياسي وغير سياسي في حدود المصالح المشتركة.
- **شهادة الأخ محسن العيني**: مهزلة أخرى في المطار، بدأت بالمهزلة، وانتهت بالكارثة. كتب الأخ محسن العيني شهادته هذه في كتابه (خمسون عاما في الرمال المتحركة، 56 – 57)، وقد حدثت أحداثها في مطار ألماظة نفسه يوم 29 سبتمبر 1962، وروى وقائعها للرئيس عبد الناصر في يوم 2 أكتوبر 1962، وخلاصتها:
- أنه قابل الرئيس عبد الناصر في 2 أكتوبر 1962، وروى له ما شاهده في مطار ألماظة يوم 29 سبتمبر 1962، فقد كان البيضاني في قاعة كبار الضيوف، والأضواء مسلطة عليه، والصحفيون والمودعون، وربما كان معهم أنور السادات، وكانت القاهرة تكرّس البيضاني زعيما لليمن، بينما كان الطلاب اليمنيون يودّعون محمد محمود الزبيري، زعيم اليمنيين الأحرار، وشاعر اليمن، وأديبها في طريقه إلى صنعاء بعد نضال ربع قرن، وجلسوا معه في قاعة المسافرين العاديين، فمن يكون البيضاني في نظرهم بالمقارنة مع الزبيري.. وبدأ الإحساس في أوساطهم، وكأنَّ القاهرة تكرّس البيضاني زعيما لليمن.
- **شهادة الرئيس جمال عبد الناصر**: رواها العميد حمود بيدر في شهادته المرفقة

قائلا: في يوم 18 يناير 1963 تقرر سفر وفد برئاسة الدكتور البيضاني، وعضوية كل من حمود بيدر، والعميد محمد الجرموزي، لمقابلة الرئيس عبد الناصر، وإقناعه بإرسال قوة عسكرية مصرية إضافية، لدعم الثورة في اليمن المهددة بالسقوط. وفي يوم 9 يناير 1963، قابلنا الرئيس عبد الناصر في منزله، وتحدّث الدكتور البيضاني عن الوضع العسكري الخطير في اليمن، وضرورة تعزيز القوة العسكرية المصرية بقوة ضاربة، ولكن الرئيس عبد الناصر قاطعه وهو في غضب شديد، وقال له: «اسكت.. لقد قابلتك مرة واحدة من قبل، وأكدت لي وللسادات أن كل شيء في اليمن جاهز للثورة وتحت تصرفك، وأن الثورة اليمنية لن تحتاج من مصر إلا إلى دعم رمزي، يتمثل في طائرتين ومائة من رجال الصاعقة، وأن لديكم سبعة عشر ألف مقاتل تحت السلاح، وظهر أن كل ما قلته غير صحيح.. وفي اليمن الآن أكثر من خمسة آلاف ضابط وجندي مصري بكل معداتهم العسكرية.. وتأتي اليوم تطلب المزيد.. لقد خدعتنا يا بيضاني». هذا ما قال الرئيس عبد الناصر، وكان البيضاني في حالة من الخوف والفزع، ولم يستطع أن يتكلم، وأنهى الرئيس المقابلة.

محاولة تجميع الضباط الأحرار والترحيب بطلائع الجيش المصري

بعد مرور ستة أيام من قيام الثورة، غادرتُ دار الإذاعة يوم الثلاثاء 2 أكتوبر سنة 1962، وكان البيضاني قد وصل من مصر، واستولى على السلطة يوم الاثنين 30 سبتمبر، وفي اليوم نفسه في المساء وصل إلى الإذاعة، وأراد أن يذيع بيانا، وقرارات، فمنعته أنا والأخ عبد الله حمران، ولكن الرئيس السلّال أمرنا تلفونيا بأن نترك البيضاني يفعل ما يشاء، وقد أذاع بيانه المشبوه المشؤوم، الذي هاجم فيه الملك سعود، وهدد السعودية بنقل المعركة إلى الرياض، وكان في الصباح قد اعتقل القائم بأعمال المفوضية السعودية، وطرده خلال أربع ساعات مخفورا إلى الحدود، وكان تصرفه هذا صدمة ثانية لي، بعد صدمة الإعدامات اللامسوؤلة.

وقرّرتُ أن أبحث عن الضباط الأحرار الذين فجّروا الثورة، ووجدت منهم: علي

عبد المغني، ومحمد مطهر زيد، وأحمد الرحومي، وعبد الله عبد السلام صبرة، وأحمد الناصر، وربما كان هناك آخرون لا أعرفهم. وبعد أن حيّيتهم، وجّهتُ كلامي إلى الثائر الملازم علي عبد المغني، وأنا أعنيهم جميعا، هل أنتم راضون عما يحدث من الإعدامات المزاجية الارتجالية؟ قال علي عبد المغني: إننا نرفض ما يجري، وأنا أحسُّ أن قلبي يتمزق في جوفي، ولكن علينا أن نكون واقعيين، إن الثورة ليست ثورة «الضباط الأحرار»، لقد شاركنا في الثورة ضباط من ثورة 48 الدستورية، وضباط يتبعونهم، وشخصيات مدنية من ثوار 48 وممن جاء بعدهم، وشاركنا عدد كبير من أبناء مشايخ القبائل، ومن المشايخ أنفسهم، وقائد الثورة ورمزها الآن هو العميد عبد الله السلّال، وهو الذي يستقبل وفود المهنئين، من كل الفئات ومن القبائل المجاورة.. علينا أن نعترف بالواقع، وأننا أصبحنا أقلية ضائعة في هذه الفوضى، ومع ذلك يجب ألا نتفرّق، وأن نتجمّع من جديد، ونرى ماذا يمكن أن نفعل.

قلتُ لهم: هناك ما هو أخطر من الإعدامات، ومن فوضى مقر القيادة. هناك البيضاني المدعوم من المصريين، إنه شخص مشبوه، لا هو يمني، ولا هو مصري، قد استولى على السلطة، وسوف يمزّق الجميع، ويهدم كل شيء. وبرغم أنهم كانوا جميعا ضد البيضاني، إلا أنني شعرت أنهم لا يدركون خطره عليهم، وعلى الثورة واليمن. وعاد علي عبد المغني إلى موضوع الإعدامات قائلا: إن هذه الإعدامات تمت دون محاكمة ودون حق أو عدل، وإنما تصفية حسابات شخصية، جذورها في ثورة 48 الدستورية، وليست لدعم أو لصالح ثورة 26 سبتمبر الجمهورية. وقلتُ لهم مرة أخرى: إن وصول البيضاني واستيلاءه على كل سلطات الثورة والدولة خطر، ربما أخطر من خطأ الإعدامات، وإذا لم يتم تحجيم دوره، فإنه ليس خطرا على الثورة والثوار فقط، وإنما هو خطر على اليمن ومستقبلها، وعلى مصر ومستقبلها.

ووجدتُ كل «الضباط الأحرار» ضد البيضاني، وحاولوا عن طريق لجنة يرأسها علي عبد المغني التفاهم مع السلّال وجزيلان، ولكن البيضاني كان أسرع فقد حجّم الجميع، ومزّق الجميع كما ذكرت في مواضع أخرى، وقد أكد علي عبد المغني على ضرورة تلاحم «الضباط الأحرار»، وقلتُ له: أنتم ضباط بلا جيش، وأنصحكم

بأن تحتفظوا بالسلاح الثقيل، وأن تنظّموا وحدات الجيش النظامي والدفاعي، بالتفاهم والضغط على السلّال، ولكنهم تمزّقوا أو مُزّقوا.

طلائع القوات المصرية

رافقتُ من كان موجودا من «الضباط الأحرار» إلى ثكنات العرضي، التي نزلت فيها طلائع الجيش المصري، وكانوا من ضباط وجنود الصاعقة. وقد طلب مني الملازم علي عبد المغني أن ألقي فيهم كلمة ترحيب، ورحّبتُ بهم بكلمة قلتُ فيها ما معناه: أهلا بطلائع جيش مصر البطل، وشعب مصر العظيم، وقائد مصر والأمة العربية الرئيس جمال عبد الناصر.. بل إنكم طلائع الأمة العربية كلها بكل طموحاتها في الوحدة والحرية والديموقراطية. أيها الأبطال.. إن مهمتكم الأساسية في اليمن هي تدريب وتأهيل الجيش اليمني، الذي أيّد الثورة من قبل ومن بعد، وإن على قيادتكم المباشرة وقيادتكم العليا تطوير جيشنا اليمني، وتحسين ظروفه تموينا، وتسليحا، وتدريبا، حتى يتمكن من الدفاع عن الثورة والجمهورية.

إن الروح الوطنية التي تتمتعون بها، وإيمانكم بوحدة مصير الأمة العربية التي هي كلٌّ لا يتجزأ، ستعم جيشنا وشعبنا، وإذا كان لكم شرف السبق إلى المساهمة في الدفاع عن آمال وأماني الأمة، وعن حدود الوطن العربي واستقلاله فإن ذلك سيكون أحد الدوافع للشباب اليمني، والشعب اليمني، لرد الجميل لكم ولشعب مصر العظيم، والمشاركة في ميادين النضال في فلسطين، وفي كل وطن عربي وإسلامي يرزح تحت نير الاستعمار والإمبريالية. أهلا بكم أيها الأبطال في وطنكم الثاني. كان هذا مضمون الخطاب الذي رحّبتُ به بطلائع الجيش المصري في اليمن، وعندما بلغ البيضاني ذلك جنَّ جنونه، واتصل بالرئيس السلّال، وهدّد باعتقالي إذا لم أغادر اليمن إلى مصر خلال أسبوع.

اجتماع مع البيضاني ونفي قادة اليمن

استدعاني البيضاني إلى مكتبه وقال لي: أنا أعرف أنك من أعظم الثوار

المناضلين، ونحن بحاجة إلى ثائر يتحرّك في موسكو، لدعم الثورة بالسلاح والتنمية. وخلال يوم واحد تم تعييني رسميا وزيرا مفوضا لليمن في المفوضية اليمنية في موسكو، وتزويدي بكل الوثائق المتعلقة بالتعيين، وثمن تذاكر الطيران ومرتب شهرين مقدما، وقرّرتُ السفر عن طريق عدن وأسمرة إلى موسكو من دون المرور بالقاهرة. وسافرت من صنعاء إلى تعز في طريقي إلى عدن، وفي تعز كان الأخ محمد علي الأكوع، زميلي في دار الاتحاد اليمني في عدن يتولّى منصب مدير أمن تعز، وقد تلقى برقية من صنعاء بتسفيري من تعز إلى الحديدة، لأسافر إلى موسكو في الطائرة التي ستقلع إلى القاهرة في اليوم نفسه، ولم يترك لي فرصة لمراجعته، فقد أمر بإحضار سيارة عسكرية نقلتني إلى الحديدة شبه معتقل، إذ كان معي فيها ضابطان من أمن تعز. وأوصلتني السيارة إلى مطار الحديدة الترابي في يوم 13 نوفمبر 1962، وصعدت إلى الطائرة، وإذا بها مملوءة بأهم رجالات اليمن وقادة ثورتها، وعلى رأسهم:

- القاضي عبد الرحمن بن يحيى الإرياني — وزير العدل
- القاضي محمد محمود الزبيري — وزير المعارف
- القاضي أحمد عبد الرحمن المعلمي — لا أذكر وظيفته آنذاك
- اللواء حمود بن حمود الجائفي — وزير الدفاع
- السيد أحمد حسين المروني — وزير الإعلام
- الشيخ محمد علي عثمان — رئيس مجلس الرئاسة
- الشيخ يحيى منصور بن نصر — وزير الزراعة
- الأستاذ أحمد محمد نعمان الذي وصل إلى اليمن بإلحاح من عبد الله جزيلان، وعُيّن وزيرا للبلديات، ونفاه البيضاني عقب وصوله. ولم أعد أذكر بقية من في الطائرة.

كان نفي هؤلاء القادة اليمنيين إلى مصر تحت ستار وفد يمني لتقديم شكوى إلى الجامعة العربية ضد تدخل السعودية في اليمن، ولكنها في الحقيقة عملية تفريغ اليمن من رجالها الأحرار. وصلنا إلى القاهرة، وأنزلونا في فندق كونتيننتال، وفي اليوم

التالي زرتُ دار «أخبار اليوم»، واستقبلني رئيس التحرير مصطفى أمين، باعتباري من ثوار اليمن، وكلّف من يُطلعني على ما في الدار، وخلال ذلك شعرتُ أن ترحيبهم بي قد تغيّر، فلم أعد شخصا مرحبا به، وإنما صرت شخصا يريدون إخراجه من الدار.. وجدتُ نفسي بدون مرافقين، فانسحبت بهدوء، وحاولتُ السفر إلى موسكو، ولكنني سمعت في إذاعة «صوت العرب» خبرا يعلن صدور قرار بتعييني مستشارا في سفارة اليمن في القاهرة، أي أنني صرت منفيا في مصر، وعرفتُ فيما بعد أنني في القائمة السوداء، التي لا يسمح للمذكورين فيها بالخروج من مصر، إلا بإذن المخابرات.

البيضاني ينفي المشايخ الجمهوريين إلى القاهرة

عندما كان المنفيون من الشخصيات اليمنية الذين ذكرت بعضهم آنفا، وعلى رأسهم الإرياني والزبيري والجائفي والنعمان، وأنا واحد منهم نعيش في فندق كونتيننتال، وقد صرت مستشارا في المفوضية اليمنية بالقاهرة، أبلغوني في المفوضية أن وفدا آخر من مشايخ اليمن سيصل إلى القاهرة وكلّفوني بمرافقتهم. وجاء المشايخ وأنزلوهم في فندق أطلس، وهو فندق جديد أكثر (الجرسونات) فيه فتيات جميلات، ولم يكن مناسبا نزول المشايخ فيه، ويظهر أن المخابرات تعمّدت ذلك، ووضعت كاميرات في الغرف، وأجهزة للتصوير بالصوت والصورة، وقد نبّهتُ المشايخ إلى ذلك وحذرتهم، وكانوا واحدا وعشرين شيخا. وقد تبيّن أن وفد المشايخ ليس لديه مهمة، إلا الإبعاد من اليمن، وكان على رأسهم الشيخ علي بن ناجي القوسي، وهو من بقايا أقيال اليمن، ومنهم:

- الشيخ سنان أبو لحوم — وهو من أنشط مشايخ اليمن الجمهوريين
- الشيخ محمد ناجي القوسي — شقيق الشيخ علي
- الشيخ ناصر علي البخيتي — من مشايخ قبيلة الحدا
- الشيخ ناصر محمد البخيتي — من مشايخ الحدا
- الشيخ عبد الوهاب سنان — من مشايخ أرحب
- النقيب مساعد أبو غانم — من مشايخ أرحب

- الشيخ علي محسن هارون — من مشايخ بني الحارث
- الشيخ حامد خيران — من مشايخ بني الحارث
- الشيخ محمد عبد الله مناع — من مشايخ صعدة
- النقيب مقبل أبو راس — من مشايخ برط ذو محمد
- النقيب فضل بن علي مهدي — من مشايخ أرحب
- الشيخ علي بن حسين الرصّاص — من مشايخ البيضاء
- الشيخ محمد حسين الغشمي — من مشايخ همدان
- الشيخ محمد السحاري — من سحار صعدة
- النقيب ناجي عبد العزيز الشائف — من مشايخ ذو حسين
- النقيب محمد علي الرويشان — من مشايخ خولان
- الشيخ عبد القوي الحميقاني — من مشايخ البيضاء
- الشيخ الفاشق — من مشايخ بيت الفقيه تهامة
- الشيخ عسكر العزي — من مشايخ بني مطر
- الشيخ عبد الولي القيري — من مشايخ خولان

وهكذا حاول البيضاني خلال أيام قلائل من استيلائه على الثورة والجمهورية، تفريغ اليمن الجمهوري من أهم رجالاته الوطنيين السياسيين المفكرين، ومن أهم رجالات ومشايخ القبائل الجمهورية، وصاروا جميعا ضيوفا منفيين في فندق كونتنتال، وفندق أطلس. وبقيت مرافقا للمشايخ طيلة بقائهم في القاهرة، وقد قابلوا في الأيام الأولى أنور السادات، ثم قابلوا عبد الناصر، وأثاروا معه موضوع بقاء وفد الشخصيات اليمنية الذين يعيشون في الفندق كنوع من الإقامة الجبرية، ثم قابل المشايخ الرئيس عبد الناصر مرة أخرى بعد عشرة أيام من وصولهم، وكان بقاء الوفد في فندق أطلس في القاهرة بمثابة إقامة جبرية.

ثم قابلوا أنور السادات وقالوا له: بلادنا في خطر، وأنتم تضحون، ونحن نشاهد، وهذا لا يشرّفنا. قال السادات: جهّزوا عشرة للسفر هذه الليلة، والبقية إلى غد، وانتقل عشرة من المشايخ بمن فيهم علي بن ناجي القوسي، وسنان أبو لحوم إلى

الـمطار العـسكري، وصعـدوا إلى طائرة مـحـملة بالإمـدادات، وأقلعت الطائرة في منتصف الليل، وعند الفجر في الـخامسة صباحا هبطت الطائرة في مطار «ألماظة» في مصر، بدلا من الهبوط في مطار الـحديدة. وذهب الـمشايخ إلى صالة الـمطار.. وفي الـمطار طلبوا سنان أبو لحوم، ليردَّ على تلفون أنور السادات، ويذكر الشيخ سنان في مذكراته أن السادات قال له في التلفون: عفوا يا شيخ سنان، فقد وصل توجيه من الـمشير السلّال بأنه تم تعيينك سفيرا في الصين. فقال سنان: خير، وهذا ما يسعى إليه.

وأخذ الشيخ علي ناجي القوسي التلفون، وكلّم السادات قائلا: عبتوا فينا يا عيبان، وإحنا ضيفان، ولا قدّرتوا الوفاء، وإذا أنتم تريدون الـمكيدة، فنحن أحرص على الثورة من غيرنا.. وأنتم فشلتم، فردَّ عليه السادات: سنتفاهم فيما بعد، وعاد الـمشايخ مرة أخرى إلى فندق أطلس، وهم في حالة غضب شديد وقلق، واجتمعوا في الفنـدق، وقـرّروا الـخـروج إلى مطار القاهرة، لإحراج السادات والرئيس جـمال عبد الناصر، ولكني نصحتهم ألا يقوموا بذلك، لأن الـموقف غامض، وربما يؤدي إلى مشاكل أكثر تعقيدا.

وذات يوم سـمعنا إذاعة إسرائيل بالصدفة، وهي تذيع نفي مشايخ اليمن، واحتجازهم في مصر، ومنعهم من الـخروج إلى بلادهم، وهنا صرخ الشيخ علي بن ناجي القوسي: «وانعم يا إسرائيل وانعم»، وهذه الـجملة تعني مدح إسرائيل. وقد سُمح للمشايخ بالعودة إلى اليمن، وأبلغ السادات الشيخ سنان أبو لحوم بضرورة بقائه في القاهرة ضيفا على مصر، لأن البيضاني في اليمن لا يستطيع التعامل معه، وجهّزوا له شقة مفروشة، وقرّروا له سبعين جنيها مصريا في الشهر، وبقي في القاهرة مع اللواء حمود الـجائفي، بينما عادت إلى اليمن الشخصيات اليمنية، وعلى رأسها القاضي عبد الرحمن الإرياني، ولم يبق في القاهرة إلا صديقي أحمد عبد الرحمن الـمعلمي، وكنا نلتقي دائما، ونحاول الاتصال بالـمخابرات الـمصرية وبالسيد أمين هويدي، الذي كان يتولّى شؤون اليمنيين في القاهرة، لإقناعهم بعودتنا إلى اليمن.

وبقيتُ في القاهرة أشعر بأنني منفي من بلادي اليمن، برغم أنني مستشار في السفارة، وأشعر بالضياع، فليس لي عمل حقيقي في السفارة، ثم قرّرتُ أن أجد لي عملا، وهو الترحيب بمن يأتي إلى السفارة قادما من اليمن، أتتبع أخبارها، وأستنشق غبارها العالق بثياب القادمين. وقد خفّف ذلك مرارة ذلك الشعور، إضافة إلى وجود الشيخ سنان أبو لحوم المنفي في القاهرة من دون وظيفة، ولكنه كان ضيفا على مصر في بيت خاص به، ولديه سيارة بسائقها، وعند بيته حرس يحرسونه خشية الفرار إلى خارج مصر، ويتقاضى مرتبا محترما لا يتقاضاه إلا الوزير. وكنتُ أسميه «بابا» لأنه بلحيته وملابسه اليمنية يبدو أكبر مني بكثير. وكان ثالثنا صديقي وزميلي في سجون حجة القاضي أحمد عبد الرحمن المعلمي، ولا أدري لماذا لم يعد إلى اليمن مع القاضي عبد الرحمن الإرياني، والقاضي محمد محمود الزبيري، وغيرهم، كما أنه لم يكن موظفا في السفارة، ولا في الجامعة العربية، ولكنه كان قبل الثورة موجودا في القاهرة، ومن القياديين في الاتحاد اليمني مع الزبيري ونعمان وضيفا على مصر، فهل بقي ضيفا عليها بعد قيام الثورة؟ كنتُ ألتقي به أكثر ساعات النهار، وهزيعا من الليل نناقش كل شيء، ونتحدّث في كل شيء، ولكني لم أعد أذكر أننا تحدثنا عن أسباب بقائه في القاهرة، ربما فضّل البقاء في القاهرة في عهد البيضاني والمصريين، وربما كان يتقاضى راتبا شهريا يأتي عن طريق السفارة.

رسالة إلى عبد الناصر

ذات يوم جاء إليّ صديقي المعلمي ربما في شهر نوفمبر سنة 1962 بعد مضي ستة أو سبعة أسابيع على قيام الثورة، وعرض عليّ مشروع رسالة نوقّعها ونرسلها إلى الرئيس عبد الناصر بواسطة أمين هويدي، الذي كان يشغل حينها مستشارا للرئيس عبد الناصر للشؤون السياسية، وفيما بعد أصبع مديراً للمخابرات العامة، وكذلك تولّى وزارة الحربية بعد هزيمة 1967. قرأت مشروع الرسالة، وسألت صديقي المعلمي: هل تعتقد أنها ستصل إلى عبد الناصر ويطلع عليها؟ قال المعلمي: هذا ليس أكيدا، ولكننا نكون قد سجّلنا موقفا وأرضينا ضمائرنا.

كانت الرسالة تحليلا للوضع السياسي والعسكري والإداري والـمالي في اليمن، وكان فيها تركيز على خطأ اعتماد مصر اعتمادا كاملا على البيضاني وشلته الانتهازية، وهو شخص مشبوه لا هو من اليمن، ولا هو من مصر، وقد أفسد كل شيء في اليمن باسم الرئيس جمال عبد الناصر، وتحت غطاء أنور السادات، وهذا أثار القبائل وكل الشخصيات اليمنية، وأعطى انطباعا بأن الوجود المصري والقوات العسكرية المصرية وجود قوات استعمارية يشبه الوجود التركي من قبل.

وجاء في الرسالة أن البيضاني ركّز على تمزيق الجيش النظامي الذي ورثته الثورة من الإمام، وأن هذا الجيش كان مؤيدا لأي تغيير ضد الإمام من قبل قيام الثورة وبعد قيامها، وكان عدد جنوده وضباطه قرابة عشرين ألف مقاتل، وقد خطّط البيضاني لتمزيق هذا الجيش اعتمادا على القوات المصرية. كما جاء في الرسالة: إن المعلومات التي تنقل إليكم عن اليمن وما يجري فيها هي معلومات غير دقيقة، ومنها أن القوات المصرية قد سيطرت على الحدود اليمنية الشرقية المحاذية للمحميات الإنجليزية، وعلى الحدود الشمالية المحاذية للسعودية، وأن حسم المعركة بعد السيطرة على الحدود سهل في خلال أسابيع أو شهور قليلة، وهذا ليس صحيحا، فالقوات على الحدود شبه محاصرة، والحرب الحقيقية لا تأتي عبر الحدود، ولكنها تندلع حول صنعاء، من القبائل المحيطة بصنعاء، من خولان، وسنحان، وبني بهلول، وبلاد الروس، وبني مطر، والحيمتين، وأرحب، وبني الحارث، ونهم، وهذه القبائل المحاربة حول صنعاء، هي التي تهدد صنعاء بالسقوط. وجاء في مشروع الرسالة: إننا ننصح بتشكيل لجنة مصرية يمنية محايدة، لتقديم تقرير واقعي عن الوضع في اليمن، ووضع خطط لمعالجته.

وبعد أن اطلعت على الرسالة، كتبتُ مقدمة لها قلتُ فيها: «إننا نقدّم هذه الرسالة إلى فخامة الرئيس جمال عبد الناصر براءة للذمة، فليس لدينا أمل بأن يكون لها أي أثر ينبّه القيادة السياسية والعسكرية في مصر مع وجود كمّ هائل من المعلومات والتقارير التي تهدف إلى التضليل لا إلى التحليل». كان هذا هو مضمون الرسالة.. وقد عرضناها على الشيخ سنان، ووافق عليها دون أن يوقّعها، وقد سلّمها

صديقي المعلمي إلى أمين هويدي، الذي قرأها وقال له: هذا أصدق ما سمعته عن اليمن.

بقيتُ في القاهرة منفيا أستقبل الرايح والغادي، وقد عاد أكثر من حاول البيضاني نفيهم إلى القاهرة من الشخصيات اليمنية، وعلى رأسهم القاضي عبد الرحمن الإرياني، والشهيد محمد محمود الزبيري، وعاد أكثر من نفاهم من مشايخ القبائل الجمهوريين. وبقي منفيا منهم الشيخ سنان أبو لحوم، واللواء حمود الجائفي، والقاضي أحمد عبد الرحمن المعلمي، ولكن سرعان ما استقبلنا في القاهرة يوم 13نوفمبر 1962 القاضي الإرياني، والشهيد الزبيري، والمقدم عبد الله جزيلان، وآخرين معهم مبعدين بشكل مهذب، باسم وفد يزور الدول العربية التي اعترفت بالجمهورية. وقابل الوفد الرئيس جمال عبد الناصر، الذي كان متفائلا بحسم الحرب في اليمن، لصالح الثورة والجمهورية خلال أسابيع أو شهور.

وخلال الاجتماع استعرض أسماء الدول العربية التي سيزورها الوفد، وطلب عدم زيارة سوريا، وخيّر الوفد: (يا مصر، يا سوريا).. وهكذا ألغى الوفد زيارته لسوريا. وقد زار الوفد بيروت، وبغداد، ثم عاد إلى القاهرة في طريقه إلى الخرطوم، ومنها إلى الجزائر وتونس، ثم العودة إلى القاهرة. ويذكر القاضي الإرياني أنه تمكّن من مقابلة الرئيس عبد الناصر منفردا بواسطة الضابط أحمد أبو الفتوح، ليشرح له الحقائق، وتمكّن من ذلك، وقابل عبد الناصر في أواخر شهر نوفمبر 1962، وشرح له حقائق الأوضاع المختلة في اليمن عسكريا وسياسيا وإداريا واقتصاديا، وأن الأمور ستنهار إذا لم يتم تداركها، وأشار إلى دور البيضاني في هذا الخلل الشامل. ولكن الرئيس عبد الناصر قال له: لا تتشاءم، فخلال أسابيع سوف يتم حسم الحرب، لصالح الثورة والجمهورية، ولن نحتاج إلا إلى أربعين يوما لإنهاء الحرب.. فلا تربكونا بخلافاتكم. وخرج الإرياني من مقابلة الرئيس عبد الناصر وقال للأستاذ نعمان، ومحمد علي عثمان وكنتُ معهم: إن الحرب في اليمن ستطول لمدة سنين، إذا لم يحسمها الملكيون، ثم توجه الوفد إلى الجزائر وتونس.

وبعد أن أنهى الوفد جولته عاد إلى القاهرة وقابل عبد الناصر الذي استمع إلى

تقرير شفهي من الإرياني، وحضر الاجتماع من أعضاء السفارة السيد محمد المطاع وأنا معه، وخلال اجتماعنا به شعرت أن الرئيس عبد الناصر كان متوتر الأعصاب، فقد كانت يده اليسرى تحمل رأسه، وهو يحرّك إبهامها في خده بطريقة عصبية، وقد سأل من دون توجيه السؤال إلى الإرياني، وإنما وجّهه إلى اليمنيين الحاضرين: أين الجيش اليمني؟ ولماذا لا يشارك المصريون في المعارك؟ ولما لم يرد أحد على سؤال الرئيس، رفعتُ يدي فأذن لي بالكلام فقلت له: كان لليمن جيش نظامي ورثناه من الإمام، وكان مع الثورة، ولكن تم الاستغناء عنه فتمزّق، ولو أن القيادة العربية في اليمن تهتم ببناء جيش يمني بالطريقة اليمنية، لأمكن أن يحلّ هذا الجيش اليمني محل القوات العربية بالتدريج. ولم يعلّق الرئيس عبد الناصر على هذا الرد، وخرجنا معه إلى الساحة، أُخذت لنا معه صورة تذكارية أنشرها في مذكراتي هذه.

وعندما كان الوفد برئاسة الإرياني يتنقل في العواصم العربية، وصل الأستاذ نعمان يحمل غبار اليمن، وأخبارها مندوبا لليمن في الجامعة العربية، التي كانت شبه غائبة. وقد استقبلنا الوفد في القاهرة وهو في طريقه إلى السودان، وكان الشهيد محمد محمود الزبيري قد وضع خلال رحلة الوفد مشروع محاولة لإصلاح الأوضاع، يُقدّم إلى الرئيس السلّال، وفي القاهرة تمت مناقشة ذلك المشروع، وإحداث بعض التعديلات عليه. وعندما عاد الوفد إلى صنعاء، قدّم القاضي عبد الرحمن الإرياني مشروع الإصلاحات إلى الرئيس السلّال، ووافق عليها، ولكن لم ينفذ منه أي شيء، لسيطرة البيضاني على كل سلطات الدولة، وكان مشروع الإصلاح في صيغته يعمّم ولا يحدّد، وأي مشروع للإصلاح لا معنى له من دون وجود مسؤولين بيدهم السلطة لتنفيذه، وكانت كل السلطات بيد البيضاني، الذي كان قد هدم كل شيء في الدولة. وكنتُ أريد أن أنقل نص ذلك المشروع للإصلاح في مذكراتي هذه، ولكني تجنّبتُ ذلك تجنبا للتطويل، ولأنه لم ينفذ. ومن أراد الاطلاع، فعليه العودة إلى (مذكرات الرئيس الإرياني، الجزء الثاني، ص 69 – 71).

وذات يوم لم أعد أذكر تاريخه بالتحديد، ولكنه كان في شهر نوفمبر وجدتُ صديقي العزيز عبد العزيز المقالح الذي عشت في بيته بصنعاء ستة وخمسين يوما

من أيام شهر أغسطس وسبتمبر إلى قيام ثورة 26 سبتمبر، ما عدا عدة أيام عشتها في منزل المناضل عبد السلام صبرة. كنتُ في بيت العزيز المقالح نتعاون معا، تمهيدا لقيام الثورة حتى تفجّرت، وعندما وجدته أمامي في القاهرة اندفعت إليه بكل مشاعري.. كان لايزال يحمل في ثيابه وفي محياه غبار اليمن في تلك اللحظات، تذكّرتُ أياما حاسمة عشتها في منزله نساهم في تفجير الثورة، وتذكّرت أمه الفاضلة التي أكلت خبزها وملوجها وجحينها وإدامها يوما بعد يوم قُبيل قيام الثورة. ثم تنبّهتُ فجأة وسألته: هل جئت زائرا أو منفيا؟ قال: فضلّت أن آتي لدراسة الماجستير والدكتوراه، بدلا عن النفي، أما زميلنا عبد الله حمران، فقد نُفي إلى الخرطوم سكرتيرا في السفارة والبقية في الطريق. وهكذا وجدت صديقا جديدا قديما، ينضم إلينا في القاهرة «نجزع» أيام الاغتراب والغربة «نُلقّط» أخبار البلاد.

مجلس الأمن يتوسط لإنهاء الحرب في اليمن

مرَّ شهر أكتوبر ونوفمبر 1962 وأنا منفي في القاهرة بدرجة مستشار في السفارة اليمنية، وفي أكثر الأيام كنتُ أستعرض نضال الشعب اليمني ضد طغيان الإمام والإمامة خلال أكثر من عشرين عاما، وأشعر بالإحباط والحزن، وأنا أرى الحلم الذي تحقّق بثورة 26 سبتمبر 1962 يهتزّ، وتتلاشى أهدافه بفعل مخطط مشبوه ينفّذه البيضاني بدعم مصري يمني، وبتدخل سعودي حاقد. وذات يوم في أوائل شهر نوفمبر 1962 بلغنا أن الأستاذ محسن العيني قد وصل القاهرة من نيويورك، واتجه إلى شقته الخاصة، وحاولنا الاتصال به بعد أن أزاحه البيضاني من منصب وزير الخارجية، وتولّاها بدلا منه، وعيّنه مندوبا لليمن في هيئة الأمم المتحدة، قبل أن تكون حكومة الجمهورية العربية اليمنية عضوا فيها. وقد خشيتُ أن يصبح العيني منفيا في القاهرة، وحاولت الاتصال به، لإقناعه بضرورة السفر من القاهرة إلى اليمن أو إلى بيروت، ولكن تلفونه كان لا يرد.

وعندما اتجهنا إلى شقته قيل لنا إنه قد عاد إلى نيويورك، وعرفنا أنه قد جاء إلى القاهرة غاضبا من طريقة عزله من منصب وزير الخارجية، وتعيينه مندوبا لليمن في

هيئة الأمم المتحدة من دون إبلاغه بذلك، ولم يعرف الخبر إلا حين نشرته الصحافة ووسائل الإعلام، وأنه قد عاد إلى نيويورك بعد تلقيه برقية من السلّال تأمره بالعودة إلى نيويورك، ومواصلة الجهود لإحلال الوفد الجمهوري محل الوفد الملكي، الذي كان يحتلّ مقاعد اليمن في هيئة الأمم المتحدة قبل قيام الثورة والجمهورية بأيام، وقد حمّل الرئيس السلّال الأستاذ العيني المسؤولية الكاملة إذا تأخّر، وحمدتُ الله على عودة الأستاذ محسن العيني إلى نيويورك. وقد بذل العيني مع مجموعة من الطلبة وبعض اليمنيين المتواجدين في أمريكا جهودا كبيرة أدت إلى اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالجمهورية اليمنية في 19 ديسمبر 1962 . وفي 20 ديسمبر تم طرد المندوبين الملكيين من مقاعد اليمن بالأمم المتحدة، وحلَّ محلهم المندوبون الجمهوريون، وساعده يمنيون في ذلك، ومنهم الطلبة يحيى جغمان، وأحمد قائد بركات، وأحمد عبده سعيد، وعلي عبده سيف، وانضم إليهم الدكتور عدنان ترسيسي، وغيرهم لم أعد أذكرهم.

وفي أوائل شهر يناير 1963 تولّى الأستاذ محسن العيني منصب مندوب اليمن الدائم في هيئة الأمم المتحدة، بعد أن تولّى البيضاني منصب وزير الخارجية بدلا منه، وبعد أيام قليلة تم طرد البيضاني من اليمن، وتمكّن مندوبنا في الأمم المتحدة من إقناع الأمين العام يوثانت بالتوسط لإنهاء الحرب في اليمن، وفعلا عُيّن الدكتور رالف بانش وسيطا أمميا، ووافقت صنعاء والقاهرة على الوساطة، ولكن السعودية رفضت استقبال الوسيط. وكنتُ لا أزال منفيا في القاهرة، وأملت أن تكون وساطة الأمم المتحدة وسيلة لإنهاء الحرب في اليمن، وإنهاء الصراع الدموي بين مصر والسعودية على الساحة اليمنية لصالح الجميع. وكانت الدعاية السعودية والبريطانية تؤكد أن الجمهورية في اليمن لا تسيطر إلا على مناطق محدودة جدا، أما أوسع المناطق فالتفرد فيها للملكيين من أسرة بيت حميد الدين، وتم نقل هذه المعلومات إلى أروقة هيئة الأمم المتحدة.

ويذكر الأستاذ محسن العيني في مذكراته أن الأمير فيصل وزير الخارجية السعودي أعلن في مؤتمر صحفي أن الوسيط الأممي الدكتور رالف بانش لن يجد

الـجمهورية إلا في صنعاء، أما بقية الأراضي اليمنية، فإنها تحت سيطرة الـملكيين، ولذلك طلب الأستاذ العيني من صنعاء وصوله مع الوسيط الدولي إلى مدينة تعز أولا، وحشد الـجماهير من أنحاء اللواء لاستقبال الوسيط الدولي، وإعلان تأييدهم للثورة والـجمـهورية. وبعدها تم الانتقال إلى صنعاء، ومن صنعاء انتقل الوسيط ومرافقوه إلى مدينة مأرب، وشاهد آثار الـحضارة اليمنية القديمة في مدينة مأرب، وبهذا تولّد لدى الوسيط الدولي ومرافقيه انطباع أن الـجمهورية تبسط نفوذها على اليمن، وأن الـملكيين يتواجدون في كهوف الـجبال، ويقومون بغزوات لإثارة القلاقل. ثم مرّ الوسيط ومرافقوه على الـحديدة، واستُقبل هناك، كما استُقبل في تعز، وصنعاء، ومأرب، والـحديدة.

وصادف وصوله إلى اليمن وجود الـمشير عامر، والسيد أنور السادات، وقد قابلهما، وناقش الـموضوع معهما ومع السلّال. وكان رأي صنعاء والقاهرة يتلخص فيما يلي:

- اعتراف بريطانيا والسعودية بالنظام الـجمهوري في اليمن.
- إبعاد أسرة بيت حميد الدين من الـحدود السعودية.
- الانسحاب التدريجي للقوات الـمصرية.
- تتولّى الأمم الـمتحدة الإشراف على تنفيذ هذا.

وحان وقت عودة الوسيط الدولي إلى نيويورك عن طريق القاهرة، ولكن مندوب اليمن الأستاذ العيني اقترح عليه الهبوط في عدن للتزود بالوقود. وفي عدن كان الـمؤتمر العمالي قد حشد جموعا حاشدة من أبناء الشمال وأبناء الـجنوب لاستقبال وسيط الأمم الـمتحدة، والوفد الـمرافق له في مطار عدن، يهتفون للثورة والـجمهورية، ويلوحون بأعلام الـجمهورية، وفوجئ الدكتور رالف بانش ومرافقوه بهذا الاستقبال، ونزلوا ضيوفا على حاكم عدن السيد جونستون، أما الأستاذ محسن ومرافقوه فنزلوا في ضيافة الـمؤتمر العمالي، ويذكر الأستاذ العيني أن الدكتور رالف بانش قال له وهما في الطائرة إلى القاهرة: إن والي عدن أخبره أن أمر إبعاد العيني من عدن قبل عامين كان مجاملة للإمام، فقال له بانش: ولماذا لا تحرصون الآن على علاقات طيبة مع

الـحكومة الـجمهورية؟ فأجاب الـحاكم: إنها لا تسيطر على كل الأراضي اليمنية، ويلقى النظام الـجمهوري معارضة واسعة، فرد عليه بانش: ولكني زرت تعز وصنعاء ومأرب، ولاحظت التأييد والـحماسة، بل هنا في عدن كانت الـجماهير ترفع أعلام الـجمهورية، وأضاف: وأذكر أنه كانت لكم سفارة بريطانية في الكونغو التي كانت الاضطرابات القبلية تعم فيها ثلثي البلاد. وقد فشلت وساطة الأمم الـمتحدة في إنهاء الـحرب على الساحة اليمنية، لأن عقلية الـمعاندة كانت تحكم عقلية التسامح.

ويبدو أن الأستاذ محسن العيني قد ارتاح في منصبه الدبلوماسي مندوبا لليمن في هيئة الأمم الـمتحدة أكثر من منصب وزير الـخارجية، ومن منصب رئاسة الوزراء عدة مرات، إلا أنني أرى أنه يجيد العمل الدبلوماسي أكثر من إجادته للعمل السياسي، لأنه يمارس عمله الدبلوماسي باستقلالية، بينما يمارس عمله السياسي في مناخ لا يعطيه استقلالية كاملة. ومن موقعه في هيئة الأمم الـمتحدة، وبعد طرد البيضاني من اليمن، تمكّن محسن العيني من إقناع أمين عام الأمم الـمتحدة يوثانت بأن تبذل الأمم الـمتحدة مساعي لإنهاء الـحرب في اليمن، بعد أن فشل مندوب الرئيس الأمريكي لندي في وساطة لإنهاء الـحرب في اليمن.

أخبار مزعجة عن الـحرب

في أوائل شهر ديسمبر سنة 1962 زارني الشيخ سنان أبو لحوم في شقتي التي أسكنها في القاهرة، وبعد أن استقبلته مرحّبا قلتُ له: خير يا بابا، قال: الوضع خطير في اليمن، اتصل لي بالـمعلمي يأتي نتشاور ماذا نفعل. ووصل الـمعلمي، وبدأ الشيخ سنان يدلي بأخباره وألخصها فيما يلي:

- الوضع في اليمن في غاية الـخطورة.. والـحرب ضد الـجمهورية مشتعلة في كل الـمناطق، وما حول صنعاء من قبائل ملكية متمردة، وتستعد للهجوم عليها.
- وفي بداية الثورة تمرّدت مأرب بقيادة بن معيلي، وعطل طيارة جمهورية في الـمطار.
- وكذلك تم تعطيل طيارة أخرى في صعدة، وقد تحسّن الوضع في صعدة، وتم

طرد الـملكيين منها، ولكن الوضع فيها لا يزال معرضا للخطر.

- أما مأرب، وعبيدة، وجهم، وخولان، فكلها ضد الجمهورية، وقد أرسل السلّال حملة لقمع تمرد مأرب، بقيادة الملازم علي عبد المغني، الذي قتل مع آخرين معه وهم في طريقهم إلى مأرب، ويظهر أنهم أرسلوه للتخلص منه.
- ويوجد لواء مصري محاصر في منطقة العرقوب، وفي جحانة كان حسن العمري قائدا للقوات الجمهورية، ومعه لواء دعم مصري بالدبابات والمدافع والرشاشات، ولكن الوضع خطير، واللواء المصري المحاصر معرض للإبادة.

وقد اهتمَّ السلّال ووصل إلى مقر الحرس الوطني الذي كان يقوده هادي عيسى، وتم تجهيز لواء من الحرس الوطني مدعم بالأسلحة، وإرساله إلى جحانة، وقد خرج معه القاضي محمد محمود الزبيري، لمحاولة إقناع الزايدي والغادر بتأييد الجمهورية. وقد التقى الزبيري بالشيخين الزايدي والغادر، وحاول إقناعهما بتأييد الجمهورية، ولكنه فشل، غير أن الزايدي حذّره بأنه معرّض للاغتيال من الملكيين والمصريين معا، ونصحه بمغادرة المنطقة مع من معه خفية إلى صنعاء.

وقد عاد الزبيري إلى صنعاء بعد أن نجا من الاغتيال، أما اللواء اليمني المدعم من الحرس الوطني، فقد وصل إلى جحانة واستقبله العمري، وكان يقوده النقيب عبود مهدي، وقد أمر العمري بحماقته تخطيط هذا اللواء المدعم في قرى بني سحام، كما كان الأئمة يفعلون، ولكن سكان هذه القرى قد غادروها إلى الجبال المحيطة، ولذلك لم يجد ضباط وأفراد اللواء المدعم من يستقبلهم، وفي الليل هجمت عليهم القبائل الملكية، وأبادت كثيرا منهم وأسرت آخرين، ولم ينج منهم إلا القليل الذي فر إلى جحانة. وكان الحادث قد أرهب الجمهوريين وشجّع الملكيين، وبدأ التمرد في سنحان وبني بهلول، كما أعلنت قبيلة اليمانيتين الخولانية المحاذية لصنعاء الفساد، وحاولت قطع طريق إمداد القوات اليمنية والمصرية، بقيادة العمري الموجود في جحانة. وحاولت قطع طريق الإمداد، لقيادة جحانة واللواء المصري في العرقوب الذي كان محاصرا. وأن الملكيين بدأوا الزحف لمحاصرة صنعاء، وقد اهتمت القيادة المصرية في صنعاء، واهتمَّ الرئيس

عبداللطيف ضيف الله

السلّال الذي وصل إلى قيادة الحرس الوطني، وكان هادي عيسى هو قائد الحرس الوطني، وهو ضابط غير متوازن، ومتهور، وأشرف السلّال على تكوين قوة مسلحة من ضباط وأفراد الحرس الوطني ومن مجموعة من المسلحين من قبيلة الحدا بقيادة الشيخ محمد علي القوسي، والشيخ يحيى القوسي، ومجموعة أخرى بقيادة آل البخيتي، وأخرى بقيادة الشيخ أحمد المطري، مدعومة بالمدفعية والرشاشات ودبابتين مصريتين، وكانت هذه القوة بقيادة المقدم عبد اللطيف ضيف الله، وبمساعدة بعض زملائه من «الضباط الأحرار»، وقد تمكّنت هذه القوة من اتخاذ مواقع مرتفعة محاذية لليمانيتين من خولان، ولقبيلة سنحان وبني بهلول، وكان سكان قرى اليمانيتين قد فرّوا من بيوتهم، ولذلك تمكّن المسلحون من قبيلة الحدا من احتلال البيوت، وتم تأمين الفارين، وعادوا إلى بيوتهم مؤيدين للجمهورية.

كان هذا في الجهة الجنوبية من صنعاء، أما الجهة الشمالية فإن أكثر قبيلة أرحب كانوا مع الملكيين، وكان الملازم حمود بيدر من «الضباط الأحرار» قائدا للقوات الجمهورية والمصرية في أرحب، وقد حاول نزع سلاح قبيلة أرحب، وكانت النتيجة انضمام أكثر القبيلة إلى الملكيين، وعندما تعرضت القوات الجمهورية للخطر، تم إرسال قوة من الحرس الوطني، ومعهم ما يقرب من ألف مقاتل من قبيلة آنس سلحتهم الجمهورية ببنادق الجرمل، وقد انضمَّ أكثرهم إلى الملكيين الذين تحرّكوا وحرّكوا معهم قوات قبلية من أرحب، وبني حشيش، وبني الحارث، ومن نهم، وصاروا على مشارف صنعاء.

وفي صعدة كان الملكيون يحاصرون القوات الجمهورية والمصرية، كما أن قبيلة ذو حسين كانت مع الملكيين، أما قبيلة ذو محمد بقيادة الشيخ أمين أبو رأس، فأصبحت معرضة للسقوط في يد الملكيين، ما دفع الشيخ أمين لطلب نجدة من

صنعاء. وفي الجهة الغربية، كان أكثر قبيلة بني مطر، والحيمة الداخلية مع الملكيين، الذين يهددون صنعاء بالسقوط. كان الشيخ سنان ينقل لنا هذه الأخبار المزعجة، وكأنه يقدّم تقريرا للقيادة الجمهورية، التي عليها أن تتخذ قرارات لإنقاذ الوضع في اليمن، علما أنني قد صغت تقرير سنان صياغة تختلف عن صياغته باليمنية الدارجة.

كانت المعلومات التي يتلقاها الرئيس عبد الناصر من القيادة المصرية في صنعاء، ومن أجهزة المخابرات معلومات مضللة، تصوّر له أن حسم المعركة في اليمن بات وشيكا خلال أسابيع، وربما كان البيضاني وراء تلك التقارير المضللة. وخلال عهد البيضاني والمصريين، كان يحاول إبعاد الشخصيات التي تعارضه إلى الخارج، البعض يغادر في وظائف دبلوماسية، والبعض الآخر في وفود لا مبرر لها، ولكن الهدف منها الإبعاد، حتى يرتّب الأمور لصالحه بلا معارضة. وقد ذكرت من أبعدهم البيضاني من الشخصيات اليمنية، ومن مشايخ القبائل الجمهورية في بداية الثورة إلى القاهرة.

ومضى البيضاني بشره.. وشره

كانت الأيام في قاهرة مصر ثقيلة بطيئة قلقة. في يوم 18 يناير سنة 1963 عرفنا بوصول وفد يمني برئاسة الدكتور البيضاني، نائب رئيس مجلس الثورة، ونائب رئيس الجمهورية، ونائب رئيس مجلس الوزراء، ونائب القائد العام للقوات المسلحة ووزير الخارجية. كان البيضاني كل شيء في اليمن، وكان الرئيس السلّال وبقية الآخرين أدوات للبيضاني وللمصريين، ولم نكن نعرف المهمة التي جاء الوفد لإنجازها في القاهرة، لذلك حاولنا أن نلتقي به لإقناعه بعودتنا إلى اليمن. وجاء إلى السفارة عدد من الشخصيات اليمنية، ومنهم عبد الرحيم عبد الله (الطيار)، وطلبتُ منه الوساطة لدى البيضاني، وإقناعه بعودتي إلى اليمن فقال لي: يا أستاذ: البيضاني انتهى، وتم طرده من اليمن، ولن يعود إليها، حاول مع غيره، مع السلّال مباشرة، وأخذت التلفون، واتصلت بالشيخ سنان، ونقلت إليه الخبر،

وسرعان ما أتى إلى السفارة، والتقينا بالأخ السفير أحمد محمد باشا، وكان الأخ حسن بن حسن السحولي قد عُيّن سكرتيرا دبلوماسيا في السفارة، كما عُيّن السيد محمد المطاع، شقيق الشهيد أحمد المطاع مستشارا في السفارة، وتأكدنا من طرد البيضاني، ولكنا لم نكن نعرف الملابسات التي أدت إلى طرده، ثم عرفنا أن الرئيس السلّال هو الذي طلب من الرئيس جمال إبقاء البيضاني في مصر منفيا من اليمن.

قال لي الشيخ سنان: تعال نرسل برقية من السفارة إلى الرئيس السلّال، نؤيّده، ونطلب منه الأمر بعودتنا إلى اليمن. قلتُ له: لا نتسرع، دعنا نعرف كل التفاصيل ثم نتصرف، فوافقني على ذلك، وكنتُ معه، ومع الصديق الوفي أحمد المعلمي في منفانا نقضي أيامنا في مناقشات وقفشات لا تنتهي. وكان الشيخ سنان يبدو بملابسه اليمنية الفضفاضة، ولحيته المدببة، أكبر منا سنا، ولذلك كنتُ أسميه «بابا». وكنا نلتقي أيضا مع السكرتير الدبلوماسي عبد الرحمن نعمان، ومحمد أحمد نعمان، والمستشار محمد المطاع، وآخرين.

وبعد العشاء استبقاني السفير، ثم أخذني معه في سيارته الخاصة إلى كازينو على النيل، وجلسنا نشرب الشاي ونتحدث. قال لي: لقد أتيت بك إلى هنا، لنتحدث بحرية، فمنزلي يمكن أن يكون مزوّدا بأجهزة تنصت وأجهزة تصوير، ثم تلفّت يمينا وشمالا، ليتأكد من عدم وجود من يراقبنا، ثم التفت إلي وقال لي ما معناه: سأخبرك بموقف مصر الآن لنتدارسه معا، ونعرف أبعاده، لقد تأكّد الرئيس جمال من حمود بيدر، أن الوضع في اليمن خطير، ويمكن أن يسقط في أيدي الملكيين، وكان معه في هذه الجلسة المشير عامر وأنور السادات.

ولم يكن أمام الرئيس جمال عبد الناصر خيارات عديدة، ففي اليمن أكثر من خمسة آلاف ضابط وجندي، مدعمين بكل الأسلحة وهم معرضون للإبادة، وإذا قرّر سحبهم إلى مصر، فربما لا يكون لديه الوقت الكافي، ثم إن انسحابه من اليمن يعتبر هزيمة أمام الرجعية وأمام العالم، ولهذا كان خياره الوحيد، هو حشد أكبر قوة عسكرية لدعم الجمهورية في اليمن، وحسم المعركة عسكريا، وقد وضع القضية كلها في يد

المشير عامر، بدلا من أنور السادات، ثم سكت دقائق وسألني: ما تقييمك لهذا الموقف؟ وهل ينجح؟ وما مصلحة اليمن منه؟ وشعرت أن السفير بدأ يتعامل معي بثقة وتقدير، قلتُ له: هل أعتبر هذا بداية صداقة وتعاون؟ قال: أعتقد ذلك، وأؤكد لك أنني جمهوري بكل مشاعري وأفكاري، برغم أن الكثيرين يرون أن ميولي ملكية، إن ما يهمني هو مصير اليمن. قلتُ له: ليس أمام القيادة في مصر إلا هذا الخيار الصعب، وليس أمام القيادة في اليمن إلا قبوله، ولكن المشكلة تكمن في أسلوب التفكير وأسلوب التنفيذ، إن القيادة والأجهزة في مصر تنفّذ بأسلوب مصري، ولتحقيق هدف مصري، وهذا كان سبب سخط الثوار في الجزائر، برغم ما بذلته مصر من دعم سياسي ومالي، لإنجاح الثورة الجزائرية، إلا أن ذلك الدعم قد انتهى بسخط جزائري شعبي، ثم سخط رسمي ضد المصريين، وبرغم ما بذلته مصر خلال الوحدة مع سوريا، إلا أن النتيجة كانت انفصالا ضد مصر، والوضع في اليمن أكثر تعقيدا، إن الانطباع في منطقة القبائل المحاربة أن مجيء المصريين إلى اليمن يشبه حُجة الأتراك، وأن البيضاني أداة للمصريين، وأن السلّال أداة للمصريين، ويستغل الملكيون والسعودية هذا الانطباع، ويشعلون حربا شرسة ضد الجمهورية والمصريين بالمال والأسلحة والمرتزقة، ويأتي أسلوب التفكير وأسلوب التنفيذ المصري، ليساعدهم على ذلك.

إن المصريين لن يسمحوا بسقوط الجمهورية في اليمن، ولكنهم في الوقت نفسه لن يسمحوا لها بأن تعتمد على نفسها، وهذا يجعل الحرب تستمر سنوات بين السعودية ومصر على الساحة اليمنية، والخسارة على الجميع. وعلّق السفير على ما قلته قائلا: لماذا لا نحاول التفاهم مع السعودية؟ قلتُ له: هذا ما يراه الزبيري والنعمان والإرياني وكثير من الأحرار، وأيّده أكثر الضباط الأحرار، ولكن البيضاني وشلته والقيادة المصرية كانوا يرفضون هذا الاتجاه، ويعتبرون من يقول به ويؤيده سياسيين لا ثوارا، أما الثوار في نظرهم، فهم من ينادون باحتلال منابع البترول في السعودية، يجب أن يكون اتصالا رسميا بخطة يوافق عليها المصريون والرئيس السلّال، أما الاتصال بالسعودية من خارج هذه الخطة، فلا جدوى منه، إلا اتهام من يتصلون

بأنهم خونة ملكيون. وأرى أن الفرصة الآن سانحة بعد إبعاد البيضاني، لإقناع الرئيس السلّال بالتفاهم المباشر مع الرئيس جمال عبد الناصر، باعتباره قوة عسكرية تخشى السعودية أن تغامر بالدخول في حرب مباشرة معها، بدلا من موقف الدفاع الآن، وقد وافقني الأخ السفير أحمد محمد باشا، ولكن الأحداث سارت في المسارات الخاطئة، وكان ما كان. كانت رسالة الرئيس السلّال إلى الرئيس عبد الناصر نهاية لفترة قبيحة سيئة في حياة الثورة والجمهورية اليمنية، وبداية لفترة جديدة في العلاقة المصرية اليمنية لا تقل سوءا.

عند طرد البيضاني كان في اليمن خمسة آلاف ضابط وجندي مصري، مدعمين بكل الأسلحة الثقيلة والخفيفة، وبالدبابات والطائرات. ولو أن العلاقات بين الطرفين كانت سوية بعيدة عن وجود البيضاني الذي خطط لتدمير مصر واليمن معا، ولتدمير العلاقات مع السعودية وبقية الدول العربية، لكانت هذه القوة العسكرية المصرية كافية لدعم ثورة اليمن التي ورثت جيشا نظاميا، كوّنه الإمام لا يقل عن عشرين ألف مقاتل، وكان مؤيدا للثورة من أول يوم، وسيطر فعلا على كل مناطق اليمن في الأسابيع الأولى من قيام الثورة، لأنه كان قد تمرد ضد الإمام مرتين من قبل، في حركة مارس 1955، وفي تمرد عام 1958. ولو أن القيادة السياسية والعسكرية في مصر ركّزت منذ البداية على احتواء ذلك الجيش اليمني وطورته تدريبا، وتسليحا، وتموينا، ليكون دعما للثورة وتعاملت مع الثوار اليمنيين الحقيقيين لما غرقت مصر واليمن في حرب مدمرة استمرت ما يقرب من سبع سنوات حتى انسحبت من اليمن عقب هزيمتها في الحرب الإسرائيلية المصرية في يونيو عام 1967، ثم استمرت الحرب بعد انسحاب المصريين من اليمن حتى عام 1970 وانتهت بانتصار الجمهوريين واعتراف السعودية بدولة اليمن الجمهورية من دون دعم خارجي.

وعندما كنتُ منفيا في القاهرة تعوّدتُ أن أضع مسجلة بجانب الراديو، كي أسجّل أهم الأخبار التي تهمني من «إذاعة القاهرة»، أو «صوت العرب»، أو «لندن»، واستمرت هذه العادة بعد عودتي إلى اليمن.

الفصل العشرون
عهد المشير عامر في اليمن

في 5 رمضان 1382هـ – 3 فبراير 1963، اتصل بي الشيخ سنان أبو لحوم في وقت السحور وأخبرني أن المشير عامر اتصل به وطلب منه سرعة الوصول إلى منزله، وأرسل إلى بيته سيارة لنقله إليه. وقال لي: لقد التقيتُ به وتناقشنا عن أوضاع اليمن وطلب مني أن أستعد للعودة معه إلى اليمن على ضمانته، لأنه يعرف أنني ثائر مخلص للثورة والجمهورية. قلتُ للشيخ سنان: يا بابا حاول أن أعود معك فقد تحتاجني في اليمن، قال: لا أريد أن أثير أي موضوع آخر، وقرّرتُ أن أكتب رسالة إلى السلّال، ماذا أقول له؟ إنه زميلي في سجون نافع لمدة سبع سنوات، وهو من أهم ثوار 48 الدستورية، ولكن علاقاته بالجميع قد تغيّرت، وبرغم ذلك قرّرتُ أن أكتب له آملا أن يكون طرد البيضاني بداية لعودة زميلي الرئيس السلّال إلى روح النضال التي افتقدها، ومع الأسف لم أحتفظ بصورة من رسالتي إليه، ولكني لا أزال أتذكر معناها وأكثر ألفاظها.

قلت له: يا أخي وسيدي الرئيس: أرجو أن تكون رسالتك إلى الرئيس جمال عبد الناصر درسا جديدا أتمنى أن تتعلم منه أنك رئيس اليمن وقائد الثورة، وأن موقعك من البداية موقع رئيس اليمن وقائد ثورتها. ولو أنك من البداية صدّقت كل زملائك، وكل الضباط الثوار الأحرار، ورفضت التخلي عن مواقعك الرسمية للبيضاني، وأبقيته في حجمه وزيرا للاقتصاد أو طردته من اليمن وكتبت للرئيس جمال عبد الناصر رسالة تشرح له فيها ما قاله لكم العقيد علي عبد الخبير ضابط المخابرات المصري آنذاك، وما يريده البيضاني وأرسلت الرسالة مع مندوب خاص ومعه البيضاني لإبقائه في مصر فإن ذلك –كان– لو حدث منذ بداية اتصالك

كرئيس لليمن الجمهوري برئيس مصر جمال عبد الناصر وبكل دول العالم لما حدث ما حدث، والآن هل تتعلم الدرس وتعود إلى نفسك وإلى زملائك الثوار في الماضي وإلى بقية أبنائك من «الضباط الأحرار» الثوار، وإلى اليمن وذاتيتها المتميزة؟

في وسعك أن تصحح ما أفسده البيضاني إذا استعدت روحك النضالية، وتصرّفت بكرامة رئيس اليمن، وإرادة قائد ثورة اليمن، ولن تستطيع ذلك من دون شركاء تبني معهم دولة الجمهورية اليمنية الديمقراطية العادلة، بكل مؤسسات الدولة، أتمنى أن تتصرّف كرئيس لليمن الجمهوري مع كل الأشخاص ومع كل الأجهزة ومع كل الجهات، ومع كل الرؤساء والدول، وبهذا تستطيع مع شركاء الحكم أن تنهي الحرب وتبني الجمهورية الديموقراطية العادلة. وأرجو أن تتكرم بإعادتي إلى اليمن بعد أن ذهب من نفاني منها. وفقك الله ورعاك.

زميلك في سجون حجة

محمد عبد الله الفسيّل

28 مارس 1963

هذا كان محتوى رسالتي إلى الرئيس السلّال، ما عدا تفاصيل حول تكوين مؤسسات الحكم الانتقالي في مرحلة ما بعد البيضاني.

المشير عامر ومرحلته الجديدة

عند وصول المشير عامر في أوائل شهر فبراير سنة 1963 إلى اليمن كانت القيادة السياسية في مصر بقيادة الرئيس عبد الناصر قد قرّرت حسم الحرب في اليمن عسكريا بعيدا عن أي أسلوب سياسي، وهكذا تدفّقت القوات المصرية بكل معداتها ودباباتها وطائراتها، حتى تجاوز عدد الضباط والجنود المصريين سبعين ألف ضابط وجندي، يرافقهم آلاف من الخبراء في كل مفاصل الدولة، وقد تولّوا السلطة التنفيذية، بدلا عن تقديم الخبرة، وأدى هذا وذاك إلى انتشار الفساد المالي والإداري، والعسكري، والسياسي مصريا، ويمنيا.

في البداية حاول المشير عامر بطريقة مصرية ترميم الأوضاع المنهارة، ففي

المشير عبد الحكيم عامر

الأسبوع الأول من شهر فبراير سنة 1963 أقام حفلة عشاء رمضانية في دار السفارة المصرية دعا إليها بعض مشايخ القبائل الجمهورية، ومن بقي من «الضباط الأحرار» متجاهلا دعوة الشخصيات المدنية، مما يوحي بأن عهد المشير عامر سيكون عهدا عسكريا يعتمد على الأوامر وطاعتها من دون نقاش: أمرك يا فندم حاضر يا فندم. وفي الحفل تبودلت الكلمات، وتم الاتفاق على تحسين الوضع السياسي والإداري والمالي، ووضع وتنفيذ خطة لدحر القوات الملكية المتواجدة حول صنعاء لحصارها.

- **محاولة إضعاف الجانب المدني في الثورة**: حيث تم تقديم تقارير وآراء مشتركة من القيادات اليمنية والمصرية ماديا وعسكريا وسياسيا إلى المشير عامر على حساب القيادات المدنية، وتم بالفعل تكوين مجلس اسمه: مجلس مشايخ القبائل بناء على اقتراح القيادة المصرية، وأيّده في ذلك الشهيد الزبيري، واعتمدت له القيادة المصرية ميزانية ضخمة شهرية، وزوّدته بالأسلحة. وفي 8 فبراير سنة 63 قبل تشكيل مجلس المشايخ رسميا، حاولت شخصيات على رأسها القاضي عبد الرحمن الإرياني مناقشة موضوع مجلس المشايخ مع المشير عامر في اليمن، وكانوا يرون أن المجلس لن يحل المشكلة، بل بالعكس سيزيد من أعباء الحكومة، ويثير حساسيات لدى المشايخ الذين لم يدخلوا المجلس، ويثير في من دخل المجلس شهوة المطالبة بالحصول على أموال وسلاح بين فترة وأخرى. وأكد أن التعامل مع المشايخ في الماضي كان أفضل، فقد كانت الحكومة والقيادة تتعامل مع كل شيخ على حدة، وينال من المال والسلاح بقدر ما يفيد مع أصحابه المحاربين في حسم المعارك، ولكن المشير عامر ردّ عليهم بأن

الـمشـايخ وقبـائلهـم هم القوة اليـمنـية الوحيـدة تقريبـا التي تحـارب مع القوات الـمصرية. وكـان مشـايخ الـمجلس يشكون بأن الـمـيـزانيـة الـمعـتـمـدة لهم يذهب أكـثرها إلى جيـوب قادة وضبـاط مـصريين، ولا يصرف لهم إلا القليل من الـميزانية.

- **الـمشـير عامر وإعادة صيـاغـة أهداف الثورة**: في زيارة الـمـشير عامر أوائل شـهر فـبراير سنة 1963 اسـتـدعى من بقي من الضبـاط الأحـرار، وعقـد معهم اجـتـمـاعـا طلب منهم التعاون مع القيـادة العسكرية الـمصرية، وتم خلال هذا الاجـتـمـاع إعـادة صيـاغـة أهداف الثورة التي أعلنت في صـبـاح يوم الثورة 26 سبتمبر، بصيغة جديدة، وتم اعتمادها حتى اليوم، وقد تمت صياغتها بالطريقة التي صـيـغت بهـا تقريبـا أهداف الـثورة الـمصرية من قـبل. وبرغم أن كـتـاب «أسرار الثورة اليـمنية» الذي أصدره عدد من ضباط الثورة قد أكد أن الأهداف السـتة هي أهداف يمنية تم وضعها واعتمادها من قبل الضباط الأحرار قبل قيام الثورة بأشـهر، إلا أن هذا لا يستند إلى أدلة حقـيـقـية فلو كـانت هذه الأهداف السـتة قـد صيـغت قبل قيام الثورة بأشـهر، لقدّموها عند كتابة أهداف الثورة في منزل عبد السلام صبرة قبل قيام الثورة بثلاثة أيام.

ومما يدل على أن أهداف الثورة السـتة قـد صيـغت في لقـاء مع الـمـشير عامر بعد قيام الثورة بقرابة أربعة أشهر، أن القاضي عبد الرحمن الإرياني في جولته مع وفد يمني لشكر الدول العربية التي اعترفت بالثورة الـجمهورية، قد كرّر نشر أهداف الثورة التي صـيـغت وأعلنت يوم الثـورة في الـمـؤتمر الصـحـفي الذي عـقـده في بيـروت بصيغتـها اليـمنية، وذلك في 18 نوفـمبـر سنة 1962 أي بعد مرور 88 يوما من قيام الثورة، مما يؤكد أن أهداف الثورة السـتة قـد صيـغت في لقـاء مع الـمـشير عام في يوم 8 فبراير سنة 1963، كما عرف عند إعلانها حينذاك بعد مرور أكثر من أربعة أشهر من قيام الثورة، وبرغم أن معنى الأهداف موجود في الصياغة الأولى لأهداف الثورة إلا أن صياغـتـها الـجديدة في الأهداف الـسـتة أسـهل للسـرد والـحفظ، و أذكرها فـيـمـا يلي:

- التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما، وإقامة حكم جمهوري عادل، وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.
- بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها.
- رفع مستوى الشعب اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا.
- إنشاء مجتمع ديموقراطي تعاوني عادل مستمدا نظمه من روح الإسلام الحنيف.
- العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.
- احترام قوانين الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والتمسك بمبدأ الحياد الإيجابي، وعدم الانحياز، والعمل على إقرار السلام العالمي، وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

هذه هي الصيغة الجديدة لأهداف الثورة التي أقرّت في اجتماع ضم عددا من الضباط الأحرار بوجود المشير عبد الحليم عامر، وأنور السادات. ولا تزال الأهداف الستة تُنشر في الصحف الرسمية منذ ذلك الوقت وحتى الآن في أعلى الصفحة الأولى من كل عدد من صحيفة الثورة.

وخلال زيارة المشير عامر الأولى هذه لم يتم فيها ترتيبات أو صدور قرارات، فقد كان الوضع العسكري خطيرا وتم التركيز على تحسينه أولا، إلا أن سياسية الاعتماد على المشايخ والضباط وتحجيم دور المدنيين قد صار توجها عاما لدى القيادة المصرية ولدى الرئيس السلّال. ورجع المشير عامر والسادات إلى مصر لإرسال مزيد من القوات المصرية إلى اليمن، وبلغني أن الوضع العسكري في اليمن بدأ بالتحسن نوعا ما.

عودة المشير عامر وترتيب الأوضاع

في الأسبوع الأول من شهر أبريل سنة 1963 عاد المشير عامر مرة أخرى، وكنتُ لا أزال منفيا في مصر أستمع إلى الأخبار. وفي 18 أبريل سجّلت قرارا من إذاعة القاهرة بتشكيل مجلس الرئاسة في اليمن مكونا من 32 عضوا منهم 14 عضوا من المشايخ و12 عضوا من الضباط، وستة أعضاء من المدنيين برئاسة المشير

عبد الله يحيى السلّال. وأسجل فيما يلي ملاحظاتي على بعض أعضاء مجلس الرئاسة

- القاضي عبد الرحمن بن يحيى الإرياني: وطني يعارض استمرار الحرب وسيطرة المصريين على الدولة.
- القاضي محمد محمود الزبيري: ثائر يحاول إيقاف الحرب، وإيقاف نفوذ المصريين على الدولة، ويعتمد على مشايخ القبائل في دعم الثورة
- القاضي عبد السلام صبرة: مناضل يوازن علاقاته مع زملائه، ومع السلّال والعمري والمصريين
- عبد الغني مطهر: تاجر كل علاقاته بالمخابرات المصرية
- علي محمد سعيد: تاجر يوازن علاقاته بالمصريين، والقوى اليمنية
- محمد علي الأسودي: رئيس الاتحاد اليمني في عدن، وعلاقته بعد الثورة بالسلّال
- الشيخ مطيع عبد الله دماج: من ثوار 48 الدستورية، ويوازن علاقاته مع الأطراف
- الشيخ عبد الله حسين الأحمر: كان دوره ودور قبيلة حاشد حاسما في دعم الثورة
- الشيخ أحمد سيف الشرجبي: ذكي يوازن علاقته بالمشايخ والمصريين والمدنيين
- الشيخ أمين أبو راس: شيخ قبيلة ذو محمد جمهوري يساند الزبيري وزملاءه
- الشيخ يحيى منصور بن نصر: شيخ مثقف جمهوري أقرب إلى المدنيين
- الشيخ علي بن ناجي القوسي: من بقايا أقيال اليمن، وشيخ جمهوري بارز من الحدا
- الشيخ محمد عبد الله مناع: من مشايخ صعدة المؤيدين للجمهورية، ويتقوّى بالشيخ عبد الله الأحمر
- الشيخ جار الله القردعي: من مشايخ مراد بن الشهيد أحمد القردعي

- الشيخ سنان أبو لحوم: شيخ نهم، ومن أهم وأذكى مشايخ اليمن
- الشيخ هزاع البدوي: لا أعرفه لا من قبل ولا من بعد
- الشيخ نعمان بن قايد بن راجح: ابن الشهيد قايد الذي أعدمه الإمام أحمد
- الشيخ أمين عبد الواسع نعمان: ابن عم الأستاذ نعمان ومن أشرف رجالات اليمن
- الشيخ عثمان محجب ثواب: ليس لي معرفة به
- حسن بن حسن العمري: من ثوار 48 الدستورية و62 الجمهورية
- عبد اللطيف ضيف الله: من قادة الضباط الأحرار
- محمد محمد الأهنومي: ضابط من تهامة تابع لمن يحكم
- محمد قايد سيف: ضابط أيّد حركة الثلايا، وتابع للمصريين
- صالح علي الأشول: من الضباط الأحرار، ودوره فاعل
- محمد مطهر زيد: من أهم الضباط الأحرار، ودوره فاعل
- علي الجائفي: ضابط من الضباط الأحرار
- علي قاسم المؤيد: من الضباط الأحرار المثقفين
- أحمد بن أحمد الرحومي: ضابط من أهم الضباط الأحرار نزيه
- حسين شرف الكبسي: من ضباط الثورة المهمين ودوره فعال
- أحمد علي الوشلي: من ضباط الثورة الفاعلين
- عبد الله المؤيد: من ضباط الثورة الفاعلين
- عبد الكريم الحوري: من ضباط الثورة الفاعلين

وقد كتبت في حينه ملاحظاتي هذه على الأسماء باختصار شديد، ولم أكن أعرف حينذاك الملابسات التي صاحبت تشكيل مجلس الرئاسة هذا، ولكني عرفت الكثير فيما بعد. ويلاحظ أن الشيخ محمد علي عثمان لم يدخل في مجلس الرئاسة، ولكنه تعيّن في المجلس التنفيذي «الحكومة» وزيرا لشؤون القبائل، ولعل استبعاده بتأثير تجار تعز المقربين من المصريين. في مصر وفي اليمن كانت توجد حكومة ورئيس مجلس وزراء، ثم تغيّر اسم الحكومة في مصر، وصار اسمها

الـمجلس التنفيذي. هذا القرار الذي أذاعته إذاعة القاهرة حينذاك سمعته وسجّلته في يوم 26 أبريل 1963، ثم سجّلت بعد ذلك قرار تشكيل الـمجلس التنفيذي في اليمن الذي حلَّ محل اسم الـحكومة اقتداء بما تم في مصر. وكان تشكيل الـمجلس التنفيذي برئاسة العقيد عبد اللطيف ضيف الله، وهو من أكبر «الضباط الأحرار»، ومن خريجي كلية الأركان بالقاهرة، وهو شخص هادئ الطبع متوازن في علاقاته بالقوى الأخرى. ويبدو من التشكيل أن قراره قد صدر بأغلبية في مجلس الرئاسة تجاوبا مع الإرياني والزبيري سواء من الـمشايخ أو الضباط. وكان تشكيله كالآتي:

– العقيد عبد اللطيف ضيف الله	رئيسا
– الشيخ محمد علي عثمان	وزيرا لشؤون القبائل
– العقيد محمد الرعيني	وزيرا للداخلية
– مصطفى يعقوب	وزيرا للخارجية
– عبد الغني علي أحمد	وزيرا للخزانة
– العقيد حسين الدفعي	وزيرا للحربية
– محمد علي الأكوع	وزيرا للعدل
– محمد أنعم غالب	وزيرا للتربية والتعليم
– حسين عبد الله الـمقدمي	وزيرا للصحة
– الدكتور حسن محمد مكي	وزيرا للاقتصاد
– أحمد حسين الـمروني	وزيرا للأوقاف
– عبد الله الكرشمي	وزيرا للأشغال
– علي محمد سعيد أنعم	وزيرا للزراعة

هكذا كان تشكيل الـمجلس التنفيذي حينذاك، وقد ألغيت ملاحظاتي القصيرة أمام كل اسم.

مشكلة إرضاء الـمشايخ

بلغني بعد ذلك أن عددا كبيرا من الـمشايخ الذين لم يكونوا ضمن مجلس

الرئاسة أثاروا مشكلة كبيرة مع الرئيس السلّال، ومع القيادة المصرية التي كانت تُسمّى القيادة العربية، طالبوا بضمهم إلى مجلس الرئاسة، وأكثرهم ممن شارك مشاركة فعالة في تفجير الثورة. وحاولت القيادة المصرية إقناع الإرياني والزبيري وصبرة بالتدخل وإقناع المشايخ بأن انضمامهم إلى مجلس الرئاسة مستحيل، لأنه مجلس محدود العدد. وفي يوم الثامن والعشرين من شهر أبريل عام ألف وتسعمائة وثلاثة وستين، أي بعد أحد عشر يوما من تشكيل مجلس الرئاسة، صدر قرار جمهوري بتشكيل اللجنة المركزية لشؤون القبائل والمشايخ، إرضاء لبعض المشايخ، وتكونت اللجنة من المشايخ التالية أسماؤهم: غالب بن ناصر الأحمر رئيسا، وهو شقيق الشهيد الشيخ حسين ناصر الأحمر، وعضوية كل من:

- إبراهيم حاميم: من شلة البيضاني والمخابرات المصرية
- علي ناجي الشائف: من مشايخ قبيلة «ذو حسين»
- ناصر علي البخيتي: من مشايخ قبيلة الحدا
- سالم عبد الله الحميقاني: من مشايخ منطقة البيضاء
- منصور راجح: من مشايخ بني سريح
- أحمد عبد ربه العوضي: من مشايخ البيضاء
- محمد أحمد الحباري: من مشايخ قبيلة أرحب ومن الثوار
- عبد الولي القيري: من مشايخ قبيلة خولان ومن الثوار
- أحمد حسين ضبعان: من مشايخ قبيلة حاشد ومن الثوار
- علي صغير شامي: من مشايخ تهامة
- درهم أبو لحوم: من مشايخ نهم ومن الثوار
- عبد الوهاب دويد: من مشايخ خولان ومن الثوار
- محمد حفظ الله الزوم: لا أعرفه
- مشلي القايفي: من حاشد

وبرغم ذلك ظلت مشكلة إرضاء المشايخ قائمة، نتيجة إصرار المصريين والمشير عامر على تشكيل مجلس المشايخ.

الرئيس السلّال في القاهرة.. وعودتي إلى اليمن

تمرّ الأيام وأنا منفي في القاهرة، ولا عمل لي إلا التقاط أخبار البلاد. وفي مايو من عام ثلاثة وستين وصلت إلى السفارة، ووجدت كل الموظفين وبعض اليمنيين في القاهرة موجودين داخل دار السفارة وفي فنائها، وعرفت أن الرئيس المشير السلّال سيصل القاهرة، ومعه وفد كبير لزيارة مصر والعراق وسوريا، وعلينا الاستعداد لاستقباله في المطار. واستغربت أن يسمح المصريون له ولوفده بزيارة سوريا، لأن الرئيس جمال عبد الناصر قال في 13 نوفمبر 1962 للقاضي الإرياني، الذي كان موفدا لشكر الدول العربية التي اعترفت بالجمهورية، ومنها سوريا، فطلب منه الرئيس جمال عدم زيارة سوريا، وعندما قال له: إن سوريا قد اعترفت بالجمهورية العربية اليمنية، وعدم زيارتها فيه إحراج لليمن، ردّ عليه الرئيس جمال: عليكم أن تختاروا يا مصر يا سوريا.. وفعلا لم يزر الوفد سوريا، فأي جديد جد في موقف الرئيس جمال؟ ووصل الرئيس السلّال بقضه وقضيضه إلى القاهرة، ومعه أكثر من أربعين شخصا نزلوا ضيوفا على مصر، واغتنمت الفرصة، وقابلت الرئيس السلّال، وحاولت أن ألطّف العلاقة من جديد، وطلبت منه الإذن بالعودة، فأذن بعودتي إلى اليمن.

وقد استغربت أن يصحب الرئيس السلّال هذا العدد الكبير في وفد رسمي يزور مصر، والعراق، وسوريا، ولكنني عرفت فيما بعد، أن الوفد الذاهب إلى العراق وسوريا محدود، يضم في عضويته برئاسة الرئيس السلّال كلا من: السيد مصطفى يعقوب وزير الخارجية، والعقيد حسين الدفعي وزير الداخلية. ومن المشايخ: الشيخ محمد الكباب، والشيخ حزام أبو ذيبة، والشيخ أحمد سيف الشرعبي، والشيخ محمد أحمد الحباري، والشيخ محمد حسن القانص. ومن العسكريين: العميد الحاج محمد الجرموزي «الملحق العسكري للرئيس السلّال»، واللواء عبد الله الضبي-زميل الرئيس وصديقه- والمقدم غالب الشرعي-رئيس محكمة الثورة- والسيد حميد حنش -سكرتير الوفد-. وقد رافق الوفد كعضو فيه السيد أحمد أبو العيون، رئيس هيئة الخبراء المصريين في اليمن، والخبير المراقب في مجلس الرئاسة، وكان من

قبل من خبراء مصر في سوريا خلال الوحدة وحتى الانفصال. وعرفت من القاضي عبد السلام صبرة سبب ضخامة الوفد المصاحب للسلّال، فقد جاء معه للتوقيع على اتفاقية تنسيق في جميع المجالات بين اليمن ومصر.

وبعد أن تأكّدت أنني سأعود إلى اليمن، بحثت عن يمنيين لديهم عملة ماري تريزا الفضية، وهي العملة الوحيدة المستعملة في اليمن. وكان الأخ عبد الرحمن نعمان سكرتيرا في السفارة، وقد استطاع أن يزودني بمائتي ريال يمني، مقابل ما يساويها بالجنيه المصري، وزّعتُ عشرة منها في جيوبي عند السفر إلى اليمن، ووضعت الباقي في حقيبة اليد. وأذكر أن وفدا يمنيا برئاسة وزير المالية حينذاك الأستاذ عبد الغني علي أحمد قد وصل من قبل إلى القاهرة للاتفاق مع الجهات المختصة، بإيداع ما لدى الحكومة اليمنية من ريالات فضية، ومن ذهب لدى البنك المركزي المصري، مقابل أن تتولّى مصر طبع عملة يمنية ورقية، بضمانة تلك الوديعة، وقد تم ذلك في عام 1964. وقد ضربت الحكومة الجمهورية ريالا فضيا جمهوريا وأجزاءه، نصف ريال يساوي خمسين فلسا، وربع ريال يساوي خمسة وعشرين فلسا، وفلوس أخرى معدنية وفي عام 1965 صدر قانون النقد، وتكوين لجنة النقد، ولكن ظل التعامل بالريال الفضي مستمرا حتى عام 1967.

وعند تحرّك الرئيس السلّال بكل من جاء معه إلى المطار، حاولت أن أكون قريبا منه حتى دخلت الطائرة التي أقلت من سيعود إلى اليمن، وذهب الرئيس السلّال وأعضاء الوافد المرافق له، لزيارة العراق وسوريا في طائرة أخرى. وفي المطار لم يطلبوا من هذا الوفد الكبير جوازات السفر، لإثبات تأشيرة الخروج، ولم أُبرز جوازي، وخرجت بدون تأشيرة الخروج. وهكذا عدتُ إلى وطني اليمن، بعد نفي في القاهرة استمر قرابة ثمانية أشهر، كنتُ خلالها منفيا بدرجة مستشار في السفارة.

العودة للوطن ولقاء مع أمي الصابرة

هبطت بنا الطائرة التي أقلتنا من القاهرة في مطار الحديدة، وقد سُمّي مطارا، لأن الطائرات تقلع وتهبط منه، ولكنه لم يكن إلا مساحة أرض خالية ترابية، ليس

فيها إلا مبنى صغير، لمعاملة جوازات المسافرين والقادمين. ولم أعد أذكر اليوم الذي هبطت بنا الطائرة في مطار الحديدة، ولكنه كان من أيام شهر مايو 1963. ووجدنا من يستقبل الوفد الذي رافق الرئيس السلّال إلى القاهرة، وملأنا مبنى المطار الصغير، انتظارا لطائرة أخرى لنقلنا إلى صنعاء، وهبطت الطائرة، وكان أعضاء الوفد لديهم تذاكر سفر عودة إلى صنعاء، أما أنا فقد ركبت على الطائرة من القاهرة من دون تذاكر، ومن دون فيزة تأشيرة خروج على جوازي، ولم أكن أعرف أكثر أعضاء الوفد الذين رافقتهم، وقد حاولت أن أركب معهم على الطائرة، ولكني فشلت في ذلك، ولذلك استأجرت تاكسي إلى الحديدة، وكان الوقت وقت الظهر، واتجهت إلى أحد المطاعم الشعبية، لأنني أشتهي أكلة سمك «مقلى حديدي حارة» بعد فراق طويل لها. وكان في المطعم حمام صغير، ومصلى صغير فتوضّأت، وصلّيت الظهر حتى يتم تجهيز «مقلى» السمك، وبعد الغداء فضلّت أن أركب في تكسي عمومي إلى صنعاء، وركبت مع ركاب آخرين متجهين إلى صنعاء، وقد تحدّث الركاب عن مخاطر وقطع الطريق في منطقة الحيمة في أوقات متباعدة، وطيلة الطريق بقيت أستمع إلى أحاديث الركاب المتنوعة، وأحيانا كانت النكت المضحكة تتخلّل تلك الأحاديث، واستغرقت الرحلة إلى صنعاء نحو أربع ساعات.

وحين وصلنا إلى مناخة نزلنا للراحة، وتغدّينا لحم «غنمي» أي لحم الكبش، و«سلتة الحلبة»، وهكذا عدنا إلى «الحلبة» والعود أحمد. وعرفنا أن في مناخة لواء مدعم مصري يحافظ على أمن الطريق، ومعه ضباط وجنود يمنيون وبعض رجال القبائل المجمهرين. وعندما وصلنا إلى الحيمة الخارجية، رأينا على الجبال المحيطة نقاط حراسة من المصريين واليمنيين، وفي المواقع العسكرية عدد من الدبابات والمدافع الرشاشة، وواصلنا السفر دون أن يعترضنا أحد، وبرغم ذلك كنا نشعر بالقلق والترقب.

وفي الطريق أستعرضتُ حياتي من الطفولة إلى اليوم، ووجدت أنني قد غبت عن أمي وأهلي أكثر سنوات شبابي، إما في السجون أو مشرّدا، في عهود الإمامة، ثم منفيا في مصر في أول العهد الجمهوري، ولكن كنتُ في المنفى بدرجة مستشار

في السفارة، ولذلك كنتُ أرسل من مرتبي بالـجنيه الـمصري ما يساوي ثلاثين ريالا ماري تريزا إلى أخي أحمد وأمي، مساعدة لهم على الـحياة، وكان هذا الـمبلغ في ذلك العهد كبيرا، فأكثر الـموظفين كانوا يتقاضون عشرة إلى عشرين ريالا شهريا، وكان لقائي مع أمي هذه الـمرة لقاء سرور وفرح، ليس فيه الإحساس بمرارة الفراق لسنوات طويلة.

في نهاية شهر سبتمبر من عام 1963 استلمت مرتب الشهر كاملا مائتي ريال، ولم أعد أذكر كيف تقرّر لي هذا الـمرتب الشهري، وفي شهر أكتوبر كلّفتُ أخي باستلام مرتبي، لأنني كنتُ مشغولا بالسفر إلى موسكو، وزيرا مفوضا لليمن هناك، ولكني أُوقفت في القاهرة، وصدر قرار بتعييني مستشارا في سفارة اليمن بالقاهرة. وعندما عدتُ إلى اليمن بعد قرابة ثمانية أشهر، اكتشفت أن مرتبي في اليمن لم يُقطع، وأن أخي أحمد كان يستلمه شهريا، وكانت مفاجأة سارة لم أكن أتوقّعها، وبعد عودتي استمر أخي يستلم مرتبي، ويعطيني بعضه إذا طلبت منه ذلك.

مع الرئيس السلّال وقصة الزراعة

عاد الرئيس السلّال من زيارته للعراق وسوريا، وذهبتُ إليه وقابلته وتعاتبنا، وتصافينا، وبأسلوبه الـمرتجل للأفكار والقرارات والنكت قال: اسمع يا محمد، أنا كنتُ في تهامة، وأعرف أن الدولة تملك هناك مزارع واسعة جدا في وادي سردد ووادي مور، ووادي سهام، وأخشى عليها من الضياع، ولذلك قرّرتُ أن أعيّنك مستشارا لوزارة الزراعة بدرجة وزير، لتتولّى ضبط تلك الأراضي، وتطويرها واستغلالها لحساب الدولة. قلتُ له يا سيدي الرئيس: طوال عمري لا أعرف من الزراعة إلا اسمها، ولم أعد في سن أستطيع معها دراسة العلوم الزراعية، ولك الفضل في عودتي إلى اليمن، بعد أن طردني البيضاني منها، وأرجو أن تعيّنني في عمل آخر يتلاءم مع ثقافتي، فأنا شاعر وكاتب وصحفي. قال السلّال: «يا محمد.. جني لك جني، قلنا تحصر المزارع وتطوَّرها «مش» تزرعها، استمعني وروح، حتى يصدر القرار».

ولم يكن أمامي إلا أن أقبل، ويبدو أن القصد إبعادي من صنعاء إلى تهامة،

وهكذا تم تعييني بلا مناسبة وبلا اختصاص مستشارا لوزارة الزراعة، بدرجة وزير، وقبلت ذلك حتى أبقى في اليمن. وكان وزير الزراعة حينذاك المهندس علي محمد عبده، وهو غير الكاتب المعروف علي محمد عبده، وقد توفي في حادث طائرة رحمه الله. وبعد عودتي جدّدتُ صِلاتي ببعض «الضباط الأحرار»، وبزملائي في سجون حجة، وبالشهيد محمد محمود الزبيري وبعدد من المشايخ، الشيخ سنان وإخوانه وأبناء عمه، والشيخ عبد الله بن محمد القوسي وآل القوسي، وآل البخيتي، والشيخ أحمد علي المطري، وبدأنا نسعى لإيجاد ضغوط تدفع إلى تصحيح مسار الثورة.

مع رئيس الخبراء أحمد أبو العيون

بالنسبة لوظيفتي مستشارا لوزارة الزراعة، فقد وضعت لي خطة لا علاقة لها بالعلوم الزراعية، ولكنها تقوم على تطوير مزارع الدولة الكبيرة في تهامة، فنيا وإداريا وتنمويا، وتطوير الزراعة في تهامة بشكل عام عن طريق الفنيين الزراعيين. وفي إحدى زياراتي لهذه المزارع، زارني عدد من المشايخ والفلاحين، وطلبوا مني الاهتمام بزراعة القطن طويل التيلة ومتوسطها، لأنهم في آخر العهد الإمامي كانوا قد زرعوا القطن، بإشراف المهندس الزراعي المصري حينذاك، المهندس كمال الدين حسين، وبواسطته زوّدهم الإمام بالبذور، وتقديم قروض يتم ردها من بيع القطن، وأخبروني أن المهندس الزراعي المذكور موجود في اليمن الآن.

وعند عودتي إلى صنعاء، سألتُ في الوزارة عن ذلك المهندس الزراعي، وعرفت أنه مكلّف بالإشراف على تطوير أشجار العنب في قبيلة بني الحارث وما حولها. وتحدثت مع وزير الزراعة عن هذا الموضوع وعن المهندس، فكلّفني أن أتصل بالسيد أحمد أبو العيون، رئيس الخبراء في اليمن وأطلب منه نقل المهندس الزراعي المذكور إلى تهامة، كما أمر بأن يتعاون معي بعض المسؤولين في الوزارة، لترتيب إعادة زراعة القطن في تهامة. وقد قابلتُ رئيس الخبراء المذكور في الموعد المحدد، وسلّمته رسالة من وزير الزراعة، يطلب فيها نقل المهندس الزراعي كمال محيي الدين، للعمل في مشروع القطن في تهامة.

وعندما قرأ الرسالة حاول أن يتبسّط معي بأسلوب ضابط المخابرات، ويبدو أن لديه معلومات بأنني من البعثيين، وفي النهاية قال لي: إن الذين اختاروا ووزعوا الخبراء في اليمن هم علماء وعباقرة يعرفون كيف يتصرّفون، ولا يمكن نقل أي خبير من مكانه إلى مكان آخر. قلتُ له: يا سيدي أنا أعرف أن العباقرة في مصر لا حصر لهم، أما في اليمن، فإن أي يمني عادي يفهم ما تحتاج اليمن، أكثر من أكبر عبقري مصري. قال: قلتُ لحضرتك أنني أعرف شغلي، فقد كنتُ خبيرا في سوريا أيام الوحدة، وها أنا الآن في اليمن، وصدمني ردُّه فقلت له: حضرتك كنتَ خبيرا في سوريا؟ قال: نعم. قلتُ له: الآن عرفت أسباب انفصال سوريا، وقمت مودعا له وانصرفت. في تهامة وجدتُ أن أراضي المزارع الحكومية موزعة على أسر الفلاحين، ومن الصعب تحويلها إلى مزارع واسعة متطورة، ولذلك بدأت في تجميع الفلاحين في كل مزرعة، وتشكيل مجموعات زراعية أشبه بالنقابات.

في تلك الأثناء، طلب أبو الأحرار الزبيري مني ومن الأخ المرحوم عبد الملك الطيب التواجد لديه أكثر الوقت، باعتبارنا همزة الوصل بين الرعيل الأول من قيادة الأحرار، وبين الجيل الجديد من الشباب. وقد تم ذلك، ووجدت أن تواجدي في بيت أبي الأحرار الزبيري كان مفيدا لي في معرفة ما تم في غيابي، وفي ما يتجدد من أحداث، لأن بيت الزبيري هو ملتقى لكل الفعاليات الجمهورية من مشايخ وعلماء وشباب وضباط، وفي هذا المناخ تابعت ما يصل إلى الزبيري من رسائل ومن مشاريع إصلاح للأوضاع، ومن احتكاكات وخلافات بين الجمهوريين الحقيقيين، وعلى رأسهم الزبيري، والقاضي عبد الرحمن الإرياني، والزعيم أحمد محمد نعمان، والشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، والشيخ سنان أبو لحوم، والشيخ علي بن علي الرويشان، وغيرهم، وبين السلّال وعملاء المخابرات.

وخلال هذه الفترة كانت العلاقات بين القيادات الجمهورية، وعلى رأسهم الزبيري والإرياني ونعمان، وبين الرئيس السلّال والقيادة المصرية علاقات متوترة، نتيجة تدخل القيادة المصرية في كل الشؤون اليمنية، بواجهة الرئيس السلّال، ومحاولة استبعاد أشخاص من مناصب الدولة، وإحلال عناصر من كنا نسمهم ثوار

ما بعد الثورة، وهم عناصر مرتبطة من قبل ومن بعد بالـمخابرات والقيادة الـمصرية. وكان الـمشير عبد الـحكيم عامر، والسيد أنور السادات هما الـمشرفان على القضية اليمنية، وعن طريقهما كان التفاهم بين الـجمهوريين الـحقيقيين، وبين القيادة الـمصرية.

صدور الدستور الـمؤقت وتكوين الـمؤسسات

في أوائل شهر أبريل عام 1963 تم الاتفاق على إصدار الدستور الـمؤقت في 13 من الشهر نفسه، عندما كنتُ منفيا في مصر، ونص الدستور على أن يكون مجلس الرئاسة، هو الهيئة السياسية العليا لسلطة الدولة، وله حق إصدار القوانين، وحق الرقابة على الـحكومة، وحق إقرار السياسة العامة للدولة في جميع النواحي. وبعد صدور الدستور الـمؤقت، بدأ العمل لتشكيل مجلس الرئاسة، على أن يضمّ مجموعة من الشخصيات السياسية ومن الضباط ومن الـمشايخ، وكانت اجتماعات التشاور لتشكيل هذا الـمجلس تتم في السفارة الـمصرية بصنعاء، وبإشراف القائم بالأعمال محمد عبد الواحد، والسيد محمود عبد السلام من الـمخابرات العامة الـمصرية، وقد حاولا ضمّ عدد من العناصر اليمنية التي لا صلة لها بالثورة، وإنما صلتها في السابق واللاحق بالـمخابرات، وبالقيادة الـمصرية في اليمن، وخلال التداول حاولا استبعاد أبي الأحرار محمد محمود الزبيري من عضوية مجلس الرئاسة، ولكن القاضي عبد الرحمن الإرياني، والقاضي عبد السلام صبرة، وبعض الضباط الذين اشتركوا في الـمشاورات، أبلغوا القائم بالأعمال بأن الرئيس عبد الناصر صرّح عدة مرات، بأن القوات الـمصرية في اليمن جاءت لحماية الثورة، وليس لهم حق التدخل في الشؤون اليمنية الأخرى، وهنا تراجع القائم بالأعمال محمد عبد الواحد، واعتذر بأنه لا يريد أن يتدخل في الشؤون الداخلية في اليمن، وبذلك انتهى اعتراض الـمصريين على عضوية أبي الأحرار في مجلس الرئاسة.

في أوائل شهر يناير 1964 وصل الـمشير عامر إلى صنعاء واجتمع بالقيادتين الـمصرية واليمنية، وكان وقته لا يسمح بالبقاء كثيرا، ولذلك تم الاتفاق على تكوين

مكتب سياسي يكون هو القيادة اليمنية العليا، وقد أخبرني الشهيد الزبيري بذلك وقلتُ له: لماذا لا أكون عضوا في هذا المكتب؟ قال: سأضع هذا على السلّال، ونرى ما يمكن أن يحدث، أنا معك، أنت مناضل من قبل، ولك دور كبير في تفجير الثورة وإعلان الجمهورية، ولكن الأمور سارت بطريقة تم تنحيتك من المناصب الكبرى في الدولة، بعد ذلك أخبرني أنه اقترح على السلّال ضمي إلى المكتب السياسي، ولكن السلّال أخبره بأن هذا «مستحيل، لأن المصريين يعتبرونه من أكبر البعثيين في اليمن، وهو في القائمة السوداء لديهم، ولا يمكن أن يسمحوا بذلك، ولكن يمكن أن يعيّن سفيرا في العراق»، هذا ما اقترحه السلّال -حينذاك- ولكنني رفضت السفر إلى العراق، وفضّلتُ البقاء في صنعاء، وتم تشكيل المكتب السياسي بطريقة تحدّ من تدخل القيادة المصرية في الشؤون المدنية، لأن المجلس تكوّن بطريقة يمنية، وقد تكوّن المكتب السياسي من: المشير عبد الله السلّال رئيسا، وعضوية كل من اللواء حسن العمري- عبد الرحمن الإرياني- محمد محمود الزبيري- محمد علي عثمان- محمد أحمد محمد نعمان- عبد القوي حاميم- عبد السلام صبرة- محمد مطهر زيد. ويبدو من هذا التشكيل أن المصريين لم يتدخلوا فيه كثيرا، ولم يدخل من التابعين لهم إلا عبد القوي حاميم، أما بقية الأعضاء، فكانوا معروفين بأنهم مناضلون وأحرار وشاركوا في الثورة، ولكن المكتب السياسي هذا لم يدم طويلا، بل تم الاستغناء عنه بسرعة، ودون أن يقوم بأي عمل من الأعمال.

وصول عامر والسادات وتشكيل مجلس الرئاسة

في يوم 15 أبريل 1964، وصل المشير عامر، والسيد أنور السادات إلى اليمن، وبعد مشاورات صدر القرار بتشكيل مجلس الرئاسة، ونتيجة إصرارهما على إدخال مجموعة من المشايخ في مجلس الرئاسة، وكان ملف اليمن قد انتقل من السادات إلى المشير عامر، الذي اقترح تكوين مجلس رئاسة موسع يتكون من 33 عضوا منهم 13 من المشايخ و12 من الضباط و6 من المدنيين، وعندما نبّه القاضي عبد الرحمن الإرياني إلى أن دخول المشايخ سيفتح بابا لبقية المشايخ للمطالبة لدخول مجلس

الرئاسة، ردَّ عليه المشير عامر: إن المشايخ وقبائلهم هم الذين يقاتلون مع القوات المصرية، ونسي أن مخطط القيادة المصرية، هو تمزيق الجيش اليمني، ومنع تكوين جيش يمني بديل، وقد تم تكوين مجلس الرئاسة برئاسة المشير عبد الله السلّال، وعضوية كل من: عبد الرحمن الإرياني- حسن بن حسن العمري- محمد محمود الزبيري- عبد اللطيف ضيف الله- عبد السلام صبرة- محمد أحمد الأهنومي- محمد قائد سيف- عبد الغني مطهر- صالح علي الأشول- محمد مطهر زيد- علي قاسم المؤيد- علي محمد سعيد- أحمد بن أحمد الرحومي- حسين شرف الكبسي- أحمد علي الوشلي- عبد الله المؤيد- عبد الكريم الحوري- الشيخ مطيع عبد الله دماج- الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر- الشيخ أحمد سيف الشرجبي- الشيخ أمين أبو رأس- الشيخ يحيى منصور منصر- الشيخ علي بن ناجي القوسي- الشيخ محمد بن عبد الله مناع- الشيخ جار الله القردعي- الشيخ سنان أبو لحوم- الشيخ هزاع البدوي- الشيخ نعمان بن قائد بن راجح- الشيخ عثمان محجب ثواب- الشيخ أمين عبد الواسع نعمان- محمد علي الأسودي- علي بن علي الرويشان. وقد توزع أعضاء المجلس إلى 6 لجان، صدر بها قرار جمهوري بتاريخ 28 أبريل 1963، وهي: 1. لجنة الأمن القومي، 2. لجنة الشؤون الحربية، 3. لجنة الخارجية، 4. لجنة الشؤون الاقتصادية المالية والأشغال والمواصلات، 5. لجنة شؤون القبائل، 6. لجنة شؤون التربية التعليم والعدل والأوقاف.

وقد حدّد القرار الجمهوري اختصاصات كل لجنة، كما صدر قرار جمهوري آخر بتشكيل اللجنة المركزية لشؤون القبائل من المشايخ: غالب بن ناصر الأحمر، وهو من حاشد عمه عبد الله بن حسين الأحمر. عبد القوي حاميم، وهو من تعز. علي ابن ناجي الشائف، من ذو حسين. ناصر علي البخيتي من الحدا. سالم عبد القوي الحميقاني من البيضاء. منصور راجح من عيال سريح. أحمد عبد ربه العواضي من البيضاء. أحمد محمد الحباري من أرحب. عبد القوي القيري من خولان. أحمد حسين ضبعان من حاشد. علي صغير شامي من تهامة. درهم أبو لحوم من نِهْم. عبد الوهاب دويد من خولان. محمد حفظ الله الزوم. مشلي القايفي من همدان.

وفي الوقت نفسه تم تشكيل المجلس التنفيذي، بدلا من اسم الحكومة، وهذا التغيير في الاسم هدفه إلغاء الجانب السياسي للحكومة، وجعل المجلس التنفيذي مجرد مجلس، لتنفيذ ما يصدر إليه، وصدر القرار في 25 أبريل 1963 بتشكيل المجلس التنفيذي كالآتي:

– العقيد عبد اللطيف ضيف الله	رئيسا للمجلس
– الشيخ محمد علي عثمان	وزيرا لشؤون القبائل
– العقيد محمد الرعيني	وزيرا للداخلية
– مصطفى يعقوب	وزيرا للخارجية
– العقيد حسين الدفعي	وزيرا للحربية
– عبد الغني أحمد	وزيرا للخزانة
– محمد علي الأكوع	وزيرا للعدل
– محمد أحمد أنعم	وزيرا للتربية
– حسين المقدمي	وزيرا للصحة
– حسن مكي	وزيرا للاقتصاد
– أحمد المروني	وزيرا للأوقاف والإرشاد القومي
– عبد الله الكرشمي	وزيرا للأشغال والمواصلات
– علي محمد عبده	وزيرا للزراعة (وهو غير علي محمد عبده المؤرخ).

الفصل الحادي والعشرون
مؤتمر عمران

بعد وصولي إلى اليمن قادما من مصر في شهر مايو 1963 انشغلتُ بترتيب أموري الشخصية، وفي الإشراف على توثيق وتطوير مزارع الدولة في تهامة، وفي أوائل شهر أغسطس ذهبت لزيارة زعيمي أبي الأحرار، محمد محمود الزبيري، فوجدته وبيته وحديقة منزله مملوءة برجالات يمنية بارزة من العلماء والضباط وكبار مشايخ القبائل، وعدد من المثقفين والشباب المستنيرين، وكانوا يعدون لعقد مؤتمر عمران الشامل، وتم تشكيل عدة لجان من الحاضرين منها: لجنة الاتصالات- لجنة إعداد قرارات المؤتمر، وكنتُ عضوا في هذه اللجنة -لجنة إعداد الدستور المؤقت من قانونيين وأساتذة- وتم اختيار عدد من الشباب ليكونوا سكرتارية لطباعة الرسائل والمحاضر.

في هذا الوقت استمرّت القيادة العسكرية المصرية بالتدخل في الشؤون اليمنية، إداريا وسياسيا وعسكريا بواجهة الرئيس السلّال، بشكل أحدث ارتباكا لكل الأمور في اليمن، حتى العسكرية منها، وذلك من بداية الثورة 1962، واستمرّت حتى انسحاب القوات المصرية من اليمن عام 1967 بعد هزيمتها أمام إسرائيل. وقد حاولت القوى الجمهورية التفاهم مع القيادات المصرية بلا جدوى، وكان القاضي، عبد الرحمن الإرياني، هو مندوب القوى الجمهورية التي تحاول الإصلاح، للتفاهم مع الرئيس جمال عبد الناصر، ابتداء من نوفمبر 1962 وحتى اعتقال الحكومة اليمنية، برئاسة الفريق العمري، والكثير من الضباط والشخصيات اليمنية المدنية والقبلية، وذلك في 16 سبتمبر 1966.

وتمكّن القاضي عبد الرحمن الإرياني من مقابلة عبد الناصر في شهر نوفمبر

أبو الأحرار محمد محمود الزبيري

الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر

سنة 1962، وطرح عليه المشكلة، وقدّم له مشروع قيام وحدة بين الثورتين والجمهوريتين اليمنية والمصرية، ولكن الرئيس عبد الناصر ردّ عليه بأن الوقت غير مناسب لقيام الوحدة، وأكد له أنه لا يحق للقيادة العربية، أي المصرية في اليمن التدخل في شؤون اليمن، وتكتفي بالتنسيق العسكري مع الرئيس السلّال وحكومة اليمن. وبقيت المشكلة قائمة، ولهذا كلّفت القوى الجمهورية أبا الأحرار، محمد محمود الزبيري، بعقد مؤتمر وطني شامل، لمعالجة كل الاختلالات، بما فيها تحديد أو تقنين العلاقات مع القيادات المصرية.

وفي الثاني من سبتمبر عام 1963 عُقد مؤتمر عمران، بحضور كبار مشايخ القبائل الجمهوريين، وكبار الضباط، وكبار العلماء والسياسيين، وحضره عدد من كبار المشايخ الملكيين، واستمر المؤتمر حتى صدور قراراته في يوم 8 سبتمبر 1963. وخلال انعقاد جلسات المؤتمر، برز فيها تياران؛ الأول متشدد، ويمثله أبو الأحرار، والشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، شيخ قبيلة حاشد، وتيار معتدل، يمثله الشيخ سنان أبو لحوم من قبيلة نِهْم، ومن معه، ويرى ضرورة الإبقاء على شعرة معاوية مع القيادة المصرية. وكانت أهم الموضوعات المطروحة للنقاش، واتخاذ قرارات فيها:

– تحديد أو تقنين العلاقات مع القيادات المصرية، بحيث تقوم على:

الشيخ سنان أبو لحوم

- التنسيق الكامل بين الجانبين في الشؤون العسكرية، وعدم التدخل في كل الشؤون اليمنية الأخرى.
- تكوين جيش يمني يبدأ بخمسين ألف ضابط وجندي، يتولّى تثبيت النظام الجمهوري، والقضاء على فلول الملكيين، بالتعاون مع القوات العربية (المصرية).
- إصدار دستور مؤقت يؤكد على القيادة الجماعية، ويحرّم الانفراد باتخاذ القرار.
- عودة اللواء حمود الجائفي، وتعيينه رئيسا لمجلس الوزراء.
- تجريد المدعو عبد الرحمن البيضاني من جنسيته اليمنية التي اكتسبها، والمطالبة بتسليمه، ويحاكم بتهمة الخيانة العظمى.

وقد تمت صياغة الدستور المؤقت الذي تعاون على صياغته عدد من المحامين وأساتذة الجامعات وعدد من السياسيين، وكنتُ أنا والأخوان عبد الملك الطيب، وعلي لطف الثور ضمن هذه اللجنة، ومع الأسف لم أتمكّن من حضور مؤتمر عمران، فقد كنتُ في الحديدة، وتم قطع الطريق إلى صنعاء في منطقة الحيمة لعدة أيام، ووصلت إلى صنعاء، وخرجت مع مجموعة كبيرة إلى منطقة المعمر بين صنعاء وعمران، انتظارا لوصول قيادات مؤتمر عمران، وعند وصولهم انضممت إليهم، وقابلنا الرئيس عبد الله السلّال، وقدّموا له قرارات المؤتمر، ومشروع الدستور المؤقت، ووافق عليهما.

والتفت نحوي وبأسلوبه المرح، وقال لي: «خيرة الله عليك يا عزي، قد جنّنت ثلاثة أئمة ورئيس»، فقلت له: حتى الآن نبحث عن الرئيس، لأن الموجود رابع الأئمة، وضحك السلّال وجميع الحاضرين، وقال لي: «أيش تشتي توقع؟» قلتُ له: عقب قيام الثورة طلبت منك إنشاء مكتب الرئاسة، وكنتُ آمل أن أكون مدير

المكتب، ولكن البيضاني نفاني من اليمن، ولا تزال أنت بحاجة إلى هذا المكتب، وأرجو أن أكون موظفا فيه، فقال لي بأسلوبه المرح: «أنت بتجنني وأنت خارج، فكيف وأنت داخل» بعد ذلك أنهى المناقرة (المجادلة) معي، والتفت إلى أبي الأحرار، وقال له: القيادة العربية تعتقد أنك ضد المصريين، وأنك الذي عقد مؤتمر عمران، وما نتج عنه، وأرى أن تقابل قائد القوات العربية، وتلطّف الجو معه، فوعده الزبيري بذلك. والغريب أن القيادة المصرية في اليمن قد انزعجت من قرار المؤتمر تشكيل جيش يمني، يبدأ بخمسين ألف ضابط وجندي، لحماية النظام الجمهوري، ومساعدة القوات المصرية على إنهاء تمرد الملكيين المدعومين من السعودية، واعتبرت أن هدفه إنهاء الوجود المصري في اليمن.

قرارات مؤتمر عمران

في يوم 8 سبتمبر 1963 أصدر مؤتمر عمران القرارات التالية:

القسم العظيم

بسم اللّه الرحمن الرحيم

نحن معشر اليمانيين القادمين من كل أنحاء اليمن الممثلين لكل مناطقها وفئاتها وقبائلها، المعبرين عن شرفها وكرامتها، المتطلعين إلى مستقبلها الصاعد المشرق والمودعين لظالم ماضيها العاجز الحزين، نقسم بالله العلي العظيم وبكل مقدساته أننا قد صممنا بعد هذا المؤتمر التاريخي الأكبر أن نصبح أخوة متعاونين، وأن نحافظ على وحدة الوطن، ونحارب كل أنواع الانقسام والتمييز، وأن نحتكم إلى شريعة الله وإلى المؤتمر الشعبي فيما شجر بيننا، وأن نجعل الدين الإسلامي أساس حياتنا الخاصة والعامة، ومصدرا للتقنين والتشريع، ومعيارا للسلوك الفردي والجماعي ونورا في طريقنا الثوري التقدمي الصاعد، وأن نلتفّ حول جمهوريتنا حتى آخر قطرة من دمائنا، وأن نكون متضامنين في سبيل تنفيذ كافة قرارات المؤتمر الشعبي، وأن ندافع عن كل من يتعرض إلى أذى من الأعداء، بسبب حضوره وعمله في المؤتمر، وأن نقوم بكل واجب وجّهتنا إليه قرارات المؤتمر الشعبي.

ونحن الـمؤتمرين نقرّر -على بركة الله وبهدايته وتوفيقه- أننا شعب يدخل أبواب التاريخ من جديد، وهو متحمل تبعات جساما من أجل التطور والتقدم الثوري وأنه إذا كان قد أرغم على التوقف عن أعمال الحياة دهرا طويلا، فإنه يشعر بأن عليه أن يعوض ما فاته من تقدم ورقي، وأن يلحق بركب الحياة مستمدا قوته من ماضيه العريق وطاقاته الكامنة، ومن سر الأنظمة الجماعية التعاونية التي جاء بها الإسلام وأقرتها الأمم التقدمية الحديثة.

وسوف يعمل المؤتمر على إرشاد الجماهير الشعبية وتوجيهها، لكي تبني الحياة الاجتماعية والاقتصادية والزراعية والتعليمية والصحية بناء جماعيا تعاونيا يساعد الحكومة على تحقيق أهدافها الثورية في أوساط الشعب بيد الشعب، كما يساعد الشعب على تنفيذ أهدافه في أوساط الأجهزة الحكومية.

ونحن المؤتمرين أقررنا القرارات التالية:

1. يؤكد المجتمعون في المؤتمر إيمانهم بالجمهورية، وتمسكهم بها كنظام للحكم في اليمن لا بديل له ولا محيص عنه، حتى تتبدل الأرض ومن عليها، لأنها النظام الذي جاء به الإسلام، لأن الملكية مرفوضة في كتاب الله وشريعته، ولذلك فإنهم يعاهدون الله على نصرة النظام الجمهوري وتدعيمه، والدفاع عنه إلى آخر قطرة من دمائهم، يوالون من يواليه، ويعادون من يعاديه، ويعتبرون أعداءه اليهود والاستعمار والرجعية وكل من يصر على إفساد النظام الجمهوري وتشويه عظمته بالاستغلال والانحراف، أو التمييز بين المواطنين، أو حرمانهم من حقهم في العدل والحرية والشورى. وإذا كان الشعب سيحارب الأعداء والمتسللين من الخارج، فكذلك يعاهد الله على صيانة النظام الجمهوري من كل زيغ قد يحدث داخل الأجهزة الحكومية عملا بقوله عز وجل (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ) سورة النساء.
2. يقرّر المجتمعون بأنهم وجميع من يمثلونهم من جماهير المدن والقرى والقبائل متضامنون فيما بينهم؛ فالعدل لهم جميعا، وهو حق مقدس، فهم متناصرون

على هذا الحق ويد واحدة على كل من خالفه، وعند الخلاف عليه فيما بينهم كفئات أو قبائل أو الخلاف فيما بينهم وبين أي مسؤول حكومي، فإنهم يعاهدون الله على أن لا يلجؤوا إلى السلاح ولا إلى الخيانة، وإنما يرجعون إلى تحكيم شريعة الله بواسطة الهيئة الدائمة للمؤتمر، وهي بدورها تتصل بالجهات المختصة في الدولة.

3. يضمن المؤتمرون لإخوانهم الفارين والشاردين الذين غُرّر بهم أعداء الشعب الأمان وصيانة أعراضهم وأموالهم، وعدم مؤاخذة أي فرد منهم بما اقترف من قبل عقد المؤتمر، وإعلان الأمان لهم، وهذا عهد يعاهد المؤتمر عليه الله عهدا أكيدا لا ينقض ولا يحل، وعلى إخواننا الشاردين الاستجابة لنداء المؤتمر بعودتهم إلى بلدهم ووطنهم آمنين مطمئنين، لا يمسهم سوء ولا مكروه، ولا ينالهم أذى، لهم ما لنا وعليهم ما علينا، وليكونوا عند حسن الظن بهم من احترام المواثيق والعهود، وألا يحدثوا حدثا ولا ينقضوا عهدا، وليعملوا بإخلاص في سبيل جمهوريتهم العادلة، المتماشية مع كتاب الله وسنة رسوله، والمقيمة لشريعة الإسلام العاملة من أجل إسعاد الشعب ورفعته، ومن نقض هذا العهد والميثاق فهو خائن لله ولرسوله ولوطنه، ويستحق العقوبة بحسب ما يقترفه، والمؤتمر يقوم باسم الشعب ضد من يخون أو يغدر بهذا الميثاق.

4. قرّر المؤتمر تكوين جيش شعبي قوامه ثمانية وعشرون ألف مقاتل من جميع أبناء الشعب، وقيادة شعبية تقوم بمواجهة كل متمرد لا يستجيب لنداء المؤتمر الشعبي، وذلك بجانب القوات المشتركة الرسمية، ومقره الرئيسي مدينة عمران الخالدة.

5. يطالب المؤتمر بإعادة النظر في المرتبات من أول مسؤول إلى آخر مسؤول، ما عدا من مرتبه ثلاثون ريالا، وتقرر أن يكون الخصم من المرتبات كالتالي:

أ - من فوق 30 إلى (100) يخصم (15).

ب- من (100) إلى (150) يخصم (25). والوزراء وأعضاء مجلس الرئاسة يخصم ما فوق (200) وتبقى لهم ثابتة.

ج- لا يجوز أن يزيد أعلى مرتب موظف في الدولة عن (200) ريال.

6. إن الـمؤتمر يعلن استنكاره الشديد للعدوان البريطاني الاستعماري على بلادنا في حريب، ويؤيد الـحكومة فيما اتخذته وتتخذه ضد بريطانيا من إجراءات سياسية في الـمجال الدولي أو حربية للدفاع عن الـمناطق الـمعتدى عليها، وإننا نحن معشر الـمجتمعين بقبائلنا وعلمائنا وضباطنا وجنودنا وشبابنا لنُشهِد الله والعالـم أجمع وهيئة الأمم، بأننا لن نقف مكتوفي الأيدي ضد العدوان البريطاني وإننا نتابع جهود حكومتنا الثورية، فإن أجدت وسائلها السياسية لوقف هذا العدوان، وإلا فإننا سنقابل العدوان بالـمثل، عملا بقوله تعالى (فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى)، وبالكلمة العربية الـخالدة «نسالـم من يسالـمنا، ونعادي من يعادينا».

7. إن شعبنا اليمني الوفي الذي يستفزه العدوان البريطاني السعودي لينظر بإعجاب وإكبار إلى موقف الـجمهورية العربية الـمتحدة من ثورته، ووقوفها إلى جانبه، والدفاع عن حدوده، وبذلها التضحيات الغالية في سبيل حريته ونهضته، وهو يعاهد الله على الوفاء لهذا الدم العربي الغالي، وسوف يربط مصيره بمصير هذا الشعب العربي الشقيق، لتحقيق الأخوة العربية الإسلامية عملا بكتاب الله وسنة رسوله.

8. يوجه الـمؤتمر بمناسبة انعقاده تحيته الصادقة وثقته البالغة للرئيسين العظيمين؛ جمال عبد الناصر، وعبد الله السلّال، ويؤكد للعالـم تأييدهما والسير وراءهما، ويستنكر الدعايات الـمعادية وسخافاتها وإشاعاتها، ويرجو للرئيس السلّال الشفاء العاجل، لكي يعود إلى ممارسة واجباته، ويبذل أقصى جهوده لإصلاح الأجهزة الـحكومية، كما يرجو منه العناية الكاملة وتنفيذ ما يتعلق بالـحكومة من قرارات الـمؤتمر وتوصياته.

9. يراقب الـمؤتمر بقلق بالغ ما تذيعه محطة عدن الاستعمارية وتروجه عن الدعوة الانفصالية الـمذهبية التي يروّج لها الـمدعو عبد الرحمن البيضاني، وعن الدس الوضيع بين اليمن والـجمهورية العربية الـمتحدة، ويناشدون كل محطات الإذاعة بالقاهرة وكل وسائل الإعلام فيها أن تردّ على هذه الدعوة الـمسمومة،

وتدين المدعو عبد الرحمن البيضاني بما يستحق حتى تطمئن خواطر أبناء الشعب.

10 . يناشد المؤتمر ضمائر كل دول العالم وهيئة الأمم، وكل المنظمات التابعة لها، ويلفت أنظار الجميع إلى الفظائع المتكررة والاعتداءات الظالمة والمؤامرات الإجرامية التي يقوم بها الاستعمار البريطاني والرجعية السعودية ضد جمهوريتنا العربية، وضد وحدة الشعب وأمنه وسلامته، وكل ذلك من أجل أن يستنزفوا دمه وثروته، ويعطّلوا حركته، ويعيقوا تقدمه، ويحرموه من حقه الطبيعي في اختيار المصير الجمهوري الذي ارتضاه. كما يؤكد المؤتمر أن الجمهورية العربية المتحدة إنما جاءت بقواتها إلى اليمن، لكي تحمي حدوده من العدوان السافر، وتساعد شعبنا على أن يأخذ حقه في الحياة حرا مطمئنا آمنا من كل عدوان خارجي، وهي بذلك إنما تعبر عن الضمير الإنساني الشريف، وعن كل القيم الإنسانية الفاضلة.

11 . يطالب المؤتمر جميع الشعوب العربية الشقيقة وكل المنظمات العربية والإسلامية الحرة أن تؤازر الجمهورية العربية اليمنية على نيل حقها وصيانة حريتها ووحدتها، وأن تساعدها بكل الوسائل ضد كل أنواع العدوان، وضد كل المؤامرات الاستعمارية والرجعية، وأن تطالب حكوماتها على الأقل بقطع العلاقات مع الحكومة البريطانية والسعودية إذا كانت جادة في نصرة حقنا نحن عرب اليمن في الحرية والتقدم والرخاء، لتستطيع اليمن السير في ركب الحياة الحديثة جنبا إلى جنب مع شعوب الأمة العربية الناهضة، وللمساهمة في الخطى النضالية نحو الوحدة العربية الشاملة واسترداد حقوق عرب فلسطين المغتصبة.

12 . يتابع مؤتمر عمران بفخر واعتزاز موقف المؤتمر العمالي وحزب الشعب الاشتراكي في جنوبنا اليمني في نضاله المتواصل ضد الاستعمار والانفصاليين، راجيا لهما النجاح ومؤيدا كل مساعيهما الوطنية.

13 . يؤيد مؤتمر عمران قرار الحكومة الذي اتخذته ضد الدعي عبد الرحمن

البيضاني، من سحب الجنسية اليمنية، ومنعه من دخول أراضي الجمهورية العربية اليمنية، كما يقر إدانته وكل من يتعاون معه بأي شكل من الأشكال بالخيانة العظمى للشعب اليمني.

14. بناء على أن الثورة قد رسخت واستقرت وأن الجمهورية قد أصبحت في ضمان القوى الشعبية التي لا تقهر ولا تتقهقر ولا تخون ولا يعجزها تعقب الخائنين، فإن من حق هذه الجماهير أن تحترم الجمهورية رغبتها في تحويل محكمة الشعب العسكرية بصنعاء إلى محكمة شرعية يختار لها مجموعة من علماء الشرع الأحرار من كافة المناطق، يتولّون محاكمة جميع المتهمين الذين لم تصدر ضدهم أحكام أو من يتهم فيما بعد، ويجب أن يكون حكم هذه المحكمة الشرعية نهائيا متحررا من كل نفوذ غير نفوذ الشريعة السماوية، لضمان حق الإنسان الأساسي من أن لا جريمة إلا بنص ولا عقوبة إلا بعد محاكمة عادلة.

15. يطالب المؤتمر برفع القيادات العسكرية من المناطق التي لا تحتاج إلى عمليات عسكرية في الأقضية والنواحي، أما المناطق التي يلزم بقاؤها فيجب أن تنحصر مهمتها في الشؤون العسكرية فقط، على أن يتحمل إدارة شؤون هذه المناطق العمال والحكام والشرطة.

16. يطالب المؤتمر أعضاء مجلس الرئاسة بأن يؤدوا الأمانة التي في أعناقهم نحو شعبهم وبلادهم وسيحاسبهم على كل تقصير، كما يطالب المؤتمر باعتبار مجلس الشيوخ الأعلى هو المجلس الشعبي الذي يمثل الشعب، على أن تنضم إليه اللجنة المركزية ومجموعة أخرى من العلماء العاملين وذوي الرأي الصالح باختيار مجلس الشيوخ نفسه، ويُسمّى مجلس الشورى اليمني ويتولّى مناقشة وتوجيه المسؤولين في أجهزة الدولة، على أن يكون مجلسا دائما للبلاد ويبقى أعضاؤه الحاليون ومن سينضم اليهم بصورة مؤقتة حسب الدستور إلى أن يتم الانتخاب العام في البلاد، كما يطالب المؤتمر بتحديد المسؤوليات وتكوين جهاز لمراقبة الموظفين الذين يخلّون بواجبات وظائفهم، ومحاكمة كل من

ينحرف عن واجبه أو يثبت عنه محسوبية أو رشوة أو ظلم أو أي شيء يضر بمصالح الشعب.

17. يجب على الحكومة تنفيذ رغبات الشعب اليمني المتمثلة في القرارات الصادرة عن مؤتمر عمران الخالد.

18. نطالب بتخصيص معتقلات سياسية.

19. إلغاء عقوبات العهد البائد وأساليبه المنافية لشريعة الإسلام العادلة.

20. إعادة النظر في الرتب العسكرية التي منحت منذ قيام الثورة، ولا يجوز منحها إلا لمستحقيها عن جدارة وذوي الماضي الشريف.

21. تنتخب الهيئة العامة للمؤتمر أمانة عامة للمؤتمر تتولّى التعقيب على تنفيذ قرارات المؤتمر، سواء ما كان منها واجبا حكوميا، أو شعبيا، وتتألف الأمانة العامة من العلماء والمشايخ والشباب المستقيم، ويكون مساعدا الرئيس والسكرتارية ضمن أعضائها.

22. يؤكد المؤتمر أن أعضاءه جميعا ومجلس شورى المؤتمر والأمانة العامة ورئاستها كلها مؤقتة تنتهي صلاحياتها بعد إجراء الانتخابات، كما يحل محلها في الجلسة القادمة للمؤتمر، ولا يمنع هذا أن يرشح الجميع أو البعض أنفسهم للانتخابات مرة أخرى.

23. يعقد المؤتمر جلساته الدورية كل ستة أشهر ويجوز للأمانة العامة استدعاء مجلس شورى المؤتمر في أي وقت تراه ضروريا.

24. على الأمانة العامة أن تصدر خلال ستة أشهر قانون المؤتمر ومشروع ميثاق دائم، ليتم إقراره في المؤتمر القادم بعد مناقشته.

25. للأمانة العامة أن تستعين لتنفيذ قرارات المؤتمر بتأليف لجان من كافة الفئات، وعليها أن تنشر تعاليم المؤتمر على جميع المواطنين، وأن تساعدهم على تطبيقها بصورة ثابتة منظمة، وأن تضع القوانين واللوائح التي تساعد على التنفيذ.

26. نعاهد الله على أن ينصح كل منا في العمل لله ولرسوله وللحكام الجمهوريين

الإسلاميين وعامتهم، وأن نكون يدا واحدة مع الحق، آمرين بالمعروف ناهين عن المنكر أينما كان وممن كان، مقيمين لكتاب الله وسنة رسوله، وأن يحمي كل منا الآخر مما يحمي منه نفسه وولده وأهله مهما كان مستقيما على كتاب الله وسنة رسوله، وأن من خرج عن كتاب الله وسنة رسوله وعن طريق الحق ومن خان العهد هذا، فكلنا حرب عليه فينتقم الله منه، والله عزيز ذو انتقام.

27. نطالب رئيس الجمهورية بأن يعدّل الدستور، وأن يكون لنا مجلس للوزراء، بدلا عن المجلس التنفيذي، ويعيّن له صلاحيات كاملة. وعلى أبي الأحرار أن يعيّن مجلس الوزراء، ونحن نحمّله هذه المسؤولية بالنيابة عنا ونشدد بسرعة التنفيذ. وقد صدرت القرارات في 21 ربيع الثاني سنة 1383هـ الموافق 8 سبتمبر1963.

ملاحظات على مؤتمر عمران وقراراته

بعد أن حصلت على كل وثائق مؤتمر عمران بما فيها قراراته، لاحظتُ أن قيادات المؤتمر فاتها أن انعقاد المؤتمر الذي يمثّل جميع أنحاء اليمن وكل فئاته الاجتماعية والسياسية قد ضيّع فرصته لإنشاء وتأسيس حزب سياسي أو جبهة وطنية من الموجودين في المؤتمر، بدلا من انتخاب الهيئة العامة للمؤتمر؛ لأن انعقاد المؤتمر يعتبر مظاهرة شعبية تنتهي بانتهاء المؤتمر، وقد تأخّر تكوين هذا التنظيم الشعبي إلى أن تكوّن في عهد الرئيس علي عبد الله صالح باسم «المؤتمر الشعبي العام» سنة 1982، واستمر إلى اليوم، ولكنه تكوّن ليخدم سلطة الرئيس الشمولية، ولو أنه تكوّن في مؤتمر عمران ومؤتمر خمر، لكان تنظيما شعبيا ينتخب السلطة بدلا من أن يخدمها.

ومن الملاحظات التي ينبغي التوقف عندها، تشكيل «جيش مؤتمر عمران» بدلا من «جيش الدولة»؛ فعند الإعداد لعقد مؤتمر عمران الشعبي كان الاتفاق أن يكون من قراراته إنشاء جيش يمني من خمسين ألف ضابط وجندي في البداية، وكان يُفترض إلزام الحكومة بإنشاء ذلك الجيش، ولكن قرارات مؤتمر عمران قضت بأن ينشئ المؤتمر جيشا لحماية المؤتمرين يتكوّن من ثمانية وعشرين ألف ضابط وجندي، وهذا قرار غير عملي، ويستحيل تكوينه خارج سلطة الدولة، وجاء في البند

رقم (4) من قرارات مؤتمر عمران ما يلي: «قرّر المؤتمر تكوين جيش شعبي قوامه ثمانية وعشرون ألف مقاتل من جميع أبناء الشعب تحت قيادة شعبية، تقوم لمواجهة كل متمرد لا يستجيب لنداء المؤتمر الشعبي، وذلك بجانب القوات المشتركة الرسمية ومقره الرئيسي مدينة عمران الخالدة». وهكذا نجد أن هذا القرار قد اتخذ من خلال الحماسة الشعبية في مؤتمر عمران، وليس من خلال التفكير في واقعية القرار.

يلاحظ أن بعض قرارات المؤتمر تتناقض مع الأسس الدستورية لأي دولة، فقد نص القرار رقم (27) على ما يلي: «نطالب رئيس الجمهورية بأن يعدّل الدستور، وأن يكوّن لنا مجلسا للوزراء بدلا عن المجلس التنفيذي، ويعيّن له صلاحيات كاملة، وعلى أبي الأحرار أن يعيّن مجلس الوزراء، ونحن نحمّله هذه المسؤولية بالنيابة عنا، ونشدّد على سرعة التنفيذ»، وهذا القرار، اتخذ بتأثير الحماسة الشعبية داخل المؤتمر لأنه غير عملي، ويتناقض مع القاعدة الدستورية التي تجعل تشكيل الحكومة وتعيين رئيسها وأعضائها من اختصاص رئيس الجمهورية. وتنفيذ القرار غير عملي وغير واقعي.

كان مؤتمر عمران يضمّ أعدادا كبيرة من القواعد القبلية والشعبية والاجتماعية والسياسية، وكان على الشهيد الزبيري أن يهتم بهذه القواعد، وأن يحاول التعاون مع كل العناصر الوطنية على تنظيمها وربطها بالمنظمات المدنية والسياسية، ولكنه ظل معتمدا اعتمادا كاملا على مشايخ القبائل من دون الاهتمام بقواعدها، وكان في إمكان مؤتمر عمران أن يؤسس خلال المؤتمر تنظيما شعبيا سياسيا، أو جبهة وطنية تنظم القواعد القبلية والشعبية والمدنية في تنظيم سياسي أو جبهة سياسية، وهكذا خرج مؤتمر عمران بقرارات حماسية غير قابلة للتطبيق، وتمكّن الرئيس السلّال والقيادة العسكرية المصرية من تجاوز مؤتمر عمران، ولم يبقَ له أي تأثير على تغيير الأوضاع.

خطاب السلّال ومحاولة المصريين إرباك الحفل

قبل حلول الذكرى الأولى للثورة بأسبوع اتصل بي الرئيس السلّال وطلب مني

كتابة مشروع خطاب يلقيه في الاحتفال، وقبل أن أتناول القلم لأكتب، بدأت أفكّر وأستعرض الأحداث في ذاكرتي، وهالني أن أجد الجمهورية في أسوأ حالاتها تعاني من حرب مضادة مدعومة من السعودية، وتعاني من خلل في علاقاتها مع القيادات المصرية الداعمة لوجودها، والهادمة لمضمونها، وتعاني من فوضى سياسية وإدارية واقتصادية وعسكرية وأمنية لا حدود لها، وتعاني من صراع داخلها بين عناصر دخيلة على الثورة والجمهورية مدعومة بالمخابرات المصرية، وبين الثوار الحقيقيين المدعومين شعبيا، ولم تتمكّن الثورة الجمهورية خلال العام الأول من إنجاز مشاريع تنموية، ولكن بعض الدول الشقيقة والصديقة كانت قد أعلنت استعدادها لتنفيذ بعض المشاريع التنموية، فبدأت مصر ببناء مدرسة عبد الناصر في صنعاء، وبدأت دولة الكويت ببناء مستشفى الكويت وبعض المدارس، وأعلن الاتحاد السوفييتي استعداده لبناء مستشفى الثورة، كما اكتسبت الجمهورية اعترافا دوليا وأمميا بها.

بدأتُ أكتب مشروع خطاب الرئيس السلّال في احتفالية الذكرى الأولى للثورة والجمهورية، مركّزا على هذه الإنجازات التي لم تكن قد أُنجزت بالكامل، وقد حضر هذه الذكرى وفود من دول عربية فحضر من مصر؛ أنور السادات، والمشير عبد الحكيم عامر، وحضر من العراق؛ ووزير المعارف أحمد عبد الستار الجواري، ووزير الداخلية، كما حضرها من سوريا؛ إبراهيم ماخوس وزير الخارجية، والعميد فهد الشاعر وزير الدفاع، وحضر من لبنان؛ وفد لم أعد أتذكر أعضاءه، كما حضر من الكويت؛ الشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية، وحضر من الجزائر وفد برئاسة، هواري بو مدين، قائد جيش التحرير آنذاك، وعضوية وزير الخارجية، وقد تعيّن مرافقون لهذه الوفود من كبار الشخصيات الرسمية اليمنية، وكان القاضي عبد الرحمن الإرياني مرافقا للوفد الجزائري الذي انتقل من صنعاء إلى الحديدة، ومنها إلى تعز، وحضر حفل افتتاح منظمة الشباب التي كان القاضي الإرياني من الدافعين لتكوينها، ورافق وفد العراق الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، ورافق الوفد اللبناني الشيخ سنان أبو لحوم.

خلال هذه الإجراءات فوجئ الجميع بقيام مئات من اليمنيين جمعتهم القيادة

المصرية للتظاهر ضد الوفدين السوري والعراقي، وعندما انتشر الخبر ذهب عدد من الشخصيات الجمهورية ومنهم، الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، والشيخ سنان أبو لحوم، وكنتُ أنا والأستاذ أحمد بركات وآخرون معهم، وقابلوا السلّال وظل الأخذ والرد معه ومع المصريين أكثر من ساعة، وقد اقتنع السلّال بخطأ قيام التظاهرة وقرّر المصريون إلغاءها، وأنا أعتبر أن تحريك المصريين لهذه المظاهرة ضد الوفدين السوري والعراقي مجرد إشارة تافهة لمستوى تدخل القيادة المصرية في الشؤون اليمنية، وأقيم الاحتفال بهذه المناسبة في ميدان التحرير، وألقى فيه الرئيس السلّال خطابا بالمناسبة كنتُ قد أرسلته إليه. وفي الاحتفال تم استعراض عسكري من وحدتي الصاعقة والمظلات، وهما يتبعان القيادة المصرية لا القيادة اليمنية، كما اشترك في الاستعراض مجاميع من رجال الأمن ومجموعات من رجال القبائل الجمهوريين، وانتهى الحفل بسلام.

أين الجيش اليمني؟

وتساءل الكثير من اليمنيين والوفود العربية: أين الجيش اليمني الجمهوري؟ هذا السؤال نقلني إلى شهادة الأخ اللواء حمود بيدر، الذي كان عضوا في وفد برئاسة الدكتور عبد الرحمن البيضاني، نائب رئيس الجمهورية ونائب القائد العام للقوات المسلحة، ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وقد تم إرسال هذا الوفد إلى مصر، لمقابلة الرئيس جمال عبد الناصر، وطلب المزيد من القوات المصرية نتيجة للوضع العسكري الخطير، وعندما قابل الوفد الرئيس عبد الناصر تحدّث البيضاني وطلب منه إرسال قوات جديدة إلى اليمن، لخطورة الوضع الذي يمكن أن يسقط الجمهورية لصالح الملكيين والسعودية. ويقول اللواء حمود بيدر: إن الرئيس عبد الناصر التفت إلى البيضاني غاضبا وقال له: «اسكت يا بيضاني أنا لم أرك إلا مرة واحدة مع أنور السادات عند قيام ثورة اليمن، وسألتك ما هي القوات العسكرية التي تمتلكها الثورة اليمنية، فأجبتني: بأنه يوجد خمسة وعشرون ألف ضابط وجندي يؤيدون الثورة ومستعدون للموت في سبيلها، وظهر فيما بعد عدم وجود هذا الجيش اليمني».

ذكرت هذه الشهادة عندما لم يكن للجمهورية جيش يشارك في احتفال الذكرى الأولى للثورة، وأنا أعتقد أن من أقل الأشياء صدقا التي قالها البيضاني الذي تعوّد على الكذب طيلة حياته، هو أن الثورة كانت فعلا تملك جيشا نظاميا خلّفه الإمام، وكان هذا الجيش أكثر الفئات وعيا وتأييدا لأي ثورة يمنية، ابتداء من ثورة الدستور في عام 1948 وحركة الثلايا والإمام عبد الله بن يحيى حميد الدين في عام 1955، وخلال انتفاضات الجيش في تعز وفي صنعاء ضد المسؤولين الكبار التابعين للإمام عندما كان الإمام في روما للعلاج خلال عام 1958، وعندما قامت ثورة 26 سبتمبر وأعلنت الجمهورية، كان الجيش النظامي أول من أيّدها، وألقى القبض على كل أنصار الإمام في كل أنحاء اليمن من صعدة إلى حجة إلى الحديدة إلى تعز، كما كان يوجد أيضا ما يُسمّى بـ«الجيش الدفاعي» وهو أقل عددا وأقل كفاءة من الجيش النظامي، وقد أيّد الثورة أيضا من أول لحظاتها.

أين ذهب الجيش النظامي والجيش الدفاعي بعد قيام الثورة؟ جاء البيضاني المؤيد من أنور السادات ومن المخابرات المصرية ومن القيادة العسكرية المصرية في اليمن، ولديه مخطط ربما اتفق عليه مع القيادات المصرية، يقوم على إلغاء الجيش النظامي والجيش الدفاعي، وتكوين وحدات عسكرية تتبع المصريين سُمّيت بفرقة المظلات وفرقة الصاعقة، وهذه لم تقم على أساس قوة عسكرية في الجمهورية اليمنية تشترك في المعارك، وإنما شُكّلت لتكون تابعة للقيادة العسكرية المصرية، للقيام بأي تحركات ضد أي وضع جمهوري يمني لا يكون خاضعا للنفوذ المصري.

وهكذا وجدنا الجمهورية اليمنية دون جيش يحميها ويدافع عنها ضد تمردات الملكيين، وكان المؤتمر العمالي في عدن قد جنّد مئات من الشباب المتحمس للثورة، وأرسلهم إلى صنعاء، كما جاء شباب آخرون من المهاجر اليمنية في الصومال وفي كينيا، وانضم إليهم شباب من تعز وإب، ولكن هذه العناصر الثائرة لم تكن مؤهلة تأهيلا عسكريا للمشاركة في معارك طاحنة، ولم تقم القيادة المصرية في اليمن بتدريب هذه العناصر تدريبا يمكنها من المشاركة في الدفاع عن الثورة، وقد

ساعد الرئيس السلّال في هذه العملية وكانت النتيجة انهزام بعض العناصر التي سميت حينذاك بـ«المقاومة الشعبية» في معارك خولان، واتخذت القيادات الجمهورية والمصرية هذه الهزيمة سببا في اتخاذ قرار جمهوري بسحب أسلحة المقاومة الشعبية وحلّها، وتولّى ذلك قائدها هادي، الذي ليس له مؤهلات عسكرية ولا قيادية.

هذه السياسة الخاطئة في جعل الجمهورية اليمنية بلا قوات عسكرية أو قوات من المقاومة الشعبية أدت إلى تحمّل المصريين العبء الأكبر في الدفاع عن الثورة ضد فلول الملكيين، واستعانت بعدد من رجال القبائل المجمهرين لتساعد القوات المصرية في الحرب ضد الملكيين، ولو أن القيادة اليمنية والقيادة المصرية اهتمتا منذ البداية بتحسين أوضاع الجيش النظامي والجيش الدفاعي وتدريبه وتسليحه وتمويله، لاستطاعت أن تنتصر على الملكيين من دون تضحيات كبيرة من المصريين في وقت قصير؛ لأن اليمني يعرف كيف يتصرف مع أعداء الثورة سواء بالتفاهم أو بالحرب، ولا يسعني في هذا المجال إلا أن أبدي حزني لما ترتّب على هذه الخطة الغريبة الخاطئة من نتائج استمرار الحرب، وقتل الآلاف من القوات المصرية، وحوالي مائة ألف من اليمنيين في هذه الحرب، وما تكلّفت به مصر من تكاليف مادية وعسكرية ضخمة.

ويمكن أن نتساءل: هل كان لخطأ المصريين في اليمن انعكاسات على هزيمتهم في الحرب المصرية-الإسرائيلية عام 1967؟ أنا لا أرى ذلك؛ لأن الأوضاع السياسية والعسكرية والمخابراتية في مصر، كانت مهيأة لحرب متكافئة مع إسرائيل. كما يمكن أن نتساءل: كيف استطاع الجمهوريون في عام 1967 وما بعده بعد انسحاب المصريين أن يقاوموا قوات الملكيين المدعومة من السعودية بالمال والسلاح، وأن يطردوها من حول صنعاء إلى الحدود اليمنية السعودية في صعدة من دون قوات بديلة للقوات المصرية. هذا التساؤل يسوقنا الى أن الحرب في اليمن أو في غير اليمن لا يمكن أن تنتصر دون أن يكون الشعب هو القوة الحقيقية للدفاع عن نفسه، وأن أي قوة خارجية لابد أن تهدف من البداية إلى دعم المقاومة الشعبية، لا

إلى تحمّل الدفاع بدلا عنها، كما أن انتصار الجمهوريين ضد الملكيين وضد السعودية بعد انسحاب المصريين أثبت لليمنيين وللعالم أجمع أن الجمهورية كانت هي إرادة الشعب اليمني منذ البداية. ولو أن التنسيق بين القوات المصرية والثورة اليمنية تم في الجانب العسكري فقط دون أي تدخل في الجوانب الأخرى لانتصرت الثورة والجمهورية في أقل من عام، أو عامين بالأكثر، وقد بقيت أخطاء القيادة المصرية مستمرة برغم انتقال النفوذ من أنور السادات، والمخابرات المصرية العامة إلى المشير عبد الحكيم عامر والمخابرات العسكرية.

تواصل الإعدامات

في 12 يونيو 1963 أذاعت إذاعة صنعاء نبأ إعدام 7 أشخاص، وقد احتج على ذلك عدد من الثوار منهم؛ عبد الرحمن الإرياني، ومحمد محمود الزبيري اللذان أرسلا برقية إلى السلّال والعمري من تعز، ولكنهما أفادا بأنه لا علم لهما بذلك، وقد ذكر اللواء –فيما بعد – يحيى مصلح أن الذي أخرج السبعة الأشخاص وفيهم؛ قاسم الثور، وحسين الويسي هو هادي عيسى، أخرجهم وأعدمهم دون أي قرار من السلّال، أو من أي قيادة من القيادات، وعندما أخرجهم كان هناك اللواء – فيما بعد – أحمد الرحومي وزير الداخلية حينذاك، والذي قال له: هؤلاء أبرياء لا يجوز إعدامهم. ولكن هادي عيسى قال له: قد اسمهم خرجوا، وفعلا أعدمهم، ولم يستطع وزير الداخلية منع هادي عيسى من إعدام سبعة أشخاص أبرياء. وكان إعدام هؤلاء الأشخاص ردّا على قيام قبيلة همدان باحتلال جبل عصر، لإشعار الناس بأن الجمهورية لاتزال قوية وقادرة على الإعدامات.

هكذا كانت تسير الأمور، وهادي عيسى كان من أكثر المخرّبين في الجمهورية باسم الجمهورية، وقد استغلّه الملكيون وأرسلوا إليه عددا منهم قرابة مائتي شخص من الملكيين العتاة، التفّوا حوله يدفعونه للتخريب والإرهاب والفوضى، حتى يشوهوا صورة الجمهورية في نظر القبائل وفي نظر اليمنيين. هذا الوضع بهذا الشكل كان سببا في إطالة الحرب وتحمّل القيادة المصرية العبء الكبير في الحرب، لعدم

وجود أي جيش يمني حقيقي، عدا رجال القبائل الذين يجنّدونهم ليحاربوا معهم. كنتُ خلال هذه الفترة لا أستطيع عمل شيء، عدا التعاون مع أبي الأحرار، محمد محمود الزبيري، فيما يسعى إليه لإنهاء الحرب وتصحيح الأمور.

مؤتمرات للقمة العربية وعودة للبيضاني

في يناير 1964 عقد أول مؤتمر للقمة العربية في عهد الثورة، وقد حضر المشير السلّال -حينذاك- هذا المؤتمر وحاول الوفد اليمني أن يدرج في جدول أعمال مؤتمر القمة العربي موضوع اليمن، ولكن الأمير فيصل رفض ذلك، ولم تُدرج قضية اليمن في المؤتمر بالرغم من أن اليمن -حينذاك- كان يعاني من حرب أهلية مدعومة من السعودية ضد الجمهورية المعترف بها من الأمم المتحدة والمدعومة من القوات المصرية.

وفي مؤتمر القمة طرح رئيس جمهورية تونس الحبيب بورقيبة مشروعا هدفه محاولة إيجاد حل للمشكلة العربية مع إسرائيل على أساس قرار التقسيم، ولكن هذا الاقتراح قوبل بمعارضة شديدة، وعندما عرضه بورقيبة على المشير السلّال، قال له السلّال: «سيبك من هذا واتبع ما يقوله لك عبد الناصر». وانتهى مؤتمر القمة دون أن تكون له قرارات حاسمة. وفي مؤتمر القمة العربية اتفق الرئيس جمال عبد الناصر والأمير فيصل على عقد مؤتمر يمني من الجانبين الجمهوري والملكي، لإيجاد حل للمشكلة اليمنية.

وبناء على اتفاق الرئيس عبد الناصر والأمير فيصل تم انعقاد مؤتمر أركويت في السودان في 30-31 أكتوبر 1964 بين الجمهوريين والملكيين، وقد رأس الوفد الجمهوري القاضي محمد محمود الزبيري، ورأس الوفد الملكي وزير خارجية الملكيين أحمد محمد الشامي، ولم يتم في هذا المؤتمر اتخاذ أي قرارات حاسمة للموقف، ولكن تقرّر فيه عقد مؤتمر آخر داخل اليمن في مدينة حرض. وبعد مؤتمر أركويت نقض الملكيون اتفاق وقف إطلاق النار، وشنوا حملات على المناطق الجمهورية، ولكن كان موقف الجمهوريين أقوى بكثير من موقف الملكيين بدعم من القوات المصرية.

في تلك الأثناء، وفي منتصف شهر يوليو 1963 ارتفع صوت البيضاني من إذاعة الاستعمار البريطاني في عدن يدعو إلى الطائفية وإلى قيام دولة شافعية ودولة زيدية وكان هذا غريبا، كيف تسمح له مصر بالخروج منها إلى عدن ليستخدمه الاستعمار؟ وقد أرسل المشير السلّال برقية احتج فيها على السماح بخروج البيضاني من مصر إلى عدن يدعو إلى قيام دولة طائفية شافعية في القسم الشافعي من اليمن، تكون مع دولة الاتحاد العربي التي كوّنها الاستعمار كدولة واحدة، ولكن بادر أنور السادات فأرسل زوجة البيضاني تقنعه بضرورة العودة، وتطمئنه أنه لن يمسه أي أذى.

وفي عدن حاول البيضاني أن يقيم مهرجانا يخطب فيه، وفعلا أقام المهرجان، وكان المؤتمر العمالي في عدن المؤيد للثورة والجمهورية حاضرا هذا المهرجان، وعندما قام البيضاني يدعو إلى الطائفية رماه الكثيرون بأحذيتهم وصرخوا عليه، وكادوا يفتكون به، ولكن حمته الشرطة البريطانية، وعلى ذلك كان من السهل تخلي الاستعمار عنه لأنه لا يفيد، وفعلا عاد إلى مصر ولم يحدث له أي شيء، بل كوّن شركات المجاري التي تصب في البحر وتلوث البيئة، ويجني منها عشرات الملايين من الدولارات.

مشروع لإصلاح الأوضاع

كانت الأوضاع قد تردّت إلى حالة لا يمكن الاستمرار فيها، وليس لها أمل إلا السقوط، ولذلك فكر أبو الأحرار، محمد محمود الزبيري، في تقديم مشروع لإصلاح الأوضاع، وكتبه بأسلوبه الرائع المعروف عنه، وعرضه على القاضي عبد الرحمن الإرياني، والأستاذ أحمد محمد نعمان، ومحمد علي عثمان، وأقرّوه، وقرّروا عرضه على مجلس الرئاسة في صنعاء برئاسة السلّال والمجلس التنفيذي، وفعلا تم عرضه في مجلس الرئاسة، وبدلا من أن يكون وسيلة للإصلاح، كان وسيلة للخلاف بين تيار وطني ثوري يريد إصلاح الأوضاع وبين ثوار ما بعد الثورة، وهم عادة يتبعون المخابرات والقيادة المصرية.

ويمكن تلخيص مشروع الإصلاح كما أورده القاضي عبد الرحمن الإرياني في

مذكراته (الجزء الثاني، ص 95–96– 97) فيما يلي: قامت الثورة اليمنية يوم 26 سبتمبر بفعل النقمة على العهد الملكي الذي أعاق الشعب عن الانطلاق في مضمار التقدم، وأهان كرامته داخل الوطن وخارجه، ومزّق وحدته بالعنصرية والطائفية والقبلية.

وقبل أن تنطلق المدافع ليلة السادس والعشرين من سبتمبر، انطلقت ألسنة المفكرين اليمنيين منذ استيلاء الإمام يحيى على السلطة عام 1918 وتحددت أهداف النضال الشعبي بعد ذلك في: السيادة الشعبية، الوحدة الوطنية، العدالة الاجتماعية. ولقد كان التجسيد الصارخ لكل مساوئ العهد البائد أنه لم يضع للدولة نظاما معلوما يتبيّن الفرد من خلاله أين موطن الصواب من الخطأ، فأصبحت حياة المواطنين لا تجد الحماية القانونية، لأن القانون نفسه لم يكن موجودا في الأساس.

وأصبح اليمني بفعل استمرار هذه الحالة يخجل في كثير من المواطن أن ينتسب إلى اليمن، ويحاول بكل طريقة أن يجد من يقبل تجنيسه إلى جنسية جديدة، وكانت أدق صورة لذلك أن تحارب أبناء اليمن في إرتيريا والحبشة وليبيا وجها لوجه، قسم منهم مع الإيطاليين وقسم مع الإنجليز، لأن كل فريق يحمل جنسية الدولة التي يحارب في صفها. لقد كانت محركات الثورة هي أهدافها نفسها، الخلاص من الهوان الفردي والضياع الجماعي والرغبة الملحة في بلورة الشخصية اليمنية في شكل حكومة منظمة تقدمية، وقامت الثورة فعلا ورسخت أقدامها بالعون غير المحدود الذي قدمته الشقيقة الكبرى؛ الجمهورية العربية المتحدة.

انفجر البركان اليمني، وجاءت القوى العربية لتصون اللهب الثوري المقدس من أن يستحيل إلى رماد تذروه الرياح؛ ولكن هل استحال اللهب إلى طاقة منتجة تصهر خامات الشعب الثورية وتشكلها في منتجات إنسانية تحقق أهداف نضال الشعب خلال خمسة وأربعين عاما، منذ أطلق محمد المحلوي صيحته فردّدها من بعده الدعيس والوريث والمطاع فالزبيري ونعمان، فالضباط الأحرار بأفواه مدافعهم ليلة السادس والعشرين من سبتمبر 1962؟

لقد وُوجهت الثورة بأنواع شتى من الحروب أربكت الموقف، ومضت بنا

الأشهر وانقضى العام، ودلفنا إلى الثاني، ونحن جميعا نتجاهل ونتساهل في ما ينتجه الإرباك من تصرفات متناقضة مع أهداف نضال الشعب تأثّرا بالمنطق القائل: «لننس كل شيء حتى تنتهي المعركة العسكرية»، واتسعت المعركة أكثر من ذي قبل ولم تنته، واشتد ساعد العدو عسكريا، وتضاعف الارتباك إداريا، وماليا، وسياسيا، واختلطت علينا حدود المسؤولية، بحثنا عمن نلقيها عليه، فلم نجد جهة محددة يمكن أن تلقى عليها المسؤولية، فشاعت المسؤولية بيننا جميعا، وضاعت بيننا جميعا، لماذا! لأن القيادة الفكرية للحركة اختفت، ولأن القيادة الحقيقية للمعركة العسكرية قد تجزّأت.

لقد كانت الحكومة الملكية البائدة مستندة إلى تراث فكري عقائدي عمره ألف سنة، وجاءت حكومة الجمهورية النقيضة للملكية دون أن تلتفت لإيجاد الحراك العاطفي لأنصارها. لقد كان للملكية مذهب سياسي متمسّح بالسماء، ولم يوجد بعد للجمهورية مذهب سياسي متمسّح بالسماء أو متمرّغ بالأرض، وكل حكومة ثورية قامت على ظهر الأرض إنما تحرّكت بفكرة سياسية تفسّر للشعب تصرفاتها وأهدافها، ومن لم يستند لذلك ارتبط وجوده في الحكم بما يملكه من وسائل الإغراء أو الإرهاب لفئات الشعب، ولم نكن نملك غير الريال الذي أصبحنا لا نملكه. كما أننا لا نملك القدرة على الإرهاب، لأننا بدون قوى محاربة، والذين يحاربون معنا منذ قامت الثورة من أبنائنا يتطلبون هم أنفسهم من يغريهم ويرهبهم ونحن نفقد الأمرين، وإحساسا بالضياع القاسي في متاهات الارتباك الفكري، وفقدان الخطة العامة للدولة لانعدام القيادة الفكرية السياسية التي تضع هذه الخطة.

وتقديرا إيجابيا للضعف العسكري الذي نلحظه في انفتاح الجبهات يوما بعد يوم، وانعدام الانضباط في التحركات ووحدة القيادة العسكرية، نرى من واجبنا كمسؤولين في الدولة أن نقرّر وجوب المبادرة بتشكيل أمانة عامة مؤقتة للتنظيم الشعبي تتولّى مهام القيادة السياسية في الدولة من خيرة قادة النضال الشعبي في اليمن منذ الحركة الشعبية، وتشكيل القيادة العامة للقوات المسلحة من «الضباط الأحرار» الذين فدوا

أمتهم وبلدهم ليلة الـ 26 سبتمبر مع مجموعة من مشايخ القبائل الذين تتوفّر فيهم المعرفة الحربية والقوة القبلية، على أن يقتصر توجيه المعركة سياسيا وعسكريا على هاتين القيادتين، وهما وحدهما الجهة الوحيدة ذات الحق في تدارس الخطط مع القيادة العربية في اليمن، وتنسيق السياسة العامة بين اليمن والجمهورية العربية المتحدة، على أن يراعى في اختيار الأشخاص الفعالية الثورية والإدراك الواعي لواقع اليمن دون سعي وراء الكثرة التي فرضتها في كثير من التشكيلات اعتبارات هي إلى المجاملة الشخصية أقرب منها إلى الحكمة الثورية التي يتطلبها الموقف الصعب الذي تجتازه البلاد اليوم. وهاتان القيادتان هما وحدهما اللتان يتألّف منهما مجلس الرئاسة، الذي يجب أن يوجّه كل شيء في الدولة، وسيكون في قيام مجلس تأسيسي للدولة متسع لذوي الكفاءات وأهل المكانات الذين تحتاج الدولة لإرضاء مشاعرهم واستخدام طاقاتهم المحدودة من دون الصعود بهم إلى مراكز القيادة العليا، فلا يقدرون على إنتاج يتكافأ والمركز الكبير، ولا يقوون على تحمل المسؤولية التاريخية. وبدون تنفيذ هذا نجد أنه من الصعب تغيير مجرى الأحداث الخطيرة التي تحدق بالبلاد ورجالها، وتكاد تعيدنا إلى ما قبل 18 فبراير 1948.

وبعد أن فشل إقرار مشروع الإصلاح في مجلس الرئاسة تقرّر إرسال وفد يمني لمقابلة عبد الناصر، ومحاولة الاتفاق معه لإيجاد حل، وفعلا تكوّن الوفد من: القاضي عبد الرحمن الإرياني رئيسا، وعضوية كل من أحمد محمد نعمان، واللواء حمود الجائفي، والعميد عبد اللطيف ضيف الله، والعقيد عبد الله جزيلان، والعقيد عبد الله الضبي، والعقيد محمد قائد سيف، والمقدم علي قاسم المؤيد، والأستاذ محمد أحمد نعمان، وعبد الغني علي أحمد، والشيخ أمين عبد الواسع نعمان، والشيخ نعمان بن قايد بن راجح، وعلي محمد سعيد، ومصطفى يعقوب، وعلي ناصر العنسي. وقد سافر الوفد إلى القاهرة، ورفع مشروع تقرير إلى عبد الناصر بتاريخ 12 نوفمبر 1963 يشير إلى الموقف الخطير الذي يتعرض له النظام الجمهوري اليمني من النواحي العسكرية والسياسية والمالية والإدارية، الأمر الذي تقرر فيه إرسال وفد يمني للتفاهم مع الرئيس جمال عبد الناصر.

التباحث والاتفاق مع عضو البرلمان البريطاني

خلال انعقاد مؤتمر القمة العربي وصل إلى القاهرة عضو البرلمان البريطاني لجس النبض وتواصل مع الوفد اليمني في القاهرة، فرحّب الرئيس السلّال بالتفاهم مع بريطانيا، وكلّف القاضي عبد الرحمن الإرياني بذلك، وقد عقدت جلسات عدة توصل الطرفان خلالها إلى مشروع اتفاق يقوم على الآتي:

1. اعتراف المملكة بالجمهورية اليمنية ومباشرة التبادل الدبلوماسي على مستوى السفراء.
2. تتوقّف الحملات الإذاعية ضد بريطانيا وضد الجمهورية، وتلغي السلطات في عدن جمع التدابير الاستثنائية التي اتخذت ضد الأحرار، مع إلغاء جميع القيود التي وضعت أخيرا بالنسبة للعمل وللعمال اليمنيين وحركة الانتقال وغير ذلك.
3. تعيين موعد لبدء مفاوضات على مستوى رفيع لوضع أسس تقدمية بعيدة الهدف للعلاقات بين البلدين تقوم على أساس المفاهيم الحديثة، ومبنية على حق الجمهورية العربية اليمنية في المنطقة المحتلة بتحقيق وحدتها مع اليمن واتخاذ خطوات عملية في ذلك.
4. اعتبار نجاح المفاوضات على الأساس المبيّن في الفقرة (3) سببا لقبول الجمهورية مبدأ تأجير قاعدة بريطانية لمدة معينة دون أن يخل ذلك بالسيادة والوحدة.
5. تحويل العلاقات في المنطقة من السيطرة العلنية أو المستترة مع العداء السافر أو الخفي إلى علاقات ود وتعاون واقعي يساعد على الاستقرار، ويضمن لبريطانيا بشكل محدد ولمدة معلومة واقعها الاستراتيجي.

وقد وافق السلّال على هذا الاتفاق، ولكنه استمهلنا حتى يستشير المسؤولين المصريين وقد عارضوا بشدة، وجاء عضو البرلمان البريطاني وقد عرف من المصريين معارضتهم للفكرة بعلة أن مبادئهم تحارب قيام قواعد عسكرية في أراضي الغير، وقال: كنتُ قد أبلغت حكومتي موافقة رئيس الجمهورية على المشروع، على أساس أن

الجمهورية العربية اليمنية تملك أمر نفسها. ويقول القاضي عبد الرحمن ولم نر جوابا، كما أن الإرياني قال للمصريين: أنتم أيضا اتفقتم مع بريطانيا على بقاء القاعدة العسكرية، حتى تم إلغاؤها عام 1956 في القاهرة، ولم تطلبوا من بريطانيا الجلاء الكامل بدون قاعدة عسكرية لديكم.

وبعد عودة الوفد اليمني من القاهرة إلى صنعاء تبيّن أن المكتب السياسي ومجلس الأمن القومي عبارة عن ورقة لا قيمة لها، فقد تم رفض أي تغيير في الموقف، وبقي السلّال تابعا للمصريين ينفّذ ما يصل إليه، ولذلك بدأ الإخوة الجمهوريون الحقيقيون يحاولون الابتعاد عن تحمل المسؤولية، وكتب الإرياني إلى المشير عامر يخبره بما حدث ويقول له: «أنت وعدتنا وعدا كاملا بدعم المكتب السياسي ودعم مجلس الأمن القومي، ولكن لم يتم ذلك».

وعاد المشير عامر وأنور السادات إلى اليمن مرة أخرى، وجرت حوارات بين الطرفين فصّلها القاضي عبد الرحمن الإرياني في مذكراته، وربما أعود للمذكرات لأرى ما تم خلال الحوارات. وكان القاضي عبد الرحمن الإرياني قد بعث برسالة إلى المشير عامر بتاريخ 17 ديسمبر 1964 يخبره فيها بفشل المكتب السياسي، وفشل كل ما تم الاتفاق عليه مع الرئيس السلّال، وفي هذا الشهر أيضا وصل المشير عامر ومعه أنور السادات إلى اليمن، والتقيا بالعناصر اليمنية من كل الأطراف، وقال للقاضي عبد الرحمن: نحن ضباط لا نفهم في السياسية وقد تعبنا معكم أنتم السياسيون. وقال له عبد الرحمن الإرياني: نحن لسنا سياسيين وإنما وطنيون نمارس العمل الوطني خلال عقود طويلة من أيام الإمام يحيى حتى اليوم. فقال لهم المشير عامر: قدّموا لنا سياستكم الداخلية والخارجية لنبحثها ونتفق عليها. ووافق القاضي عبد الرحمن على ذلك، وقدّموا فعلا مشروعا يبيّن سياسة الجمهورية العربية اليمنية الداخلية والخارجية والقومية والدولية، مستوحى من أهداف الثورة التي أذيعت في اليوم الأول للثورة، ومن يرد العودة إلى تفاصيل ما قدمه القاضي الإرياني ومن معه إلى المشير عامر، فعليه العودة إلى مذكرات القاضي الإرياني في صفحات (121– 122– 123– 124) ولكن لم يتم أي اتفاق مع الجانب المصري.

زيارات السلّال إلى موسكو وبلدان أخرى

في 17 مارس 1964 توجّه الوفد إلى مطار القاهرة في طريقه إلى موسكو وقد ودّعه أنور السادات، وضم الوفد كلا من: القاضي عبد الرحمن الإرياني، الشيخ إبراهيم حاميم، الأستاذ محمد علي الأسودي، والعقيد -حنيذاك - حسين الدفعي وزير الدفاع، السيد حسن مكي وزير الخارجية، الطبيب الخاص بالمشير السلّال «تابع للمخابرات المصرية»، وكانت نتائج زيارة الوفد برئاسة السلّال للاتحاد السوفيتي توقيع عدد من الاتفاقيات منها:

1- اتفاقية سياسية تقضي بالتنسيق السياسي بين الجانبين.

2- اتفاقية ثقافية تقضي بقبول الاتحاد السوفيتي بعثات للدراسة بما فيها بعثة للتدريب على الطائرات السوفيتية.

3- اتفاقية عسكرية تعهّد الاتحاد السوفيتي بموجبها بمساندة الجمهورية العربية اليمنية في إنشاء جيش من 20 ألف ضابط وجندي، يزوّدهم الاتحاد السوفيتي بكل الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة، بما فيها الدبابات والتدريب والتموين.

من جانب آخر، قام الرئيس السلّال بزيارات رسمية لعدة بلدان بدعوة من رؤسائها: فقام بزيارة جمهورية مصر العربية، وخلال تلك الزيارة حضر احتفال تحويل مجرى النيل إلى مجراه الجديد الذي يصب في السد العالي. وفي صباح يوم الأربعاء 4 مايو 1964 اتجه الوفد اليمني برئاسة السلّال إلى مطار القاهرة، وكان في وداعه الرئيس عبد الناصر والرئيس عبد السلام عارف عند توجه الوفد اليمني لزيارة رومانيا، وفي نهاية الزيارة تم التوقيع على اتفاقية التبادل التجاري بين اليمن ورومانيا.

وانتقل الوفد اليمني من رومانيا إلى بودابست عاصمة المجر هنغاريا، تلبية للدعوة الرسمية، وبعد نهاية الزيارة اتجه الوفد إلى المطار وغادر المجر إلى موسكو، وكان في استقبال الوفد الرئيس، ليونيد إيلييتش بريجنيف، الذي رحّب بالوفد وأقام له طعام العشاء، وبعدها انتقل الوفد إلى المطار في طريقه لمطار بكين عاصمة

الصين، وكان في استقباله رئيس الـجمهورية، ليو شاوتشي، ورئيس مجلس الوزراء، شو أن لاي، ورئيس مجلس الشعب ونوابهم. وفي نهاية زيارة الوفد اليمني للصين توجّه في يوم 11 يونيو 1964 إلى الـمطار الـحربي، حيث كان في توديعه رئيس مجلس الوزراء، شو أن لاي، ووزير الـخارجية ونائب رئيس الـجمهورية وغيرهم من الـمسؤولين، وغادر الوفد اليمني أرض الصين إلى موسكو، حيث وصلها في طريقه إلى القاهرة، وقد استقبلهم في مطار موسكو الرئيس، ليونيد إيلييتش بريجنيف.

وخلال توقيع الاتفاقيات في موسكو رفض الرئيس عبد الله السلّال موضوع الاتفاقية العسكرية، ولكن القاضي عبد الرحمن ألحّ على توقيعها، فقال له السلّال: وقّعها أنت، ووافق القاضي عبد الرحمن على توقيع الاتفاقية العسكرية بطلب من السلّال. وعند التوقيع على الاتفاقيات حدث أن قدّمت السكرتارية السوفيتية الاتفاقية الثقافية، ليوقّعها القاضي عبد الرحمن الإرياني، وقدّموا الاتفاقية العسكرية، ليوقّعها الشيخ عبد القوي حاميم، وقد وقّعها دون الاطلاع عليها، ثم توجه الوفد بعد انتهائه من توقيع الاتفاقيات من موسكو إلى الصين، وفي يوم 4 يونيو 1964 اجتمع وفد الـجانبين لإكمال الـمحادثات، وتم الاتفاق على أن تقدم الصين 10 ملايين جنيه إسترليني قرضا طويل الأجل وبدون فوائد، كما تم الاتفاق على تأجيل سداد القرض القديم، وبناء مدرسة متوسطة فنية وصناعية هبة من الصين، كما تم الاتفاق على إرسال بعثة طبية لمعالجة الـمرضى في اليمن، وكذلك بناء مستشفى هدية للشعب اليمني، كما تم الاتفاق على إصلاح الطريق القديمة بين صنعاء والـحديدة على نفقة الصين، وكذلك قدمت الصين مساعدات عسكرية مجانية.

وبعد انتهاء الزيارة توجّه الوفد إلى موسكو في طريقه للقاهرة، وخلال الرحلة إلى القاهرة قال عبد القوي حاميم للقاضي عبد الرحمن الإرياني: أنت الذي وقّعت الاتفاقية العسكرية؟ فرد عليه: أنا وقّعت على الاتفاقية الثقافية، أما الاتفاقية العسكرية فأنت الذي وقّعتها. وأخرج الدفعي الاتفاقية العسكرية، واطلع حاميم عليها فشعر بالخوف، وعند وصولهم أبلغ الـمصريين بأن الـمشير السلّال ضغط عليه، وأجبره على توقيع الاتفاقية العسكرية. وعند وصول الوفد إلى مطار القاهرة

استقبله في المطار الرئيس جمال عبد الناصر، وعند أول مصافحة له مع المشير السلّال قال له: «إيه يا أخ عبد الله تطعنونا من الخلف وتوقّعون اتفاقية عسكرية مع الاتحاد السوفيتي، ونحن ما يفعل أبناؤنا لديكم، هل تريد أن تبني جيشا يتمرد عليك»، فقال الرئيس السلّال: أبدا.. أبدا أنا عارضت الاتفاقية، والطبيب الخاص المرافق يعرف هذا، ولكن الإرياني أصرَّ على توقيع الاتفاقية ووقّعها. فقال له الرئيس جمال عبد الناصر: «دا حاميم الموقِّع عليها، وأنت أجبرته على توقيعها»، فأقسم السلّال على الأيمان المغلظة أنه لم يأمره ولم يجبره، وأنه لا يزال معتقدا أن القاضي الإرياني هو الموقّع. فقال له الرئيس جمال: أليس الإرياني عضوا في وفد أنت رئيسه؟ فقال الرئيس السلّال: لقد أصرَّ على توقيع الاتفاقية على مسؤوليته وأيّده وزير الدفاع الدفعي، ولم أشأ أن نظهر أمام الروس بمظهر الخلافات، وأنتم توصونا بالاتفاق وعدم الاختلاف. فقال عبد الناصر: على كل حال الاتفاقية لن تنفذ. وقال السلّال: حاضر، وهكذا كان، فقد ظلت الاتفاقية في زوايا النسيان.

عبد الناصر في اليمن ودستور جديد واستقالات

في 23 أبريل 1964 وصل الرئيس جمال عبد الناصر إلى اليمن زائرا لأول مرة، وكان معه المشير عبد الحكيم عامر وأنور السادات وغيرهما من القادة والمسؤولين المصريين، واسُتقبل استقبالا حافلا رسميا وشعبيا، وخلال انتقاله من المطار إلى القصر الجمهوري كانت القبائل الجمهورية التي استقبلته تنحر الأثوار والكباش ترحيبا به على الطريقة اليمنية. وفي مبنى مجلس الشورى أُقيم مؤتمر شعبي كبير أعلن فيه الدستور الدائم بعد إملائه على المؤتمرين وموافقتهم عليه، وقد نص الدستور أن يكون تعيين رئيس الجمهورية بالانتخاب من مجلس الشورى، ومدته 5 سنوات، كما أن الدستور منح رئيس الجمهورية سلطات واسعة، وتم إلغاء المكتب السياسي الذي يمثل القيادة الجماعية نظريا، وقد تحوّل المجلس التنفيذي إلى مجلس وزراء، وتعيين اللواء حمود الجائفي رئيسا له بقرار صدر في 3 مايو 1964 على أساس أن يكون لرئيس الوزراء 6 نواب هم:

العميد محمد الرعيني	للشؤون الداخلية
عبد الرحمن الإرياني	للشؤون الـخارجية وللعدل والأوقاف
محمد محمود الزبيري	لشؤون التربية والتعليم والإعلام والإرشاد
عبد القوي حاميم	للأشغال والـمواصلات والـجنوب اليمني
عبد الله جزيلان	للاقتصاد والـخزانة
عبد اللطيف ضيف الله	للصحة والزراعة

وعضوية كل من الآتية أسماؤهم:

الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر	وزيرا للداخلية
محسن السري	وزيرا للخارجية
حسين الدفعي	وزيرا للحربية
عبد الغني علي	وزيرا للخزانة
علي سيف الـخولاني	وزيرا للاقتصاد
الشيخ سنان أبو لحوم	وزيرا للزراعة
القاضي محمد الـحجي	وزيرا للعدل
عبد الكريم العنسي	وزيرا للأوقاف
قاسم غالب	وزيرا للتربية والتعليم
محمد الأهنومي	وزيرا للأشغال
عبد السلام صبرة	وزيرا للمواصلات
حسين الـمقدمي	وزيرا للصحة
السيد عبد الله الإرياني	وزيرا للإدارة الـمحلية
أحمد الـمروني	وزيرا للإعلام والإرشاد القومي
أحمد الكباب	وزيرا لشؤون الـجنوب اليمني الـمحتل
أحمد عبد ربه العواضي	وزيرا لشؤون القبائل
محمد قائد سيف	وزيرا لشؤون رئاسة الـجمهورية

عبد الغني مطهر وزيرا للدولة

محمد الأسودي وزيرا للدولة

كما صدر في اليوم نفسه قرار بتعيين اللواء حسن العمري نائبا لرئيس الجمهورية نائبا للقائد العام، وتعيين الأستاذ أحمد محمد نعمان رئيسا لمجلس الشورى، وقرار آخر بتعيين الشيخ محمد علي عثمان والشيخ علي بن علي الرويشان وكيلين لرئيس مجلس الشورى.

وفي تعز استُقبلَ الرئيس جمال عبد الناصر استقبالا حافلا، وألقى خطابا في الجماهير وقال كلمته المشهورة: «على بريطانيا أن تحمل عصاها وترحل من عدن والجنوب اليمني المحتل». هذه التشكيلات كلها كان مصيرها كمصير التشكيلات السابقة منذ قيام الثورة حتى اليوم، فلم يكن لها أي إنجازات فعلية.

نتيجة لكل هذه الأوضاع الفاشلة، وعدم وجود مؤسسات حقيقية يمنية تتدارك الأمور، قرّر الجمهوريون الحقيقيون بقيادة أبي الأحرار، محمد محمود الزبيري، والقاضي عبد الرحمن الإرياني، والقاضي عبد السلام صبرة، والكثير من الكفاءات الجمهورية تقديم استقالة جماعية إلى المشير السلّال وإبلاغ القيادات المصرية بذلك، وخلال هذا كان الرئيس السلّال والفريق العمري في القاهرة، ويذكر القاضي عبد الرحمن الإرياني أن الرئيس ناصر قال لهما: لو كنتُ مكانكما لمسحت بهم الأرض. وعلى هذا الأساس تقرّر ابتعاد كل العناصر المعرضة للأذى عن صنعاء، فذهب القاضي عبد الرحمن الإرياني والأستاذ أحمد محمد نعمان إلى تعز، واستدعاني أبو الأحرار محمد محمود الزبيري مع عبد الملك الطيب وعبد المجيد الزنداني، لمرافقته إلى مدينة العنان في برط بحماية قبيلة ذو محمد وشيخها، أمين أبو راس، وتوجهنا في يوم الجمعة الموافق 8 يناير 1965 من صنعاء إلى مدينة ثلا، ومنها إلى مدينة «خمر»، ولم يكن الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر فيها، ثم اتجهنا نحو قبيلة ذو محمد في برط، وعند وصولنا إلى تحت جبل برط توقفنا وقال لنا الزبيري: «سوف أعلن من برط إعلانا ينزع من تحت أقدام الملكيين مزاعمهم الدينية، ويحرج كل القوى المعادية للجمهورية». ولكنه لم يخبرنا بماهية الإعلان.

وفي مـدينة برط قـال لنا الزبيـري: «سنعلن من هنا تأسـيس حـزب الله الـجمهوري»، واستمررنا نساعد الزبيري في دعوته لقيام مؤتمر شعبي في «خمر»، يضم كل العناصر والقوى اليمنية، بهدف توحيد الصفوف، وإنهاء التمرد الـملكي، ووقف الـحرب، وتصحيح أوضاع الـحكم الـجمهوري في صنعاء، وكان هذا النشاط يتم بالتفاهم مع القاضي عبد الرحمن الإرياني، والأستاذ أحمد محمد نعمان وغيرهما من الشخصيات اليمنية، ومع مشايخ القبائل ومع الشباب الـمستنير.

خلال هذه النشاطات عاد من القاهرة الرئيس السلّال والفريق العمري، وشكّلا حكومة جديدة، ولكنها لم تتمكّن من أن تجتمع بشكل كامل في أي يوم من الأيام، وظلت مشلولة ككل التشكيلات السابقة، وقد حاول الرئيس السلال والفريق العمري مضايقة القاضي عبد الرحمن الإرياني والأستاذ أحمد محمد نعمان ومن معهما في تعز، وأرسلا إلى بيت القاضي عبد الرحمن ستة من رجال الأمن، لمجرد الـمضايقة دون اتخاذ أي إجراء.

في هذه الأثناء، كان القاضي عبد الرحمن الإرياني ومن معه يراسلون الـمشير عبد الـحكيم عامر وأنور السادات وحتى الرئيس جمال عبد الناصر، محاولين شرح مـوقفـهم، وأنهم لن يعلنوا أي معـارضـة للسـلّال أو للمـصـريين، ومن يريد مـعـرفـة التفاصيل عليه العودة إلى مذكرات القاضي عبد الرحمن الإرياني الـجزء الثاني. كما أن أبا الأحرار الزبيري كان يلحّ عليهم بزيارته في مدينة العنان، وذلك تقوية له ولمن التفّ حوله من القبائل.

محاولة الـمصريين إعادة الزبيري ومن معه

وفـي يـوم 5 مـارس 1965 استـدعـانـي الزبيري وعـرض عليّ رسـالة من الشـيخ عـبـد الله بن حسين الأحـمـر، ذكـر فـيـهـا أن لديه اللواء صـلاح ياقوت، وهو من أهم الضباط الـمصريين الـمسؤولين عسكريا ومخابراتيا، وقد اقترح على الشيخ عبد الله أن يقنع الزبيري بالانتقال إلى «خمر»، للتفاهم والعودة إلى صنعاء، لمقابلة القائد العربي اللواء أحمد فتحي، لإنهاء كل الـخلافات الـموجودة حاليا.

في يوم 8 مارس 1965 وصلت إلى «خمر» أحمل ردّا من أبي الأحرار الزبيري على اقتراح انتقاله إلى «خمر»، للتفاهم مع اللواء صلاح ياقوت وكان مضمون الرد: «بأن التواصل مع المصريين الآن قد لا يكون مفيدا، وقد كلّفتُ الأستاذ محمد عبد الله الفسيّل بالتفاهم والتفاوض مع اللواء صلاح وغيره». وفعلا جلست مع اللواء صلاح جلسة طويلة أكد فيها أن القيادة العربية المصرية مستعدة للتفاهم مع الشهيد الزبيري ومن معه من الشخصيات اليمنية المختلفة مع المشير السلّال ومع القيادة العربية، وأبديتُ له ما أعتقد أنه رأي الزبيري وكل من معه بأن الحل يكمن في اتفاقية عسكرية بين اليمن ومصر تقوم على الآتي:

1- تقنين العلاقات بين القيادتين تقنينا يحصر كل التنسيق والتعاون مع القيادة العربية في الجانب العسكري، وعدم تدخلها في أي جانب آخر.

2- التعاون على إنشاء الجيش اليمني وتدريبه وتسليحه طبقا للاتفاقية بين الجمهورية العربية اليمنية والاتحاد السوفيتي بتاريخ 21 مارس 1964 والتي عارضها الرئيس جمال عبد الناصر في حينه وتجمد تنفيذها.

3- التعاون على تطوير قوات الأمن الداخلي.

4- التنسيق بين القيادتين فيما يتعلّق بالتعامل مع مشايخ القبائل ومع المجندين من القبائل، بحيث يكون ذلك بموافقة واطلاع الجانب اليمني.

وبعد مناقشة هذه الموضوعات قال اللواء صلاح: إن القيادة العربية في اليمن وفي مصر منفتحة لمناقشة أي موضوع من الموضوعات التي عليها خلاف، واقترح عليّ الدخول معه إلى صنعاء لمقابلة اللواء أحمد فتحي. وقد عرضت هذا الموضوع بتفاصيله على الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، ووافق على دخولي إلى صنعاء مع اللواء صلاح ياقوت، والعودة بعد مقابلة القيادة العربية في صنعاء، وسيكون دخولي إلى صنعاء في وجه الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر الذي تعهّد له اللواء صلاح بإعادتي إليه. وفعلا وصلت إلى صنعاء، ونزلت في بيت المناضل عبد السلام صبرة، وبقيتُ يومين ناقشتُ خلالها مع القيادة العربية ما كنتُ قد ناقشته مع اللواء صلاح، وقد صاحبني في هذا اللقاء المناضل عبد السلام صبرة، ووعد الفريق

مرتجى بعرض المقترحات على المشير عبد الحكيم عامر وأنور السادات، والرد على الزبيري بعد ذلك.

عدتُ من صنعاء إلى «خمر» ونقلت للشيخ عبد الله ما تم ومن ثم سافرت إلى برط، ونقلت للشهيد الزبيري ما تم في «خمر» وفي صنعاء مع القيادة المصرية، واعتذرت بدخولي إلى صنعاء من دون إذنه، نتيجة موافقة الشيخ عبد الله على ذلك، ولأن ما تم بحثه لم يكن بعيدا عما يريده الزبيري والقيادات اليمنية المعتدلة. وكنتُ أعرف أن الزبيري قد بعث ببرقية إلى القيادة المصرية يشير فيها إلى ما بلغه عن مؤامرة اغتياله من قبل المصريين، ولم أعد أذكر نص الرسالة ولا تاريخها، ولكني وجدت نصا في مذكرات الأستاذ أحمد محمد نعمان يقول فيها: بعد اغتيال الزبيري تركّز السخط ضد المصريين، لأنهم اتُهموا بأنهم كانوا وراء هذا الحادث، وكانت القرينة أن الزبيري قد أرسل برقية قبل هذه الأحداث بأربعة أيام إلى القائد العربي (المصري) اللواء أحمد فتحي عبد الغفار يقول فيها: «بلغنا أنكم تتآمرون علينا، فنحن لن نقول لكم كما قال الفرزدق -أبشر بطول سلامة يا مربع- ولكننا نقول كما قال هابيل لأخيه هابيل: (لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ) سورة المائدة. أخوكم محمد محمود الزبيري».

الفصل الثاني والعشرون
الطريق إلى مؤتمر خمر

تحت إشراف أبي الأحرار الزبيري قمتُ أنا والأخ عبد الملك الطيب، والأخ عبد المجيد الزنداني، بكتابة الرسائل إلى مشايخ القبائل وإلى الشخصيات اليمنية يدعوهم فيها أبو الأحرار لحضور مؤتمر «خمر»، الذي سيحدّد موعد انعقاده فيما بعد، كما قمنا بإعداد مشروع قرارات مؤتمر «خمر»، ومشروع الدستور المؤقت الذي سيقر في مؤتمر «خمر»، ويصدر به قرار جمهوري، وكان دوري في هذا دورا بارزا لأن ممارساتي خلال الفترة الماضية أعطتني تجارب تمكنني من المساهمة بفعالية في صياغة القرارات والدساتير.

وخلال الإعداد لذلك اختلفتُ أنا والأخ عبد الملك الطيب مع الأخ الزنداني، فقد اقترحت مع عبد الملك الطيب أن يكون النص الدستوري كما يلي: «الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي للتشريع»، ولكن الأخ الزنداني أصرّ على أن يكون النص كالتالي: «الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للتشريع». وقد قلتُ له: في الوقت الحاضر طرأت على الحياة أشياء كثيرة لم تكن موجودة في أيام الرسول فمثلا: قانون المرور للسيارات، وقانون المرافعات والتنفيذ، وقانون الجمارك، وكثير من القوانين التي لا تنطبقُ على الشريعة الإسلامية، ولكنها لا تناقضها، ولكن الزنداني أصرّ على رأيه.

حزب الله واغتيال الشهيد الزبيري

كما أن الزبيري قد أعلن قيام حزب الله عند وصولنا إلى برط، واسُتشهد وحزب الله لا يزال قائما، وقد اقترحت أنا والأخ عبد الملك الطيب أن حزب الله هو التنظيم الذي يتبناه مؤتمر «خمر»، ولكن الأخ الزنداني عارض ذلك، لأنه زعيم

«الإخوان المسلمين» في اليمن، وسيأتي حزب الله ليستقطب أكثر إن لم يكن كل «الإخوان المسلمين» في اليمن. وخلال ذلك جاء الشيخ عبد العزيز ناجي الشايف، من مشايخ ذو حسين، إلى الزبيري، وأمين أبو راس واستضافهم لديه في رجوزة عاصمة ذو حسين مع جميع من معهم، حتى يؤثّر على القبيلة ويقنعها بعدم تأييد الملكيين، وتأييد الجمهورية، وفعلا ذهبنا إلى ذو حسين، وبقينا يوما وليلة وذلك في يوم الأربعاء الموافق 31 مارس 1965، وكنا نشعرُ خلال ذلك بأن الجو غير مأمون.

وفي اليوم الثاني الخميس الموافق 1 أبريل 1965 وصل إلى ذو حسين، القاضي عبد الرحمن الإرياني، والأستاذ أحمد محمد نعمان والمناضل عبد السلام صبرة ومن معهم عندما كنا نتجهّز للعودة إلى ذو محمد، وتوجهنا جميعا عائدين إلى مدينة العنان، وكنتُ أمشي راجلا بجانب الحمار الذي كان الزبيري راكبا عليه، وكان الإرياني وصبرة والنعمان راكبين على خيول زودهم بها، عبد العزيز الشايف، وخلال مشينا انطلقت من بيت مهجور رصاصات الغدر وسمعتُ الزبيري يقول الله، الله، الله ثلاث مرات، ثم يسقط على الأرض جثة هامدة. وكان هذا الحادث رهيبا وفظيعا بحيث وقفتُ أمامه بكل هدوء، فلم يترك لي الحادث فرصة للخوف أو الفزع أو الحزن، وهكذا انتهت حياة أبي الأحرار محمد محمود الزبيري شهيدا في أول يوم من أيام شهر أبريل عام 1965، وكنتُ أخشى أن تنطلق رصاصات أخرى لتغتال الإرياني والنعمان وصبرة، ولهذا قلتُ لعبد العزيز ناجي الشايف: «اذهب وأخبر الإرياني ومن معه بأن يترجّلوا ويكونوا ضمن مجموعة كبيرة من القبائل»، ولكن القتلة لم يتعرضوا لأحد غير الزبيري، لأن المؤامرة كانت على الزبيري وحده، ولم يكن لدى المتآمرين العلم أن الإرياني ونعمان وصبرة سيأتون إلى برط.

وقد قام الشيخ عبد العزيز الشايف ومن معه بمحاصرة القتلة داخل البيت المهجور، ولم يجدوا مقاومة منهم، بل سرعان ما استسلموا لهم، وتم نقل جثة الشهيد الزبيري إلى مدينة العنان، وجاءت طائرة من صنعاء عليها الشيخ الرويشان، وتم تسليم القتلة للشيخ عبد الله بن حسين الأحمر «كانوا أربعة ولم يكن خامسهم موجودا» وهم 3 من بيت الفلاحي واثنان من غيرهم.

تشكيل حكومة النعمان

أحدث استشهاد الزبيري ردود فعل شعبية عنيفة في كل أنحاء اليمن، متهمين المصريين بأنهم هم الذين دبّروا اغتياله، وهذا جعل المصريين يقرّرون مرور عاصفة الغضب الشعبي، ويوافقون على تشكيل حكومة يمنية برئاسة الأستاذ أحمد محمد نعمان من دون الاعتراض على أي اسم من أسماء الحكومة، وقد تشكّلت حكومة النعمان من الآتية أسماؤهم:

– أحمد محمد نعمان	رئيسا للوزراء
– القاضي عبد الله بن محمد الإرياني	وزيرا للإدارة المحلية
– حسين عبد الله المقدمي	وزيرا للصحة
– منصور عبد العزيز	وزيرا للعدل
– ناصر المعافا	وزيرا للزراعة
– أحمد عبده سعيد	وزيرا للخزانة
– د. محمد سعيد العطار	وزيرا للاقتصاد
– علي قاسم المؤيد	وزيرا لشؤون الرئاسة
– محسن أحمد العيني	وزيرا للخارجية
– الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر	وزيرا للداخلية
– العميد محمد الرعيني	وزيرا للحربية
– أحمد حسين المروني	وزيرا للإعلام
– القاضي عبد الكريم العنسي	وزيرا للتربية والتعليم
– م. عبد الله بن حسين الكرشمي	وزيرا للأشغال
– د. حسن محمد مكي	وزيرا للمواصلات
– القاضي حسين السياغي	وزيرا للأوقاف والإرشاد
– الشيخ علي بن ناجي القوسي	وزيرا للدولة
– علي محمد سعيد	وزيرا للدولة

مؤتمر خمر وقراراته

بعد استشهاد الزبيري طلب مشايخ رداع عقد مؤتمر شعبي في ذمار، وقد عقد في يوم 8 أبريل 1965 وحضره مشايخ من عنس والحدا والبيضاء، وصدرت منه قرارات تدين اغتيال الشهيد الزبيري، وتدعو لقيام حكومة يمنية شعبية، وغير ذلك من القرارات.

في تلك الأثناء، نشطت كل القوى رسميا برئاسة حكومة النعمان، وشعبيا بكل القوى الشعبية القبلية والمدنية والعسكرية، وقد تم عقد المؤتمر 2 مايو 1965 واستمرّ لأربعة أيام برئاسة القاضي عبد الرحمن الإرياني، وكنتُ مقررا للمؤتمر أتواصل مع كل العناصر الفاعلة. وقد تمكّنتُ مع الأخ عبد الملك الطيب من تجميع عدد كبير من الشباب الوطني المثقف، ومن بعض ضباط الثورة ومن أساتذة الجامعات، وذلك بهدف تفعيل اجتماعات المؤتمر والإعداد النهائي لمقرراته ودستوره المؤقت. وخلال جلسات المؤتمر جاء إلى «خمر» الأخ حسين الدفعي والأخ علي المطري وربما هادي عيسى، ووزّعوا ريالات على بعض المشايخ بهدف إحداث انشقاق وخلافات داخل المؤتمر تأييدا للرئيس السلّال، لكن فشلت هذه المحاولة ونجح المؤتمر، وكان للشباب دور بارز جدا في الإعداد لقرارات ودستور المؤتمر، ومن أهم قرارات المؤتمر ما يلي:

أولا : تشكيل هيئة السلم الوطني، تتولّى الاتصال بشتى الطرق والوسائل ببقية القبائل المغرر بها، سواء بالاتصال المباشر أو التراسل للتفاهم الأخوي وإحلال السلام ووحدة الكلمة.

ثانيا: يمنح مؤتمر السلام الثقة للوزارة القائمة.

ثالثا: يؤكد المؤتمر على رئيس الوزراء الالتزام بالبرنامج الذي أعلنه رئيس الوزراء مع الاهتمام بما يلي:

- العمل بمختلف السبل والوسائل لإنهاء حالة الحرب وإقرار السلام.
- تنظيم يحدّد العلاقات مع الشقيقة الكبرى؛ الجمهورية العربية المتحدة على هدي قرارات المؤتمر وروحه.

- السعي إلى إيقاف حالة التوتر في العلاقات مع الـجيران.
- إنشاء الـجيش الوطني ودعم قوى الأمن.
- تنمية ودعم الاقتصاد الوطني.
- العـمل على تصـحيح الأوضـاع في جـميع الأجـهـزة والدوائر الـحكومـية باختيار الأكفاء الـمخلصين ذوي النزاهة والاستقامة.

رابعا: يؤكد الـمؤتمر ضرورة الـمبادرة بإرسال وفود إلى الدول العربية جميعا من أجل التعاون على إنهاء حالة الـحرب وإقرار السلام في اليمن.

خامسا: قرر الـمؤتمر تنفيذ الـمطالب الأساسية التي وضعها شهيدنا العظيم أبو الأحرار الأستاذ محمد محمود الزبيري ورفاقه الـمستقيلون في 2 ديسمبر 1964، وهذه هي الـمطالب الأسـاسـيـة التي يجب أن تقـوم الدولة على أساسها:

1- تعديل الدستور.
2- إقامة مجلس جمهوري.
3- إقامة مجلس شورى.
4- إعلان قيام تنظيم شعبي شامل.
5- تكوين جيش وطني قوي.
6- تأليف مجلس دفاع وطني.
7- تشكيل محكمة شرعية عليا تتولّى محاكمة العابثين بأموال الدولة ومقدرات الشعب.

سادسا: تكوين لجنة متابعة لتنفيذ قرارات الـمؤتمر تتولّى الـمهام الآتية:

1- مراقبة الـحكومة والتعاون معها لتنفيذ قرارات الـمؤتمر.
2- العمل على اتخاذ الـخطوات الكفيلة بانتخاب مجلس الشورى في أسرع وقت ممكن لا يتعدى ثلاثة أشهر.
3- مزاولة اختصاصات مجلس الشورى الـمنصوص عليها في الدستور الـمعدل حتى يتم تشكيل الـمجلس.

سابعا: يحيّي الـمؤتمر نضال الـجنوب اليـمني في سـبيل الـحرية والـخلاص من أغلال الاستـعمـار، ويهـيب بالـمنظمـات الشعـبـية والقوى الوطنية توحيـد كلمتها وضم صفوفها.

ثامنا: يشكر الـمؤتمرون باسم الشعب اليـمني الـجمـهورية العربية الـمتحدة على ما قدّمته من عون للثورة اليـمنية ولشعب الـجمـهورية العربية اليـمنية، ويقدسون الدماء الزكية وأرواح الشـهداء الطاهرة التي حققت الـمعاني السامية للأخوة العربية.

تاسـعـا: يرحّب الـمـؤتمر في تقـدير وامـتنان بالـقـرار الأخـوي الذي أصـدره الـمـؤتمر الإسلامي الـمنعقد في مكة الـمكرمة وذلك لإقرار السلام في اليمن.

عاشرا: يناشد الـمؤتمر اليـمنيين جميعا إنهاء أعمال العنف والتخريب وحل مشاكلهم بالسلم والإخـاء والـمـحـبـة، والاحـتكام إلى كـتـاب الله الذي يحـرّم سـفك الدماء وينهى عن الشقاق والـخلاف.

حادي عشر: يستنكر الـمؤتمر حادثة الغدر والـخيانة التي اغتيل بها شهيد اليمن أبو الأحرار وداعية السلام الأستاذ محمد محمود الزبيري، والـمؤتمرون مصممون على أخذ الثأر من الـمتآمرين.

ثاني عشر: يوجه الـمؤتمر الشكر الـخالص إلى الشيخ عـبد الله بن حسين الأحـمر وقبيلة حاشد على كرم الضيافة التي لقيها الـمجتمعون أثناء انعقاد الـمؤتمر.

وأثبت في الوثائق الـملحـقـة في هذه الـمـذكـرات نص قـرارات مؤتمر السـلام في «خمر»، ونص الدستور الـمؤقت الذي يحلّ محل الدستور الـمؤقت القائم، وقد اشتمل نص الدسـتور على 78 مـادة وأبرز مـا فـيه هو تقليص صـلاحـيات رئيس الـجـمـهورية وإعطاؤها للمجلس الـجـمـهوري ككل، والتـأكـيـد في الـمـادة الثالثة على أن الشريعـة الإسلامية مصدر القوانين جميعها، كما أراد الزنداني و«الإخوان الـمسلمون».

نص مشروع دستور الـمؤتمر

خلال إعـداد مشـروع دسـتور «خمـر» الـمؤقت تدخّل عبـد الـمـجيـد الزنداني،

و«الإخوان المسلمون»، فأضافوا إلى مشروع الدستور أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع، كما أضافوا أيضا أن اليمن جزء من الأمة العربية والإسلامية، وكان ذلك بدعم من الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر. وقد ذهبتُ إلى الأستاذ نعمان رئيس الوزراء -حينذاك- وعرضت عليه الموضوع وأن هذه النصوص الزندانية لا يمكن أن تكون نصوصا دستورية. وبعد أن اطلع الأستاذ نعمان على ذلك، قال: اليمن كله شعب مسلم، ولا ضرورة لورود نص أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع؛ لأننا لن نخالف الشريعة، كما أن اليمن أصل العروبة والعرب، ولذلك لا ضرورة للنص بأن اليمن جزء من الأمة العربية والإسلامية، وعُدّل الدستور كالتالي:

المادة الأولى: نظام الدولة

1. اليمن جمهورية برلمانية ذات سيادة.
2. الشعب مصدر السلطات.
3. يزاول الشعب سلطاته عن طريق بوابة مجلس الشورى.

المادة الثانية: المجلس الجمهوري

1. يتكون المجلس الجمهوري من خمسة أعضاء لتخطيط وتوجيه شؤون الدولة العامة والإشراف على تنفيذ السياسة التي يقرها مجلس الشورى.
2. رئيس المجلس الجمهوري هو رئيس الجمهورية.
3. يزاول رئيس المجلس الجمهوري المهام التالية:

أ. التوقيع على القوانين والقرارات والتشريعات التي يصدرها مجلس الشورى أثناء فترة الانتقال.

ب. تعميد السفراء والوزراء المفوضين الذين يرشحهم مجلس الوزراء لتمثيل البلاد في الخارج.

ت. اعتماد ممثلي الدول الأجنبية لدى الدولة.

ث . التصديق على أحكام المحكمة الشرعية العليا في الجرائم السياسية.
ج . ينوب عن رئيس المجلس الجمهوري أثناء غيابه خارج البلاد رئيس مجلس الشورى.

المادة الثالثة: مجلس الشورى

1- يتألّف مجلس الشورى من مائة وواحد وخمسين عضوا.
2- يتولّى مجلس الشورى الاختصاصات التالية:
أ . وضع الدستور الدائم.
ب . انتخاب أعضاء المجلس الجمهوري.
ت . انتخاب رئيس للوزراء يصدر بتعيينه قرار من رئيس المجلس الجمهوري.
ث . إصدار التشريعات والقوانين لتنظيم الدولة أثناء فترة الانتقال.
ج . إقرار المعاهدات والاتفاقيات التي تعقدها الحكومة.
ح . لمجلس الشورى أن يسحب الثقة من الوزراء وأن يعفي رئيس الوزراء.

المادة الرابعة: مجلس الوزراء

1. مجلس الوزراء هو السلطة التنفيذية العليا في الدولة.
2. يختار رئيس الوزراء أعضاء وزارته، ويطلب الثقة بهم من مجلس الشورى.
3. لرئيس الوزراء نائب واحد يختاره رئيس الوزراء.
4. تقدّم الوزارة استقالتها إلى رئيس المجلس الجمهوري.

المادة الخامسة: الاتحاد اليمني التقدمي

1- يؤلّف المواطنون تنظيما سياسيا، يتولّى حشد القوى الشعبية لحماية المبادئ الواردة في هذا الميثاق، وتحقيق أهدافه في تقدم الشعب، ورفاهيته، وحريته، ووحدته.

2- يُسمّى التنظيم الشعبي السياسي «الاتحاد اليمني التقدمي».
3- الأمانة العامة للاتحاد اليمني التقدمي هي أعلى مراكز التنظيم الشعبي السياسي.

المادة السادسة: مجلس الدفاع الوطني

1- يتكوّن مجلس الدفاع الوطني من أعضاء المجلس الجمهوري والقائد العام للقوات المسلحة.
2- يتولّى مجلس الدفاع الوطني وضع الخطة الشاملة لحماية الأمن الداخلي والخارجي وبناء الجيش الوطني.

المادة السابعة: المحكمة الشرعية العليا

1. تُشكّل محكمة شرعية عليا من نخبة من العلماء بقرار من المجلس الجمهوري.
2. تتولّى المحكمة الشرعية العليا المهام التالية:
3. محاكمة العابثين بأموال الدولة ونظامها ومقدراتها من المسؤولين وغيرهم.
4. محاكمة المتهمين بالجرائم السياسية.
5. تشكيل المحاكم الإدارية في الألوية.

المادة الثامنة: أحكام عامة

1. تنظيم الدولة على أساس الأخذ بنظام الإدارة المحلية.
2. يُعتبر هذا الميثاق دستورا مؤقتا أثناء فترة الانتقال.

المادة التاسعة: أحكام انتقالية

1. مدة فترة الانتقال عامان.
2. الأحكام والقوانين والقرارات الصادة أثناء فترة الانتقال تعتبر نافذة المفعول

بعد صدور الدستور الدائم، ما لم تعدّلها السلطة التشريعية المنتخبة على أساس الدستور الدائم.

وقد أصدر رئيس الجمهورية قرارا بإصدار الدستور المؤقت الذي وضعه مؤتمر «خمر» بتاريخ 8 مايو 1965 كما أصدر قرارا بتاريخ 12 مايو 1965 ينص على الاكتفاء بعضوين في المجلس الجمهوري، وقد تعيّن القاضي عبد الرحمن الإرياني والشيخ نعمان بن قائد بن راجح في المنصبين.

محاولة اغتيال السلّال والعمري والانقلاب على مؤتمر خمر

عند عودتنا من مؤتمر «خمر» إلى صنعاء خرج الرئيس السلّال والفريق العمري لاستقبال الواصلين من «خمر»، وجلسا تحت شجرة في العراء، وجاء إليهما بعض ممن وصلوا من «خمر»، وعلى رأسهم القاضي عبد الرحمن الإرياني ورئيس الوزراء الأستاذ نعمان، وخلال الجلسة دبّر بعض المشايخ مؤامرة لاغتيال السلّال والعمري، ولكن تم إحباط هذه المؤامرة خوفا من حدوث فتنة كبيرة.

وعند وصولنا إلى صنعاء ومرور فترة وجيزة بدأ السلّال ومعه القيادة المصرية في إحداث حملة اعتقالات لكثيرين من الشباب، وكان قد بلغني أن السلّال والمصريين يرتّبون انقلابا تقومُ به فرقتا المظلات والصاعقة من اليمنيين التابعين للقوات المصرية، وقد ذهبت إلى القصر الجمهوري الذي كان فيه الأستاذ نعمان، وكان ابنه محمد أحمد نعمان نائبا له، ويزاول عمل وزير الخارجية، وكان جالسا في مكتب بالقصر الجمهوري، ولديه عدد من الناس يصرّف الأعمال، وكأنه دولة حقيقية، وحاولتُ أن أتفاهم معه بأن يسهّل لي الفرار من صنعاء، ولكن لوجود آخرين معه تجاهلني بعد السلام عليه، ولم أجد بُدا من أن أكتب رسالة قصيرة جدا في ورقة صغيرة قلتُ له فيها: «أنت الآن على كرسي الدولة وتتصرّف كرجل دولة، ولكني أترقب قيام انقلاب ضدك وضد حكومة النعمان، وكأني أراهم يدخلون عليك ويسحبونك من على الكرسي ويجرّونك، وكأنني أسمع صوت دقات رأسك في سلم القصر». وسلّمته الرسالة، وذهبت إلى بيتي متخفيا، وبلغني فيما بعد أنه انتقل من

مكتبه إلى غرفة والده رئيس الوزراء، وسلّمه رسالتي إليه، وقرأها الأستاذ نعمان وقال لابنه: «لدى محمد الفسيّل رادار للأحداث الخطيرة، ولا أستبعد حدوث الانقلاب».

وبلغني فيما بعد أن محمد أحمد محمد نعمان لم ينم إلا بعد أن دبّر الفرار من صنعاء إلى القاهرة على طائرة أقلعت قبل الفجر، ورتّب الأستاذ نعمان السفر إلى القاهرة مع بعض الوزراء، وهناك أرسل استقالته إلى المشير السلّال، وصورة منها إلى جمال عبد الناصر.

محاولة اعتقالي وقتلي

كان أعوان السلّال يلقون القبض على أي شخص يلبس البدلة والكرفتة ويمرُّ في ميدان التحرير أو يتواجد في دار الضيافة، كما كانوا يلقون القبض على أي معمم في بداية الثورة، وفي المساء أرسل الرئيس السلّال قائد الحرس ومعه مجموعة على مصفحة لإلقاء القبض عليّ وإيداعي السجن، وكان في بيتنا -حينذاك- الطفل طه ابن أخي أحمد الذي أطل من النافذة وقال للحرس المكلفين باعتقالي: من تشتوا عمي محمد؟ هو طالع!، قالوا له: ادعيه ينزل معه رسالة من سنان أبو لحوم، وكنتُ قد أطللت من النافذة بشكل متخفّ، وفكّرت أن أنزل لاستلام الرسالة، ولكن زوجتي حاولت الاتصال بالهاتف فوجدته مقطوعا، وقالت لي: لا توجد رسالة وإنما حملة اعتقالات، ومنعتني من النزول وصعدت وأنا معها إلى سطح البيت، وكان بيت جارنا المسوري ملتصقا بجدار بيتنا، ولم يكن المسوري موجودا، بل كان هناك والده كبير السن وعائلته، وقد تكلّمت زوجتي معهم وطلبت منهم الإذن بانتقالي إلى بيت المسوري لفترة، وفعلا نزلت إليهم وكان لديهم في (الديمة/المطبخ) خزانة كبيرة أخفوني فيها، وبقيت فترة في هذا الوضع، ولكن جاء ابن المسوري من السوق، وبلغه وجودي فطلب مني الخروج والعودة إلى بيتي، وخرجت من بيت المسوري إلى بيتي وفكّرت ماذا أعمل؟ وكان هناك بيت آخر ملاصق لبيتي فتسلّقتُ جداره ونزلت إليه، ولكني وجدت أن باب السطح مغلق، فعدت إلى سقف بيتي، وكان

هناك كومة قش فتغطّيت بداخلها، وبلغني فيما بعد أن اللواء علي السلّال تلميذي في سجن قاهرة حجة وابن الرئيس السلّال، قد أقنع والده بإرسال طقمين لمحاصرة بيتي، وإلقاء القبض عليّ، وبدلا من إيصالي للسجن يتم إعدامي، وفي الصباح أُشيّع بعد الصلاة عليّ إلى مقبرة الشهداء، وجاء الطقمان وتمركزا حول البيت، ودخل بعضهم إلى بيتي وجلسوا في الغرفة العليا (الدور الثاني) وعندما كنتُ متخفيا تحركت حركة بسيطة أشعرتهم بوجودي في السطح، فصعد بعضهم إلى السطح، ومعهم الأخ محمد حزام من بني حشيش صديق أخي أحمد، الذي حاول مخادعة العسكر، فعادوا إلى الغرفة من دون العثور عليّ.

وقد بقي الحرس والمصفحتان حول بيتي يقومون بالمراقبة، وظلوا إلى وقت الفجر وغادروا المنطقة، وبعد ذلك توجهتُ بملابس متخفية إلى بيت الأخ أحمد العيني شقيق الأخ محسن العيني وطرقتُ عليه الباب، وطلبتُ منه إخفائي فقال لي: «أنا معرّض للاعتقال»، ونصحني أن أذهب إلى بيت الشيخ محمد الحباري من أرحب، لأنه لن يتعرض للاعتقال، وذهبت فعلا إلى بيت الحباري وهو صديق أعرفه من قبل الثورة، وقد شارك مشاركة فعلية في تفجير الثورة، فخرج إلي وأدخلني إلى بيته وقال لي: «سأدبّرُ لك مكانا لتختفي فيه، في أحد بيوت التابعين لي القريبة من بيته»، وفعلا تم ذلك وبقيت أياما مختفيا لديهم، وخلال ذلك زارتني زوجتي وأخبرتني أن بيتي لايزال مراقبا. ومرت أيام كان صديقي الحباري والشيخ سنان أبو لحوم والشيخ أحمد علي المطري وآخرون مرّوا بسياراتهم على البيت الذي كنتُ مختفيا فيه، وأخذوني على سياراتهم واتجهنا من صنعاء إلى منطقة زراجة في الحدا، وهناك ترجّلتُ من السيارة فوجدتُ أمامي صديقي العزيز حسين عبد الله المقدمي وزير الزراعة –حينذاك– ولم أكن أعرف أين سيكون اتجاهنا، وبعد أن تجمّعت مجموعة كبيرة في زراجة تحركت السيارات إلى الحدا، حيث نزلنا ضيوفا على الشيخ علي بن ناجي القوسي، وكان معنا من المشايخ الشيخ سنان أبو لحوم، والشيخ محمد الحباري، والشيخ عبد الولي القيري، والشيخ أحمد دويد، وكذلك وجدت بجانبي وجانب المقدمي الأخ محمد أحمد الرعدي، وفي الحدا عرفت من سنان أبو لحوم

أننا سنتجه إلى السعودية باعتبارنا جمهوريين منشقين، وفعلا توجهنا عن طريق قبيلة عبيدة ومراد، وفي حريب فكرّتُ وقلتُ لنفسي: سنذهب إلى السعودية ماذا نعمل؟ وذهبت إلى سنان أبو لحوم وسألته هذا السؤال فقال لي: «اسمع أنا منذ أشهر أجمع هذه المجموعة على أساس نذهب إلى السعودية وأنت الآن تريد أن تطعفرهم (تبعثرهم) بسؤال، خيرة الله عليك في هذا المكان قتلوا علي أحمد الحميدي، وأنت ما معك إلا معبر (رصاصة) أو تسكت». ووجدت أنه لا فائدة مع سنان، فذهبت إلى الشيخ أحمد علي المطري وهو من أفضل المشايخ وأكثرهم ثقافة وفهما، وذكرتُ له ما قلته لسنان وما قاله لي، فردَّ عليّ: «أنا معك يجب أن نفهم من الآن ونحن في بلادنا ماذا نريد من السعودية وماذا سنعمل هناك».

وثيقة الوفد المسافر إلى السعودية

كان هناك مسجد صغير دخلتُ إليه وكتبتُ بخطي وثيقة نعرضها على كل الحاضرين ونتفق عليها أو نختلف ونصها كالآتي:

بسم اللّه الرحمن الرحيم

نقول ونحن الواضعين توقيعاتنا أدنى هذا بأننا اتفقنا وتعاهدنا فيما بيننا على ما جاء في هذه الوثيقة والالتزام به. ونحن نقسم بالله وبالشرف والقبيلة وبعزة الشعب اليمني الأبي أن نعمل جاهدين على تحقيق الأهداف التي حوتها هذه الوثيقة، ولا نراعي إلا المصلحة للشعب، وإنقاذه من مآسي الحرب وويلاتها ومن الفوضى ومن الانتهازيين، ومن أصحاب المصالح الخاصة، وعلى هذا أعطينا وجهنا ووضعنا توقيعاتنا.

وهذه الأهداف هي:

- ألا نراعي أي مصلحة شخصية وإنما نراعي في أعمالنا وأقوالنا المصلحة العامة وتحقيق السلام والاستقرار في ربوع اليمن والعمل على إقامة دولة يمنية جمهورية ذات سيادة تحكم بكتاب الله وسنة رسوله.
- الوفاء بالعهد والميثاق الذي قطعناه على أنفسنا في مؤتمر السلام اليمني

الذي عُقد في «خمر» والالتزام بجميع قرارات المؤتمر، وفرض احترام الدستور الذي أقرّه الشعب في مؤتمر السلام في «خمر» وحكومته الوطنية ورفض أي تشكيل حكومي لا يرضى عنه الشعب.

- العمل على جمع كلمة اليمنيين وتوحيد صفوفهم لإنهاء الحرب وذلك بعقد مؤتمر يضم أولي الحرب في الجانب الجمهوري والجانب الآخر على أساس إخراج بيت حميد الدين وإخراج المصريين من اليمن، وإقامة حكومة جمهورية يمنية يرضى عنها الجميع.
- إننا باسم الشعب اليمني نحرص كل الحرص على صون السمعة العربية وسلامة العلاقات الأخوية بين شعبنا وبين شعب الجمهورية العربية المتحدة، كما نحرص على تعميق روح الأخوة العربية بين الشعبين على أساس الاحترام المتبادل والتفاهم الكامل في حل جميع المشاكل بروح أخوية تحترم استقلال اليمن وسيادتها وترك اليمنيين يحلون مشاكلهم بأنفسهم.
- إننا باسم الشعب اليمني نعلن رغبة الشعب اليمني الصادقة في تصفية الجو بين اليمن والمملكة العربية السعودية، وإعادة روح الأخوة والصداقة وحسن الجوار على أساس إيقاف الإمدادات والمساعدات لبيت حميد الدين، والتعاون مع الحكومة اليمنية التي يختارها ممثل الشعب، ونتعهد باسم الشعب اليمني أن نتفاهم مع المملكة العربية السعودية تفاهما كاملا على التعاون الأخوي وتعميق روح الصداقة، وإزالة كل الشكوك على أساس الاحترام المتبادل دون أي مساس باستقلال وسيادة اليمن.
- نتعهد أن نلتزم بالبنود الخمسة الماضية ونتعهد أن يكون وفدنا منظما، وألا يحدث حدث أو يتصرف أي تصرف فعلا أو قولا خارجا عما يتفق عليه الوفد بالرأي الجماعي للأغلبية من أعضاء الوفد، وأن نقرّ للوفد لائحة يعمل بموجبها ويلتزم بها، هذا ما تعاهدنا عليه وضمنته وجوهنا وذممنا والله المعين.

وقد وقع على هذه الوثيقة الشاهدون وذلك بتاريخ 20 يوليو 1965 الموافق ربيع الأول 1385هـ.

التوقيعات

- علي ناجي القوسي (رئيس الوفد)
- سنان أبو لحوم
- عبد الوهاب دويد
- أحمد علي المطري
- عبد الله محمد القوسي
- ناصر علي البخيتي
- نعمان بن قائد بن راجح
- أحمد العجي طالب
- علي صالح المطري
- علي شويط
- ناصر الشبيري

وبعد التوقيع على هذه الوثيقة توجهنا عن طريق قبيلة مراد وحريب حتى وصلنا بيحان، وهناك اجتمعت بالإخوة؛ حسين المقدمي، محمد الرعدي، عبد الله محمد القوسي، وتناقشنا حول موضوع السفر إلى السعودية من دون الإعلان عن وفدنا وأهدافنا من الذهاب للسعودية، واقترحت أن يذهب الوفد كله عن طريق عدن، ومنها إلى بيروت، وفيها نقيم مؤتمرا صحفيا نعلن فيه عن أهدافنا من السفر إلى السعودية، ونعلن أننا جمهوريون منشقون عن جمهورية السلّال، وهذه هي الصفة التي يجب أن نتصف بها دائما: «الجمهوريون المنشقون»، وبعد ذلك طرحنا الاقتراح على المجموعة كاملة، ولكن ظهر أن أكثر المشايخ يستعجلون الوصول إلى السعودية، وتم الاتفاق على أن يسافر محمد عبد الله الفسيّل وحسين عبد الله المقدمي وعبد الله محمد القوسي إلى عدن ومنها إلى بيروت، وأن نرسل من عدن عن طريق عباس الوزير برقيات إلى الدول العربية وإلى جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، نبيّنُ فيها أننا جمهوريون منشقون نحاول التفاهم مع المملكة العربية السعودية، لإيقاف دعمها للملكيين والاعتراف بالجمهورية، ونحن الجمهوريين الذين طلبنا الدعم المصري للثورة وسنكون القوة التي تخرجهم من اليمن، أما الملكيون فلن يتمكّنوا من إخراج المصريين.

وفعلا سافرنا نحن الثلاثة من بيحان إلى عدن وفيها أعطونا ورقة مرور نتمكّنُ بها من الصعود على متن الطائرة، وسافرنا إلى البحرين ولم يسمحوا لنا بالدخول وبقينا في المطار، وفي المطار كتبت تصورا لما يمكن أن يكون في السعودية، وفي هذا

التصور قلتُ إن المحارب لا يمكن أن يستبدل فرسه خلال المعركة، ولكنه يبقى على فرسه إلى أن ينتصر أو يموت، والسعودية لا يمكن في الوقت الحاضر أن تتخلّى عن الملكيين، لأنهم فرسها الذين تحارب بهم، ولكن ربما تحاول الاستعانة بالجمهوريين المنشقين ضد المصريين، كما استعانت من قبل بأولاد علي الوزير الذين لهم منظمة تُسمّى «اتحاد القوى الشعبية»، هذا موجز من دون التحليل الذي أوردته في هذه المداخلة، وقد قرأته على الأخوين؛ المقدمي وعبد الله القوسي، ويظهر أن ما ذكرته كان غائبا عنهم، لأن عبد الله القوسي فزع من التحليل، وكان لديه نوع من الاضطراب الفكري، وبقي هذا الاضطراب إلى أن وصلنا إلى السعودية بعد إقلاعنا من البحرين إلى بيروت.

وفي بيروت تواصل معنا الإخوة؛ إبراهيم الوزير، وزيد الوزير، وقاسم الوزير، ومحمد عبد الرحمن الرباعي، وأمين هاشم، وساعدونا على عقد مؤتمر صحفي في يوم 5 أغسطس 1965 حضره أكثر الصحفيين والمراسلين في بيروت، وقد كلّفني الإخوان بأن أتولّى الحديث في هذا المؤتمر الصحفي والجواب عن الأسئلة وتم ذلك. وقد شرحت من نحن وما نهدف له من زيارة السعودية، وأجبت عن الأسئلة، وكان فيها صراحة وإحراج ومن ضمن الأسئلة هل نحن جمهوريون أم ملكيون؟ وقد أجبت عليهم أننا نحن الجمهوريون الحقيقيون المنشقون عن جمهورية السلّال.

كما أجبتُ عن سؤال حول موقفنا من جمال عبد الناصر والقوات المصرية في اليمن، قلتُ فيه: إننا نقدّر ونحترم جمال عبد الناصر ونحن الذين طلبنا منه دعم الجمهورية العربية اليمنية عسكريا وسياسيا، ولكن يبدو أن المخابرات المصرية هي التي تتصرّف تصرفات تضرُّ بمصر وتضرُّ باليمن، وتضر بالعالم العربي كله، وأن المعلومات التي تصل للرئيس جمال عبد الناصر معلومات مخابراتية غير صحيحة. وسألونا عن موقف السعودية إذا أرادت أن نكون ملكيين بدلا عن الجمهورية، وقلتُ لهم: الوفد الذي سيصل إلى السعودية هم أهم رجالات اليمن، وهم الجمهوريون الحقيقيون، وسنحاول إقناع السعودية بأننا الذين طلبنا المصريين لدعم الجمهورية، ونحن الذين نستطيع أن نخرجهم من اليمن، أما الملكيون فلن يتمكّنوا من ذلك،

وسيظلون يستغلون السعودية بشتى الطرق سياسة وذهبا وسلاحا.

وفي يوم 7 أغسطس 1965 وصلنا إلى السعودية، وكان المقرر في هذا الوقت انتقال الوفد الجمهوري في مؤتمر الطائف، وقد تم اختيار ثمانية أشخاص للانتقال إلى الطائف على أن يلحقهم الآخرون وهم؛ سنان أبو لحوم، حسين المقدمي، محمد عبد الله الفسيّل، نعمان بن قايد بن راجح، أحمد ناصر الذهب، أحمد العجي طالب، علي ناجي القوسي. وكان أولاد علي الوزير قد طلبوا من الوفد الجمهوري ضمهم إليه باعتبارهم جمهوريين، ولهذا انضم إبراهيم الوزير لوفد الجمهوريين.

محاولة شراء بعض مشايخ الجمهوريين

في أواخر شهر يوليو 1965، حاول الملكيون شراء بعض المشايخ الجمهوريين وكلّفوا الشيخ حامس العوجري بتوزيع مبالغ من الذهب عليهم، وكان الشيخ علي ناجي القوسي ممن أخذ مبلغا من الذهب، وقد اجتمع وفدنا كله وعاتب الشيخ علي ناجي القوسي، الذي كان رئيس الوفد الجمهوري على استلام الذهب من الملكيين وشدّدوا عليه فردّ عليهم: «الذهب ذهب والمبادئ على حالها، احنا ما نغيّر مبادئنا، لا بالذهب ولا بغيره». ولكن المشايخ شدّدوا عليه في العتاب، وظن أنني الذي قمت بتحريض المشايخ لمعاتبته، فالتفت إلي وصرخ في وجهي قائلا: «لا تتدخل بيننا يا فسيّل، أنت مالك قبيلة ولا عليك التزامات، الالتزامات على المشايخ». وقد استغرب المشايخ أن تأتي غضبة الشيخ علي ناجي القوسي عليّ، فقالوا له: «ما دخل الأستاذ الفسيّل في الموضوع؟» وهنا قمتُ وقلتُ للمشايخ: «اتركوه يغضب عليّ كيفما يريد، لأنكم كلكم مشايخ وما فيش بينكم رعوي إلا أنا، والشيخ علي ناجي القوسي شيخ وجد قبيلي يستطيع أن يتمشيخ عليه»، وقد ضحكوا جميعا وقام الشيخ علي بن ناجي القوسي وقبّلني في رأسي معتذرا.

وقد طلبت السعودية من الوفد الجمهوري أن يقدّم كشفا كاملا بأسماء الوفد، وكان الوفد الجمهوري يعتبرني سكرتيرا له، وقد قمت بكتابة الكشف بأسماء الوفد، وبدأت الكشف بالترتيب الآتي: الشيخ علي بن ناجي القوسي، الشيخ راجح

بن قايد، الشيخ سنان أبو لحوم، واستمررت في كتابة الأسماء، وجاء ذكر اسم إبراهيم الوزير في منتصف الكشف، وعندما حضر إبراهيم ورأى ذلك غضب غضبة هستيرية ضدي، لأنني لم أجعله في أول الكشف، وقال: «الفسيل بعثي كافر ولا يجوز الاعتماد عليه»، وقد قابلت هذه الغضبة بكل برود ورددت على إبراهيم ضاحكا: «يا أخ إبراهيم الإمام أحمد لم يكفّرني ولم يقطع رأسي، وقد كتبت فيه كتاب «الرجل الشاذ»، وها أنا الآن أمامك، ولو أنك الإمام لقطعت رأسي، لأنك قد كفّرتني ومن كفّر مسلما فهو كافر، وأنت يا أخ إبراهيم تحلم بأن تكون إماما، وأنصحك من الآن أن تتخلّى عن أحلام تولي الإمامة، لأنك لا تصلح لذلك».

اجتماع الوفد الجمهوري بالملك فيصل

في 27 يوليو 1965 استقبلنا في الطائف الملك فيصل، وكنا قد اتفقنا أن يتكلّم علي بن ناجي القوسي بكلمة قصيرة، ثم يترك بقية الكلام للشيخ سنان أبو لحوم، وفي اجتماعنا بالملك فيصل قال له الشيخ علي بن ناجي القوسي: «شوف يا طويل العمر إذا كنتَ تريد اليمن فهذه وجوه اليمن، وإذا كنتَ تريد الملكيين أولاد حميد الدين فقد مرَّ أكثر من سنتين دون أن يحققوا لك شيئا، والملكية قد زالت من العالم ولم يبق إلا مملكة بريطانيا». هذا مضمون ما قاله الشيخ علي ناجي القوسي بلهجته اليمنية، وفي آخر كلامه قال: «إحنا ما نتاجر بمبدأنا». فردّ عليه الملك فيصل: «إحنا لسنا ملوك إحنا خدم الحرمين الشريفين، وأقول لكم إن ما يحدث في اليمن يجعلني في كثير من الأحيان لا أنام، فالدماء التي تسفك في اليمن هي دماء إخواننا المسلمين وإخواننا المسلمين المصريين، ولكن العدوان علينا هو الذي دفعنا لدعم بيت حميد الدين دفاعا عن نفوسنا ونحن على أتم الاستعداد أن نتعاون مع كل اليمنيين وغير اليمنيين على خروج المصريين من اليمن، وإنهاء دعمنا لبيت حميد الدين، وأنتم إخواننا وما يضركم يضرنا، وما نريد لليمن إلا الخير والاستقرار». وكانت كلمة الشيخ علي بن ناجي القوسي كافية في الموقف، وتم الاتفاق على أن يلتقي الوفد الجمهوري بوفد ملكي ليس فيه بيت

حميد الدين، وفعلا عقدت اجتماعات كان صديقي أحمد محمد الشامي وزير الخارجية الملكي هو الذي يرأس الجانب الملكي.

وفي يوم 30 يوليو 1965 عقد الوفد الجمهوري اجتماعا وناقشنا موضوع لقاءاتنا بالملكيين بمن فيهم بيت حميد الدين، وحصل خلاف بيننا في ذلك، وبعد مناقشات وصلنا إلى أن الاجتماعات حتى بوجود بيت حميد الدين اجتماعات عادية إذا كانت القضايا المطروحة لا تصل إلى مرحلة مناقشة الاعتراف بالملكيين، وشكّل الوفد الجمهوري لجانا للحوار، كما شكّل الجانب الملكي لجنة للحوار. وقد عقدت اللجنة المشتركة اجتماعا في يوم 31 يوليو 1965 في بيت السديري، وتحدّث في الاجتماع أحمد الشامي والقوسي ومحمد بن الحسن وعبد الله بن الحسين. وتناقلت وكالات الأنباء والإذاعات والصحف أخبارنا، وذكرت أسماءنا ومراكز كل منا في الجمهورية، وهذا أزعج الرئيس عبد الناصر والقيادات المصرية بشكل عام.

مشروع فيصل للحل في اليمن

كان الملك فيصل قد أرسل مشروع حل للقضية اليمنية يقضي بفترة انتقالية تقوم على إنشاء دولة يمنية باسم «دولة اليمن الإسلامية» لا يكون فيها بيت حميد الدين ولا السلّال وأنصاره، وهذا المشروع يهدف إلى إلغاء النظام الجمهوري، وإلغاء النظام الملكي، واستبعاد بيت حميد الدين. وقد اجتمع الوفد الجمهوري كاملا وناقشنا الموضوع، ووصلنا إلى قناعة بأننا لا نمثل النظام الجمهوري، فنحن مجرد فئة منشقة عن النظام الجمهوري، فإذا تنازلنا فإن ذلك لا يلزم النظام الجمهوري ولا يلغيه، بينما موافقة بيت حميد الدين على المشروع هي موافقة رسمية من الملكيين باستبعاد بيت حميد الدين من أي حل للمشكلة اليمنية.

وقد ذكرتُ في هذا الاجتماع أن مشروع الملك بالفترة الانتقالية في ظل وجود ما يُسمّى دولة اليمن الإسلامية مشروع غير عملي ولا يمكن أن يُطبّق؛ لأن الجمهوريين الرسميين سيرفضون هذا المشروع رفضا كاملا، كما أن المشير

عبد الحكيم عامر، كان يرفض التفاهم مع السعودية أو أي حل للمشكلة اليمنية يأتي من السعودية، وذكرت أن دولة اليمن الإسلامية المقترحة لن تجد من يعترف بها لا إقليميا ولا دوليا ولا أمميا؛ لأن الجمهورية العربية اليمنية دولة يعترف بها الجميع، وعضو في الجامعة العربية وفي الأمم المتحدة. وعلى هذا الأساس اتفق الوفد الجمهوري على توقيع مشروع دولة اليمن الإسلامية الذي لا يلزم حكومة الجمهورية اليمنية الرسمية بهذا التنازل، وقد تمت مناقشة هذا المشروع المقدم من الملك فيصل، وبعد المناقشة اتفقنا في الوفد الجمهوري بناء على ما سبق بأن توقيعنا على الاتفاق غير ملزم لحكومة الجمهورية العربية اليمنية.

وفي يوم 4 أغسطس 1965 تم اجتماع الوفدين الجمهوري والملكي بمن فيهم بعض أولاد بيت حميد الدين، وعلى رأسهم محمد بن الحسين وعبد الله بن الحسن وأحمد محمد الشامي وغيرهم، واستعرضوا اقتراح الملك بقيام دولة اليمن الإسلامية مع استبعاد بيت حميد الدين. وفي مساء اليوم نفسه أقام الأمير سلطان حفلة عشاء حضرها الوفد الجمهوري وعدد من الملكيين بمن فيهم عدد من بيت حميد الدين وإبراهيم الوزير ومن معه. وأثناء العشاء قام شخص من زبيد يلقّب بالزبيري، وخطب في الحفل وهاجم الجمهورية والجمهوريين، فقام علي بن ناجي القوسي وبقية الوفد الجمهوري وحاولنا الانسحاب من الحفل، ولكن المسؤولين السعوديين أخرجوا الزبيري واعتذروا لنا وتكلم القوسي كلاما: «بأن الوفد الجمهوري يمثل وجوه اليمن كلها، أما عيال بيت حميد الدين فعلى السعودية أن ترسلهم للدراسة، بدلا من قيادة المعارك الفاشلة»، ولكنه قال ذلك بلهجته اليمنية.

وفي يوم 6 أغسطس 1965 أتى إلينا إبراهيم الوزير، واقترح علينا أن يقدم الوفد الجمهوري رسالة إلى الملك نؤيد فيها قيام دولة اليمن الإسلامية التي اقترحها الملك فيصل في مؤتمر صحفي عقب إعلان الملك حسين المشروع، وكان هذا الاقتراح بناء على توجيهات الدكتور رشاد فرعون، وقد اختلفت مع إبراهيم الوزير وقلتُ له: «إننا قد وافقنا على المشروع تماما، ولكني أعارض أن يتقدّم ما ذكرته من وفدنا الجمهوري، ويجب أن يُقدّم من الموقعين عليه جميعا»، وهنا رأيت الغضب

في وجه إبراهيم الوزير، وكان ذلك من أسباب توتر علاقتنا ببيت الوزير.

رشاد فرعون

وقد حاول إبراهيم الوزير فيما بعد ضمَّ الأخوين حسين المقدمي ومحمد الرعدي إلى صفهم، ولكنهما لم يطمئنا للانضمام إليهم، وذلك لبروز روح السيطرة فيهم وظهور استغلال انضمامهما أو غيرهم لمصالحهم الشخصية، وقد التقينا -حينذاك- بالأخ محمد أحمد زبارة ويحيى المضواحي وحسين مرفق وغيرهم من الذين انضموا إلى بيت الوزير ثم انفصلوا عنهم بعد أن أخذوا فكرة سيئة عنهم، وممن انفصل عنهم في هذا الوقت الأخ محمد عبد الرحمن الرباعي والأخ أمين هاشم. وقد اتصلت بصديقي أحمد محمد الشامي، وناقشت معه الموقف مع بيت الوزير، فقال لي بالحرف الواحد عندما ذكّرته بغدر بيت حميد الدين: «إنني لا أخشى الغدر، فذلك ميسور حتى لأتفه الناس، ولكنني أخشى القتل والظلم بقانون، وإبراهيم الوزير صديقي وأعتبره أخي، ومع ذلك فإنني أخشى غدره بقانون أكثر من غدر بيت حميد الدين».

لقاء مع المسؤولين السعوديين

في يوم 7 أغسطس 1965 اختار وفدنا الجمهوري لجنة للتفاوض والاتصالات تتكون من: علي بن ناجي القوسي- نعمان بن قائد بن راجح- سنان أبو لحوم- أحمد ناصر الذهب- أحمد العجي طالب- حسين عبد الله المقدمي- محمد عبد الله الفسيّل- إبراهيم بن علي الوزير.

وقد بدأت اللجنة بلقاء مع الدكتور رشاد فرعون وكان -حينذاك- مستشار الملك وشرحنا له الموقف وقال لنا: إن بيت حميد الدين يقولون إن 80٪ من وفدكم قد انضمّ إليهم، وإن ذهبا قد وُزّع على المشايخ، وإن جلالة الملك مرتبك

جدا لهذا. وأكدنا له أنه لم ينضمّ أحد من الجمهوريين إلى الملكيين، وأننا لقينا عناء ومشقة في إقناعهم بالتخلي عن النظام الجمهوري والنظام الملكي، وإقامة دولة اليمن الإسلامية، وأخيرا اتفقنا على تقديم رسالة إلى الملك بموافقة الوفد الجمهوري على مشروع الدولة.

وكتبت الرسالة وفي آخرها ذكرنا أسماء لجنة المفاوضات وترتيب الأسماء بأسماء المشايخ أولا، ثم حسين المقدمي، ثم محمد عبد الله الفسيّل، ثم إبراهيم الوزير باعتباره يمثّل منظمة القوى الشعبية، وليس عضوا في الوفد الجمهوري، وإذا بإبراهيم يثيرها زوبعة كبيرة، ويحمل عليّ بلا مبرر، مما جعل الإخوان يستغربون، وظهر أن السبب هو لماذا لا يكون اسمه أول الأسماء، وتحرّك ليجعل طه مصطفى يقوم بكتابة الرسالة، بحيث يكون إبراهيم في أولها، ولكنه رفض ذلك. وفي اليوم نفسه قابلنا كمال أدهم صهر الملك ورئيس جهاز المخابرات، وأظهر لنا رغبة الملك في تقديم رسالة نؤيد فيها مشروع قيام الدولة.

وخلال التوقيع أثار الشيخ أحمد العجي طالب مشكلة تمثيل قبيلته وقال: «الوزير والمقدمي والفسيل ليس لهم قبائل، فلماذا يدخلون في اللجنة». وكان موقفه هذا كما يبدو بدفع من الملكيين أو من جهة سعودية؛ لأن السعوديين لم يكونوا مرتاحين لوجود المدنيين ضمن الوفد الجمهوري، ولكن موقف العجي دلَّ على أنه فعلا يمثل عقلية أكثر المشايخ، وأنه قد تأثّر إلى جانب ذلك بحملة بيت حميد الدين ضد الإخوان المثقفين في الوفد، باعتبار أننا الذين نوجّه الوفد ونسيّره، ولكن المشايخ في الوفد كانوا متشبثين بنا، ولم يكن لهذا الموقف أي أثر في فعاليتنا داخل المشايخ، ولكنه أثّر على ما يناله المشايخ من ذهب.

موافقة الشيخ الأحمر وعودة الوفد

في هذا اليوم وصلت رسالة من الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، وعبد الله محسن ثوابة، وأحمد حسين ضبعان، وعلي عبد الله عنان، يؤيّدون فيها الوفد ويؤيّدون ما يتوصل إليه، وكانت الرسالة بقلم الأخ عبد الملك الطيب الذي أشيع

بأنه أُعدم، وذهبنا إلى الدكتور رشاد فرعون مرة أخرى، فاقترح علينا إرسال الرسالة مع الأمير سلطان لوجود دسائس بين حاشية الملك، وسلّم نعمان بن قايد بن راجح رسالتنا مع رسالة الشيخ عبد الله الأحمر وأصحابه إلى الأمير سلطان بن عبد العزيز، الذي قابلناه وتحدّثنا معه وظهر من موقفه ميله الكبير إلى الملكيين وخلال حديثنا معه قلتُ له: «إنني الذي أعلنت قيام الجمهورية وسقوط الملكيين، ومع ذلك فإنني على استعداد أن أسلّم نفسي إلى الملكيين إذا استطاعوا أن ينتصروا ويخرجوا القوات المصرية من اليمن، وأؤكد لكم أن المصريين لن يخرجوا من اليمن إلا على يد الجمهوريين الذين استدعوهم».

وفي هذا اليوم أيضا قابلت صديقي، أحمد محمد الشامي، وأخبرني أن الملكيين سيقدّمون موافقتهم على مشروع قيام دولة اليمن الإسلامية بعد الضغط الذي وجّه لهم، وفي هذا اليوم قابلت الأخ علي إسماعيل الخباني، وتأكدتُ أنه قد أصبح من الملكيين وكان عضوا في لجنتهم، وأخبرني عن دوافعه للانضمام إلى الملكيين وعن اتصال عبد الواحد العامري به في عدن مرسلا من عند عبد اللطيف ضيف الله، وذلك للاتصال بشريف بيحان والاتصال ببيت حميد الدين وبالسعودية لفتح جبهة في خبان والنادرة، وذلك خوفا من القرار الذي أعلنه مؤتمر «خمر» بمحاسبة العابثين بأموال الدولة، وكان عبد اللطيف ضيف الله قد استولى على مبالغ من أموال الدولة –حينذاك– وبدأ يستثمرها عن طريق العامري، ومنها بناء فندق السلام في صنعاء بمنطقة التحرير، هذا ما فهمته من الأخ علي إسماعيل الخباني.

وفي هذا اليوم تقابلتُ مع الأخ المقدمي والأخ الرعدي والأمير محمد السديري وتحدّثنا كثيرا وشرحنا ظروف الثورة وظروف الأوضاع الحالية، وأكّد لنا تمسك الملك بمشروع إقامة دولة يمنية إسلامية، وأظهر استعداد السعودية تمويل المشايخ المنشقين بالمال والسلاح إذا قرّروا فتح جبهة لا تتعارض مع جبهة الملكيين، ولكنه أشار الى أن السعودية ستتعامل مع الجمهوريين المتفاهمين معها كأفراد وليس كمجموعة.
وفي هذا اليوم استدعى الأمير خالد السديري الشيخ نعمان بن قايد بن راجح، وأعاد له رسالة عبد الله الأحمر، وأبلغه أن الملك يفضّل لو أمكن عقد مؤتمر داخل اليمن

يعلن فيه مشروع الدولة، وكان القوسي نائما فلما استيقظ وبلغه ذهاب نعمان إلى السديري ثارت ثائرته وبدأ التخلخل داخل الوفد الجمهوري.

وفي 18 أغسطس 1965 تقرّر عودة المشايخ إلى اليمن عن طريق عدن، ونزلنا من الطائف إلى جدة وهناك نزلنا في فندق قصر قريش ويديره يوناني لبناني ضخم مرح منع دخول «مداعة-أرجيلة» القوسي، فنزل القوسي بجثته الطويلة الضخمة وصاح بصوته المرتفع محتجا على مدير الفندق، فردّ عليه اليوناني: ما فيش كلام كثير شيشة ممنوع، نار ممنوع، زعاق ممنوع. فردّ عليه القوسي: أنا أخرج الآن. فقال له اليوناني في برود: مع السلامة، وأخيرا بدأ القوسي يتلطّف وأدخل الشيشة.

وقد تأخّر ناصر البخيتي وابن عمه في الطائف؛ لأنه لن يعود إلى اليمن إلا بسيارة (ونيت)، وسيارة برميل (وايت)، وفي المطار عند السفر حصلت تصرفات مخجلة دوافعها الطمع، فقد حاول المشايخ عدم الصعود إلى الطائرة وطلبوا من موظف المطار سلاحا خفيفا (بنادق) بينما طبيعة عمل مدير المطار هو توديعهم فقط. واجه المشايخ المسافرون احتقارا من الكثيرين وصرامة من قائد منطقة جدة الزعيم منصور الشعيبي، وهو شخص خلوق طيب.

وفي هذا اليوم عاد سنان والمطري ونعمان بن قائد من المطار وأرادوا أن ينزلوا في فندق قريش، ولكن المدير اليوناني منعهم من دخول الفندق، وكنتُ أنا والرعدي في غرفنا وهذا أثار غضب سنان وبأسلوبه المعروف وذكائه الوقاد المهزوز دعاني إلى الصالون وأخبرني بما حدث، وسبّ منصور الشعيبي وهدّد بطلوعه إلى الطائف ليرمي بالفلوس إلى وجوههم ويروح و.. و.. و..، فقلتُ له بهدوء: «تمام، طيب روح»، فاستغرب مني ذلك، وبدا أنه تراجع ويقول: «قد ألفوا على اليمنيين الطماعين فحسبونا منهم»، فقلتُ له: «هذا يجعلنا نعذرهم، ثم إننا من اليمنيين المألوفين لديهم». وهنا تدخل الشيخ المطري والشيخ نعمان بن قائد، ولكن الشيخ سنان احتج كيف يقبل مدير الفندق نزول الفسيّل والمقدمي والرعدي ويمنعنا منه، واتجه إليّ وقال: كيف تقول أن المشايخ «دنق» وطماعون، فقلت له: «هذا كذب لم أقل أي شيء من هذا، ولكنك ألفت على الدس والكذب من وراء الإنسان فكيف تزاول

هذا أمامي»؟ فثار وقال: «هذا موغادة (مكر) وأنت وغد»، فقلت له: «أنت أكبر وغد»، فقام بصورة جنونية يريد أن يضربني، وكنتُ جالسا بجانبه على الكرسي وبدون شعور رفعت رجلي وركلته في صدره لأبعده مني، فعاد ثانية وركلته ثانية، ثم أتى من الخلف وأنا جالس على الكرسي وأمسك شعر رأسي، ولكن المطري أبعده بسرعة، وكان هذا التصرف تصرفا لا يليق بمن يحترم نفسه، لأن الدافع هو نزولي والرعدي والمقدمي في الفندق».

من جانب آخر، وفي 20 أغسطس 1965 في منتصف الليل وصل محمد أحمد نعمان واتصل بنا إلى الفندق هاتفيا وفي الساعة 3 ليلا أتى لزيارتنا ومعه الأمير عبد الرحمن بن يحيى حميد الدين، وظهر أن الصلة وطيدة بينه وبين بعض الملكيين منذ فترة طويلة. وعند الظهر وصل الأخ أحمد أمين عبد الواسع نعمان ومعه زيد الوزير من بيروت، ولم يكن يعرف بوجودي في جدة، فسافر الصباح إلى الطائف، ووصل عباس الوزير ومعه رسالة من عبد الرحمن أحمد نعمان فيها تفاصيل لما كان يجري في اليمن، ورسالة من محمد بن الأستاذ نعمان من القاهرة، وفيها خبر زيارة السادات للأستاذ نعمان في مستشفى المواساة، وقال له: «إن المشايخ قد قصموا ظهر القضية، ونزل سبّا وشتما في الفسيّل الذي وصم عبد الناصر بالغرور والغباء والعجز».

وفي هذا اليوم أيضا التقيتُ بالأخ قاسم الوزير، وخرجنا الى المنتزه جميعا في الكيلو 10 وتحدثنا بصراحة حول أساليب إبراهيم في استغلال الموقف، وتناقشنا في أمور كثيرة، وكان الأخ قاسم الوزير طيبا وذكيا وخاليا من الشعور بالفوقية. وجاء الأخ محمد أحمد نعمان الابن، وركبنا على متن السيارة إلى الطائف، وتحدّثنا في كل الشؤون عن الماضي والحاضر وعن خلافاتنا في الماضي، وقد اعتذر وقال: «إن بيننا لقاء فكريا تاما، ولكنه من جانبه لم يشعر بعاطفة الصداقة نحوي إلا عندما كتبت له رسالة مع والده قبل سفره الى القاهرة أحذره من سوء المصير».

وصول عبد الناصر إلى جدة والبيان المشترك

كان وصول الوفد الجمهوري إلى السعودية والمؤتمر الصحفي الذي عُقد باسم الوفد في بيروت سببا كبيرا في وجود إرباك واختلاف داخل الكيان الرسمي المصري، فقد بلغنا أن المشير عامر كان من المعارضين لأي اتفاق مع السعودية، ولكن الرئيس جمال عبد الناصر كان قد وصل إلى قناعة كاملة بضرورة الوصول إلى سحب القوات المصرية من اليمن بطريقة تحفظ له ولمصر ماء الوجه، وفي 22 أغسطس 1965 وصل الرئيس عبد الناصر إلى جدة، واتخذت احتياطات أمنية شديدة، وبلغ أنه طلب إبعاد الزيود والإخوان المسلمين والبعثيين، و من بقي منا في جدة نقلوه إلى الطائف، واستمرت المحادثات من 22–25 أغسطس 1965، وصدر البيان المشترك ونص الاتفاق بين الجانبين، وهو كما يلي:

إن الهدف الذي قصد إليه الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل بن عبد العزيز في مباحثاتهما التي تمت في جدة أيام 22 و23 و24 أغسطس 1965 هو التمكين للإرادة الحرة للشعب اليمني، حتى تكون قادرة على خدمة الآمال الكبيرة لهذا الشعب العربي المجيد، وتوفير جو السلام الذي يعطي هذه الآمال موضوعيا المناخ الملائم للنمو والازدهار، هذا فضلا عن إزالة كل مسبب للخلاف الطارئ بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، وتوثيق الروابط التاريخية بين شعبيهما، وتأكيد الحرص على الرغبة الأكيدة في صون هذه الروابط من مضاعفات أي مسبب للخلاف. وفيما يخص علاقات الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بالموقف الحالي في اليمن، فإن الملك فيصل والرئيس عبد الناصر- بعد الاتصال بكل ممثلي الشعب اليمني وقواه الوطنية والتعرف على رغباتهما- يريان أن طريق الحق والأمان لمواجهة المسؤولية تجاه الشعب اليمني وضمانا للهدف الذي قصد إليه من الاجتماع، يتحقّق على النحو التالي:

1- يقرّر ويؤكد الشعب اليمني رأيه في نوع الحكم الذي يرتضيه لنفسه، وذلك في استفتاء شعبي في موعد أقصاه 23 نوفمبر 1966.

2- تعتبر المدة الباقية حتى تاريخ الاستفتاء فترة انتقالية بقصد الإعداد والترتيب للاستفتاء المذكور .

3- تتعاون المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة في تشكيل مؤتمر انتقالي يتكوّن من خمسين عضوا ويمثّل جميع القوى الوطنية وأهل الحل والعقد للشعب اليمني بعد التشاور مع الفئات اليمنية المختلفة حسب ما تم الاتفاق عليه، ويجتمع المؤتمر المذكور في مدينة حرض يوم 23 نوفمبر 1965 وعلى هذا المؤتمر القيام بالمهام التالية:

أ . تقرير طريقة الحكم في فترة الانتقال وحتى إجراء الاستفتاء الشعبي.

ب . تشكيل وزارة مؤقتة تباشر سلطات الحكم خلال فترة الانتقال.

ج . تقرير شكل ونظام الاستفتاء الذي سيتم في موعد أقصاه 23 نوفمبر 1966.

4- تتبنى الحكومتان قرارات المؤتمر الانتقالي اليمنى المذكور وتدعمانها وتتعاونان في إنجاح تنفيذها، وتعلنان من الآن عن لجنة محايدة منهما معا للمتابعة والإشراف على الاستفتاء، وذلك فيما إذا قرّر المؤتمر ضرورة لوجود مثل هذه اللجنة المحايدة.

5- تقوم المملكة العربية السعودية على الفور بإيقاف كافة عمليات المساعدة العسكرية بجميع أنواعها أو استخدام الأراضي السعودية للعمل ضد اليمن .

6- تقوم الجمهورية العربية المتحدة بسحب كافة قواتها العسكرية من اليمن في ظرف عشرة أشهر ابتداء من يوم 23 نوفمبر 1965.

7- توقف الاشتباكات المسلحة في اليمن فورا وتشكل لجنة سلام مشتركة من الجانبين تقوم بما يأتي:

أ - مراقبة وقف إطلاق النار بواسطة لجان خاصة للمراقبة.

ب- مراقبة الحدود والموانئ وإيقاف المساعدات العسكرية بجميع أنواعها، أما المساعدات الغذائية فتتم تحت إشرافها، وللجان المراقبة المذكورة أن تستخدم وسائل التنقل اللازمة، ويمكن لها أن تستخدم بحرية الأراضي اليمنية، كما يمكنها أن تستخدم الأراضي السعودية إذا دعت الضرورة لذلك.

8- تتعاون المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة وتعملان إيجابيا على تأمين تنفيذ هذا الاتفاق، وفرض الاستقرار في الأراضي اليمنية حتى إعلان نتيجة الاستفتاء، وذلك بتخصيص قوة من الدولتين تستخدمهما اللجنة عند اللزوم، للقضاء على أي خروج على هذا الاتفاق، أو أي عمل على تعطيله أو إثارة القلاقل في سبيل نجاحه.

9- بغية دفع التعاون بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية للتقدم واجتياز المرحلة الحالية إلى الوضع الطبيعي كما كانت وكما ينبغي أن تكون عليه العلاقات بين البلدين، يتم اتصال مباشر بين الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل، لتلافي حدوث أي مصاعب تقف في طريق تنفيذ هذا الاتفاق.

عبد الناصر يشكو صعوبة التعامل مع اليمنيين

في يوم 26 أغسطس 1965 بلغنا أن الرئيس عبد الناصر شكا إلى فيصل من صعوبة التعامل مع اليمنيين الجمهوريين وقال: «إنه يريد أن يخرج بكرامة، ولا يهم ما يكون مصير اليمن». وقد عرض الملك فيصل عليه الموافقة على إقامة دولة اليمن الإسلامية، فرفض وعرض إقامة حكومة يمنية إدارية مشتركة باسم النظام الجمهوري، لأنه من المستحيل أن يوافق الجمهوريون على اقتراح السعودية بعد أن

الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل بن عبد العزيز

أصبحت الجمهورية اليمنية دولة معترفا بها من جميع المؤسسات الإقليمية والدولية والأممية، وعلى ذلك فإن إقامة حكومة إدارية يشارك فها الملكيون من غير بيت حميد الدين باسم حكومة اليمن الجمهورية، هو الحل حتى يتم الاستفتاء الشعبي الشامل مباشرة.

ويبدو أن الملك فيصل لم يعارض فكرة قيام الحكومة اليمنية الإدارية، وتم الاتفاق بين مصر والسعودية على أن يتم إعلان وقف إطلاق النار في جميع أنحاء اليمن، بإشراف لجنة مشتركة لمراقبة وقف إطلاق النار، وعقد مؤتمر يمني من الجانب الجمهوري والجانب الملكي في حرض، لبحث موضوع مستقبل اليمن من خلال استفتاء شعبي، كما اقترح الملك عودة الجمهوريين المنشقين إلى اليمن على طائرة من طائرات المراقبين لوقف إطلاق النار، ولكن جميع المشايخ الجمهوريين المنشقين عادوا إلى اليمن، إما عن طريق البر، وإما عن طريق عدن، ولم يبق إلا الثلاثة المدنيون؛ حسين عبد الله المقدمي، محمد عبد الله الفسيّل، محمد الرعدي.

وفي فندق قصر قريش ناقشنا وضعنا وتمت مناقشة طلب حق اللجوء السياسي نقدّمه للمسؤولين السعوديين، وبعد أن ناقشنا هذا الموضوع اتفقنا على أن بقاءنا كلاجئين سياسيين في السعودية وضع لا يناسبنا كجمهوريين، فكل ما في السعودية ملكي، وصادف في هذا الوقت أن الجمهورية اليمنية والقيادة المصرية في صنعاء نفّذتا ما اتفق عليه الرئيس عبد الناصر والملك فيصل من السماح لكل نساء وأطفال بيت حميد الدين وأنصارهم بالانتقال على متن طائرة المراقبين إلى السعودية، وتم ذلك، وقد تمكّنت زوجة الأخ حسين المقدمي وأولادها من الخروج ضمن عائلة بيت حميد الدين وأنصارهم إلى جدة، ولهذا قرّر الأخ حسين المقدمي والأخ محمد الرعدي الانتقال إلى بيروت، أما أنا فقد تقرّر أن أنتقل إلى عدن، لأبقى على صلة بأصحابنا في الداخل، وقبل أن نفترق استعرضنا كل المجريات التي جرت مع الوفد الجمهوري في السعودية، وقال الأخ حسين المقدمي: «لقد كانت تجربتنا مع المشايخ تجربة مريرة جدا، لم أكن أتصوّر أن تكون بهذه المرارة». فقلت له: «هذا صحيح، ولكن ليس أمامنا إلا أن نتعامل معهم، لقد كانوا يعتبروننا بلا

قبائل، ويعاملوننا على هذا الأساس، ولكنا كنا في الواقع نحن الذين نسيّرهم، ونحن الذين نحدّد الـمواقف التي يجب أن يقفوا فيها».

وقد التقينا بالأمير محمد السديري، وقدّمنا له رسالة منا نحن الثلاثة شكرنا فيها جلالة الـملك فيصل وجميع الـمسؤولين السعوديين الذين ساعدونا وساعدوا الوفد الـجمهوري على إنجاز ما أنجزناه، وذكرنا في الرسالة أننا قررنا انتقال الـمقدمي والرعدي إلى بيروت وانتقالي إلى عدن، وقد استحسن الأمير السديري ذلك، وصرفوا لكل منا مبلغا كنا نسميه أيام الإمام يحيى (زلاج) وتعني مصروف العودة وانقطعت علاقاتنا بالسعودية.

تكوين الـمجلس الـجمهوري في صنعاء

في 3 سبتمبر 1965 أذاعت إذاعة لندن أن الإرياني صرّح في صنعاء بأن مجلسا جمهوريا جديدا سيشكل برئاسة السلّال، وسيدخل في عضويته الإرياني ونعمان بعد أن تناسوا خلافاتهم، وفي يوم 13 سبتمبر 1965 اتصل بي اللواء منصور الشعيبي قائد منطقة جدة يطلب مني السفر إلى الطائف للاجتماع بالأمير خالد السديري. وفي 14 سبتمبر 1965 اجتمعنا بالأمير خالد السديري، وحضر الاجتماع الشيخ علي أحمد الـمطري، والشيخ نعمان بن قايد بن راجح، كما حضره عبد الله بن الـحسن حميد الدين، وناقشنا موضوعات عدة وقدمنا مشروع قيام جبهة أنصار ميثاق السلام، ولكن الأمير خالد لم يتحمّس للفكرة. وفي 15 سبتمبر 1965 كان الـمفروض عقد اجتماع تحضره اللجنتان الـجمهورية والـملكية، وفي الوقت الـمحدد قابلنا مصطفى إدريس وأخبرنا أن الأمير فهد يرى عودة الـمشايخ إلى صنعاء على طائرات لجان الإشراف، وحوّل لكل منهم 20 ألف ريال، وأعطاني مصاريف جيب ونصح بتأخّري أو انتقالي إلى عدن خوفا من أي إجراء ضدي، وبذلك انتهى كل ما يتعلق بالوفد الـجمهوري الـمنشق.

ما بين عدن وبيروت

في يوم 16 سبتمبر 1965 سافرت إلى عدن ونزلت في فندق خور مكسر، وكان فيه سنان أبو لحوم، ومجاهد أبو شوارب وناجي البخيتي، وقد ظهر مجاهد أنه لم يكن يحبذ خروج الوفد الجمهوري إلى السعودية، وأخبرته برأيي وهو أن يحاول إقناع المشايخ الجمهوريين بعدم الاتصالات الفردية بالسعودية، وإذا كان ولا بدّ من الاتصال بهم فيكون بعد أن يتجمّعوا ويشكّلوا قيادة لتجمعهم، وأخبرته أن يحاول إقناع المشايخ أيضا بعدم الاتصال بالأخ إبراهيم الوزير وإخوانه، لأنهم يؤلّفون شركة خاصة بهم لتصدير المشايخ ورجالات اليمن إلى السعودية، بهدف الظهور بمظهر من لهم قواعد قبلية ومدنية في اليمن.

في 18 سبتمبر 1965 سافر سنان ومجاهد وناجي البخيتي وأحمد أمين عبد الواسع نعمان إلى بيروت ثم إلى جدة، وقد تحمّل عباس الوزير مصاريف الرحلة، وتكاليف الفندق وتذاكر السفر، وفي هذا اليوم أرسلت رسالة إلى القاضي عبد الرحمن الإرياني الذي أصبح عضو المجلس الجمهوري مع الأخ أحمد شمسان الدالي، الذي لم أكن أعرف أنه من عملاء المخابرات المصرية. وفي 19 سبتمبر 1965 انتقلت إلى فندق قصر الجزيرة، لأنه أرخص بكثير من فندق خور مكسر، وكانت بريطانيا قد أعلنت منع التجول من الساعة 6 مساء حتى الصباح، وفي اليوم نفسه التقيت بالأخ علي عبد الرحمن الأسودي، وعلي حسين القاضي من قيادات المؤتمر العمالي، وفهمت منهما أن المؤتمر يعيش في أزمة بسبب الضغط الاستعماري، ونشاط الناصريين داخل المؤتمر والخلاف مع عبد الله الأصنج ومحمد سالم علي.

وفي يوم 22 سبتمبر 1965 زارني الأخ محمد عبد الله وهو محرر في صحيفة «الأيام» التي يصدرها الأستاذ محمد باشراحيل، وأجرى معي حديثا نشرته الجريدة شرحتُ فيه ما تم التوصل إليه في السعودية، وأكّدتُ في حديثي أن مشروع الملك في قيام دولة اليمن الإسلامية مشروع غير قابل للتطبيق. وقد سبقني إليها الأخوان حسين المقدمي ومحمد الرعدي الذي تزوج بفتاة لبنانية، أما الأخ حسين المقدمي

فقد استأجر شقة مفروشة غير لائقة ليعيش فيها مع حرمه وأولاده، وقد زارهم الأخ أحمد محمد باشا، الذي كان في السابق سفير الجمهورية في القاهرة، ولكنه تحوّل للتعاون مع السعودية على أساس أن يكون الواسطة بين السعودية وبين مشايخ وشخصيات محافظة تعز، وعندما وجد الشقة غير مناسبة قال للأخ حسين المقدمي: لماذا لا تستأجرون شقة غير مفروشة وتفرشونها وتكون أفضل من هذه، فسكت الأخ حسين المقدمي ولم يردّ عليه، فسأله أحمد باشا: هل قرّرت لكم السعودية مقررات شهرية؟ فقال له: لا.

وهنا عرف أحمد باشا أن الشقة غير المناسبة للأخ حسين المقدمي ربما لا تدوم، وسافر إلى السعودية وقابل الأمير سلطان، وأثار معه موضوع حسين المقدمي ومحمد الرعدي ومحمد عبد الله الفسيّل، الذين لا يستطيعون العودة إلى بلادهم بعد أن وقّعوا في السعودية على مشروع دولة اليمن الإسلامية، وهم الآن لا يملكون مصدرا للعيش، فردّ عليه الأمير سلطان: بأن المملكة قد عرضت عليهم اللجوء السياسي فيها، ولكنهم فضّلوا الخروج من السعودية. وتم الاتفاق بين أحمد باشا والأمير سلطان، بأن تعتمد السعودية لنا الثلاثة مقررا شهريا قدره ألفا ريال سعودي بواسطة السفارة السعودية في بيروت، أو عن طريقه هو بشرط أن ينتقل محمد عبد الله الفسيّل من عدن إلى بيروت، حتى لا يكون همزة وصل بين القوى الجمهورية في الداخل والخارج، بمن فيهم المشايخ المنشقون، وهكذا انتقلت من عدن إلى بيروت وتحسّنت أوضاعنا بالمرتب، ولكنا شكّلنا في بيروت مجموعة منظمة فيها؛ حسين المقدمي، ومحمد الرعدي، ومحمد الفسيّل، ومحمد الرباعي، وأمين هاشم، وطه مصطفى ومحمد عبد الملك المتوكل، وكان الأخ محسن العيني في دمشق يتواصل معنا باستمرار، وانضمّ إلينا فيما بعد السفير محمد القوسي، الذي عزل من منصبه، كما رتّبنا اتصالات مع الإخوة الدبلوماسيين الذين يؤيّدون موقفنا، ومنهم الأخ عبد الله حمران ومعه الأخ أحمد العمري، اللذان كانا موظفين دبلوماسيين في سفارة اليمن بالسودان وغيرهم، وظلت رسائلنا واتصالاتنا بالإخوة المشايخ في الداخل، وعلى رأسهم الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، والشيخ أحمد المطري، والشيخ

علي ناجي القوسي، وآل البخيتي، وآل القيري في خولان، وآل الحباري والعذري في أرحب، كما تجددت علاقاتنا بالشيخ سنان أبو لحوم، الذي كان يحاول التواجد في الداخل بعيدا عن نفوذ المصريين وسيطرة السلّال، كما كان يتنقل في الخارج بين اليمن وأسمرة وعدن وبيروت، وكان همزة وصل بين من هم في الداخل ومن هم في الخارج، وقد وصلتنا منه عدة رسائل، كنا خلالها نتبادل المعلومات والآراء، ونرتّب التعاون مع الآخرين. وعندما كان في أسمرة أرسل رسالة لنا فيها معلومات وفيها دعوة للتعاون، وقد أجبنا عليه الثلاثة برسالة مؤرخة في 18 مايو 1966 ونصها:

بسم اللّه الرحمن الرحيم

الأخ الكريم الشيخ سنان أبو لحوم حياكم الله ورعاكم، نحييكم ونتمنى لكم كل خير في أسمرة.

وصلت رسالتكم- وكان الأخ أحمد جابر قد أخبرنا بوصول برقية منكم- ولا ندري نوع المهمة التي وصلتم من أجلها إلى أسمرة، وخصوصا ومعكم النقيب الوالد صالح الرويشان، والأخ الشيخ عبد الله بن حسن الدعيس، نتمنى لكم التوفيق.

أما نحن فقد رأينا أن البقاء في بيروت أفضل من البقاء في عدن، ورأينا هو: «ننتظر على الرصيف حتى يمر القطار المجنون». هذا ما يعمله الأستاذ أحمد نعمان، وهذا ما نعمله نحن الآن، ذلك أننا لا نستطيع أن نتحمّل المسؤولية وحدنا، والقوى اليمنية لا وجود لها حاليا، وإذن، فلماذا نحرق أعصابنا بلا هدف ولا معنى. ولقد ذكرتم أنكم اتفقتم مع الإخوان على عودة حسين ومحمد وتوظيف العزي في الخارج، ولا ندري مع من اتفقتم؟! مع العقلاء الذين لا إرادة لهم ولا سلطة، أم مع الجانب الآخر، الذين لا يعرفون ما يصنعون لأنفسهم؟ فكيف يعرفون ما يصنعونه للآخرين؟

إذا كان العقلاء في الداخل يعيشون بلا إرادة ولا سلطة وحياتهم في أيدي المجانين، وإذا كان الموظفون في السفارات اليمنية يعيشون بلا معاش، وتمرّغ كرامتهم الشخصية والرسمية، وكرامة بلادهم ونظامهم الجمهوري في التراب، فأية

فائدة من عودة حسين ومحمد وتوظيف العزي؟ لا. لا.. أيها الأخ الكريم؛ قفوا على الرصيف حتى يمر القطار المجنون. كنا نحب أن نلتقي بكم، ولكن الظروف المادية لا تسمح بالانتقال إلى أسمرة، فإذا كان لديكم فرصة للمجيء إلى بيروت، فذلك أفضل.

نرجو أن تنقلوا لنا صورة واضحة عما لديكم وعن أحوال الداخل، وأحوالنا هنا لا بأس بها. الرعدي تزوج وهو سعيد، المقدمي أولاده عفاريت، وعفريت رابع في الطريق سيشرف بعد ثلاثة أشهر، الفسيّل بنته لا تقر، ولا تستقر، عفريتة تنتظر أخا لها سيشرف بعد ستة شهور إن شاء الله، الرباعي في المستشفى بعد عملية جراحية ناجحة أخرجت حجرا من مرارته، طه ربما يصل إليكم خلال الأسبوع القادم، أمين هاشم هنا يراجع سيف الإسلام قاسم.

سوف ننتقل إلى الجبل خلال الأسبوع القادم، إلى اللقاء، والله يرعاكم تحياتنا للنقيب صالح والأخ عبد الله حسن ومن لديكم.

إخوتكم محمد عبد الله، حسين، محمد

تحياتي وأشواقي وسبق إرسال رسالة إلى الملتقى ودمتم.

إلى ذلك، يبدو أن سنان مع بعض المشايخ المنشقين قرّروا تكليف النقيب نعمان بن قائد بن راجح، في السعودية بمحاولة إقناع السعوديين بصرف ما كانوا قد وعدوا به للمشايخ، وقد حاول ذلك وطلب من سنان سرعة الوصول إلى السعودية، لأنه لا يفهم كثيرا في العمل السياسي، ولكن يبدو أن مهمة نعمان بن راجح قد فشلت في السعودية، فأرسل رسالة إلى سنان يخبره بذلك، وأنه لا لزوم لمجيئه. كما كتب رسالة إلى كبار المشايخ مؤرخة في 22 ذي الحجة 1385هـ- 13 أبريل 1966 وهم علي بن ناجي القوسي، وعبد الله بن حسين الأحمر، وأحمد علي المطري، ومحمد أحمد القيري، ويحيى عبد الله العذري، يذكر فيها التشدد من قبلهم، وذكر في رسالته: «وصلتني جواباتكم الكريمة، وظل الأمر حيث كان التشدد من جانبكم في مسألة كنتُ قد وصلت فيها كما أعتقد إلى الغاية التي ترضي الجميع، ولكن بصورة تدريجية، وحيث لم يتم الاتفاق بيننا نحن أبناء اليمن رأيت الأجدر التوقف والابتعاد».

الخلافات داخل مؤتمر حرض

بعد أن تقرّر عقد المؤتمر بشكل رسمي من الجمهوريين والملكيين، تكوّن الوفد الجمهوري برئاسة القاضي عبد الرحمن الإرياني وعضوية كل من: أ. أحمد محمد نعمان- الشيخ محمد علي عثمان- الشيخ عبد الله الأحمر- الشيخ مطيع دماج- الشيخ أحمد عبد ربه العواضي- الشيخ علي ناصر طريق- الشيخ عبد الرحمن ذمران- الشيخ عبد الله حسين الدعيس- الشيخ محمد عبد الواحد دماج- أ. عبد الغني مطهر- أ. محمد الأسودي-العقيد عبد الله جزيلان- العقيد محمد الأهنومي- اللواء حمود الجائفي - القاضي عبد الكريم العنسي- القاضي عبد السلام صبرة- القاضي محمد إسماعيل الحجي- القاضي محمد بن علي الأكوع- المقدم أحمد الرحومي- القاضي محمد الخالدي -الدكتور حسن مكي- الشيخ محمد علي الرويشان- الشيخ عبد الله محسن ثوابة- الشيخ علي صغير شامي.

وبعد تكوين الوفد صدر بيان إلى المواطنين في 12 نوفمبر 1965 بأن المجلس الجمهوري ومجلس الوزراء قرر حضور مؤتمر حرض على أساس التمسك الحازم بالنظام الجمهوري والحفاظ عليه. وفي مؤتمر جدة بين الملك فيصل والرئيس جمال عبد الناصر، وما تمخّض عنه، تم الاتفاق بين الطرفين على عقد مؤتمر حرض بين الملكيين والجمهوريين مع استبعاد بيت حميد الدين، وقد حدث خلاف بين الرئيس جمال عبد الناصر، والمشير عبد الحكيم عامر، حول موضوع التواصل مع السعودية وحول مؤتمر حرض، فقد كان المشير متشددا في هذا الموقف بينما كان الرئيس مرنا إلى أبعد الحدود، وقد انعكس هذا الخلاف داخل مؤتمر حرض الذي انعقد في يوم 26 نوفمبر 1965، وقد رأس الجانب الجمهوري القاضي عبد الرحمن الإرياني، ورأس الجانب الملكي وزير خارجيتهم أحمد محمد الشامي.

وقد كان اللقاء الأول بين الوفدين لقاء أخويا، وتم اجتماع الوفدين معا، وكانت تجري بينهما محادثات أخوية غير المحادثات الرسمية، وهذا أزعج السعوديين وأزعج

المصريين معا، فقرّروا فصل الوفدين كلا في جانب بعيد عن الجانب الآخر، وفي هذا المؤتمر حصلت ضغوط من الجانب المصري على الوفد الجمهوري للموافقة على فترة انتقالية محايدة، ولكن الجانب الجمهوري برئاسة القاضي عبد الرحمن الإرياني، وبدعم من المشير عامر رفض مبدأ الفترة الانتقالية، وأصر على بقاء النظام الجمهوري بمجلس جمهوري وحكومة جمهورية يشارك فيها الجانب الملكي من غير بيت حميد الدين.

وخلال اللقاءات بين الوفدين الملكي والجمهوري حصلت خلافات بينهما، منها طريقة التصويت على القرارات، فقد كان موقف الوفد الجمهوري بأن القرارات تُقرُّ بالأغلبية ولكن الملكيين أصروا بأن تكون بالإجماع، فقيل لهم: «لا يمكن أن يكون هناك إجماع، وهذا يعني أنه لن تكون هناك أي قرارات يصدرها المؤتمر»، ثم اقترح الوفد الملكي أن يكون التصويت بأغلبية 4 من 5 ورفض هذا الاقتراح، فاقترحوا أن يكون التصويت بالثلث للثلثين، ورفض هذا الاقتراح، وكان الوفد الملكي يصر إصرارا كبيرا على موضوع الفترة الانتقالية، وألا تكون الحكومة فيها جمهورية، ويبدو أن إصرارهم على ذلك كان بإيعاز من المملكة بأن هذا الذي سيتم، وهكذا وصل المؤتمر إلى طريق مسدود، وقرر الوفد الجمهوري إرسال برقية من رئيس الوفد القاضي عبد الرحمن الإرياني إلى الرئيس جمال عبد الناصر.

وكان أهم خلاف هو تفسير اتفاقية جدة بين السعودية ومصر، فالوفد الجمهوري لا يجد نصا صريحا يحدد صفة الحكومة اليمنية التي تحكم خلال الفترة الانتقالية، وهذا يعني أن يتم تشكيل الحكومة في ظلّ النظام الجمهوري المعترف به دوليا وأمميا، بينما كان الوفد الملكي يصر على أن تكون الحكومة في ظلّ دولة اليمن الإسلامية، ونتيجة لهذه الخلافات التي لا يمكن حلّها، إلا بتدخل الملك فيصل والرئيس جمال عبد الناصر، وعليه قرّر الوفد الجمهوري أن يرسل رئيس الوفد القاضي عبد الرحمن الإرياني برقية إلى كل من الملك فيصل والرئيس جمال عبد الناصر، وكان نص البرقية كالآتي:

جلالة الـملك فيصل بن عبد العزيز

فخامة الرئيس جمال عبد الناصر

نزولا عند رغبتكما وتنفيذا لاتفاقيتكما وحرصا على تحقيق السلام والاستقرار في اليمن حضرنا إلى حرض، كممثلين للجانب الـجمهوري، على أمل أن نصل إلى حل مع إخواننا الـخارجين على هذا النظام، بالرغم من أن التمثيل للوفد غير عادل ولا صحيح. وقد اختلفنا على تفسير الاتفاقية التي فهمها كل جانب على ما يريد. وحين رجعنا إلى لجنة الرقابة، واجهتنا بالحقيقة الرهيبة، وهي إلغاء النظام الـجمهوري القائم، والنظام الإمامي غير القائم، ثم اختيار طريق وسط للحكم الـجمهوري والإمامي، حتى يتم الاستفتاء خلال عشرة أشهر، كما جاء في اتفاقية جدة. ولم تأتِ أي إشارة عن وضع أسرة بيت حميد الدين التي كانت السبب فيما وصل إليه الـحال من خراب ودمار ودماء، وشقيت بها اليمن قديما وحديثا كل ممزق وتعرضت لكل نكبة وذل وهوان؛ فإذا كانت الدولتان الشقيقتان قد اتفقتا على هذا الـحل الذي أعلنته هيئة الرقابة، فإننا ممثلي الـجمهوريين نحمّل الدولتين الـمسؤولية، ونترك قضية شعب اليمن في يديهما، لأنهما أقوى على نزع السلاح الذي قدمتاه للفريقين خلال ثلاث سنوات، وهما أقدر أيضا على فرض الـحل بالقوة دون أن يتعرض شعباهما للحرب، أو تتعرض اليمن لمزيد من الـخراب والدمار.

إن أبناء اليمن فرضت عليهم الـحرب، وزرعت بينهم الفتنة العمياء والفوضى والأحقاد والمطامع، ووضعت في أيديهم أسلحة الدمار الـمختلفة من الدولتين الشقيقتين، وأنفقت عليهم الأموال بسخاء نادر، واستغل ذلك تجار الـحروب والـمنتفعون بها، فكما فرضت عليهم الدولتان الـحرب، فلتفرضا عليهم السلام.

إن الـجمهوريين متمسكون بنظام شرعي قائم معترف به في الأمم الـمتحدة والـجامعة العربية، وذلك هو مكسب الشعب اليمني، نتيجة تضحياته وذبح خيرة رجاله من مشايخ وعلماء وشباب، وإن إلغاء نظام معترف به مقابل إلغاء نظام غير معترف به ستكون نتائجه حربا أهلية لا تبقي ولا تذر، ولن يستفيد منها سوى أعداء العرب والإسلام، فاتقوا الله يا قادة العرب في شعب شقيق مسلم ظل ثلاثين عاما

يفزع إليكم ويستغيث بكم، وينشد عونكم ونجدتكم ومساعدتكم. أما نحن فلا نستطيع تحمّل المسؤولية بحال من الأحوال، والله يوفقكم ويسدد خطاكم.

30 نوفمبر 1965

عن الوفد الجمهوري عبد الرحمن الإرياني

رد الملك فيصل والرئيس عبد الناصر على البرقية

من جانبه، ردّ الملك فيصل على البرقية عن طريق مستشاره، رشاد فرعون، وخلاصة الرد أن مؤتمر حرض ليس من اختصاصه استبعاد بيت حميد الدين، ولا تحديد النظام خلال الفترة الانتقالية. أما ردّ الرئيس عبد الناصر فقد وجهه إلى أعضاء مؤتمر حرض يقول فيه:

السادة أعضاء مؤتمر حرض، تلقيت بالاهتمام برقياتكم لي، وإني لمطمئن كل الاطمئنان إلى أنكم تقدّرون المسؤولية الملقاة على عاتقكم، وواثق من أنكم بتوفيق من الله ستصلون فيما بينكم إلى اتفاق على طريقة الحكم التي يرتضيها الشعب اليمني الشقيق، متمسكين بذلك باتفاقية جدة، التي نصت على تمكين الإرادة الحرة للشعب اليمني في تقرير مصيره. مع أطيب تمنياتي أدعو الله لكم بالتوفيق. 4 ديسمبر 1965 .

وعندما قرأتُ رد الرئيس عبد الناصر لم أستطع فهم ما يقصده، إلا أن مضمونه بأن مؤتمر حرض المشترك هو الذي يقرّر طريقة الحكم خلال الفترة الانتقالية طبقا لاتفاقية جدة، وهذا المضمون لا يشير إلى أن طريقة الحكم ستكون تحت النظام الجمهوري. وعندما كنا في السعودية خلال اجتماع الملك والرئيس بلغنا فيما بعد أن الرئيس عبد الناصر وافق على أن تكون الحكومة خلال فترة الانتقال حكومة دولة اليمن بدون إضافة الإسلامية، ووافق على أن يكون للجمهوريين المنشقين من يمثلهم في مؤتمر حرض، وقد تم اختيار حسين عبد الله المقدمي ممثلا لهم. ولا شك أن مؤتمر حرض قد تم الاتفاق بين السعودية ومصر على عقده بطريقة لا يمكن أن تؤدي إلى أي اتفاق داخل المؤتمر، ولذلك وجد الوفد الجمهوري بعد أن وصل الجميع

إلى طريق مسدود، أن الحل للمشكلة اليمنية يتم عن طريق الاستفتاء المباشر والفوري لأسلوب الحكم الذي يرتضيه الشعب، ويتم الاستفتاء بإشراف مشترك من السعودية ومصر، ويشكّل الجمهوريون لجان الاستفتاء في مناطقهم، ويقوم الملكيون بتشكيل لجان الاستفتاء في مناطقهم، لأن الاستفتاء الفوري سيجعل الأغلبية الساحقة ربما أكثر من 90٪ لصالح بقاء النظام الجمهوري، لأن محافظات؛ تعز، إب، البيضاء والحديدة كلها جمهورية، وهي الأكثر عددا من السكان، كما أن الملكيين في مناطقهم لا يتمتعون بالتأييد، وإنما يناصرونهم نتيجة الدعم بالذهب والسلاح السعودي، أما عند الاستفتاء، فإن المناطق التي يتواجد فيها الملكيون ستصوّت لصالح الجمهورية، وليس لصالح الملكية، ولكن الجانبين الملكي والسعودي رفضا هذا الاقتراح، كما رفض الجانب الجمهوري أن يتم الاستفتاء بعد سنة من الفترة الانتقالية.

استبعاد السلّال مقابل استبعاد بيت حميد الدين

بناء على اتفاق جدة، فقد قرّرت القيادة المصرية استبعاد السلّال في القاهرة، مقابل استبعاد السعودية لبيت حميد الدين، وهكذا أصبح السلّال مبعدا لا يستطيع أن يمارس أي سلطة في اليمن. وبعد أن وصل المؤتمرون في مؤتمر حرض إلى طريق مسدود، اتفق الجانبان الجمهوري والملكي على فض المؤتمر في شهر ديسمبر 1965، وتأجيله إلى موعد غير محدد، ولكن المؤتمر لم ينعقد مرة أخرى، وإنما جرت حوارات بين الجمهوريين وبين القيادة المصرية السياسية والعسكرية، ويذكر القاضي عبد الرحمن الإرياني في مذكراته تفاصيل تلك الحوارات والمراسلات مع القيادة السياسية المصرية، وعلى رأسها الرئيس جمال عبد الناصر، وكان المشير عامر وأنور السادات هما من يحاوران الجمهوريين اليمنيين.

ويذكر القاضي عبد الرحمن الإرياني في مذكراته أن لقاء بين الفريق العمري والمشير عامر في القاهرة قد تم بشكل سري، وتعهّد فيه المشير بعدم عودة السلّال واستبعاده نهائيا على أن يكون الفريق العمري قائما بأعمال رئيس الجمهورية، وعاد

من في القاهرة إلى اليمن عدا السلّال، وبدأ العمري والـمجلس الـجمهوري يمارسون الـحكم ويحاولون التفاهم والتنسيق مع القيادة العسكرية الـمصرية في اليمن، ولكن سارت الأمور بطريقة تختلف عما تم الاتفاق عليه مع الـمشير عامر، فقد كان الاتفاق يقوم على أن تغلق الـحكومة اليمنية مطاري صنعاء وتعز، وتبقي على مطار الـحديدة مفتوحا، لينتقل السلّال إليه من القاهرة، وعند نزوله إلى الـحديدة تتخذ الـحكومة اليمنية برئاسة الفريق العمري والـمجلس الـجمهوري قرارا باستبعاد السلّال، وعزله عن الرئاسة بموافقة القوى اليمنية القبلية والسياسية، ويبدو أن حادث العمري مع أليكسي كوسيغين رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي -حينذاك- في القاهرة قد أقنعه بضرورة منع الـمصريين من التدخل في الشؤون اليمنية السياسية والإدارية والاقتصادية.

الفصل الثالث والعشرون
مصر وخطة النفس الطويل

أثناء زيارة رئيس الوزراء السوفييتي أليكسي كوسيغين للقاهرة، حدد موعدا لمقابلة الفريق حسن العمري، الذي ذهب في الوقت المحدد في أوائل شهر يوليو 1966 إلى مقر إقامته، ولكن الحراسة المصرية منعت العمري من الدخول إلى المقر، وأخبروه أن كوسيغين في اجتماع آخر، وعاد الفريق العمري إلى شقته غاضبا، وعندما بلغ كوسيغين ما حدث، انزعج لهذا الخبر، لأنه يعتبر اليمن دولة يتعامل معها، كما استنكر تصرف الحرس المصري، وقرّر ألا يقابل أحدا حتى يقابل الفريق العمري، وقد بحثوا عن الفريق العمري، ولكنه اختفى، وبعد البحث عنه أخبروه أن كوسيغين سيأتي إلى الفيلا التي يسكنها، وفعلا ذهب كوسيغين للفريق العمري، واجتمع به واعتذر له عما حدث، وقد قال الفريق العمري للمصريين -حينها-: «أنتم لم تبقوا لنا كرامة ولا مكانة، ولن أقابله، وإذا لديه رغبة فسأقابله في الاتحاد السوفيتي أو في اليمن». وقد انتشرت هذه الواقعة بين المسؤولين المصريين فأحرجتهم كثيرا، بينما انتشرت بين أوساط اليمنيين جميعا، وكان لها وقع حسن، جعل اليمنيين يحترمون الاتحاد السوفيتي احتراما كبيرا، ويبدو أن هذا الحادث قد أقنع الفريق العمري بضرورة منع المصريين من التدخل في الشؤون اليمنية، وحصرها في الشؤون العسكرية فقط، إضافة إلى طموحاته الذاتية في تولي منصب رئاسة الجمهورية.

خطة النفس الطويل

بعد مؤتمر حرض بدأت القيادة المصرية العسكرية والسياسية في وضع ما سمّوه مخطط النفس الطويل، ويقضي هذا المخطط بانسحاب القوات المصرية من

المناطق الشمالية والشرقية البعيدة عن المناطق الاستراتيجية حول صنعاء، وعليه انسحبوا من صعدة، وحجة، وعمران دون أي ترتيب مع الجانب الجمهوري فيما يتعلّق بهذا المخطط العسكري، والتركيز على المثلث؛ صنعاء، طريق الحديدة، طريق تعز، ولكن بعضهم أخبر الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر بأنهم سوف ينسحبون من مدينة حجة، وعليه أن يرتّب أموره على هذا الأساس. وكانت بعض الانسحابات تأتي ارتجالية دون تخطيط لسلامة الانسحاب، ففي حجة مثلا تم انسحاب أكثر من مئة جندي وضابط بأسلحتهم الخفيفة والثقيلة، وتم محاصرة هذه الكتيبة، والقضاء على أكثرها، واغتنام الأسلحة، وتفجير الأسلحة الثقيلة.

وجاء تنفيذ مخطط النفس الطويل من دون وجود جيش يمني يسد الفراغ، وذلك لأن القيادة المصرية على رأسها عبد الناصر قد خططوا لتمزيق الجيش اليمني النظامي والدفاعي الذي أيّد الثورة من أول يوم لها، وسيطر على كل المناطق اليمنية من صعدة حتى تعز، وألقى القبض على أنصار الإمام، وساقهم مخفورين إلى صنعاء الثورة، وقد تم إعدام الكثير منهم.

أما في الجانب السياسي فقد قرّرت القيادة العليا المصرية برئاسة جمال عبد الناصر تجميد العمل باتفاقية جدة بين الملك فيصل والرئيس ناصر، وكأنها غير موجودة، كما قرّروا فرض نفوذهم بالقوة، وعدم التسامح مع أي قوى معارضة لهذا النفوذ، سواء أكانت جمهورية أم ملكية. وقد انضمَّ الفريق العمري إلى المعارضين للنفوذ المصري على كل الشؤون اليمنية، وحصر التنسيق بين اليمن ومصر في الجانب العسكري، وكان -حينذاك- رئيسا للوزراء، وتجمّعت كل القوى الجمهورية، وعلى رأسها القاضي عبد الرحمن الإرياني، والأستاذ أحمد محمد نعمان وبقية المعارضين حول حكومة العمري الذي كانت مصر تعتمد عليه في إضعاف كل المعارضين للنفوذ المصري، ولذلك قرّرت القيادة المصرية إعادة السلّال إلى اليمن، لكي ينهي الوضع القائم المعارض للنفوذ المصري.

عندما كنا في بيروت أبلغنا الأخ أحمد جابر عفيف أن شخصية سياسية لبنانية كبيرة أبلغته أن المصريين بقرار من الرئيس جمال عبد الناصر قرّروا إعادة السلّال

إلى اليـمن، وتصـفـيـة الـمـعـارضين بلا تردد، ولذلك انتـدبني الزمـلاء في بيـروت للانتقال إلى عدن، والاتصال بالداخل والتنسيق معهم، وفعلا انتقلت إلى عدن في 8 أغـسطس 1966، وأرسلت رسـائل إلى القـاضي عـبـد الرحـمن الإرياني، وإلى الشـيخ عبـد الله بن حسين الأحمر، والشيخ محمد الـحباري، والشيخ أحمد علي الـمطري وغيرهم أخبرهم بالـخبر وأحذّرهم، ولكن الأحداث سارت بالأمور في مسار الكارثة حيث كانت حكومة العمري قد اتفقت من قبل مع الـمشير عامر على التعاون والتنسيق وإبقاء السلّال بعيدا عن اليمن، وإغلاق مطار صنعاء ومطار تعز، لمنع وصول السلال إلى أي منهما، ولكن هذا الاتفاق تم نقضه تماما، وقرّرت القيادة الـمصرية إعادة السلّال إلى اليمن.

وطبـقـا لخطط النفس الطويل في الـجـانب السـيـاسي وحـتى العـسكري قـرّرت القـيـادة الـمـصـرية عودة الرئيس السـلّال إلى اليـمن، ومضـايقـة حكومـة العـمـري والـمجلس الـجـمـهوري، بمن فيـهم القاضي عبد الرحمن الإرياني وغيره. وقد وصل السـلّال من القـاهرة على طائرة عـسكرية إلى مطار صنعـاء بعـد أن حـشـدت القـيـادة العسكرية الـمصرية عددا كبيرا من الدبابات والـمدرعات والـجنود لاستقبال السلّال وإيصاله إلى القـصر الـجـمـهوري، وفي الوقت نفسه كان الفريق العمري والـحكومة والكثير من الضباط والـمشايخ يجتمعون في ثكنات العرضي، ويرفضون استقبال السـلّال أو التـعـامل معـه، وحـصل توتر كـبـيـر بين القـيـادة الـمـصـرية وبين الـحكومة اليمنية، وبناء على تعليمات القيادة الـمصرية قام السلّال باتخاذ إجراءات تمكّنه من السيطرة، وتمكّن النفوذ الـمصري من التغلغل، ومن هذه الإجراءات ما يلي:

1. تشكيل حكومة جديدة .
2. تشكيل محكمة عسكرية لمحاكمة الـمخربين.

وقد ناقش الـجـمـهوريون اليـمنيون الوضع القائم بعد أن أصبح الفريق العـمري مؤيدا للمجلس الـجمهوري ولقرارات مؤتمر «خمر»، وتجنبا لحدوث فتنه اتفق الـجميع، بمن فـيـهم حكومـة العـمـري وأعضـاء الـمـجلس الـجـمـهوري والكثـيـر من الضـبـاط والـمشايخ، على السفر إلى القاهرة، لمحاولة التفاهم مع الرئيس عبد الناصر ومع المشير

عامر، لحل الإشكالات الموجودة بين الجانبين. ويذكر القاضي عبد الرحمن الإرياني في مذكراته أن مجموعة من المشايخ، وعلى رأسهم سنان أبو لحوم حذّروا الجانب الرسمي اليمني من السفر إلى القاهرة، خوفا من اعتقالهم، واقترحوا عليهم أن يتوزّعوا في مناطق القبائل الجمهورية في بكيل وحاشد، ولكن القاضي الإرياني استبعد ذلك، فليس في العلاقات بين الدول أن تقوم حكومة باعتقال حكومة أخرى في دولتها.

اعتقال دولة اليمن من قبل دولة مصر

وصلت حكومة الجمهورية برئاسة العمري بعددها الكبير إلى القاهرة، لمحاولة التفاهم مع الرئيس عبد الناصر والمشير عامر وأنور السادات، إلا أن المسؤولين المصريين تجاهلوا وصول الوفد الجمهوري اليمني برئاسة الفريق العمري، وكامل حكومته وأعضاء المجلس الجمهوري، والكثير من الضباط والمسؤولين اليمنيين. وكان تشكيل الوفد اليمني إلى القاهرة كما ورد في مذكرات اللواء حسين المسوري كما يلي:

– حسن حسين العمري	نائب رئيس الجمهورية
– القاضي عبد الرحمن الإرياني	عضو المجلس الجمهوري
– القاضي عبد السلام محمد صبرة	عضو المجلس الجمهوري
– القاضي محمد الخالدي	وزير التربية والتعليم
– القاضي عبد الكريم أحمد العنسي	وزير المواصلات
– القاضي محمد لطف الصباحي	وكيل وزارة الإدارة المحلية
– الأستاذ صالح محسن شرف	رئيس مصلحة الأملاك
– الأستاذ محمد حسن صبرة	مدير مكتب رئيس الوزراء
– الأستاذ أحمد محمد نعمان	عضو المجلس الجمهوري
– الدكتور حسن محمد مكي	وزير الخارجية
– الأستاذ محسن السري	وزير الاقتصاد

– الأستاذ أحمد عبده سعيد	مستشار رئيس الـحكومة
– القاضي محمد إسماعيل الـحجي	وزير العدل
– الشيخ أمين عبد الواسع نعمان	وزير الزراعة
– العميد حسين محمد الدفعي	وزير الدفاع
– العقيد لطيف محمد العرشي	مساعد رئيس أركان حرب الـجيش
– العقيد عبود مهدي	قائد سلاح الـمظلات
– العقيد علي محمد العنسي	مدير مكتب القائد العام للقوات الـمسلحة
– العقيد علي محمد القباطي	قائد السلاح الـجوي
– العقيد أحمد طاهر	مدير الشؤون العامة والتوجيه الـمعنوي
– الـمقدم محمد عبد الله الإرياني	وكيل أركان حرب الـجيش
– الـمقدم محمد محمد الآنسي	قائد سلاح الإشارة
– الـمقدم محمد علي الثلايا	قائد مدرسة الـمدفعية
– الـمقدم هاشم صالـح عنقاد	رئيس الشؤون الفنية
– الـمقدم حسين شرف الكبسي	محافظ لواء البيضاء
– الـمقدم حسين ضيف الله	قائد حرس رئيس الوزراء
– الرائد علي محمد الواسعي	قائد فرقة الأمن الـمركزي
– النقيب أحمد صالـح دويد	الشؤون الفنية
– م/أول سعيد الـخميسي	مدير مكتب قائد سلاح الـمدفعية
– الـملازم منصور محمد أحمد	من سلاح الـمظلات
– العقيد علي سيف الـخولاني	رئيس أركان حرب الـجيش
– العقيد محمد تلها	قائد الـحرس الـجمهوري
– الـمقدم محمد حاتم الـخاوي	قائد سلاح الـمدفعية
– الـمقدم حسين محمد الـمسوري	قائد سلاح الـمشاة
– الـمقدم يحيى محمد الـمتوكل	مدير الـمنشآت التعليمية العسكرية

- الـمقدم إبراهيم محمد الـحمدي سكرتير الفريق العمري
- الـمقدم علي قاسم الـمؤيد رئيس مكتب الرقابة والـمتابعة
- الـمقدم يحيى مصلح مهدي مدير فرع التدريب العسكري
- الـمقدم أحمد علي الناصر مدير فرع الاستطلاع
- الـمقدم درهم ناجي أبو لحوم قائد الشرطة العسكرية
- الـمقدم محمد عبد الله أبو لحوم قائد فوج الـمدرعات
- الـمقدم أحمد محمد الـمتوكل مدير فرع الضباط
- النقيب عبد اللطيف عبد الوهاب دويد من سلاح الـمدرعات

ويذكـر القـاضي عـبـد الرحـمـن الإرياني في مـذكـراته الـمـفـصلة لـلأحـداث: تم الاتصال بالـمشير عامر، وتحدد اللقاء معه يوم الـجمعة 16 سبتمبر 1966 في مقر القـيـادة، وفي الـمـوعـد الـمـحـدد ذهبنا جـمـيـعـا، وعند وصـولنا تبـيّن لنا أن الذين سيقابلوننا هم؛ شمس بدران وزير الـحربية، والدكتور حسن خولي الـممثل الشخصي للرئيس، وبعض كبـار ضباط القوات العـربية، ورفضنا البقاء، ولكن دخل علينا وزير الـحربية شمس بدران، وقعد على كرسي أمامنا وفي يده صحيفة «النهار» البيروتية، وأخـذ يقـرأ منـها عنوان مـقـال «نحـو 28 أيلول جـديد» وقـد سـردت «الـنهـار» فـيـه كل الـخـلافات التي حـدثت بين الرئيس السلّال والطرف الآخر، وذكرت أيضا برقـيات الـمشير عامر إلى الفريق العمري، واعتبر شـمس بدران أن ما نشر في الصحيفة يُعتبر خيـانة، لأن برقـيـة الـمـشـيـر من الأسـرار العـسكرية الـتي لا يجـوز نشـرها، وانسـحب الـجميع إلى بيت الفريق حسن العمري، القريب من القيادة الـمصرية.

وبناء على هذه الأحـداث قـرّر الـجـمـيـع اسـتـئـجـار طائرة والعودة إلى اليـمن، وذهبوا إلى بيت الأستاذ نعمان الذي لم يحضر معهم، وفي بيت الأستاذ نعمان قيل لهم إن شخصا ما يحمل لهم رسالة من الـمشير عامر إلى الأستاذ نعمان، ولكن ذلك كان مجرد مغالطة، فقد أصبح بيت الأستاذ نعمان محاطا بقوة أمنية كبيرة، لا تسمح بخروج أحد من البيت، ولكنهم سمحوا للفريق العمري بالذهاب بسـيـارته إلى مـسكنه، وهناك ألقي القـبض عليـه وأُدخل إلى السـجن، وتوالت

الاعتقالات بعد ذلك فتم اعتقال؛ العقيد علي سيف الخولاني، والأستاذ أحمد دهمش، وبدأت حملة الاعتقالات للتالية أسماؤهم: المجموعة الأولى: الفريق حسن العمري- الأستاذ أحمد محمد نعمان- الشيخ أمين نعمان- الدكتور حسن مكي- الأستاذ حسن دهمش- الأستاذ محمد حسن صبرة- الأستاذ أحمد عبده سعيد- الأستاذ مجاهد حسن غالب -الأستاذ سعيد مرشد- القاضي محمد إسماعيل الحجي. المجموعة الثانية: حسين المسوري- العقيد يحيى المتوكل- العقيد إبراهيم الحمدي- العقيد علي الربيدي- العقيد محمد تلها- النقيب عبد اللطيف دويد - العقيد محمد حاتم الخاوي- الرائد عبد الله قحطان، وآخرون. وقد تم احتجاز هؤلاء في فيلا بمنطقة الأهرام، كما احتجز العقيد حسين الدفعي ليومين، ثم أطلق سراحه لأن عبد الحكيم عامر، قال: «هذا الرجل بتاعنا، كيف حبستموه»؟ فأطلقوه.

في اليوم التالي تجمع البقية في منزل القاضي عبد الرحمن الإرياني، فتوجهنا إلى مكتب شؤون اليمن الذي كان برئاسة اللواء وحيد، وكان رجلا متفهما ومتعاطفا مع اليمنيين، واستمرت الاعتقالات كل يومين أو ثلاثة أيام يضيفون البعض من المتواجدين في القاهرة إلى المحتجزين في الفيلا، ولكن بدأ نقل المحتجزين أرتالا إلى السجن الحربي، وقد أرسل القاضي عبد الرحمن الإرياني عدة مذكرات إلى القيادة المصرية، وهي منشورة في مذكراته في الجزء الثاني. ولم ينجُ من السجن إلا القاضي عبد الرحمن الإرياني، فقد نقلوه إلى فيلا، ورتّبوا ما يحتاج إليه من مرتب وتموين، وأحاطوا الفيلا بحراسة، حيث وضع تحت الإقامة الجبرية، وعليه ألا يغادر الفيلا، وفيما يلي أذكر ما تم ذكره في مذكرات القاضي عبد الرحمن الإرياني، وفي مذكرات بعض الزملاء من المعتقلين في السجن الحربي، وكان التشديد عليهم في هذا السجن بشكل مهين، فكل واحد في زنزانة خاصة صغيرة الحجم لا يعرف ما خارجها، وكان خروجهم إلى الحمام لفترة واحدة في اليوم فقط، ولهذا كان أكثرهم إن لم يكن جميعهم يتبوّلون ويتغوّطون في حرضات (إناء كبير بلاستيكي)، وعند خروجهم للحمام يحملونها معهم، لتفريغها وغسلها.

ومرت الأيام والشهور والدولة اليمنية في السجن الحربي، وبعد الهزيمة في 5 يونيو 1967 أمام الكيان الإسرائيلي، تشكّلت لجنة تفاهم ثلاثية من مندوبي العراق والسودان والمغرب، وقد زاروا القاهرة، وطلبوا من الرئيس بالسماح لهم بمقابلة الأستاذ أحمد نعمان المسجون في السجن الحربي، وأذن لهم بذلك، وقد استدعي النعمان وقابلهم، وقال لهم: «كنا في عهد الإمام ننادي بحرية القول، ولكننا في عهد الثورة ننادي بحرية البول»، وكان هذا التعبير أصدق وأبشع تصوير للوضع.

أما في اليمن فإن السلّال لم يعد له إلا الخضوع الكامل للقيادة المصرية، وبعد أن شكّل محكمة عسكرية لمحاكمة المخربين تم إلقاء القبض على مجموعة من العلماء منهم؛ القاضي العالم ناصر الظرافي الذي كان -حينذاك- وزيرا للأوقاف في وزارة العمري، والقاضي العالم الشاعر الأديب عبد الله الشماحي، وعذّبوه في السجن تعذيبا مهينا للكرامة. كما تم اعتقال العقيد محمد الرعيني، الذي كان من أهم ضباط الثورة، ومن أهم الشخصيات اليمنية، والعقيد هادي عيسى، واللواء حسين الأهجري، والنقيب محمد العُميسي، والشيخ أحمد النيني، والشيخ علي محسن هارون، ويذكر أحمد الناصر في مذكراته أنه تم تعذيب بعضهم حتى الموت، ويقال إن الشيخ أحمد النيني، نفخ في دبره بقصبة هواء من «موتور كومبريشن» حتى انفجرت معدته، ومثله حسين بن حسين الأهجري، وعُذّب الرعيني حتى الموت، ولم ينقل إلى ميدان التحرير لإعدامه إلا جثة هامدة، كما أعدم المذكورون أعلاه وغيرهم الكثير، وفرّ الكثير من الوزراء والضباط إلى مدينة «خمر»، ومنهم عبد الملك الطيب، وعبد الكريم السكري، وحميد العذري، وأحمد الرحومي وغيرهم الكثير.

الانسحاب المصري من اليمن ومظاهرات العملاء

بعد هزيمة 1967 قرّر الرئيس عبد الناصر سحب قواته كاملة من اليمن، وقد انسحبوا وسحبوا معهم كل شيء أتوا به؛ الجنود، والمعدات، والأدوات، وخلال انسحاب المصريين وتأكّد السلّال أنهم سينسحبون نهائيا، وتأكدت فرقتا الصاعقة والمظلات التابعتان للمصريين من هذا الانسحاب، قامت مظاهرات في البداية ضد

اللجنة الثلاثية التي وصلت إلى صنعاء، ثم ضد الجنود المصريين الموجودين داخل صنعاء، وقد قتل أحد المصريين في شارع من شوارع صنعاء، ثم اتجهت المظاهرة الكبيرة التي حرّكها السلّال ضد اللجنة الثلاثية نحو مقر القيادة المصرية، وحاولوا اقتحامها، وقتلوا من الحرس المصري 32 جنديا وضابطا، وكان هذا عملا دنيئا بعيدا عن كل القيم، وبعد هذه الأحداث أرسل السلّال رسالة إلى عبد الناصر يتبرّأ مما حدث.

وخلال الانسحاب قرّر السلّال ومعه جزيلان وبعض الحاشية نقل أسرهم إلى القاهرة، كما قرّر السلّال القيام بزيارة رسمية للعراق، ويبدو أنه كان يشعر بعدم عودته إلى اليمن، وفي القاهرة أمر الرئيس عبد الناصر بإطلاق الحكومة اليمنية من السجن الحربي، وبعودة كل اليمنيين إلى اليمن، وتم نقلهم بطائرة مصرية إلى الحديدة، وعلى رأسهم القاضي عبد الرحمن الإرياني، والأستاذ أحمد محمد نعمان وبقية الشخصيات، وقد تأخر العمري في الفيلا التي كان يسكنها مع أسرته.

وفي صنعاء تجمّعت القوى كاملة بما فيها فرقتا المظلات والصاعقة، وما تبقّى في اليمن من ضباط وجنود ورجال أمن وشخصيات مدنية وسياسيين، كما تجمّع معهم مشايخ القبائل الجمهوريون وبعض المشايخ من الجانب الملكي، وضغطوا على السلال من أجل عودة اليمنيين من القاهرة، وإرسال رسالة إلى القاضي عبد الرحمن الإرياني، وفعلا أرسل السلال الرسالة له ولعبد السلام صبرة وغيرهم، ولم يذكر الأستاذ محمد أحمد نعمان، ولا الفريق العمري، وحمل الرسالة إليهم محافظ الحديدة –حينذاك– اللواء عبد الله الضبي، وقد وصل إلى القاهرة، وسلم الرسالة للقاضي عبد الرحمن الإرياني والآخرين، وناقش معهم الأوضاع، وأخبرهم أن السلّال يستثني من العودة الأستاذ نعمان والفريق العمري، ويستثني ممن في بيروت؛ محمد عبد الله الفسيّل، ومحمد أحمد نعمان، وقد ردَّ عليه القاضي الإرياني برسالة بتاريخ 27 أكتوبر 1967 وقّعها معه اللواء حمود الجائفي، والقاضي عبد السلام صبرة، وفيها أكدوا للسلّال استعدادهم العودة، وليس لهم أي مطمع في مناصب حكومية، واستعدادهم لتوحيد الصف الجمهوري كاملا برئاسة السلّال.

كما حمل الضبي معه رسالة من المشايخ يذكرون فيها خطورة الموقف بعد انسحاب المصريين، وضرورة التكاتف لمواجهة الأخطار، ووقّع على الرسالة ناصر علي البخيتي، وأحمد علي المطري، ونعمان بن قائد بن راجح، وعبد الله بن حسين الأحمر، وصالح بن ناجي الرويشان، وقد أجاب عليهم القاضي عبد الرحمن ومن معه بأن المهم في الوقت الحاضر، هو تكتل الجميع لمواجهة الأخطار، وذكر القاضي عبد الرحمن ومن معه في رسالته إلى المشايخ بأن من في القاهرة قد رجّحوا إيفاد الإخوة؛ القاضي عبد السلام صبرة، والقاضي محمد الخالدي، والمقدم علي المؤيد، والمقدم محمد الإرياني، والرائد درهم أبو لحوم للتفاهم معكم، وإيضاح ما لدينا والعودة بما لديكم، ووقّع الرسالة إلى المشايخ إلى جانب القاضي عبد الرحمن الإرياني، محمد الحجي، حمود الجائفي، عبد السلام صبرة، حسن العمري، وأحمد محمد نعمان.

وعند إرسال الرسالة إلى المشايخ، كانت القاهرة تتعامل مع من أطلقتهم من السجون بطريقة تمنعهم من أي حركة، وتحيطهم بالمخابرات، وكان الإعلام المصري يتهمهم بالعمالة للاستعمار البريطاني، إلا أن القاهرة غيّرت موقفها منهم، ونشرت مجلة «آخر ساعة» مقالا ذكرت فيه رسالة السلّال ورسالة المشايخ إلى القاضي عبد الرحمن الإرياني، ومن معه في القاهرة، وأضافت أن القاضي عبد الرحمن الإرياني رجل يمثّل ثقلا سياسيا وفكرا يمنيا مستنيرا في الوقت نفسه. ولم ننقل من المقال إلا هذا المقطع، الذي يؤكد أن القاضي عبد الرحمن الإرياني ومن معه من أهم رجالات اليمن، وليسوا عملاء للاستعمار.

وقد ذهب الوفد المذكور آنفا من القاهرة إلى صنعاء ثم عاد إلى القاهرة يحمل رسالة ثانية من المشايخ، وأبلغ القاضي عبد الرحمن ومن معه أن السلّال أظهر أمامهم من ضعفه قوة، ولكنه أمام ضغط المشايخ جنح إلى ما جاءوا به، وقد حمل الوفد الرسالة الثانية من المشايخ، وكانت انطباعات الوفد بأن السلّال لن يبقى له أي سند بعد انسحاب القوات المصرية، ولن يستطيع بمفرده مواجهة الملكيين، وسوف تسقط الجمهورية إذا لم تتغيّر الأوضاع في صنعاء، هذا كان موقف الإخوان في القاهرة.

وكان القاضي عبد الرحمن الإرياني يرسل كل رسائله إلى المشير عامر والسادات وإلى الرئيس عبد الناصر بشأن إطلاق المساجين إلى إخوانهم في بيروت، وعلى رأسهم الأخ الأستاذ محسن العيني، والأخ محمد أحمد نعمان الابن، كما كان أيضا الدكتور محمد سعيد العطار، ومحمد عبد الله الفسيّل، ومحمد عبد الرحمن الرباعي وحسين عبد الله المقدمي، ومحمد الرعدي، ومحمد القوسي، وقد عبّر الإخوان هؤلاء عن رأيهم في رسالة بعثها الأستاذ محسن العيني إلى القاضي الإرياني وبقية إخوانه في القاهرة، وعبّرت الرسالة أن السلّال غير راغب في تعاون حقيقي، وأن عودتكم على هذا الأساس ستفتح باب صراع دائم مع السلّال، وهذا في مصلحة الرجعية، وليس في مصلحة الجمهورية، هذا هو تصورنا ولكم أن تروا غير ذلك، أو أن تفيدونا.

وأشارت الرسالة إلى أن رسالة الإخوان في القاهرة إلى المشايخ ستؤدي إلى أحد أمرين؛ إما أن يوافق السلّال تحت ضغط الجميع على العودة، ويفشل التعاون بسبب النوايا السيئة، وإما أن يرفض ويبقى الجميع في الخارج، وتخسر البلاد الجميع، ويظهر أن من في الخارج قد أصبحوا مجموعة مصرة على التغيير، وإبعاد السلّال ولا تعود إلا على هذا الأساس، ولهذا فنحن نرى في عودة جميع الإخوان الذين يمكنهم العودة من دون إشكال أو اشتراط، ليندمجوا في حياة البلاد بهدوء يستعيدون صِلاتهم وعلاقاتهم بالمواطنين، دون أن يتخذوا أي موقف سياسي صارخ.

وقد اجتمعنا في بيروت مع الإخوان في دمشق، وناقشنا الوضع الحالي، وكان رأيي الشخصي أنني لن أستطيع البقاء في الخارج، وسأعود إلى الداخل لأعيش أو أموت مع الجمهوريين في صنعاء، وعلى هذا وافق الإخوان على عودتي، وأن أكون همزة الوصل بين الداخل والخارج، وفعلا سافرت من بيروت إلى أسمرة، وهناك وجدت الأخ محمد سيف ثابت، وقد أخبرني أن السلّال يعترض على عودتي، وعودة محمد نعمان، وعودة الفريق العمري، وعودة حسين الدفعي، ولهذا تأخّرتُ في أسمرة، لأنني لا أريد أن تكون عودتي إلى اليمن سببا في الإضرار بي أو سببا في حدوث خلافات بين الجمهوريين، وانتظرت هناك في أسمرة حتى تنجلي الأمور.

وكان رأي الإخوان في بيروت بعدم التعاون أو التعامل مع السلّال رأيا سليما؛ لأن السلال قد غيّر رأيه، وأرسل ابنه علي السلّال إلى القاهرة، يحمل استدعاء للواء عبد الله جزيلان أكبر المناصرين للسلّال، وقابل القاضي عبد الرحمن الإرياني، ونقل له رغبة الرئيس السلّال بتأخرهم في القاهرة حتى وصوله، وقد قرّر القاضي عبد الرحمن وبقية الإخوان عدم الخروج، حتى لا يحدث صراع بين الجمهوريين، وأبرقوا إلى السلّال بذلك، وإلى المشايخ.

وبعد أن تداول الإخوان الرأي من جديد قرّروا العودة إلى اليمن، وأقلعت بهم الطائرة في يوم 27 أكتوبر 1967، وقد تخلّف العمري عن السفر، كما أن الأستاذ نعمان قد سافر إلى بيروت للاستشفاء من آثار الزنزانة، وكذلك الشيخ أمين عبد الواسع نعمان الذي سافر إلى أسمرة وحالته النفسية متعبة، وقد أقلتهم إلى الحديدة طائرة مصرية، حيث كان السلّال في انتظارهم، وفي طريقه إلى القاهرة ثم إلى بغداد في زيارة رسمية للعراق، وفي اليوم الثاني وصل من أسمرة الشيخ سنان أبو لحوم، كما جاء من بيروت الأستاذ محسن العيني، والدكتور محمد سعيد العطار.

وقد عُقدت عدة جلسات مع السلّال ومجموعته في الحديدة، تم خلالها دراسة الأوضاع القائمة والمنتظرة، وتم الاتفاق في الاجتماع على أن يقوم القاضي عبد الرحمن الإرياني بالنيابة عن السلّال بأعمال رئيس الجمهورية، وأن يقوم الشيخ محمد علي عثمان بأعمال رئيس الوزراء، وقد أصدر المشير السلّال التكليف الآتي:

الأخ القاضي العلامة عبد الرحمن الإرياني حفظه الله.

يكون قيامكم بالأعمال نيابة عن رئيس الجمهورية مدة غيابنا، وكلّفوا الأخ الشيخ محمد علي عثمان بأن يستمر على عمله كنائب لرئيس الوزراء.

31 أكتوبر 1967

المشير/ عبد الله السلّال

رئيس الجمهورية

الفصل الرابع والعشرون
حركة 5 نوفمبر وحكاياتها

يذكر القاضي عبد الرحمن في مذكراته أنهم في يوم 1 نوفمبر 1967 ودعوا الرئيس السلّال في مطار الحديدة متجها إلى القاهرة، وعادوا جميعا متجهين إلى صنعاء، وكان المشايخ قد أعدّوا لاستقبال الواصلين إعدادا كبيرا، ووصل بعضهم إلى الحديدة، وفي صنعاء كانت كل القوى؛ القبلية، والمدنية، والعسكرية بمن فيهم فرقة الصاعقة والمظلات التي انشقّت عن المصريين، وانضمت إلى إخوانهم اليمنيين، وقد أدى هذا التكتل إلى قيام حركة 5 نوفمبر1967.

السباق بين الاعتدال والتطرف

كان المشير السلّال عند سفره إلى بغداد يعلم أنه لن يعود إلى اليمن بعد انسحاب القوات المصرية، التي كان يعتمد عليها اعتمادا كبيرا، وكان يعرف أن القوى الجمهورية المعتدلة برئاسة القاضي عبد الرحمن الإرياني ودعم الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر سترتّب حركة انقلابية ضده، وفي الوقت نفسه كانت هناك حركة يسارية مدعومة من حكومة اليمن الديمقراطية الشعبية، بقيادة جار الله عمر، المنتمي إلى حركة القوميين العرب، فقد حاول هو ومن معه من اليساريين الاتصال بحرس السلّال وبقائد الصاعقة والمظلات، على أساس منع قيام حركة للجمهوريين المعتدلين تحل محل السلّال، ولكن هذا التحرك اليساري فشل فشلا كبيرا، لأن الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر استطاع أن يقنع قائد الصاعقة، عبد الرقيب عبد الوهاب نعمان، وقائد المظلات ، بتأييد الجمهوريين المعتدلين برئاسة القاضي الإرياني، وكان ردّ عبد الرقيب على محاولة جار الله عمر بأن الوضع في صنعاء يختلف

عن الوضع في عدن، وأن أي حركة يسارية في صنعاء ستفشل، ومن مصلحة اليسار أن يتعاون مع العناصر الجمهورية المعتدلة، وهكذا تفرّد الجمهوريون المعتدلون برئاسة القاضي الإرياني ودعم كل القوى الجمهورية له، بمن فيهم الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر.

الرئيس القاضي عبد الرحمن الإرياني

في يوم 5 نوفمبر تم إعلان إزاحة السلّال، وتصعيد عبد الرحمن الإرياني رئيسا للمجلس الجمهوري، وقد شكلّت هذه الحركة ما يمكن أن نسمّيه الجمهورية الثانية، وفي مساء هذا اليوم أذيع البيان الأول للحركة، وقد أشار البيان إلى تشكيل المجلس الجمهوري، برئاسة القاضي عبد الرحمن الإرياني، وتشكيل الحكومة برئاسة الأستاذ محسن العيني، وإسقاط السلّال، وندد البيان بأحداث 3 أكتوبر ضد القوات المصرية، وحمّل السلّال تبعات ذلك.

هذا التحوّل في توجه القاضي عبد الرحمن الإرياني، وقناعته بأن الدولة تقوم على مراكز قوى في الساحة، وليس على طموحات في بناء دولة مدنية ديمقراطية، وبرغم ذلك، فإنني أعتبر حركة نوفمبر نقلة مهمة للثورة والجمهورية من الاعتماد شبه الكامل على القوات المصرية للدفاع عن الثورة، وتحجيم دور الثوار اليمنيين خلال تلك الفترة إلى الاعتماد على الثوار اليمنيين، وعلى الشعب اليمني في ظروف كان العالم ينتظر سقوط النظام الجمهوري، وسقوط الثورة اليمنية، وعودة الملكيين إلى الحكم، وكانت القيادة المصرية تتوقّع سقوط النظام الجمهوري، والكثير من المتابعين يتوقّعون أيضا سقوطه، ولكن الذين راهنوا على سقوط الجمهورية لم يكونوا يعرفون أن الشعب اليمني عندما أيّد في البداية ثورة 26 سبتمبر الجمهورية، أيّدها لأن بيت حميد الدين كانوا قد استنفدوا مبررات وجودهم واستمرارهم،

وكذلك كانت الإمامة قد استنفدت كل مبررات وجودها، لأنها منذ البداية لم تؤسس في اليمن دولة، وإنما بنت في اليمن حكما عنصريا مدمرا، وهذا وذاك جعل انتصار الجمهوريين والثورة إثباتا لإرادة الشعب الذي أيّدها في 26 سبتمبر، برغم ما حدث لها بعد قيامها من مواجهة كل التخلف الإمامي، ومواجهة كل العوامل الخارجية، ممثلة في دعم المملكة العربية السعودية للملكيين، وسيطرة القيادة المصرية العسكرية على كل الشؤون اليمنية، بينما هي في الظاهر جاءت لدعم الثورة والجمهورية، ولكنها حاولت من خلال هذا الدعم تحجيم الدولة والشعب اليمني في حماية ثورته الجمهورية.

وقد تعوّدت العناصر اليسارية بمختلف توجهاتها على وصف أي حركة لا يقومون بها بأنها حركة رجعية، أو حركة ضد التحرر والتقدم، ولذلك وصفوا حركة 5 نوفمبر بأنها أعادت الثورة والجمهورية إلى مرحلة رجعية لا تقدمية، بينما في الواقع أن تلك الحركة كانت أكثر من حركة، بل كانت ثورة جديدة أعادت الجمهورية والثورة إلى مسارها الصحيح، بعد أن حُرفت عن أهدافها ومسارها التقدمي، والدليل على ذلك أنها تمكّنت من مواجهة كل مخلفات الماضي الإمامي الرجعي، وكل الانحرافات المفروضة عليها، وتمكّنت بقوة الشعب اليمني من تجاوز كل ذلك، ومن هزيمة الملكية المدعومة دعما كاملا من المملكة العربية السعودية بالمال والسلاح والمرتزقة، وصولا إلى تخلي المملكة السعودية عنهم، واعترافها بالنظام الجمهوري خلال عامين من قيام حركة 5 نوفمبر 1967 حتى أوائل عام 1970.

المقاومة والاهتمام بمسألة الدستور

عندما سمعتُ بيان حركة 5 نوفمبر 1967 انتقلت من أسمرة إلى الحديدة عقب ذلك مباشرة على طائرة ومن هناك توجّهت إلى صنعاء مع زوجتي وطفليها؛ سامية ووليد، وفي الطريق إلى صنعاء كنا نرى انسحاب المصريين بأسلحتهم إلى الحديدة في طريقهم إلى مصر، ولم يتعرضوا إلى أي أذى أو عرقلة؛ لأن عرف القبائل يوجب عليها عدم المساس بمن ينسحب من المعركة، وفي صنعاء استأجرت بيتا

في حديقة الشهيد الزبيري، وبدأت أنشط منه وتواصلت مع الجميع بمن فيهم المجلس الجمهوري وبقية الإخوان والكثير من المشايخ، وانضممت إلى ما كان يطلق عليه -حينذاك- المقاومة الشعبية وقد أعطوني بندقية تشيكيه أبو صحن، وهو سلاح مفيد في حرب الشوارع وليس في الحرب المفتوحة، وكان يدرّبنا ويقودنا المقدم -حينذاك- غالب الشرعي، وفي هذا الوقت بدأ حصار السبعين من قبل الملكيين للعاصمة صنعاء، وقطعت طرق (الحديدة وتعز)، وكان المناخ في مصر والعالم الخارجي يتوقّع سقوط الجمهورية خلال أيام ودخول الملكيين صنعاء، وفي بيروت عقد وزير الإعلام الملكي، هاشم بن هاشم، مؤتمرا صحفيا يدعو فيه كل الإعلاميين للتهيؤ من أجل الانتقال إلى صنعاء، لمشاهدة دخول الملكيين وسقوط الجمهوريين، وكان عندي إحساس غير منطقي بأن الجمهورية لن تسقط، وأن الملكيين والسعودية هم الخاسرون في النهاية.

وأثناء وجودي في بيروت اشتريت كتابا ضخما أعتقد أن عنوانه؛ «مجموع دساتير دول العالم»، وبدأت أستعرض الكثير من دساتير الدول الأخرى، محاولا صياغة مشروع دستور دائم للجمهورية، وفي هذا الوقت كان بيتي مزارا لعناصر من المقاومة الشعبية من اليساريين، وأكثرهم من حركة القوميين العرب، ومنهم مجموعة من البعثيين والناصريين، لكنهم لم يكونوا موحدين، وكان هدفهم من زيارتي المستمرة هو الحوار ومحاولة التقاط أخبار عن القيادة الجمهورية باعتباري من المقربين إليها، وكانوا يتعاملون معي بحذر، لأنني من الجمهوريين المنشقين الذين تواصلوا مع السعودية، وكان من ضمن هؤلاء الأخ عمر الجاوي، الأخ ضيف الله عمر، والأخ سلطان أحمد عمر، ويحيى الشامي، وعلي قشعة، ومالك الإرياني، وغيرهم ممن لم يكن لي معرفة بهم من قبل. وكنتُ أشعر من خلال نقاشنا أن اليساريين جميعا يحاولون تدبير انقلاب ضد الوضع، ولذلك بدأت أتعامل معهم أيضا بحذر، وبالنسبة لموقفهم من الجمهوريين المنشقين، أكدت لهم أنهم جمهوريون من قبل الثورة وبعد قيامها، وأن اتصالهم بالسعودية كان هدفه إقناعها بأن الملكيين لن يخرجوا المصريين من اليمن، وأن الجمهوريين الذين طلبوا المصريين

هم الذين يمكنهم أن يخرجوهم من اليمن بالحوار أو بالعنف، إلا أن اليساريين كانوا يعتبرون كل من لم يكن منهم رجعيا.

وبدأتُ أتقرّب من الأخ يحيى الشامي باعتباره من البعثيين، وباعتبار أني كنتُ من البعثيين، وكنتُ كذلك أتقرب من مالك الإرياني باعتبار صلتي بـ «الإريانيين» بهدف معرفة تحرك اليساريين، لإحداث انقلاب عن طريق أنصارهم، وعن طريق قيادة فرقتي الصاعقة والمظلات مدعومة من جمهورية اليمن الديمقراطية في عدن، وعرفتُ أنهم كانوا قد أعدوا كشفا لقرابة 150 من الشخصيات التي يعتبرونها داعمة للوضع الرجعي، برئاسة القاضي عبد الرحمن الإرياني بهدف الاعتقال والتصفية الجسدية.

عجز في تعيين قائد عام للقوات المسلحة

كان الإخوة في المجلس الجمهوري وفي الحكومة يرون أن عودة الفريق العمري ربما تسبّب مشاكل مع الصاعقة والمظلات ومع الكثير من المشايخ، ولهذا تجاهلوا وجوده وعينوا علي سيف الخولاني رئيسا للأركان، وكان في القاهرة، وقد حاول العودة إلى صنعاء وفي الصعيد بمصر هبطت طائرة قادمة من صنعاء، والتقى بمن فيها من اليمنيين، وأخبروه أن الوضع في صنعاء خطير جدا، ولذلك عاد إلى القاهرة، ثم عيّن المجلس الجمهوري حمود بيدر من ثوار 26 سبتمبر رئيسا للأركان، ولم أعد أذكر رتبته العسكرية -حينذاك- ولكنه تهرّب من تولي المنصب، وهذا أعطى المجلس الجمهوري انطباعا أن «الضباط الأحرار» الذين فجّروا ثورة سبتمبر 1962 لم يعودوا مؤهلين لمواجهة معارك حصار صنعاء، وعليه اتخذوا قرارين حاسمين: القرار الأول: تعيين النقيب عبد الرقيب عبد الوهاب نعمان رئيسا للأركان بتاريخ 12 ديسمبر 1967، وتعيّن في رئاسة الأركان معه الآتية أسماؤهم:

- النقيب عبد الرقيب الحربي نائبا للشؤون العسكرية
- النقيب محمد صالح الحمبصي نائبا لرئيس الأركان للشؤون الإدارية

– النقيب علي محمد هاشم	نائبا لرئيس الأركان للشؤون المالية
– المقدم يحيى مصلح مهدي	رئيسا للعمليات الحربية
– المقدم علي المصباحي	مديرا لشؤون الضباط
– المقدم علي قاسم المنصور	مديرا للتنظيم والإدارة
– النقيب محمد صالح فرحان	قائدا للمحور الغربي وسلاح المشاة
– النقيب لطف السنيني	قائدا لسلاح المدرعات (ولكنه لم يستمر وحل محله محمد عبد الخالق).
– النقيب علي مثنى جبران	قائدا لسلاح المدفعية
– النقيب محمد علي الجبري	مديرا للكلية الحربية
– النقيب حمود ناجي سعيد	قائدا لسلاح المظلات وللمحور الشرقي
– النقيب يحيى محمد الكحلاني	قائدا للشرطة العسكرية

يذكر الشيخ سنان في مذكراته أنه في يوم 10 ديسمبر 1967 سافر حمود بيدر على الطائرة إلى الحديدة، ويبدو أنه لم يسافر وحده، وإنما سافر معه اللواء حسين المسوري، واللواء محمد الخاوي، واللواء عبد الله الراعي، الذين سافروا من الحديدة إلى دمشق، وقد اختلفت الروايات حول موضوع سفرهم. وقد ذكر اللواء –فيما بعد– أحمد الناصر وهو من ضباط الثورة أنه في ظهيرة أحد أيام شهر سبتمبر 1967 زار المقدم حسين المسوري، وكان قائد سلاح المشاة لقضاء بعض الأعمال، وعندما كانوا جلوسا انهالت دانات الملكيين من عيبان بالقرب من مكتبه، وجُرح المقدم محمد العروسي ضابط أمن قيادة السلاح مع عدد من الجنود، فغادر حسين المسوري من البوابة الشرقية، ومنها غادر إلى سوريا، أما الجنود المصابون فقد تم إسعافهم إلى المستشفى.

ويروي الأخ يحيى مصلح مهدي وهو من «الضباط الأحرار» في سيرته بقاء علي سيف الخولاني في القاهرة، وهروب مجموعة الضباط عند اشتداد الحصار إلى دمشق في بداية حصار السبعين يوما، ويذكر أن المناضل عبد اللطيف ضيف الله حاول إقناع العقيد علي سيف الخولاني بالعودة إلى اليمن، لتحمل مسؤولياته خلال

هذه الظروف الحرجة، ولكنه رفض وفضّل البقاء في القاهرة بقوله: «النضال من خارج اليمن أفضل»، ومثل هذا الموقف اتخذته مجموعة من الضباط الذين غادروا أثناء الحصار، وهربوا إلى دمشق بداية ديسمبر 1967، وهم: محمد الخاوي- عبد الله الراعي- حمود بيدر- وعلى رأسهم حسين المسوري.

ولكن الأخ اللواء حسين المسوري يروي خروجهم إلى دمشق بطريقة أخرى، فقد ذكر أن الحزبيين والمقاومة الشعبية، ومعهم بعض المدنيين ومجموعة من العسكريين بدأوا يتآمرون لإزاحة القاضي عبد الرحمن الإرياني، وتصعيد الفريق العمري ليتولّى رئاسة الجمهورية في محاولة لشق الصف الجمهوري، ولذلك طلبنا من الفريق حسن العمري السماح لنا بالنزول إلى الحديدة، لزيارة الرئيس الإرياني، وأيضا استأذنّا الرئيس نفسه لزيارته، لكي نعرض عليه بعض الأمور الهامة والتطورات العسكرية والسياسية ونبشّره بالنصر القريب، ولكن اللواء المسوري لم يبين لنا الطريقة التي وصلوا بها إلى الحديدة، لأن الطريق البرية كانت مقطوعة عند وصولهم إلى الحديدة، ويبدوا أنهم سافروا إلى الحديدة على متن طائرة، ويذكر أن نزوله إلى الحديدة صحبة الأخ محمد الخاوي، والأخ عبد الله الراعي، والأخ حمود بيدر، وقابلوا القاضي الإرياني وشرحوا له الموقف فقال لهم: «أنتم أجنحة الفريق العمري وقوته، وبغير مشاركتكم لن يستطيع أن يعمل شيئا ومن يحرضونه لأغراضهم الحزبية سينقلبون عليه آجلا أم عاجلا».

وأضاف القاضي الإرياني: «سوف تذهبون إلى دمشق على طائرة خاصة، وأحمّلكم رسالة للأخ حافظ الأسد وزير الدفاع السوري تسلمونها له، لكي ينصح الفريق نظرا لعلاقته به»، ويستمر اللواء في روايته: «وكانت فكرة الذهاب إلى دمشق حكيمة، ودلّت على حكمة الرئيس في معالجة الموقف». ولكن الشيخ سنان في مذكراته ذكر أن القاضي عبد الرحمن الإرياني حاول إقناع اللواء -فيما بعد- حمود بيدر بتولي منصب محافظ الحديدة، ولكنه فضّل السفر إلى دمشق، وذكر اللواء المسوري أنهم غادروا الحديدة إلى دمشق في تاريخ 4 فبراير 1968 بطائرة خاصة، وأنهم سلّموا رسالة القاضي الإرياني للفريق حافظ الأسد وانتظروا الرد منه، وظلوا

ينتظرون ردّه على تلك الرسالة. ويذكر اللواء المسوري أن الفريق العمري وصل إلى القاهرة لتقديم الشكر للقيادة المصرية على دعمها للجمهورية، ومن القاهرة اتصل الفريق العمري بالفريق حافظ الأسد وقال له: «أرجو أن ترسلوا الإخوان الذين لديكم إلى القاهرة»، هذا ما ذكره الأخ حسين المسوري عن موضوع خروجهم إلى دمشق، ردّا على الذين اتهموهم بالفرار، والتخلي عن واجب الدفاع عن الثورة.

العمري قائدا عاما للقوات المسلحة وحصار صنعاء

الفريق حسن العمري

عندما بدأ حصار صنعاء بعد حركة 5 نوفمبر 1967 الذي قام في يوم 11 من الشهر نفسه، قرّر المجلس الجمهوري استدعاء الفريق العمري وعينه قائدا عاما للقوات المسلحة، وكان الأستاذ محسن العيني -حينذاك- رئيسا للوزراء، وبمجرد وصول الفريق العمري قدّم استقالته إلى المجلس الجمهوري، وحاولت أن أقنعه بعدم الاستقالة، والمضي في تصريف الأمور المدنية والمالية والإدارية، ولكنه كان مقتنعا بأن لا دور له في الوقت الحاضر لأن الوضع كله وضع عسكري، وبذلك تولّى الفريق العمري منصب رئيس الوزراء، وعُين محسن العيني سفيرا في باريس، وقد وصل العمري وتولّى القيادة وصنعاء محاصرة حصارا شديدا والطرق مقطوعة، ولم يكن للجمهورية جيش حقيقي، فقد كان كل المنتسبين للجيش بمن فيهم المظلات والصاعقة والأمن لا يزيدون على 5 آلاف ضابط وجندي، ومنهم فرقتا الصاعقة والمظلات اللتان كانتا تتبعان المصريين، وطلبة الكلية الحربية الذين تحوّلوا إلى فرقة عسكرية، وقوات الأمن التي كانت موجودة، وما كان يُسمّى بالحرس الجمهوري، وبعضهم جنّدوا أطفالا تتراوح أعمارهم بين (15-18) وقد تم ترتيبهم في جبل عصر غرب صنعاء، كما تم ترتيب طلبة الكلية الحربية في جبل نقم شرقي

صنعاء، وكان رجال الأمن يساعدون في حفظ الأمن وفي الدفاع عن تبتي النهدين، أما من تجنّد في المقاومة الشعبية، فقد كنا نساعد في حفظ الأمن داخل صنعاء، ونشارك قوات الأمن في الدفاع عن تبتي النهدين، وكان بعض جنود الصاعقة والمظلات يحرسون طريق الحديدة صنعاء في الجبال التابعة لقبيلة بني مطر، المطلة على منطقة الحيمة الخارجية، وقد تقرّر سحبهم إلى صنعاء للدفاع عنها.

كان الفريق العمري لا يستقر في مكان، وإنما يتنقل من منطقة إلى أخرى ويشجع المدافعين عن صنعاء على الثبات، وأبدى فعلا شجاعة كبيرة كان لها أكبر الأثر في انتصار المدافعين عن صنعاء، وانحسار الملكيين عنها، وكانت نقطة الضعف فيه هي عدم اهتمامه أو عدم قدرته على التخطيط والتنظيم وعلى التفكير المنظم، وذلك نتيجة لتكوينه، إذ كانت طبيعته انفعالية سريع الغضب، سريع الرضا يحمل قلبا طيبا، ولذلك قرّرتُ أن أرافقه في تنقلاته، وأحاول أن أهدّئ انفعالاته، وأقدّم له النصح والأفكار، وقد رافقته عندما قرّر الانتقال من صنعاء إلى مدينة ثلا في شمال غرب صنعاء، وكان فيها مجموعة من الجنود وعلى رأسهم الضابط -حينذاك- أحمد الناصر وهو من «الضباط الأحرار»، وكانت ثلا في هذا الوقت محاصرة، وخشينا سقوطها والعمري فيها، ولو حدث ذلك لحدثت هزيمة كبيرة في الموقف الجمهوري كله، ولذلك نصحته أن يصعد إلى جبل كوكبان، وهو جبل منيع أكثر من فيه مؤيد للجمهورية، وفيه عامل من بيت شرف الدين معيّن من قبل الجمهورية من قبل، وكان الحرس المرافق للفريق العمري كافيا للسيطرة على الموقف في جبل كوكبان، و قد تم أسر عدد من الملكيين، وأرسلوا إلى الفريق العمري وكان من رأيه إعدامهم، ولكن العامل حاول إقناع العمري بأن هذا خطأ، لأن قتل الأسير محرّم في الإسلام، وقد أيّدتُ هذا الرأي، وطلبت من العمري ألا يتكرّر ما حدث في أول قيام الثورة، ويبدو أن الملكيين الذين كانوا يحاصرون «ثلا» كانوا مجموعة من القبائل، وليس فيهم أمير من بيت حميد الدين، ولذلك سرعان ما تفرّقوا حين وجدوا المقاومة.

وفي اليوم الثاني أو الثالث توجّه الفريق العمري وأنا معه إلى صنعاء، ولم نجد

مقاومة تذكر خلال عودتنا، واستمرت الأحوال على هذه الوتيرة، الجمهوريون صامدون لحماية صنعاء، والملكيون صامدون في حصارها، وكان محمد بن الحسين يقود الحصار وبعض الأمراء الآخرين، ولذلك كان الخطر قائما، لأن محمد بن الحسين شخصية قوية وقائد شجاع، وكان أكثر من معه من خولان وفيهم الغادر والزايدي، وكانوا في قرية حدة القريبة جدا من صنعاء، وفيها جبل عطان المطلّ على صنعاء، ولكن الذين كانوا مع محمد بن الحسين وجدوا مقاومة كبيرة حول صنعاء، وهذا أعطاهم مبررا للتخاذل، وعدم الجدية في انتصار الملكيين.

وكانت السعودية قد نزلت بكل ثقلها بالذهب والسلاح وبالمئات من المرتزقة الأوروبيين وغير الأوروبيين، وتزويد الملكيين بالمدفعية والصواريخ التي كان المرتزقة يطلقون قنابلهم منها على بعض مناطق صنعاء وقرب القصر الجمهوري، وكنتُ -حينذاك- أسكن مع أخي أحمد في بيته قرب القصر الجمهوري، ولذلك قرّرت أن أنتقل مع أسرتي إلى بيت والدها القاضي محمد المجاهد، في حارة الفليحي، وغالبا كنا نصعد إلى السطح ونشاهد تبادل النيران بين الملكيين والجمهوريين، وكنتُ أعرف أن القاضي محمد ميوله ملكية، وإن كان موظفا لدى الجمهورية، وكان صوت القنبلة الجمهورية يختلف عن صوت القنبلة الملكية، وأردت أن أداعب عمي محمد المجاهد، فقلت له عندما انفجرت قنبلة ملكية: «هذه القنبلة من أصحابكم»، فردّ عليّ: هاه! وانتبه للموضوع، قائلا: «الملكية ليسوا أصحابي، وإنما أصحابي الذين وظّفوني وأولادي ضباطا في الجمهورية».

وفي المساء خلال الحصار كان عقال الحارات يكلّفون حرسا من شباب الحارة يحرسون الشوارع، وكنتُ أحيانا أخرج ضمن هؤلاء الحرس الذين يتوزّعون في شوارع الحارة، وأتنقل هنا وهناك، لكي أعرف كيف الوضع داخل صنعاء، وذات ليلة نزلت إلى السائلة التي تفصل صنعاء القديمة عن باب السبح وعن بير العزب، التي كان يسكنها الكثير من ضباط ومسؤولي الجيش التركي، ووجدت أن حرس الحارة قد ألقوا القبض على ملكي متسلّل مكلّف بجمع المعلومات ونقلها، وخشيت أن يسلّموه للفريق العمري ويعدمه، فنصحتهم بأن يحتجزوه لديهم، وأن

يحاولوا إقناعه بأن الـجمهوريين الآن هم إخوانه بعد انسحاب القوات الـمصرية من اليمن.

من جانبهم، حاول الـملكيون احتلال جبل عيبان، وكان في سفحه قرية العين، ويبدو أن الـملكيين قد اتفقوا معها على احتلال الـجبل، ونقل ماسورة مدفع كبير تحتاج إلى عدد 5–10 أشخاص، لكي يحملوها لرأس الـجبل الذي لا طريق له إلا عن طريق الراجل، ولكن جاء شخص وبلّغ العمري بالـمحاولة، فقام بحملة عسكرية استطاع بها أن يطرد الـملكيين الذين يحاولون احتلال الـجبل، وتم الترتيب في الـجبل من قبل الـجمهوريين، والاستيلاء على ماسورة الـمدفع، وعندما تم ذلك تفقّد العمري القرية التي تحت الـجبل، وكان سكانها قد هجروها، ولم يبق فيها أحد ووجد في أحد البيوت مكانا مخزونا فيه «أعواد الذرة» فأشعل فيه النار، وأردت أن أمنعه ولكن بعد فوات الأوان، وكانت هناك حملة أتت من جهة الـحديدة بقيادة أحمد عبد ربه العواضي، الذي جمع جيشا قبليا من البيضاء ومراد وانتقل بهم إلى الـحديدة، ومنها تقدّم وفتح طريق الـحديدة صنعاء، وبلغ العمري وأنا معه فتح الطريق في يوم 13 ديسمبر 1967.

ومن الأشياء الارتجالية التي كان يقوم بها الفريق العمري أنه سافر بمن معه وأنا منهم حتى وصلنا الـحديدة، ولا أذكر أنه كان يوجد أي مناسبة للسفر، وترك الـموقف في صنعاء، وهو في وضع خطير، واتصل الفريق العمري من الـحديدة إلى صنعاء، وأمر بخروج مجموعة مسلحة بالأسلحة الـخفيفة والـمتوسطة وترتيب الطريق، بحيث لا تقطع مرة أخرى، وبقينا يوما في الـحديدة، ثم عدنا إلى صنعاء، وبفتح طريق الـحديدة حصلت انفراجة كبيرة لصنعاء، واستطاعت سيارات النقل الثقيل أن تنقل البضائع والتموينات من الـحديدة إلى صنعاء.

أما طريق تعز فقد ظلت مغلقة، وخرج العمري بدون ترتيب، محاولا فتحها وكنتُ معه في هذا، وفي هذه الـحملة قُتل ضابط من بيت السماوي، وجرح عدد من الـجنود، كما جرح فيها الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر جرحا بسيطا، وأرسل له الغادر رسالة يقول فيها: «أكتب إليك من سواد حزيز، وقد استولينا على بلاد سنحان

سهلها والـجبل، وسيتحرّك الـموكب الـمنصور صباح غد إلى العاصمة صنعاء، فإذا كنتَ تريد العز والشرف فبادر بوصولك وادخل معنا ولك ما لنا وعليك ما علينا، وإلا فالوجـه من الوجـه أبيـض». وكـان الغـادر في الـمـاضي يرسل رسـائل إلى الـقـاضي عبد الرحمن الإرياني، والقاضي عبد السلام صبرة، والشيخ سنان أبو لحوم ويقول في رسائله إن موقفه مع الـملكيين ليس إلا بسـبب السلّال والـمـصريين، وقد أرسلوا له رسائل بعد خروج الـمصريين والسلّال، يقولون له فيها: «لم يبق لك عذر»، فردّ عليهم برسـالة بأنه سـيـدخل إلى صنعـاء (أي يجـمـهـر)، ولكنه بدلا عن ذلك هجم على صنعاء بقيادة الـملكيين.

وهكذا كان حصار صنعاء يهدّدها بالسقوط، وكانت قوات الـجمهورية من قبيلة حاشـد، ومعـهم الشيخ عبـد الله بن حسين الأحـمر في منطقة قـحازة من سنحان، وخرج العـمري بقوة كبيرة من صنعاء، وتمكّن الشيخ عبد الله ومن معه من الدخول إلى صنعاء. وقد تم زحزحة الـملكيين من حول صنعاء جنوبا، وكان قاسم منصر قد هجم على صنعاء من الـجهة الشمالية الشرقية، وتمركز في تبة الـمطلع في شعوب، ولكن تـمكّنت القوات الـجمهورية من دحره بقيادة الفريق العـمري، ومعه العميد عبد الله دارس الذي احتلّ تبة الـمطلع، ورابط فيها وسمّيت باسمه.

وأثناء الـحصار قامت الكثير من السفارات وممثلي الدول الأجنبية بالانسحاب من صنعاء، إما إلى الـخارج أو إلى تعز، ولم يبق في تعز سوى السفارة السوفيتية والسفارة السورية، وكـانت سوريا قـد أرسلت طائرتين أو ثلاث طائرات شـاركت في الـمعارك مع الـجمـهوريين لفـترة قصيـرة، ولكن رأت القيـادة اليـمنيـة عدم تعـريض السوريين للخطر، وشكرتهم على دعمهم، وطلبت منهم التوقف إلى حين الطلب.

وبعـد أن تم فـتح طريق الـحـديدة –صنعـاء تركّـزت الـجـهود لفـتح طريق تعـز– صنعاء، وكان مع الـجمـهوريين مجموعات مسلحة من رجال القبائل الـجمهورية من مراد، وقيفة، وآل الصيادي، وقبائل من الـحدا، ومجـموعات من حـاشـد، وتحرّكت كـتيـبة مـدرعـات لإسنادهم وتم فـتح طريق تعـز – صنعـاء، وأُلقي القبض على بعض الـخبراء الإيرانيين، الذين كـانوا يخططون للملكيين القاطعين للطرق، وهم في خولان

وسنحان وبلاد الروس وآنس، وكان للنقيب علي الجبري وأصحابه وطلبة الكلية الحربية دور كبير في حفظ جبل براش وجبل نقم، كما قام الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر بفتح طريق صنعاء- صعدة.

مظاهرة ضد القاضي الإرياني ورد فعله

خلال حصار صنعاء تكوّنت ما كان يطلق عليها المقاومة الشعبية وأكثر عناصرها من اليساريين المتعاونين مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الجنوب، وقد أمر القاضي عبد الرحمن الإرياني بتسليح هذه العناصر وتدريبها وتأهيلها، وتأمين التموين لها، ولكن هذه العناصر لم تكن مقدرة لظروف الحصار، وظروف الجمهورية ولديها شطحات ثورية، ولذلك تجمّعوا بأسلحتهم ودخلوا ساحة القصر الجمهوري يهتفون بسقوط الإرياني الإقطاعي الرجعي، ولكن تم إبعادهم من القصر الجمهوري والتفاهم معهم، وكانت المقاومة الشعبية تعتمد في قوتها على فرقة المظلات والصاعقة بقيادة، عبد الرقيب عبد الوهاب نعمان، وحمود ناجي سعيد. وكان للمظاهرة ضد القاضي عبد الرحمن رد فعل عنيف لديه، فقد تكوّنت لديه قناعة بأن الحزبية هي قرن الشيطان كما كان يسمّيها، تبدأ بالفكرة وتنتهي بالعمالة، كما تكوّنت لديه فكرة اعتماد الدولة على مراكز القوى الشعبية التي تتمثل في مشايخ القبائل، ولذلك بدأ في الاعتماد على مشايخ القبائل وأبنائهم.

في تلك الأثناء، تم تعيين بعض الشخصيات في بعض المواقع، وذلك على النحو التالي:

- **تعيين سنان أبو لحوم محافظا للحديدة:** في 10 ديسمبر 1967 تم تعيين سنان أبو لحوم محافظا لمحافظة الحديدة عندما كان القاضي عبد الرحمن الإرياني فيها، ووصل إلى الحديدة مع 10 من أصحابه، وكانت الحديدة من المحافظات الجمهورية التي لم يحدث فيها أي تمرد على الجمهورية، وقد كان اللواء عبد الله الضبي هو محافظ الحديدة، الذي تمكن من إدارتها بشكل سليم، ولكنه سافر مع المشير السلّال إلى بغداد، بإيعاز من القوى

الـجمهورية. وبعد أيام من وصول الـمحافظ سنان أبو لحوم بدأت ردة الفعل في الـمحافظة ضد تعيين شيخ من مشايخ الزيود محافظا للحديدة، فتمرد الشيخ يحيى منصر من «بيت الفقيه»، وقطع الطريق بين تعز والـحديدة، وبدأ سنان يحاول بالتفاهم والقوة إخضاع الـمتمردين، وحصلت معارك بسيطة، لأن يحـيى منصـر كـان لا يريد حـدوث حـرب، ولكنه يريد الوصـول مع الـمجلس الـجمـهوري والـحكومة إلى تعيين محافظ آخر، وبعدها أصبح الشيخ سنان أبو لحوم ملك تهامة، بدلا من محافظ تهامة.

- **تعيين الشيخ أحمد عبد ربه العواضي محافظا لتعز وحادثة قتله**: أصدر الرئيس القاضي عبد الرحمن الإرياني قرارا بتعيين الشيخ أحمد عبد ربه العواضي محافظا لمحافظة تعز، وربما كان أكثر نجاحا من الشيخ سنان في تهامة، وقد حدث حادث له وهو في طريقه إلى صنعاء حين توقّف بسيارته مع سيارة الـحرس، ومرّت بالصدفة إحدى سيارات التاكسي التي حاولت الوصول إلى الفرزة بسرعة، وخلال القيادة حذفت عجلة سيارة التاكسي حجرة استقرت في زجاج نافذة سيارة محافظ تعز الشيخ أحمد عبد ربه العواضي، الذي غضب غضبا شديدا لذلك، وتم إيقاف سيارة التاكسي، وأطلق عليه النار من الآلي الذي يحمله دائما فسقط ميتا، وقد أثار هذا الـحادث موجة غضب في صنعاء وفي مناطق أخرى، وقامت مظاهرة إلى مقر الرئيس الإرياني، تطالب بالقصاص من الشيخ العواضي. وقد أرسل الرئيس القاضي عبد الرحمن وساطات لإقناع الشيخ أحمد العواضي بالانتقال إلى دار كانت موجودة داخل ساحة قصر غمدان «السلاح»، ولا أدري كيف تطوّر الوضع إلى حالة دفعت الشيخ العواضي، لترتيب القصر الذي هو فيه بأصحابه الـمسلحين، وبدأ يطلق النار على أساس أن يحتل قصر غمدان «السلاح»، وقد أرسل الرئيس القاضي الإرياني فرقة من الـجيش، وحاصروا القصر، وضربوه بالقنابل، وقُتل الشيخ العواضي مع بعض الـمرافقين له، وأدت هذه الأحداث إلى مشاكل للحكومة الـجمهورية.

- **تعيين الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيسا لمجلس الشورى**: تم تعيين الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيسا لمجلس الشورى، وتم أيضا تعيين عدد من أولاد المشايخ عمالا أو مديري إدارات في عدد من النواحي المسالمة في المنطقة الوسطى، وفي تهامة، وإب، وتعز، وكان لهذه التعيينات سلبيات كثيرة أثّرت على النظام الجمهوري، وصرفت جهود القاضي عبد الرحمن عن بناء مؤسسات الدولة الدستورية المدنية إلى بناء مؤسسات المشايخ.
- **استقالة محسن العيني رئيس الوزراء**: خلال حصار صنعاء كنتُ لا أزال مع المقاومة الشعبية، وكان موقف الجمهوريين في صنعاء حرجا إلى أبعد الحدود؛ لأن إغلاق الطرق أدى إلى عزل صنعاء عن بقية المناطق الجمهورية، وكانت الحكومة برئاسة الأستاذ محسن العيني الذي شعر بأن الفريق العمري لا يدعم الحكومة، كما شعر بخطورة الموقف، وقرّر الاستقالة من الحكومة، وقد قابلته قبل أن يقدم استقالته، وحاولت إقناعه بالعدول عن ذلك، والبقاء في صنعاء حتى يكون للعناصر المدنية دور يمكنهم في المستقبل من البقاء في السلطة، وعندما قابلته قال لي: «أنا أعرف أنك جئت لتحاول إقناعي بالعدول عن تقديم الاستقالة، ولكني قرّرت الاستقالة، لأن بقائي يؤدي إلى صراع داخل الصف الجمهوري». وهكذا استقال الأستاذ محسن العيني، وعُيّن سفيرا في فرنسا، وهو في الواقع يمتلك مواهب دبلوماسية ممتازة أكثر من مواهبه السياسية، التي تتطلبها رئاسة الحكومة، كما أنه كان يُعتبر واجهة سياسية للشيخ سنان أبو لحوم وآل أبو لحوم، وهذا يتعارض مع موقف الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر ومن معه، الذين كانوا يحاولون إبعاد العيني، وتعيين رئيس وزراء مقرب منهم.

مشكلة الأسلحة السوفيتية وانقلاب أغسطس

في أوائل شهر مارس 1968 وصلت باخرة إلى الحديدة عليها أسلحة من الاتحاد السوفيتي للجمهورية، وتحرّك العمري إلى الحديدة لاستلام السلاح، وفي الوقت

نفسه تحرّك رئيس الأركان -حينذاك- عبد الرقيب عبد الوهاب نعمان إلى الحديدة، وفي الحديدة حصل خلاف حول من يستلم الأسلحة كاد يحدث اشتباكا مسلحا بين الطرفين، ولذلك بادر الشيخ اللواء مجاهد أبو شوارب بالتحرك إلى الحديدة، وتوسّط لحل الخلاف، واتفق الطرفان بأن يستلم الأسلحة مجاهد أبو شوارب ونقلها إلى صنعاء، وبذلك تم حل الإشكال، وعاد الجميع إلى صنعاء.

كانت فرقتا الصاعقة والمظلات أكثرها بقيادة اليساريين الاشتراكيين، وكذلك عناصر المقاومة الشعبية التي انضمت لهما تكوّن الجانب القوي في الجيش اليمني، ولذلك تكوّنت رئاسة الأركان -كما سبق- برئاسة عبد الرقيب عبد الوهاب نعمان قائد فرقة الصاعقة، ومن ضباط أكثرهم يساريون، وكان هذا الوضع يشكّل مشكلة للنظام الجمهوري برئاسة الإرياني الذي لا علاقة له باليسار الاشتراكي، ولذلك بدأ المجلس الجمهوري برئاسته في تكوين فرق وألوية جديدة في الجيش اليمني، ولكن مع الأسف لم تكن هذه الفرق مؤهلة مهنيا كقوات عسكرية وطنية، ولكنها كانت قوات قبلية بقيادة مشايخ يحملون رتبا عسكرية، ومنهم فرق بقيادة العقيد -حينذاك- علي أبو لحوم والعقيد -حينذاك- درهم أبو لحوم قائد منطقة تعز، كما تكوّنت فرقة عسكرية بقيادة اللواء مجاهد أبو شوارب، وتكوّنت فرقة بقيادة علي سيف الخولاني. وعندما كنا نحضر استعراضات هذه الفرق، كنا نشعر أننا نستعرض قوات قبلية لا قوات عسكرية، وهذا أدى إلى رد فعل كبير لدى فرقتي الصاعقة والمظلات اللتين كانتا مدعومتين من الحكومة في الجنوب، والتي تتكوّن قياداتها من عناصر القوميين العرب، وبسبب التناقض بين الفرق الجديدة والفرقتين السابقتين، دفعهما هذا إلى التآمر بدعم من الحكومة الجنوبية ضد المجلس الجمهوري والحكومة في صنعاء، وبدأ الإعداد للقيام بالانقلاب ضد الوضع.

كنتُ أعرف أنهم يدبّرون انقلابا ضد الوضع، وقد أبلغت الرئيس الإرياني والفريق العمري بذلك، وقبل أن يفجّروا الوضع شكّلوا فرقا شبه عسكرية، لاعتقال أكبر مجموعة من الشخصيات غير اليسارية، وكنتُ كما ذكرت أسكن في منزل عائد لورثة محمد محمود الزبيري، مبني داخل الحديقة، وكنتُ أقرأ في كتاب «مجموع

دساتير الدول العالمية»، وأحاول أن أستفيد منه في صياغة مشروع دستور دائم للجمهورية، وخلال هذا شعرت بقلق، وخرجت من البيت ووجدت حارسا في منزل المرحوم الزبيري يطعم بقرة تحت الشجرة، فذهبت إليه وجلست معه، وفجأة رأيت نحو 5 أشخاص مسلحين يتسلّقون جدار الحديقة، ويتجهون إلى بيتي، لأنني كنتُ ضمن القائمة التي أعدوها لاعتقال الشخصيات المعتدلة، وكانت المجموعة التي حاولت اعتقالي بقيادة الأخ عمر الجاوي، وشخص آخر يسمى علي الآنسي وغيرهم، ودخلوا إلى المنزل الذي كانت زوجتي فيه وفتشوه ولم يجدوني فيه، ولكنهم أخذوا كتاب مجموع الدساتير، ولم ينتبهوا إلى أنني كنتُ بجانب البقرة وبمجرد خروجهم متجهين إلى منزل علي زبارة، القريب من منزل الزبيري، تسلّلت خفية إلى منزل الإمام الدستوري، عبد الله أحمد الوزير، وكان فيه بعض أولاده، ومنهم مطهر ومحمد ويحيى الوزير، واتصلت تلفونيا بالفريق العمري، وأخبرته بما جرى، وبأن منزل علي زبارة سيتم احتلاله، وهو يطل على ميدان التحرير، ومن الحكمة إرسال من يحتل البيت، ونصحني بالانتقال إلى الإذاعة، وفعلا انتقلت إليها، وبهذا نجوت من مصير مجهول.

الحرب بين الجمهوريين

في يومي 22 و23 أغسطس 1965 فجّرت فرقتا المظلات والصاعقة اللتان كانتا تحتلان عرضي الجيش الموقف، وأطلقت القنابل والرصاص على منزل العمري، ومنزل القاضي عبد الرحمن الإرياني، وأرسلوا مجموعات لاحتلال سنترال التلفونات في ميدان التحرير، وفرقا أخرى لاعتقال عدد من السياسيين، وفي المقابل قام الفريق العمري ومعه عدد كبير من أفراد الجيش ومن القبائل بإطلاق القنابل والرصاص على مباني عرضي الجيش، الذي فيه الصاعقة والمظلات وبعض اليساريين من المقاومة الشعبية، وأقبل الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، ومعه مجموعة كبيرة من قبائل حاشد، وانضمّ إلى الفريق العمري.

وخلال المعركة بين الطرفين حاول الملكيون أن يهجموا على جبل نقم

لاحتلاله، وحصل تواصل بين الجمهورين المتصارعين، توصّلوا فيه إلى إيقاف الصراع، وتوجيه كل الرصاص ضد الملكيين، وفعلا تم دحر الملكيين وإبعادهم عن أسوار صنعاء، واستمرت الحرب بين الجمهوريين اليساريين والمعتدلين مدة يومين، انهزم فيها الجانب اليساري المتمثل في الصاعقة والمظلات ومن إليهم. وقبل اشتعال الحرب بين الجمهوريين المعتدلين واليساريين، تم إعلان انسحاب القوات البريطانية من عدن والجنوب، واستقلال الجنوب. وبالرغم من أن الصاعقة والمظلات كانتا الأقوى في الجيش، إلا أن التمرد قد بدأ يضعف إلى حالة الانهيار، وفرّ بعضهم في طريق تعز، والبعض الآخر في طريق الحديدة، وفي مناخة تم اعتقال الفارين من صنعاء، وعلى رأسهم، جار الله عمر، وأحمد علي السلامي، ومحمد عبد السلام منصور، ومحمد سرحان، ومحمد علي شمسان، ومحمد البتول، ومحمد عاطف، كما تم اعتقال مجموعة كبيرة من طلبة كلية الشرطة التي كان جار الله عمر الشخص الفعال فيها.

واستمرت الحرب بين الجمهوريين اليساريين من جانب والمعتدلين من جانب آخر، وقامت الصاعقة والمظلات بإطلاق قنابل المدافع والرشاشات على منزل الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر في حارة الأبهر في صنعاء، وقتل عدد من المتواجدين فيه منهم محمد سعيد قحفة، وأبو غانم، ويحيى أبو شوارب وقاسم الطشي وغيرهم. وخلال ذلك كلّف المجلس الجمهوري الإخوة محسن العيني، الدكتور حسن مكي، الدكتور محمد سعيد العطار، ورافقهم الشيخ مجاهد أبو شوارب، وذهبوا إلى ثكنات الجيش التي تمركز فيها المتمردون، لإنهاء التمرد والحرب، ولكن المتمردين من الصاعقة والمظلات ومن إليهم رفضوا ذلك، وخلال ذلك انطلقت رصاصة ربما طائشة، ومرّت فوق رأس الأخ حسن مكي ولم تصبه، ولكن حرارتها أحدثت حروقا في رأسه، وانتهت مهمة اللجنة بالفشل، ونقل الأخ حسن مكي إلى المستشفى للعلاج.

السلطة المدنية تتآمر على قيادات الجيش الداعم لها

بعد هزيمة اليساريين أمام القوى المعتدلة اقترح الدكتور محمد سعيد العطار، وهو من أكفاء اليمنيين، ولكنه يفهم الأوضاع في فرنسا أكثر من فهمه للأوضاع في اليمن، ولذلك اقترح على المجلس الجمهوري بقيادة القاضي عبد الرحمن الإرياني التخلص من القيادات العسكرية في الجانبين اليساري والمعتدل، ونفيهم إلى الجزائر، بهدف إضعاف الجانب العسكري لحساب الجانب المدني، وقد وافق المجلس الجمهوري برئاسة الإرياني على ذلك، ولكن هذا الاقتراح أتى بعد انهيار مقاومة اليساريين وفرارهم إلى مناطق عديدة، وكان يجب على السلطة الجمهورية اتخاذ قرار باستبعاد الضباط المتمردين، أو تقديمهم إلى المحاكمة، ولكن القاضي عبد الرحمن الإرياني نفّذ فكرة إبعاد عدد من الضباط من الجانبين إلى الجزائر، وهم التالية أسماؤهم:

1. الأخ حسين الدفعي	وزير الحربية
2. العقيد علي سيف الخولاني	نائب رئيس الأركان للعمليات
3. المقدم حسين محمد المسوري	نائب رئيس الأركان للشؤون المالية والإدارية
4. العقيد حمود بيدر	مدير الكلية الحربية
5. المقدم محمد الخاوي	قائد قصر السلاح
6. المقدم محمد عبد الخالق	قائد سلاح المدرعات
7. المقدم طاهر الشهاري	قائد اللواء العاشر
8. عز الدين المؤذن	قائد لواء العاصفة
9. المقدم علي الضبعي	قائد لواء الوحدة
10. المقدم محمد الآنسي	قائد سلاح الإشارة
11 . المقدم عبد الله الراعي	مدير الاستطلاع والأمن الحربي
12. الرائد سلطان القرشي	رئيس الأمن الوطني
13. الرائد حميد العذري	نائب مدير الاستطلاع والأمن الحربي

هؤلاء من الداعمين للحكم المدني برئاسة القاضي عبد الرحمن الإرياني ، أما المتمردون عليه فهم :

1. النقيب عبد الرقيب عبد الوهاب نعمان	قائد قوات الصاعقة
2. النقيب حمود ناجي	قائد قوات المظلات
3. النقيب يحيى الكحلاني	قائد الشرطة العسكرية
4. النقيب محمد محرك	قائد وحدة مدفعية
5 . النقيب علي أحمد الجبري	نائب رئيس الأمن الوطني
6. علي محمد هاشم	مدير فرع الضباط
7. عبد الرقيب الحربي	ضابط مظلات
8. النقيب عبد السلام الدميني	ضابط أمن حربي
9. الملازم عبد الواسع قاسم	قائد كتيبة مظلات
10. الملازم محمد أحمد سعيد	ضابط مظلات

وقد ذكر اللواء حسين المسوري في مذكراته أن هذه المجموعة الكبيرة من الضباط اليمنيين وصلت إلى مطار الجزائر، ولم يكن في استقبالهم أحد، وظلوا فترة في المطار لا يعرفون كيف يتصرّفون، وكان في المطار ضابط جزائري قال لهم: يوجد في المدينة يمني يملك فندقا بسيطا، بإمكانكم التواصل معه، والانتقال إلى الفندق. ولم يكن لدى كل من الضباط المنفيين غير 500 دولار سلّموها لهم قبل النفي، وفعلا اتصلوا باليمني مالك الفندق ورحّب بهم، وانتقلوا إليه، وهو فندق بلا نجوم.

ويذكر اللواء المسوري أن الضباط من الجانبين تناقشوا وعاتبوا بعضهم، وندموا على كل ما حدث، وقد ظلوا في الجزائر 40 يوما في حالة ذهول مأساوي، ثم قرّروا أن يعودوا إلى اليمن عن طريق القاهرة، موحدين بدون إذن الحكومة التي أهملتهم بهذه الطريقة، وعندما وصلوا إلى القاهرة قبل وصول الفريق العمري، غادر عبد الرقيب عبد الوهاب نعمان، وحمود ناجي وزملاؤهم إلى عدن، وبهذا انفرط الاتفاق بينهم، وعاد المتمردون إلى السلطة الجنوبية، وعاد المعتدلون إلى صنعاء. وفي صنعاء قابلوا رئيس المجلس الجمهوري، وشرحوا له فخفّف عنهم، وحمّل الدكتور العطار

المسؤولية كاملة، وقد استمرت عناصر قوية في داخل السلطة الجمهورية وعلى رأسهم الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر والشيخ سنان أبو لحوم وبعض المشايخ والضباط الآخرين يطالبون المجلس الجمهوري بتصفية المتمردين عسكريا ومدنيا بدون إيجاد حل لهم عن طريق استيعابهم في المؤسسات المدنية، حتى يتمكّنوا من الاستقرار، ومن العيش بأمان، ونتيجة لذلك تجمّع عدد كبير منهم عسكريين ومدنيين، في المنطقة الوسطى، وبدأوا يثيرون القلاقل فيها، وحاولت الحكومة في صنعاء القضاء عليهم مرات عدة، ولكنها فشلت في ذلك، لأنهم كانوا ينسحبون من المنطقة الوسطى إلى الجنوب، وهذا مكّن المخابرات والقيادات في الجنوب من تكوين جبهة قوية، سميت بالجبهة الوطنية الديمقراطية، ومدها بالتموين والسلاح لتتمركز من جديد في المنطقة الوسطى، وأدى هذا إلى قيام حرب بين الجمهوريتين في الجنوب والشمال.

وكنتُ عقب سقوط اليساريين الانقلابيين قد ذهبت إلى القاضي عبد الرحمن الإرياني ونبّهته إلى أن مجموعة كبيرة من الضباط ومن المدنيين قد تم سجن عدد كبير منهم في سجن المخابرات بقيادة محمد خميس، وإبعاد أعداد أكبر من العسكريين والمدنيين دون إيجاد أعمال لهم يعيشون منها، ونبّهتُ القاضي الإرياني إلى أن هؤلاء سيشكلون عناصر متمردة مدعومة من الجنوب تزعزع الأوضاع في الشمال، ولكن القاضي عبد الرحمن لم يستطع أن يقنع كبار المشايخ ويقنع العمري بانتهاج أسلوب مرن مع العناصر التي فشلت في الانقلاب. وقد انضمَّ إلى المتمردين الكثير من المقاومة الشعبية؛ لأن أكثرهم كانوا يؤيدون الحكم الاشتراكي في عدن، وقد قاموا باعتقال بعض العناصر الجمهورية كما قام مالك الإرياني، وهو من اليساريين باعتقال الأستاذ محسن العيني، وأحمد عبده سعيد، وحمود بيدر، وسلّمهم إلى فرقة الصاعقة، كما قام قائد المظلات باعتقال عدد كبير من العناصر منهم حسين الدفعي، وعبد اللطيف ضيف الله، وعبد الله بركات، ومحمد صالح فرحان. أما الجانب الجمهوري فقد قام بحملة اعتقال لعدد كبير من الحركيين والمقاومة الشعبية، وبعض التجار الذين حصلت مقاومة من بيوتهم.

الحرب بين الشمال والجنوب وتدخل الجامعة العربية

استغلت الجمهورية في الجنوب المتمردين الفارين إلى المناطق الوسطى، وبدأت بدعم الجبهة الوطنية لإحداث قلاقل واحتلال مواقع في المنقطة الوسطى، وكانوا يتخذون من الجنوب ملجأ لهم عند عدم استطاعتهم الوقوف أمام قوات الجمهورية العربية اليمنية، ولم يكن للسلطة في الجنوب من عذر في تكوين جبهة ضد الشمال، برغم أن الجمهورية في الشمال برئاسة القاضي عبد الرحمن الإرياني قرّرت الاعتراف بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية من أول يوم، رغم معارضة الكثيرين لهذا الاعتراف، ولكن الرئيس الإرياني رأى أن الوضع في صنعاء مهدد بالسقوط، نتيجة انسحاب القوات المصرية وتقديم السعودية كل الدعم للملكيين والمرتزقة معهم، لإسقاط النظام الجمهوري، وأن استقلال الجنوب وقيام جمهورية فيه سيكون دعما وحماية للنظام في الشمال، ولكن رغم ذلك كان للجنوب المستقل دولة اشتراكية مدعومة من الاتحاد السوفيتي، بينما في الشمال لا يقوم النظام على الأساس الاشتراكي وإنما على أساس «العدالة الاجتماعية بدلا عن الاشتراكية»، كما كان يوجد في الشمال فرقتا الصاعقة والمظلات اللتان كانتا تتبعان القيادة المصرية، ثم انقلبتا عليها وكوّنتا القيادة العسكرية الأساسية في صنعاء، وهي مرتبطة بفكر وسلطة الجنوب، ولذلك كانت تقديرات السلطة في الجنوب أن وجود الفرقتين المذكورتين في صنعاء سيسهل لها القيام بانقلاب ضد سلطة القاضي عبد الرحمن الإرياني المعتدلة، وتوحيد اليمن في جمهورية يمنية اشتراكية تقدمية.

كان الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر والكثير من المشايخ وبعض الضباط يضغطون على القاضي عبد الرحمن لإعلان الحرب على الجنوب، مدفوعين من السلطة السعودية، ولكن القاضي عبد الرحمن رفض ذلك، ووافق على تشكيل جبهة من الجنوبيين في الشمال ضد السلطة الجنوبية. وكنتُ -حينذاك- سفيرا في الصومال وشرق إفريقيا، ولكني كنتُ أتردّد كثيرا على اليمن، وعند تشكيل الجبهة الجنوبية في الشمال ضد السلطة في الجنوب قابلت القاضي الإرياني، وحدّثته في

هذا الـموضوع، وقلتُ له: «إن هذا ربما يؤدي إلى حرب بين الشمال والـجنوب، وأعتقد أن الوضع العسكري والقبلي في الشمال ليس متهيئا للحرب، ورغم أن الـجنوب ليس له قوة عسكرية كبيرة، لكنه ورث جيشا محدودا مهنيا من الاستعمار، وكوّن ميليشيات شعبية عقائدية، وهذا يمكّن الـجنوب من مواجهة الهجمة الشمالية وربما هزيمتها».

عندما تحرّكت الـجبهة الـجنوبية ضد السلطة في الـجنوب، واحتلت 10 قرى في الضالع التابع للجنوب، أعلنت السلطة الـجنوبية الـحرب على السلطة الشمالية، وتم الزحف من الضالع، وطرد الـجبهة الـجنوبية التي احتلتها، وحصلت الـمواجهة العسكرية بين الشطرين، وكان الاتحاد السوفيتي قد زوّد الـجنوب بصواريخ الكاتيوشا قصيرة الـمدى 14 كيلو، ولم تكن معروفة من قبل، وعندما استخدمها الـجيش الـجنوبي، ومعها بعض بطاريات الـمدفعية كان لها صوت قوي جدا أرعب الـمهاجمين فانسحبوا، وتمكّن الـجيش الـجنوبي بقيادة علي عنتر وآخرين من احتلال مدينة قعطبة الشمالية، وقد اعتبر الـجنوبيون والشماليون أن الـجنوب هو الـمنتصر في هذه الـحرب، مع أن الانتصار كان في منطقة محدودة لا تشكّل خطرا على الوضع في الشمال.

وقد تشكّلت لجنة من الـجامعة العربية لإنهاء الـحرب بين الشطرين، ووصلت إلى صنعاء وعدن، وتوقّفت الـحرب بالفعل، وتم الاتفاق على عقد مؤتمر القاهرة بين الشطرين برعاية الـجامعة العربية، ومثّل الـجنوب علي ناصر محمد، ومثّل الشمال الأستاذ محسن العيني، وبعد حوارات تحت إشراف الـجامعة العربية، توصل الطرفان إلى اتفاقية سُمّيت «اتفاقية القاهرة» بين شطري اليمن. وقد جاء في اتفاقية القاهرة الـمنعقدة في 28 أكتوبر 1972: «أن الوحدة اليمنية هي أساس بناء مجتمع يمني حديث يضمن الـحريات الديمقراطية لكافة القوى الوطنية الـمعادية للاستعمار والصهيونية، وهي الأساس لبناء اقتصاد وطني مستقل، لحماية استقلال وسيادة اليمن من أي تدخل أو عدوان خارجي». كما ورد في البند 6 من اتفاقية القاهرة ما يلي: «تهدف الدولة إلى تحقيق الاشتراكية مستلهمة التراث الإسلامي العربي وقيمه الإسلامية وظروف الـمجتمع اليمني، وذلك بتطبيق العدالة الاجتماعية التي تحظر

أي شكل من أشكال الاستغلال، وتعمل الدولة عن طريق إقامة علاقات اشتراكية في المجتمع على تحقيق كفاية في الإنتاج وعدالة في التوزيع بهدف إذابة الفوارق سلميا بين الطبقات».

وقد أحدث ورود النص الاشتراكي في اتفاقية القاهرة خلافات كبيرة بين الرئيس الإرياني ومن معه، وبين الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر ومن معه من المشايخ والتجار، ولذلك تم عقد مؤتمر جديد بين قيادتي الشمال والجنوب في طرابلس الغرب بليبيا في ضيافة الزعيم معمر القذافي، بهدف التخفيف من ذكر الاشتراكية في اتفاقية القاهرة. وجاء بناء على هذه الاتفاقية تشكيل اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية من بعض الدول العربية التي تشرف على تطبيق وتنفيذ الاتفاق بين دولتي شطري اليمن. وقد تم بناء على ذلك تشكّل لجان الوحدة، ومنها اللجنة الدستورية المشتركة واللجنة العسكرية المشتركة واللجنة الاقتصادية المشتركة وغيرها من اللجان، وأهم لجنة فيها اللجنة الدستورية الذي يرأسها من الجانب الشمالي، حسين الحبيشي، ومن الجانب الجنوبي، عبد الله أحمد غانم، وكان المقرر في اللجنة الأستاذ المرحوم، عمر الجاوي، عن الجنوب، ومحمد عبد الله الفسيّل عن الشمال.

وقد استمرت لجان الوحدة تنشط أحيانا وتتجمد أحيانا كثيرة بسبب عدم وجود ثقة كاملة بين القيادتين، مما أدى إلى استمرار تمرد الجبهة الوطنية الشعبية في المناطق الوسطى مدعومة من السلطة في الجنوب، حتى حدثت الحرب الأخيرة بين الشمال والجنوب في أوائل عهد الرئيس علي عبد الله صالح، وتوقّفت بتدخل الجامعة العربية، والاتفاق على لقاء القيادتين الشمالية والجنوبية في دولة الكويت، وذلك بتاريخ 4 مارس 1979. وكنتُ -حينذاك- ضمن وفد الشطر الشمالي برئاسة الرئيس علي عبد الله صالح.

بداية انتصار الجمهوريين على الملكيين

بعد انتهاء تمرد اليساريين في صنعاء بدأ وضع الجمهورية يقوى ضد الملكيين

وعلى رأسهم محمد بن الحسين، ومحمد بن الحسن، وعبد الله بن الحسن، فقد فشلت كل محاولات الملكيين في اقتحام صنعاء، وتم إنهاء حصار صنعاء في 8 فبراير 1968، ورغم انحسار الملكيين عن صنعاء، إلا أن الحرب استمرت قرابة سنتين إلى نهاية 1969 وانتهت الحرب بإعلان الملك فيصل الاعتراف بالجمهورية العربية اليمنية في شهر مارس 1970. وكانت هذه الأحداث بداية لانتصار الجمهوريين على الملكيين، فقد اضطر الملكيون ومن معهم من القبائل والمرتزقة الأجانب إلى الانسحاب بعيدا عن صنعاء، واستمر انكسارهم في كل المناطق التي كانوا يتواجدون فيها، وسيطر الجمهوريون على صعدة وحجة وعمران، وكان لقبيلة حاشد بزعامة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر دور كبير في الانتصار والانكسار.

وكان انكسار الملكيين في صنعاء سببا في غضب المملكة السعودية ضدهم وطلبت وصولهم إلى نجران، لبحث الأسباب التي أدت إلى الفشل، وقد حضر مع أمراء بيت حميد الدين اللواء قاسم منصر، أكبر وأقوى قائد ملكي يتمركز في بني حشيش وفي جبل الطويل المطل على صنعاء في أغلب الأحيان، وخفّضت المملكة من دعمها للملكيين تخفيضا كبيرا، وكانت في الماضي ترسل ميزانية قاسم منصر، مباشرة من المملكة بدون واسطة الأمراء، ولكنهم هذه المرة خفّضوا ما كانوا يعطونه وجعلوا ما يعطونه الآن عن طريق محمد بن الحسين، وقد عاد قاسم منصر من نجران، وهو في حالة غضب، وبدأ يفكّر تفكيرا جديا في التخلي عن الملكيين، والانضمام إلى الجمهوريين. وكان الأخ ناصر المعافى الذي تولّى وزارة الزراعة في فترة من الفترات صديقي وجاري، وله صلة قوية بقاسم منصر، وفي منتصف آواخر شهر نوفمبر أخبرني الأخ ناصر المعافى أن قاسم منصر سيتخلى عن الملكيين، وينضم إلى الجمهوريين.

ويذكر الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر في مذكراته أن قاسم منصر أرسل له رسالة مؤرخة 20 نوفمبر 1968 يطلب فيها اللقاء في منطقة الروضة بصنعاء للتفاهم حول انضمامه للجمهورية، وتم اللقاء فعلا، وخلال اللقاء طلب قاسم منصر استيعاب

المقاتلين معه في صفوف الجمهورية، وأكد أن وقوفه مع الملكيين كان بسبب الوجود المصري ورئاسة السلّال، وبعد انسحاب المصريين وسقوط السلّال قرّر التخلي عن الملكيين والانضمام إلى الجمهورية، وفي اللقاء طلب وصول العمري إليه، وكان بينه وبين العمري معرفة بسيطة سابقة، وبعد اللقاء طلب العمري الدخول إلى صنعاء، ولكن الشيخ عبد الله رأى أن ذلك غير مناسب، ولابد من ترك فرصة لقاسم منصر للتفاهم مع أصحابه في بني حشيش، وتم ذلك بالفعل ثم عاد قاسم منصر مع مجموعة كبيرة جدا ودخل إلى صنعاء مجمهرا، وقد استقبله أهل صنعاء من الروضة حتى القصر الجمهوري، وكانت النساء تزغرد من نوافذ المنازل، ولا شك أن انضمام قاسم منصر قد قصم ظهر أمراء الملكيين من بيت حميد الدين. كما أن القيادة الجمهورية في صنعاء بدأت تتواصل بالملك فيصل وبالمسؤولين في السعودية بوساطة كويتية، ويحاولون تلطيف الجو بين الجانبين. وقد حصلت خلافات داخل الأسرة الملكية السعودية، فقد كان الأمير سلطان يحاول استمرار الحرب في اليمن ودعم الملكيين بكل إمكانات المملكة، بينما كان الملك فيصل يرى أن هذا لن يفيد المملكة في شيء، فقد عجز الملكيون عن تحقيق أي انتصارات حاسمة في عهد الوجود المصري، كما أنهم لم يحققوا أي انتصارات ضد الجمهوريين بعد انسحاب القوات المصرية.

لقائي مع صديق الطفولة أحمد الشامي

بعد أن تعيّن أحمد الشامي عضوا في المجلس الجمهوري دفعته طموحاته الشخصية، وهي طموحات يريد منها الوصول إلى قمة السلطة، وقد بدأ ذلك مع ولي العهد البدر، فكان أهم شخصية يعتمد عليها البدر، وهدفه من ذلك هو الوصول إلى قمة السلطة، وهكذا عندما عاد إلى الجمهورية عضوا في المجلس الجمهوري فكّر في أن يتخذ من الفريق العمري وسيلة للوصول إلى القمة.

وقد ذكرت في الجزء الأول من مذكراتي أنني سألت صديقي الشامي، ونحن في سجن قاهرة حجة: من هو الزعيم الذي يراه مثله الأعلى؟ فأجابني بدون تفكير:

الـجنرال الإسـباني فـرانكو الذي حـارب حكومـة إسـبـانيـا اليسـارية تدعيـمـا للنظام الـملكي الذي كان قائما في إسبانيا، وبعد أن وصل إلى قمة السلطة جمّد الـملكيين في إسبانيا وتولّى السلطة، وفي النهاية قبل أن يموت أعاد الـملكية إلى إسبانيا. هذا الرد –حـينذاك– من صـديقي الشـامي جـعلني أعـتـبـره خطرا على الـجـمـهـورية، فطموحاته لن تكون لحساب الـملكيين، ولكنها ستكون لحساباته الشخصية، وهي حسابات تتعارض مع القوى الـجـمـهورية كلها، وكان رأيي أنه يستطيع أن يُحدث فتنة، ولكنه لا يستطيع أن يحقّق طموحاته، ولذلك نصحته بأن الشيء الذي يمكن أن يحقّق به الكثير من مصالـحه وطموحاته الشخصية ومصلحة البلد والـجمهورية هي أن يتعاون مع القاضي عبد الرحمن الإرياني لبناء مؤسسات الـجمهورية الدستورية؛ لأن القاضي عبد الرحمن ليس قويا باتخاذ القرارات، بينما يتمتع صديقي الشامي بقوة الإرادة والطموح، وسيـبني تعاونهـمـا مـعـا دولة النظام الـجـمـهـوري الـمـدني الديمقـراطي التي لم تُبن حـتى الآن، ولكن صـديقي الشـامي كـان لا يفكّر إلا في الوصول إلى القـمة عن طريق انقلاب يقوم به العـمري ضد القاضي عـبد الرحـمن الإرياني والـمجلس الـجمهوري.

خـرجت من اللقـاء مع صـديقي الشـامي، وأنا أفكّر في تصـاريف الزمـان، أنا الـجمهوري الذي أعلن قيام الـجمهورية وسقوط الـملكية وكتب بلاغات الـجمهورية وبياناتها وأهدافها أعيش بعيدا عن السلطة، بينما صديقي الـملكي يتربع على كرسي الـمجلس الـجـمـهوري، وفكّرت أن ألتقي بالفريق العـمري وأحاول مـعـه تلافي ما يخطط له صـديقي الشـامي والتـقـيت به وقلتُ له: يا صـديقي في سـجـون حـجـة، وصـديقي في إسـقـاط الـملكيـة وقـيام الـجـمـهورية، أريد أن أقول لك: «أنت بمركزك عضو في الـمجلس الـجمهوري، وقائد عام للقوات الـمسلحة ورئيس للوزراء، وبذلك تعتبـر أقوى شخصية في الـجـمهورية، وحتى تتمكّن من أن يكون لك دور في بناء النظام الـجمهوري أنصحك بالتعاون مع القاضي عبد الرحمن الإرياني، والابتعاد عن صديقي أحـمـد الشامي ومن معه، وقد بلغني أن طموحات صديقي الشامي تدفعه إلى التعاون معك على إحداث انقلاب ضد الـمجلس الـجمهوري، وضد الإرياني

لمصلحته الشخصية وليس لمصلحتك»، ولكن الفريق العمري بأسلوبه في التحاور قال لي مشيرا بيده: «أكرضيه يا محمد.. كل الأمور على ما يرام، وعليك أن تبقى مع الحرس في بيتي». ولكني رجوته أن يتركني، ولن أعترض على أي شيء.

وعلى صعيد الداخل اليمني، وقع حادث أبعد العمري من اليمن إلى مصر، حيث اتصل العمري بالفني الحرازي وتكلم معه بعنف، ولم يكن الحرازي يعرف من يتكلم معه، ولذلك ردّ عليه ردّا غير مؤدب وأقفل الهاتف في وجه العمري، وهنا تحرّكت حماقة العمري المعروفة، وتحرّك بحرسه إلى إدارة اللاسلكي، ودخل على الموظف الحرازي وأطلق عليه النار، وأثار على نفسه سخطا عاما استغله الرئيس القاضي الإرياني وأرسل إلى العمري، القاضي عبد السلام صبرة، ليقنعه بالاستسلام والمحاكمة، أو بالسفر إلى القاهرة، وهكذا سافر إلى القاهرة في أوائل شهر سبتمبر 1971، وبقي فيها إلى أن مات.

عهد القاضي الرئيس عبد الرحمن الإرياني

مر هذا العهد بمرحلتين، مرحلة الحرب وتصفية الملكيين ابتداء من 5 نوفمبر 1967، ومرحلة السلام واعتراف السعودية في مارس 1970 . وخلال ممارسات القاضي الإرياني لسلطاته في المرحلتين الأولى والثانية كان يتابع كل شيء، ويكلّف من يراه صالحا في الجانب العسكري والمدني، وبعد حصار السبعين في صنعاء وانهزام الملكيين من حولها استطاع الجمهوريون أن يزحزحوا الملكيين من أكثر المناطق القريبة من صنعاء إلى الحدود السعودية – اليمنية في صعدة، حتى تم اعتراف السعودية بالنظام الجمهوري والتخلي عن الملكيين كما سبق.

وخلال فترة الحرب الأخيرة في الفترة الأولى للقاضي الإرياني تهرّب الكثيرون من تولي رئاسة الوزراء، نتيجة للوضع الحربي والشح المالي وصرف ميزانيات كبيرة لكثير من المشايخ ولمواجهة نفقات الجيش، فقد عُرضت رئاسة الوزراء على عدد من الشخصيات، منهم الأخ محسن العيني والأخ حسن مكي وغيرهما، ولكنهما تهرّبا من ذلك، وفي جلسة حضرها الكثير من الوزراء

والشخصيات قال لهم الرئيس الإرياني: «من يتولّى منكم رئاسة الوزراء ويتحمّل المسؤوليات والتكاليف الباهظة في وجود أزمة اقتصادية ومالية»؟ ولم يرد عليه أحد من الحاضرين إلا المهندس عبد الله الكرشمي، الذي كان يتولّى عادة وزارة الأشغال فقد قال له: «سأشكّل حكومة ولن أصرف أي ميزانية لأي شيخ، ولن يتمكّن المشايخ من عمل أي شيء لأنهم يعرفون أن اعتمادهم على الدولة أكثر من اعتمادهم على قبائلهم».

وفعلا أصدر القاضي الإرياني قرارا بتكليف المهندس الكرشمي تولي منصب رئيس الوزراء، وتشكيل حكومة ممن يتعاون معه، وفعلا شكّل الحكومة ودخل مع المشايخ في خلافات، ولكنه قال لهم: «جيبوا للدولة واردات كافية، وأنا أصرف لكم ما كان يصرف لكم من ميزانية، أما الآن فأنا أطلب منكم أن توردوا للدولة مبالغ مما أخذتموه منها من قبل»، وبرغم الضغوط عليه، إلا أنه صمد أمام كل الضغوط، وقد استمرّت حكومته من 2 سبتمبر 1969 إلى 5 فبراير 1970، وتكوّنت من التالية أسماؤهم:

– عبد الله حسين الكرشمي	رئيسا للوزراء
– عبد السلام محمد صبرة	نائبا لرئيس الوزراء للشؤون الداخلية
– يحيى حمود خليل	نائبا لرئيس الوزراء للشؤون الخارجية
– أحمد عبده سعيد	نائبا لرئيس الوزراء للشؤون المالية والتنمية والخدمات
– العقيد علي سيف الخولاني	نائبا لرئيس الوزراء للشؤون العسكرية والأمن
– أحمد قائد بركات	وزيرا للخارجية
– محمد أنعم غالب	وزيرا للاقتصاد
– علي لطف الثور	وزيرا للخزانة
– العقيد محمد مرغم	وزيرا للداخلية
– المهندس محمد أحمد الجنيد	وزيرا للزراعة
– حسين عبد الله المقدمي	وزيرا للصحة

- أحمد حسين المروني — وزيرا للتربية والتعليم
- المقدم محمد الآنسي — وزيرا للمواصلات
- عبده نعمان قائد — وزيرا للأشغال
- القاضي علي بن علي السمان — وزيرا للعدل
- علي عبد الله العمري — وزيرا للأوقاف
- هاشم طالب — وزيرا للتجارة المحلية
- القاضي عبد الكريم أحمد العنسي — وزيرا لشؤون الرئاسة والمجلس الوطني

وفي 19 ديسمبر 1969صدر قرار جمهوري رقم (79) بتعيين المقدم محمد الخاوي، وتعود إليه جميع اختصاصات وسلطات وزارة الداخلية بمقتضى القوانين واللوائح الجمهورية. كان هذا خلال عهد القاضي عبد الرحمن في مرحلته الأولى، وهو عهد من أخطر عهود الجمهورية، ولكن شخصية القاضي عبد الرحمن كانت مؤيدة من كل الفئات اليسارية واليمينية على حد سواء.

أما في مرحلة القاضي عبد الرحمن الثانية، والتي تبدأ من عام 1970، وحتى إزاحته من السلطة، فقد اعتمد فيها على اتباع سياسات داخلية، نتيجة قناعته بأن الحزبية وخصوصا اليسارية تبدأ بالوطنية، وتنتهي بالعمالة، وأنها قرن الشيطان، ولذلك حرّم الحزبية في الدستور الدائم الجديد، ومال كثيرا إلى اعتبار مراكز القوى العسكرية والقبلية هي التي تعتمد عليها الدولة في قيامها أو سقوطها، ولذلك خضع لضغط السعودية والمشايخ، وعلى رأسهم عبد الله بن حسين الأحمر، وسنان أبو لحوم، والآخرون، واتبع سياسية صارمة بالنسبة لليساريين بعد اعتماده على مراكز القوى، وكان من نتيجة ذلك تعيين المشايخ الكبار في مراكز الدولة، ومنهم سنان أبو لحوم محافظا للحديدة، والشيخ أحمد عبد ربه العواضي محافظا لمحافظة تعز، وعبد الله ابن حسين الأحمر، رئيسا لمجلس الشورى، وعين الكثير من أبناء المشايخ عمالا في النواحي الإدارية في المناطق الوسطى وإب، وتعز، وتهامة، وكان رد الفعل لهذه السياسة تكوين الجبهة الوطنية الشعبية في المناطق الوسطى، مدعومة من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الجنوب، كما ذكرنا سابقا.

الاعتراف السعودي بالجمهورية

في شهر مارس من عام 1970 عقد في السعودية المؤتمر الإسلامي على مستوى وزراء الخارجية، واغتنم الجمهوريون انعقاد المؤتمر، وبعثوا رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية -حينذاك- الأستاذ محسن العيني لحضور المؤتمر الإسلامي، ولم يكن أمام المملكة السعودية، إلا الترحيب به رغم عدم الاعتراف بالجمهورية اليمنية؛ لأن المؤتمر الإسلامي ليس سعوديا، وإنما هو مؤتمر للدول الإسلامية، ولأن الجمهورية اليمنية دولة معترف بها إقليميا ودوليا وأمميا، فمن حقها الحضور في هذا المؤتمر. وخلال المؤتمر تمكّن مندوب اليمن الأستاذ محسن العيني من عقد لقاءات كثيرة بمندوبي الدول الإسلامية وبعض المسؤولين السعوديين، ويبدو أن دولة الكويت كان لها دور في إقناع الملك فيصل بحل مشكلة اليمن والاعتراف بالجمهورية على أساس استبعاد بيت حميد الدين، ومشاركة عناصرهم الأخرى في حكومة الجمهورية العربية اليمنية، وتم ذلك بالفعل، واعترفت المملكة بالجمهورية، وشارك عدد من الملكيين في مؤسسات الحكم الجمهوري، وتعيّن صديقي أحمد محمد الشامي وزير خارجية الملكيين عضوا في المجلس الجمهوري، كما تعيّن عدد من الوزراء والسفراء الملكيين في كيان النظام الجمهوري.

كان اعتراف المملكة بالنظام الجمهوري حاسما للحرب بين الملكيين والجمهوريين، ونصرا كبيرا للجمهورية دون أي دعم خارجي، بينما كان في اليمن ما يزيد على 60 ألف جندي مصري بكل إمكاناتهم وأسلحتهم الثقيلة والخفيفة وطائراتهم العسكرية، وظلت الحرب في وجود هذه القوة المصرية من أواخر عام 1962 حتى أواخر 1967.

وقد استمرّت هذه الحرب برغم ذلك، نتيجة سيطرة القيادات المصرية على الرئيس السلّال وحكوماته المتعاقبة، واتخاذ إجراءات عسكرية وسياسية واقتصادية بالطريقة المصرية، لا بالطريقة اليمنية، وهكذا عندما استقل القرار اليمني انتهت الحرب في أقل من عامين. وقد أدى اعتراف المملكة العربية السعودية بالجمهورية

اليمنية إلى وضعين متناقضين؛ وضع أنهى الحرب في اليمن، وجعل الجمهورية العربية اليمنية دولة معترفا بها إقليميا ودوليا وأمميا، أما الجانب السلبي لهذا الاعتراف فقد تمثّل في نفوذ سعودي على المستوى الرسمي والشعبي في اليمن، وبرغم أن القاضي عبد الرحمن الإرياني كان عصيا على ذلك النفوذ السعودي من الناحية الشخصية وكرئيس للدولة، ولكنه لم يحاول منع تغلغل ذلك النفوذ في أجهزة الدولة، وفي التعامل مع مشايخ القبائل والضباط والوزراء والشخصيات البارزة، ولذلك بقي التعامل السعودي الرسمي للجمهورية اليمنية برئاسة القاضي عبد الرحمن الإرياني غير مريح للجانبين، ولكن السعودية لم تتمكّن خلال عهدي القاضي عبد الرحمن الإرياني من إيجاد بديل له، إلا بعد مرور سبع سنوات تقريبا من رئاسته.

وبشكل عام، فإن عهد الرئيس القاضي الإرياني مثل غيره من العهود قد تضمن إيجابيات وسلبيات، ومن أهم تلك الإنجازات أنه بعد أن تولّى رئاسة المجلس الجمهوري ركّز على فتح طريق الحديدة – صنعاء لأهمية ذلك في نقل المواد الغذائية وغيرها إلى المناطق الأخرى، وتم ذلك بتكليفه للشيخ أحمد عبد ربه العواضي بتشكيل قوة مقاتلة ونقلها للحديدة وتقدمها لفتح طريق الحديدة صنعاء، والتواصل مع الشيخ حمود صبري شيخ الحيمة الخارجية والشيخ علي المطري شيخ بني مطر لمساعدة القوى المتقدمة لفتح الطريق. كما ركّز القاضي عبد الرحمن الإرياني على فك حصار الملكيين لصنعاء ودحرهم حتى حدود السعودية، كما كان من إنجازاته العمل على إقناع السعودية بالاعتراف بالجمهورية العربية اليمنية والعمل على إصدار الدستور الدائم للجمهورية وعلى تشكيل مجلس الشورى.

هذه الإنجازات رافقها فيما بعد سلبيات كان لها أكبر الأثر في الاختلالات الإدارية والمالية والسياسية، فقد اكتفى القاضي عبد الرحمن الإرياني بعد تلك الإنجازات بالتنقل بين منازله في صنعاء وتعز والحديدة دون أن يكلّف نفسه حتى بالاطلاع على ما يجري في هذه المدن. أما ما يجري في المديريات المنتشرة في أنحاء اليمن فقد كانت الفوضى والاختلالات وعدم الانضباط طابع الإدارة في هذه

المديريات، وكان المواطنون فيها لا يجدون فرقا بين عهد الجمهورية والإمامة، هذه السلبية عبر عنها الأستاذ أحمد محمد نعمان عضو المجلس الجمهوري في رسالة أرسلها للقاضي عبد الرحمن الإرياني من مدينة المخا في 20 رمضان 1390هـ – 18 نوفمبر 1970، وهي رسالة طويلة عبر فيها عما يحدث للأهالي في المدينة من إهمال وظلم، وعدم القيام بأي عمل تنموي لصالح المواطنين، ويقول في هذه الرسالة:

«إن الصدمة التي أصابتني لمنظر الخراب والدمار صدمة قاسية شديدة أفقدتني صوابي، وجعلتني أشك في وجود دولة تؤمن بأن هذه المدينة جزء من اليمن أو للدولة علاقة بها أو شعور بأي مسؤولية نحوها أو اهتمام بشأنها، إذ إن الخراب الذي تحياه المخا في كل مرافقها الحيوية ومظاهر البؤس والفقر والمرض لا يمكن أن تتجاهله أو تغض الطرف عنه أي دولة مهما كانت عدوة للوطن أو غريبة عنه أو مضمرة له الشر والأذى لأنها إن لم تكن لها مشاعر إنسانية نحو المواطنين البائسين فإنها ستحرص على زيادة المكاسب والفوائد التي تجنيها والمصالح التي تضاعف ثروتها وأرباحها.. وها هي رغم الخراب والدمار يبلغ إيرادها من الميناء والجمرك ما يقرب من مليوني ريال شهريا تذهب كلها لخزانة الدولة، دون أن تستفيد المخا من هذا الإيراد ما يعالج مريضا أو يطعم جائعا أو يعلم جاهلا، وقد أشرف هذا الميناء على الزوال وأوشك أن يغلق في وجه السفن التي ترسو فيه بسبب الرمال التي تراكمت لعدم الصيانة والتطهير، وحالة عدم وصول السفن التي اعتادت الوصول للميناء». وورد في الرسالة ما يلي: «فخامة الأخ الرئيس إن الذي يربطني بك ويشدني إليك روحيا وفكريا ليس المشاركة في الحكم، ولكن المعارضة للحكم منذ ما يزيد على 30 عاما واجهنا خلالها الضرر والأذى، فهل نتخلّى آخر أيامنا عن رسالتنا ودعوتنا ومواقفنا من أجل الاستمرار في الحكم والبقاء في السلطة؟ يجب ألا ننتظر من يتولّى إقالتنا من السلطة وإخراجنا من الحكم كما يريد ليكون شعارنا بيدنا لا بيد عمر.. علينا أن نعلن للمواطنين ونوجههم لاختيار قادة غيرنا ممن يرضونهم ويثقون بهم ويختارونهم بكامل حريتهم

وملء إرادتهم وحسب مشيئتهم»، وختم الرسالة بقوله: «والتاريخ يعيد نفسه فإنني الآن أكثر اطمئنانا وأشد إيمانا، وأعظم اقتناعا بالتخلي والاشتغال بخويصة النفس، وأترك لفخامتكم وللأخ الشيخ محمد علي حرية الاختيار بين التخلي والاستمرار، وسنعمل ما نستطيع في خدمة وطننا كمواطنين عاديين».

الفصل الخامس والعشرون
عهد الرئيس الحمدي

ذكرنا فيما مضى اعتماد القاضي عبد الرحمن على مراكز قوى قبلية، سواء في الجانب المدني أو الجانب العسكري، وهذا الاعتماد جعل سلطة القبيلة أقوى من سلطة الدولة، وعندما وجدوا أن القاضي الإرياني يحاول إيجاد تقارب مع الدولة في الجنوب، وإنهاء تمرد الجبهة الوطنية الديمقراطية اليسارية في المناطق الوسطى، ويرفض وصول العلاقات بين الشطرين إلى مرحلة الحرب، وقد تبنّى الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، والشيخ سنان أبو لحوم سياسة التمرد ضد الرئيس الإرياني، والبحث عن بديل له، بالتعاون مع النفوذ السعودي في اليمن.

كنتُ حينها سفيرا في الصومال وشرق إفريقيا، وقد وصلت إلى صنعاء، والتقيت بالقاضي عبد الرحمن الإرياني وناقشت معه الأوضاع وقلتُ له: «هل يجوز للقاضي عبد الرحمن الإرياني أن يترك الحكم الجمهوري في اليمن بعد أن أسس النفوذ القبلي على مؤسسات الدولة الجمهورية، إنه بذلك يظلم نفسه، ويظلم تاريخه ويظلم اليمن». بعد هذا الحديث طلب مني أن أرسل له رسالة مفصلة برأيي الذي أراه، ومن الصومال أرسلت له رسالة بخطي مؤرخة في رمضان 1391هـ- 21 أكتوبر 1971 . ولأهمية هذه الرسالة، كنتُ أريد أن أثبتها هنا، ولكن لطولها قرّرتُ أن أذكر أهم النقاط فيها، متجاوزا المقدمات والتفاصيل فيما يلي:

- إن الكثيرين الذين لا يزالون على إخلاصهم لوطنهم قد يئسوا من إمكانية إصلاح الأوضاع في اليمن، ولأنهم يخشون من أخطار تهدّد حياتهم، فقد تحوّلوا إلى سلبيين تاركين للمجهول أن يغيّر الأوضاع.
- لا شك أن أي بادرة جادة تأتي منكم لإصلاح الأوضاع بأسلوب بعيد عن

الصفقات السياسية، وعن لعبة الكراسي، سوف تثير التفاؤل في نفوس الجميع، وتجدون التعاون من الجميع بشرط تجميد أو إضعاف أو تنحية مراكز القوى القبلية والعسكرية، وتأكّدوا لو امتلكتم الشجاعة، لوجدتم أنها كالهشيم، أو كنمور الورق.

- وأخطر ما نمرّ به الآن هو انعدام تصور الحكام لشكل الحكم الذي يريدونه، فبدون التصور لا يمكن أن تبنى دولة حديثة، ولكن يمكن أن نجزّع (نمشي) الأيام حتى يأتي الموت أو تأتي الكارثة.
- أعلنت ثورة 26 سبتمبر أن النظام الجمهوري قد حلَّ محل النظام الملكي، وبقينا نحارب وندافع من أجل الحفاظ على النظام الجمهوري، أو بالأصح على عدم عودة الإمامة، فما هو تصورنا لطبيعة وشكل ومحتوى هذا النظام، ما هي قواعده وأصوله وفقهه؟ ما هي ضوابطه التي تحكم الجميع؟ وما هي أجهزته كدولة؟ وما هو أسلوبه كعمل وممارسة؟ وما هي أبعاده كفكرة وعقيدة وتنظيم؟
- إما أن نؤسس بالفعل نظاما جمهوريا عقيدة وفكرا وأصولا وضوابطا وأسلوب عمل، وإما أن نعترف بالعجز، ونترك الحكم دون أن نلتفت إلى ما سيكون، فالذي سيكون لا يمكن أن يكون أسوأ مما هو كائن، فليس أسوأ من فساد يستره خداع الطهارة والصلاح.
- إن مراكز القوى ليست إلا عددا محصورا من العناصر فقدت قوتها ومؤيديها، وتعيش الآن بوهم القوة، وعندما تهب العاصفة، فسوف يعرف الجميع أنها مجرد قش وهباء تذروه الرياح، هذه هي الحقيقة، وليس المقصود أن ندخل معها في معركة، وإنما القصد أن نرفض بشدة وحزم ورجولة في أن نكون مجرد ستار لها، وننزل إلى قواعدها المدنية والقبلية والعسكرية بكل الحقائق، وبتخطيط شامل نضعه أمام الجميع لقراءته على أن يتحمّلوا معكم نتائجه، أو تودعوا مراكز الحكم مرتاحي الضمير.
- ما هو شكل النظام الجمهوري الذي نريده؟ وما هو مضمونه ودستوره ومؤسساته الدستورية؟

- الـجيش الذي نريد أن نبنيه هل هو جيش مهني محترف أم جيش وطني أم جيش عقائدي؟ وما نوع الأسلحة التي نزوّده بها ومن أين؟ وهل نبقيه كما هو أم نعيد هيكلته وتنظيمه من جديد؟
- وفي الاقتصاد هل مبدأ دولة النظام الـجمهوري الذي نريده يهدف إلى تطبيق الاشتراكية، ولو على الـمدى البعيد، أو يؤمن بمبدأ الاقتصاد الـحر الرأسمالي، أو يعتمد على الاقتصاد الـموجه بالتعاون مع القطاع الـخاص؟

ولعل السؤال الأهم الذي تتفرع منه كل الأسئلة: ما هو شكل النظام الـجمهوري وروحه؟ وكيف نخرجه إلى حيز الوجود؟ وكيف نجعل الشعب يؤمن به كعقيدة له؟ وقد ردّ الرئيس الإرياني عليّ برسالة قصيرة يقول فيها ما يلي: «قد استدعيت الأستاذ مـحسن العـيني ليـتـولّى رئاسـة الوزراء، ويؤسس مع بقـيـة الأحـرار والسـيـاسـيين والـمفكرين دستور ومؤسسات الـجمهورية».

انقلاب 1974 ضد القاضي الإرياني

استمر حكم القاضي عبد الرحمن الإرياني من 5 نوفمبر 1967 وحتى 13 يونيو 1974، وخلال فترة حكمة تحققت إنجازات كبيرة، فقد تم دحر الـملكيين وإخراجهم من اليمن إلى السعودية، وتم أيضا وضع دستور دائم نص على تحريم قيام الـحزبية، كما تم فيه تشكيل مجلس الشورى، وتم خلال فترة رئاسة الإرياني اعتراف الـمملكة العربية السعودية بالـجمهورية العربية اليمنية، وذلك في شهر مارس 1970. ولكن صاحب هذه الإنجازات ارتكب بعض الأخطاء التي أدت إلى أوضاع في شمال اليمن طغت فيها سلطة القبيلة على سلطة الدولة، وأصبح لـمشايخ القبائل مراكز عليا في حكومـة الـجـمـهـورية، وهذا أدى إلى توترات بين الشـمـال والـجنوب، وإلى تكوين الـجبـهة الوطنية الشعبية في الـمناطق الوسطى، الـمدعومة من حكومة عدن التي تمردت على سلطة الشمال، وأدى ذلك إلى حروب محدودة، ومن جانب آخر أصبح للسعـودية نفوذ على مؤسسـات الدولة اليـمنيـة في الشـمـال، كـمـا انتشـر في عـهـد الإريانـي نـوع مـن الـتفلـت في أجـهـزة الدولة الإدارية والـمـالـية، وبرغم أن القـاضي

عبد الرحمن الإرياني خلال فترة رئاسته لم يتخذ أي إجراء يحد من نفوذ المملكة على أجهزة الدولة، وعلى علاقتها بالقبائل، إلا أن ذلك لم يشفع له لدى المملكة التي كان الأمير سلطان مسؤولا عن نفوذها في اليمن، فقد وجد الأمير سلطان أن بقاء الإرياني يشكّل نوعا معنويا ضد النفوذ السعودي في اليمن، وقرّرت السعودية على هذا الأساس التخلص من القاضي عبد الرحمن الإرياني، وإقامة وضع جمهوري في اليمن له طابع عسكري يسهل التعامل معه، ومن هنا أصبحت السعودية تدعم الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، ومن معه من المشايخ ضد الإرياني، وبحثت عن بديل له يتوفّر في شخصيته المظهر الذي سيسد الفراغ الذي سيحدثه إزاحة القاضي الإرياني، كما تتوفّر فيه القدرة على التعامل مع ضباط القوات المسلحة، ومشايخ القبائل، ومجاميع الشباب المهتمين بالقضية الوطنية، وتتوفّر فيه مرونة التعامل مع النفوذ السعودي، وقد توفّرت الصفات في شخصية إبراهيم محمد الحمدي.

الأمر الذي أوصل القاضي عبد الرحمن الإرياني إلى مراحل لم يعد قادرا على تحمل ذلك النفوذ، وعلى سيطرة القبيلة على الدولة، فقرّر الابتعاد من اليمن إلى سوريا، وذلك بتاريخ 13 يونيو 1974 دون أن يقدم استقالة أو يزاول المهام الرئاسية، وهذا دفع القوى كلها العسكرية والمدنية والقبلية لمحاولة إقناع القاضي عبد الرحمن الإرياني بممارسة سلطاته الرئاسية، وجاءت وفود إلى محل إقامته في منطقة صلنفة السورية، وعلى رأسهم المقدم -حينذاك- إبراهيم الحمدي مع عدد من الضباط، ممثلا للقوات المسلحة اليمنية، وعدد من السياسيين، وعلى رأسهم الوزير حسن مكي، ومحمد أحمد نعمان الذي كان مستشارا للرئيس الإرياني، وبعض مشايخ القبائل، ومنهم الشيخ أحمد علي المطري، وسنان أبو لحوم، وكنتُ أنا ممن انضمّ إلى هؤلاء، وأنا في طريقي سفيرا في ألمانيا الديمقراطية، وقد ألحَّ عليه الجميع أن يصدر قرارات جمهورية تقضي بإلغاء المجلس الجمهوري، وتوليه رئاسة الجمهورية، وإصدار قرار بتشكيل الحكومة التي يرتضيها، وقد وافق على ذلك، وطلب من ممثلي القوات المسلحة، ومن السياسيين إصدار تلك القرارات، وكان هذا الموقف غريبا، لأن رئيس الدولة هو الذي يصدر القرارات، وليس القوى الأخرى في الدولة.

في موضوع آخر، برغم أن اعتراف السعودية قد أنهى الحرب بين الملكيين والجمهوريين، فإن نفوذها على الوضع في الشمال قد أدى إلى توترات مستمرة مع الوضع في الجنوب، وقسم اليمن إلى قسمين، قسم في الشمال، كنا نسمّيه وضعا معتدلا، بينما يسمّونه في الجنوب وضعا رجعيا، وبدأت الحرب بين الجمهوريين أنفسهم، ففي المنطقة الوسطى كما سبق ذكره تكوّنت الجبهة الوطنية الشعبية، واستمرت الحرب معها ومع الجنوب، حتى اتفاقية القاهرة، وبعدها اتفاقية طرابلس ليبيا.

عهد الحمدي.. البداية والنهاية

إبراهيم الحمدي من أسرة متوسطة تشتغل بالعلم والقضاء، وكان والده يتولّى منصب القاضي الرئيسي في مدينة ومنطقة ذمار، ولكن الأسرة كانت من أبناء منطقة ثلا، وهي مدينة معروفة قريبة من صنعاء، وتتبع ناحية جبل كوكبان. وقد رافق إبراهيم الحمدي والده في كل تنقلات عمله كقاض شرعي في أكثر من منطقة، وتعلّم منه الكثير من علوم الفقه واللغة العربية، وبعض الكتب الأدبية والتاريخية، وبذلك أصبحت لديه ثقافة عامة، ولكن هذه الثقافة تكوّنت لديه خارج نطاق المدارس المعتادة، حينذاك لم تكن المدارس الابتدائية وغيرها في أيام الإمام مدارس حقيقية، ولذلك لم يكمل إبراهيم الحمدي دراسته في تلك المدارس، ففي عام 1955 قطع دراسته بعد عامين، وعمل مساعدا لأبيه في حل بعض القضايا الشرعية، ولكنه التحق بكلية الطيران التي أنشئت في أواخر أيام الإمام أحمد، لكنه قطع دراسته فيها بعد أشهر قليلة، ورافق والده للعلاج في إيطاليا.

وعندما أُعلنت ثورة 26 سبتمبر 1962 فرّ هاربا من ذمار إلى صنعاء، خوفا من جماهير ذمار التي كانت تقوم باعتقال المسؤولين، وتسليمهم لقيادة الثورة في صنعاء، ومن حسن حظه أنه كان يعرف العقيد حسن العمري أحد رجالات الثورة، فلجأ إليه إبراهيم الحمدي، ونجا من السجن، وأول عمل تولاه في الثورة هو سكرتير

الرئيس إبراهيم الحمدي

خاص للفريق حسن العمري، الذي تولّى أهم المناصب في الثورة، فكان نائبا لرئيس الجمهورية، ورئيسا لمجلس الوزراء، كما تولّى أيضا القائد العام للقوات المسلحة في أوائل عهد الرئيس القاضي عبد الرحمن الإرياني، وهكذا أصبح إبراهيم الحمدي جزءا من سلطة الثورة، وظلّ خلال مراحل حياته يبحث لنفسه عن مكان جدير به اجتماعيا وسياسيا، وفي أوائل عهد الإرياني، عين وكيلا لوزارة الداخلية، وكان له صلة بحركة القوميين العرب، ولكن هذه الصلة لم تصل إلى مرحلة الالتحاق بهم، والدليل على ذلك أنه لم يكن ضمن المشتركين في أحداث أغسطس 1968 التي كان للقوميين العرب مشاركة فعالة فيها، ولكن إبراهيم الحمدي كان ضمن الحركة بعد سقوط حركة أغسطس، حيث شارك في تعقب القوميين العرب وتصفيتهم.

بعد تصفية المتمردين في أغسطس 1968 وطردهم من القوات المسلحة، ومن بعض الوظائف المدنية، تم تشكيل ألوية عسكرية جديدة بقيادات بعيدة عن اليساريين، وفي هذه الفترة صار إبراهيم الحمدي قائدا لمعسكر العاصفة، عقب الحرب الحدودية بين شطري اليمن 1972، وخلال توليه مناصبه العسكرية، كان يعارض سياسة الرئيس القاضي عبد الرحمن الإرياني، القائمة على توازن القوى عسكريا وقبليا وسياسيا، لأن هذا التوازن تسبّب في إيجاد خلل في أجهزة الدولة.

كان الرئيس عبد الرحمن الإرياني من أهم القضاة في اليمن، وبالصدفة جاء بعده إبراهيم الحمدي الذي تولّى القضاء عن والده في ذمار، فهل كانت صفة القضاء بين السلف والخلف هي التي جعلت الخلف مقبولا لدى مشايخ القبائل، ولدى ضباط الجيش، ولدى الكثير من الشخصيات والشباب المثقفين، ومقبولا

أيضا من الـمملكة العربية السعودية؟ ونتيجة للأوضاع الـمختلة إداريا وماليا وسياسيا خلال فترة رئاسة الإرياني لمدة 7 سنوات، وجد إبراهيم الـحمدي فرصة للقيام بإبعاد القاضي عبد الرحمن الإرياني من الرئاسة والوطن، وكان الإبعاد بأسلوب مدني، لا بأسلوب عسكري؛ لأن الـمقدم إبراهيم الـحمدي من أسرة القضاة، الذين غالبا لا يتولون الـمسؤوليات العسكرية، «أي أن إبراهيم يمثّل القاضي الإرياني في رئاسته قبل ارتباطه بصفة القضاء في قالب عسكري»، وعلى هذا الأساس تم الترتيب لإزاحة القاضي الإرياني من رئاسة الـجمهورية قبليا، ممثلا في الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر وسنان أبو لحوم، وعسكريا ممثلا في رئيس مجلس القيادة، الـمقدم إبراهيم الـحمدي، هذا الـمجلس الذي تكوّن من أهم الضباط العسكريين -حينذاك- ومنهم الـمقدم أحمد الغشمي، والـمقدم عبد الله عبد العالم، والـمقدم علي أبو لحوم، والـمقدم محمد أبو لحوم، والـمقدم درهم أبو لحوم، والـمقدم السفير يحيى الـمتوكل، والـمقدم مجاهد أبو شوارب.

إن تشكيل مجلس القيادة على هذا الشكل يوحي بأن القيادة الـجديدة البديلة للإرياني قيادة عسكرية، بدلا عن قيادة الإرياني الـمدنية، ولكن الواقع أن مجلس القيادة كان يحمل الطابع القبلي أكثر من الطابع العسكري، ونقول الطابع برغم أن مجلس القيادة كلهم كانوا يحملون رتبا عسكرية بحكم مناصبهم القبلية، وإذا استثنينا عبد الله عبد العالم، الذي كان من القوميين العرب، وأحمد محمد الغشمي، الذي ليست له ارتباطات حزبية، فإن بقية الأعضاء من بيت أبو لحوم، ومجاهد أبو شوارب، ويحيى محمد الـمتوكل كانوا محسوبين على حزب البعث العربي العراقي، ولذلك كلّف إبراهيم الـحمدي الأستاذ محسن العيني بتشكيل الـحكومة الـجديدة، إرضاء لأعضاء مجلس القيادة الـمناصرين لحزب البعث العراقي، باعتبار محسن العيني أبرز قيادة حزب البعث في اليمن.

كيف عشت انقلاب الحمدي على الإرياني

كنت سفيرا لليمن في ألمانيا الديمقراطية، وبالمصادفة وصلت إلى اليمن، قادما من ألمانيا في 12 يونيو 1974 واتصلت بالقاضي عبد الرحمن الإرياني، وحدّد لي موعدا للقاء في صباح اليوم التالي، ولكني قابلت صديقي، أحمد قاسم دهمش، وهو من أقرب الناس إلى إبراهيم الحمدي، وقد أخبرني أن الترتيبات قد تمت لإحداث انقلاب ضد القاضي الإرياني بقيادة الحمدي، وفعلا تم في اليوم الثاني 13 يونيو الضغط على الإرياني، لتقديم استقالته، وقدمها فعلا بالطريقة الرسمية القانونية إلى رئيس مجلس الشورى الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، الذي لم يتخذ الإجراء القانوني، فيجمع مجلس الشورى، ويقدم إليه استقالة القاضي الإرياني، لاتخاذ قرار قانوني في الموضوع؛ لأن الشيخ عبد الله كان يعرف أن استقالة الإرياني إذا عُرضت على مجلس الشورى، فإن المجلس لن يقرّها، وسيثبت الإرياني في منصبه، ولذلك اتخذ الشيخ عبد الله إجراء غير قانوني، فأرسل استقالة الإرياني ومعها استقالته هو إلى رئيس مجلس القيادة إبراهيم الحمدي. وقد قابلت الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر فيما بعد، وقلتُ له: «إن تقديم استقالة الإرياني واستقالتك من منصبكم إلى رئيس مجلس القيادة إبراهيم الحمدي، يُعتبر بادرة تجعل الجانب العسكري هو المرجع، بدلا من الدستور ومؤسساته الدستورية، وهذا يضعف سلطة المشايخ في قبائلهم لحساب السلطة العسكرية».

في يوم 14 يونيو قابلت الرئيس الحمدي في مبنى القيادة العسكرية، وكان له فيها غرفة متواضعة بها سرير للنوم، وفرش على الأرض مع الوسائد والمخدات، للجلوس عليه بدلا من الجلوس على السرير، وكانت معرفتي به سطحية، ولكنه كان يعرف عني الكثير، وقد دامت المقابلة أكثر من ساعتين، عرضت عليه خلالها رسالتي التي أرسلتها إلى القاضي الإرياني 21 أكتوبر 1971 (المذكورة آنفا في عهد الإرياني) وقد قرأها بالكامل ثم قال لي: «ما رأيك أن نضمّ إلى مجلس القيادة ثلاث شخصيات وطنية سياسية مدنية، حتى لا يبقى مجلس القيادة مكوّنا من العسكريين فقط»، فقلت له: «إن ضمّ اثنين أو ثلاثة أو أكثر إلى مجلس القيادة، لن يغيّر من الأمر

شيئا، سيبقى المدنيون واجهة، وبالكثير يمكن أن يقدموا بعض الآراء، ولن يكون لهم أثر في اتخاذ القرار». فقال لي: «ما هو الحل الذي تراه؟»، قلتُ له: «ليبق الوضع كما هو الآن، ولكن عليك أن تصدر قرارا بتشكيل لجنة وطنية موسعة تضم فعاليات مدنية وقبلية وحتى عسكرية، ومهمة هذه اللجنة هي إعداد مشروع برنامج العمل الوطني من خلال استعراض الأحداث في الماضي، والأوضاع في الحاضر، واستشراف المستقبل، ووضع الأُسس الأساسية لدستور دولة جمهورية ديمقراطية تحقق العدل والمساواة، وتضمن الحريات للجميع». وقد وافق على تشكيل هذه اللجنة، وأمرني بأن أعود إلى برلين، لأودّع الوداع التقليدي لأي سفير من السفراء، وقد استغرقت عملية التوديع ما يقرب من شهر غبت خلاله عن اليمن، ثم عدت ربما في أوائل شهر أغسطس، وصدر قرار من الرئيس الحمدي بتعييني مستشارا سياسيا لرئيس الدولة، بدرجة نائب رئيس وزراء، وهذا المنصب هو أول منصب سياسي أتولّاه بعد منصب السفير.

اعتمد الحمدي في بداية عهده على عناصر حزب البعث العربي الاشتراكي، وفيهم بيت أبو لحوم، ومجاهد أبو شوارب، ويحيى المتوكل، هؤلاء كانوا محسوبين على حزب البعث، ولكنهم في واقع الأمر يتخذون من الانتساب للبعث وسيلة لتقوية مراكزهم القبلية والعسكرية، وكنتُ أنا محسوبا على حزب البعث، رغم أنني استقلت من الحزب عندما كنتُ في عدن، ووجدت أن عناصر حزب البعث في عدن انشغلت انشغالا كاملا بقضية الخلاف بين الرئيس جمال عبد الناصر والبعثيين في سوريا، وأصبح الصراع بين هذه العناصر وبين العناصر الناصرية، أو القومية بعيدا عن القضية اليمنية. وعندما قرّر الرئيس الحمدي تعيين الأستاذ محسن العيني رئيسا للوزراء ووزيرا للخارجية، قابلته ونصحته بقوة ألا يرتكب هذا الخطأ، لأن الأستاذ العيني محسوب في الداخل على بيت أبو لحوم، ومرفوض في الخارج والسعودية باعتباره بعثيا، وهذا وذاك يجعل الحكومة من البداية في موقف تواجه فيه المعارضة لا التأييد، ولكن الرئيس إبراهيم قال لي: «قد أكون معك في هذا الرأي، ولكن مجلس القيادة كله مع تعيين الأستاذ العيني».

تشكيل اللجنة الوطنية المقترحة

بعد عودتي من برلين وممارستي لعملي مستشارا لرئيس الدولة قابلت الرئيس الحمدي، وذكّرته بمقترح تشكيل اللجنة الوطنية الذي اقترحته عليه، وفي 15 أغسطس صدر قرار من مجلس القيادة بتشكيل اللجنة الوطنية التي اقترحتها، وتكوّنت كما أذكر من قرابة 40 عضوا لم أعد أذكر أسماءهم بالكامل، ولكن اللجنة كانت برئاسة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، وعضوية عدد من المشايخ وبعض الضباط، وأكثر أعضاء اللجنة كانوا من المدنيين والسياسيين، وعلى رأسهم الأستاذ أحمد جابر عفيف الذي كان مقررا للجنة، وكنتُ أنا وصديقي محمد عبد الرحمن الرباعي وآخرون من السياسيين والمثقفين أعضاء في اللجنة التي كان نشاطها برعاية رئيس مجلس القيادة، وعقدت اجتماعات كثيرة كان لكل اجتماع محضر جلسة، يعده مقرر اللجنة الأستاذ أحمد جابر عفيف، ولا أزال حتى الآن أحتفظ بتلك المحاضر، وخلال عملي مستشارا لرئيس الدولة وعضوا في اللجنة الوطنية ساهمت مع أعضاء اللجنة الآخرين في استعراض أحداث الثورة منذ قيامها حتى قيام حركة 13 يونيو بقيادة الرئيس الحمدي، وانتقلنا بعد ذلك لتشخيص الحاضر الذي بدأ يتخلّى عن اللجنة، ويرى أن الحركة قد ثبتت من دون دوشة اللجان.

ومن خلال منصبي مستشارا لرئيس الدولة، كنتُ قد اتفقت معه على لقاءات قصيرة أو طويلة بحسب الظروف في بداية كل يوم عمل، وكنا في هذه اللقاءات نناقش بعض الأمور وبعض الآراء، وفي البداية نصحت الرئيس الحمدي بأن لا يخرج في سيارته الخاصة مع صديق أو صديقين من دون حراسة، وقلتُ له: «أنت الآن رئيس الدولة، ومحتمل أن يكون هناك من يتآمر عليك، وعليك أن تكون حذرا، وألا تخرج إلا بحراسة تمنع أي شرير من محاولة اغتيالك». وأذكر أنني كنتُ أؤيّده فيما يراه من نفوذ للمشايخ على أجهزة الدولة، وأن هذا لا يسمح للدولة بأن تكون دولة مؤسسات، ولكن دولة قبائل، وذات مرة تجرّأتُ، وأشرت إلى أن مجلس القيادة كله من العسكريين، وأن سلطات الدولة الدستورية لا تزال غائبة، وقال لي: «هذا صحيح وأنا أفكّر في تأسيس تنظيم سياسي شعبي يمكّن الجماهير من المشاركة

في تكوين الدولة الجمهورية الديمقراطية العادلة». وخلال حواراتي مع الرئيس الحمدي، وجدت أن هناك خطا أحمر يمنع اتفاق الرأيين بين الرئيس ومستشاره، ومن تلك الأمور التي لم نتفق فيها ما يلي:

موقف الرئيس الحمدي من اللواء حسين المسوري، فقد أخبرني أنه يفكّر جديا في استقدام اللواء المسوري من القاهرة، واعتقاله ومحاكمته، وكان المسوري قد عُيّن سفيرا في القاهرة، وقال لي الرئيس الحمدي: «إن المسوري يستغل منصبه كسفير في القاهرة لمصالحه الشخصية، وضد الوضع في اليمن»، ولكني قلتُ للرئيس الحمدي: «إن اللواء حسين المسوري كان رئيسا للأركان العامة، وعلاقته قوية بكثير من الضباط وكثير من المشايخ والمسؤولين في المملكة العربية السعودية، وليس من الحكمة اتخاذ إجراءات عنيفة ضده»، ونصحت الرئيس الحمدي بأن ينقله سفيرا في المغرب، بدلا عن القاهرة، وقد قدّم اللواء حسين المسوري من القاهرة إلى صنعاء في زيارة لليمن، وحاول الرئيس الحمدي إلقاء القبض عليه، ولكنه تمكّن من الخروج إلى السعودية عن طريق صعدة بجواز سفر عادي كعامل من العمال، ومنها إلى القاهرة.

وذات يوم ناقش الرئيس الحمدي معي هذا الموضوع، فنصحته ألا يشكل اتحادا للتعاونيات يتبع الدولة، لأن ذلك يلغي كياناتها كتعاونيات أهلية تعتمد على الناس إلى تعاونيات تعتمد على الدولة، التي قرّر الرئيس الحمدي أن تكون الزكاة ونسبة 5.2٪ من واردات الدولة دعما لاتحاد التعاونيات، وهكذا وجدنا أن التعاونيات أصبحت تعتمد على دعم الدولة لها، وتتصارع العناصر الفاعلة فيها مع بعض لاستغلال الاتحاد، وتحويل العاملين فيه إلى مناصب قيادية في الدولة، وإلى استلام مرتبات كبيرة وسيارات حكومية وحرس وسواقين لكل فرد من هذه العناصر، ولعل الرئيس الحمدي أراد بتشكيل اتحاد التعاونيات تجميع كل القوى التعاونيات البشرية لدعمه شخصيا.

الرئيس الحمدي يفكر في استبعاد البعثيين

في أوائل شهر يناير 1975 خلال لقاءاتي مع الرئيس الحمدي وجدتُ أنه أخذ يفكّر بجدية في القوى التي يعتمد عليها في رئاسته بدلا عن البعثيين، ولذلك بدأ يعتمد على العناصر الناصرية، ويتحوّل في أسلوب حكمه إلى أسلوب عبد الناصر في مصر، كما حدث في ليبيا مع معمر القذافي. وذات يوم استدعاني وأخبرني أنه يفكّر في عزل الأستاذ محسن العيني من رئاسة الحكومة، ويشكّل حكومة أخرى برئاسة شخصية سياسية جديدة، فذكّرته بأنني قبل أن أسافر للتوديع في ألمانيا، وقبل إعلان تعيين محسن العيني رئيسا للوزراء، قد أكدت عليه بأن تعيينه سيثير مشاكل داخلية وخارجية لحركة 13 يونيو ولا يفيدها؛ لأنه محسوب على الشيخ سنان أبو لحوم ومن معه، وهذا يثير الحساسيات ضده من الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر ومن معه من المشايخ، كما أنه أيضا محسوب على حزب البعث، وهذا غير مرغوب لدى السعودية، وشعرت أن الرئيس الحمدي كان مرتاحا لما طرحته عليه، ولكنه كان مضطرا أن يعيّن محسن العيني رئيسا للوزراء؛ لأن أكثر أعضاء مجلس القيادة محسوبون على البعث العراقي.

وبعد أن يئستُ من إقناع الرئيس الحمدي باختيار شخص آخر لرئاسة الوزراء ذهبت بنفسي إلى الأخ محسن العيني، وكان في مجلس القيادة -حينذاك- وقابلته مساء، وقلتُ له: «أنت تعرفني وأنا أعرفك، وبيننا علاقات متينة، ولا شك أنك أنسب من يتولّى رئاسة الوزراء، ولكنك بذلك ستثير حساسيات الشيخ عبد الله ومن معه من المشايخ وحساسيات العناصر القومية أو اليسارية، كما تثير أيضا ردود فعل لدى أكثر العلماء والقضاة، هذا بالنسبة للداخل، أما بالنسبة للخارج فأنت في نظر السعودية محسوب على حزب البعث العربي العراقي برئاسة الرئيس صدام حسين، وموقعك الآن كسفير في بريطانيا أنسب لك من رئاسة الوزراء في الوقت الحاضر، وأعتقد أنك ستتولّى رئاسة الوزراء فيما بعد في ظرف أفضل من الظرف الحالي». ولكن الأستاذ العيني كان مرتاحا لتعيينه رئيسا للوزراء في ذلك الحين، وأذكر -حينذاك- أن المقدم محمد أبو لحوم دخل عليه وقال له: إن مشايخ خولان ينتظرون

مقابلته الآن، فردّ عليه الأخ محسن قائلا: «أنا مع الأخ محمد الفسيّل نؤسس دولة أفلاطون الجمهورية»، فودّعته وتولّى رئاسة الوزراء حتى أُقيل منها.

يحيى المتوكل

كان هذا موقفي من تعيين الأستاذ محسن العيني رئيسا للوزراء عقب حركة 13 يونيو، وفي أوائل يناير 1975 استدعاني الرئيس الحمدي، وأخبرني أنه سيقيل محسن العيني من رئاسة الوزراء، ويعين شخصية أخرى بدلا منه، فقلت له: «كنت أعارض تعيين العيني في بداية الحركة، أما الآن فرأيي أن إقالة العيني ستؤدي إلى انشقاق كبير في مجلس القيادة، وهذا يؤدي إلى تيار معارض لحركة 13 يونيو من قوى كثيرة، وأرى بدلا من ذلك استغلال منصبك كرئيس لمجلس القيادة، وإصدار إعلان دستوري بدستور مؤقت، ينص على إلغاء مجلس القيادة، وتعيين رئيس المجلس رئيسا للجمهورية، وتشكيل حكومة، وتشكيل مجلس تشريعي من 99 شخصية من الشخصيات الكفؤة، على أن يكون أكثرها من المدنيين، ويستمر العمل بهذا الإعلان الدستوري لمدة ثلاث سنوات، خلالها يتم إعادة النظر في الدستور الدائم وتعديله والاستفتاء عليه، وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، وعودة الحكم الديمقراطي الجمهوري، ولكن الرئيس الحمدي لم يناقش معي ما طرحته عليه، وأصدر في بداية يناير 1975 قرار إقالة رئيس الوزراء محسن العيني، وقرارات أخرى بإقصاء بيت أبو لحوم من مجلس القيادة وإقصاء مجاهد أبو شوارب، وفيما بعد يحيى المتوكل من مجلس القيادة، ومن مناصبهم العسكرية والوزارية.

وقبل صدور هذه القرارات ذهبت إلى الأخ يحيى المتوكل، الذي كان عضوا في مجلس القيادة ووزيرا للداخلية -حينذاك- وناقشته في موضوع تنظيم الهاشميين كعنصر متسيّد في المجتمع، وأبديتُ له رأيي بأن هذا العمل لن يفيد الهاشميين،

بل على العكس سيثير ضدهم الحساسيات اليمنية المعروفة، بينما هم الآن في مناصب الدولة العليا والإدارية والعسكرية من دون وجود حساسيات ضدهم، ولكنه ردَّ عليّ: «بأنني في القيادة والوزارة أمثّل الهاشميين، وأحاول إنصافهم مما نزل بهم عند قيام الثورة». وكان الأخ يحيى المتوكل يعتقد أنني ضد الهاشميين ومع التيار القحطاني ضد التيار العدناني، وهذا الاعتقاد لا أساس له من الصحة، فأنا من الأحرار اليمنيين الذين رفضوا أي دعوة عنصرية، وتبنّوا في كل أدبياتهم مبدأ الوحدة الوطنية التي تضمّ كل اليمنيين على اختلاف فئاتهم.

خلال عملي مستشارا للرئيس الحمدي، تلقيت معلومات شبه أكيدة بأن السعودية تحاول دفع الحمدي، لتحجيم نفوذ المشايخ في أجهزة الدولة؛ لأن ذلك يجعل تعاملهم مع السعودية من موقع قوتهم القبلية وقوتهم السياسية في أجهزة الدولة، ويطلبون على هذا الأساس ميزانيات كبيرة من السعودية، فهل كان الرئيس الحمدي يستند في إقصاء المشايخ وأبناء المشايخ، وإقصاء الضباط منهم استنادا إلى رغبة السعودية المقرونة برغبته الشخصية؟ وقد رأت السعودية أن هذا الطابع القبلي في كيان الجمهورية يعطي مشايخ القبائل فرصة لاستغلال السعودية ماليا باعتبارهم القوة الحقيقية في اليمن، ولذلك قرّرت السعودية التعاون مع إبراهيم الحمدي، لتحجيم دور المشايخ داخل مؤسسات الدولة وفي مواقعهم في القبيلة، ولقيت هذه الرغبة من قبل السعودية استجابة كبيرة من الرئيس الحمدي، الذي كان يعاني من نفوذ مشايخ القبائل في أجهزة الدولة، بما في ذلك مجلس القيادة نفسه، وعليه أصدر الرئيس الحمدي قرارات بإزاحة بيت أبو لحوم من القيادات العسكرية، وإزاحة مجاهد أبو شوارب من سلطاته العسكرية والإدارية. كما قامت السعودية من جانبها بإيقاف الميزانيات لبعض المشايخ، ومنهم الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، والتعامل مباشرة مع العناصر الفاعلة في القبيلة.

توتر العلاقات بين الحمدي والسعودية

في 16 يناير 1975 استدعاني الرئيس الحمدي إلى منزله، وجلست معه جلسة

قال لي فيها: «إنني ألاحظ أن آرائي وآراءك لا تتوافق كثيرا، لا أدري سببا لذلك»، فقلت له: «يوجد خيط رفيع يمنع لقاء الرأيين، فأنت كرئيس للدولة تفكّر في اتخاذ كل الإجراءات لدعم الرئاسة، بينما أنا أفكّر في هذه الموضوعات على أساس بناء الدولة برعاية رئيس الدولة، هذا هو الفرق، واعتقد أن هذا سيجعل رأيي كمستشار ورأي رئيس الدولة لا يلتقيان، وعليه أرجو قبول استقالتي». وحررت هذه الاستقالة في الجلسة نفسها من دون تعليل.

وآخر ما نصحت به هو تعيين عبد العزيز عبد الغني رئيساً للوزراء، خلفاً للأخ محسن العيني، وكان الأخ عبد العزيز -حينذاك- رئيساً للجنة الاقتصادية العليا، وليس بيني وبينه معرفة كبيرة، ولكن تكوّنت لديّ فكرة عنه، عندما عُيّن في إحدى الحكومات وزيرا للصحة، ولكنه سرعان ما استقال منها، معللاً ذلك بأن هذا ليس من اختصاصه، وعاد من جديد إلى اللجنة الاقتصادية، وموقفه هذا أعطاني فكرة بأنه شخصية كفؤة، لا يتولّى عملا مهما كان إذا لم يكن متمكّنا منه.

استمرّ تغلغل النفوذ السعودي في الشأن اليمني، ففي بداية عهد الحمدي قرّرت السعودية لكل من رئيس مجلس القيادة وأعضاء مجلس القيادة ميزانيات مالية شهرية، لتقوية النفوذ السعودي داخل مجلس القيادة، كما قرّرت أيضا ميزانية لرئيس مجلس الوزراء، ومقررات شهرية لبعض الوزراء والضباط، وعليه يبدو أن مخطط الأمير سلطان لإيجاد سلطة عسكرية في كيان الجمهورية اليمنية يسهل التعامل معها قد تحقق، ولكن أسلوب التعامل السعودي مع المسؤولين اليمنيين، يسبب لكليهما إحراجات وحساسيات، أدت في النهاية إلى خلاف بين رئيس مجلس القيادة إبراهيم الحمدي والأمير سلطان، وفي زيارة الحمدي الأخيرة للمملكة اجتمع بولي العهد الأمير فهد، وأبلغه بأن القيادة في اليمن تتعاون مع المملكة تعاونا كاملا، إلا أن محاولة الأمير سلطان بتحويل النفوذ السعودي على اليمن إلى سيطرة سعودية مباشرة لا يستقيم مع وجود دولة يمنية، وطلب من الأمير فهد التعامل مع اليمن كدولة مستقلة متعاونة، وليس دولة تابعة للمملكة.

هذا الخلاف بين الرئيس اليمني والأمير سلطان كان متوقعا، لأن أي رئيس

لليمن لا يمكن أن يكون مجرد أداة للسعودية. وقد عاد الحمدي من السعودية، وطرح الموضوع على من بقي من مجلس القيادة، وأبلغهم بأنه على استعداد للتخلي عن الرئاسة، أو إثبات وجود دولة اليمن مستقلة ذات سيادة تتعاون مع المملكة العربية السعودية بندية. ويذكر المرحوم أحمد دهمش الذي كان من أقرب الناس إلى إبراهيم الحمدي، أن الغشمي ردّ على الحمدي بأن إثبات استقلال اليمن كدولة يقتضي رفض الميزانيات التي يتلقاها أعضاء مجلس القيادة من السعودية شهريا.

وبعد عودة الرئيس الحمدي من السعودية، قرّر التواصل مع الرئيس سالمين في الجنوب، واتفق معه مبدئيا على قيام تنسيق كامل بين الشطرين في جميع المجالات، تمهيدا لتحقيق الوحدة اليمنية، لمواجهة أي ضغوط خارجية، وأدت هذه الخطوة إلى توترات بين السعودية وبين الرئيس الحمدي أدت في النهاية إلى التآمر ضد الرئيس الحمدي من قبل الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، وبعض المشايخ الآخرين، ومن المملكة السعودية، ممثلة بالملحق العسكري صالح الهديان، الذي كان يُعتبر في اليمن المندوب السامي للسعودية.

وقد فكّر الرئيس الحمدي أن ينشئ تنظيما داخليا يواجه به الضغوط الداخلية والخارجية، ورغم أنني لم أعد مستشارا للرئيس الحمدي بعد أن قدمت استقالتي، إلا أن علاقتي به ظلت قائمة نلتقي بين فترة وأخرى، وعندما كان في الحديدة اتصل بي هاتفيا، وطلب وصولي إليه في الحديدة، وعرض عليّ فكرته في إنشاء التنظيم الشعبي، وقد أبديتُ له رأيي بأن أي تنظيم شعبي تنشئه الدولة يصبح عبئا عليها، لا داعما لها، وأن من الأفضل تشجيع عناصر وطنية سياسية كفؤة تبادر لإنشاء التنظيم الذي يدعم الدولة، ولا يكون عبئا عليها، فطلب مني أن أكتب له رأيي، وأبعثه إليه في رسالة شخصية، وفعلا كتبت له رسالة بتاريخ 7 فبراير 1977 قلتُ في أولها: «إنني أعتز بثقتكم ولست بحاجة إلى أن أعبر عن مشاعر الحب والوفاء لكم، ولكني أحب أن أؤكد لكم بأن التزامي بالصراحة الصادقة يرتبط به التزامي بكل ما لك كرئيس من طاعة، ولك كقائد من ولاء»، وأشرت له في رسالتي إلى أن المؤتمرات أو التنظيمات الشعبية التي لا تضمّ قيادات وكوادر حزب منظّم من

قبل له برنامجه الواضح، لن يؤدي إلى إيجابيات، وقد يؤدي إلى انفعالات مؤقتة، ولكنه لا يؤدي إلى أفعال، والـمطلوب الآن الفعل لا الانفعال.

وكان الرئيس الـحمدي قد شكّل لجنة سماها لجنة التصحيح الـمالي والإداري برئاسة الأخ الـمرحوم حسين عبد الله الـمقدمي، وكنتُ عضوا في هذه اللجنة، كما عيّن الأخ الـمرحوم أحمد دهمش وزيرا للشؤون الاجتماعية والعمل والشباب، وكان صديقا لي، وأسكن في الشقة الأرضية من منزله، وبدأ يتدخل بقوة في الشؤون الإدارية توظيفا وعزلا، وهذا أوجد ربكة إدارية في أجهزة الدولة، فقد أصدر قرارا بعزل الأخ حسين الـمقبلي، الذي كان رئيسا لشؤون الـموظفين، لأنه رفض أوامر الأخ وزير الشؤون الإدارية والـمدنية بتوقيف موظفين في أجهزة الدولة بطريقة تخالف نظام التوظيف، وقد ناقشت الأخ أحمد دهمش في الـموضوع، ولكنه كان يعتمد على علاقته الودية بالرئيس الـحمدي.

اغتيال الـحمدي

خلال فترة حكم الـحمدي اكتسب شعبية كبيرة جدا، نابعة من شخصيته الديناميكية ومن خطاباته، ومن تحسن الاقتصاد القومي، والانضباط الإداري داخل أجهزة الدولة، وبعد أن اختلف مع الـمملكة، وتقارب مع الوضع في الـجنوب، تألّبت ضده كل القوى القبلية والعسكرية الـمتعاونة مع السعودية. وقد شعر الـحمدي بالـخطر، وقرر اتخاذ بعض الاحتياطات، ومنها عدم اجتماعه مع شقيقه عبد الله الـحمدي، قائد معسكر العمالقة في ذمار، كما بدأ يحتاط ويخرج بحراسة، بدلا عن خروجه منفردا كما في الـماضي على متن سيارته الفولكس فاجن، وأخذت الـمؤامرة في اغتياله أشكالا متعددة، منها ترتيب سيارة نقل كبيرة تصدم سيارته الصغيرة وتقتله في حادث مروري، وقيام قوة عسكرية بهدم منزله بالكامل على رأسه.

ولكن فات الـحمدي أن الـمتآمر الأساسي لقتله هو زميله وصديقه ونائبه في قيادة القوات الـمسلحة، ورئيس أركان حربه، الـمقدم أحمد الغشمي، وكانت العلاقة بينهما علاقة غريبة، فرغم أن عددا من الأشخاص قد أبلغوا الـحمدي أن الغشمي

هو الذي يتآمر على قتله، إلا أن الحمدي لم يصدّق ذلك، وآخر ما توصل إليه المتآمرون ضد الحمدي هو أن يتم قتله في الفيلا التي استأجرها، ليرتاح فيها بعض الوقت، هربا من ضغط العمل الرسمي والشعبي عليه، وقد أشاعت العناصر المتآمرة على قتله، بأن هذه الفيلا كانت معدة مكانا يقضي فيه الرئيس الحمدي وقتا للراحة الشخصية.

وعندما كان الرئيس الحمدي في زيارة لفرنسا رافقه فيها وزير الخارجية، عبد الله الأصنج، وكان في سفارة فرنسا الدبلوماسي محمد عبد الله الشامي، ولا أدري ما هي المناسبات التي جعلت الأصنج والشامي يرتّبان خروج ثلاث فتيات فرنسيات إلى اليمن. وقبل اغتيال الحمدي كان جهاز المخابرات قد أبلغه ليلا بوجود عدد من الشباب والشابات في أحد المنازل، فأمر الرئيس الحمدي بمحاصرة المنزل واقتحامه واعتقال من فيه، وعندما قام الأمن بذلك أبلغوا الرئيس الحمدي أن ضمن المتواجدين في المنزل الملحق العسكري السعودي صالح الهديان، فأمرهم بإطلاقه واعتقال الآخرين والتحقيق معهم، وكان لهذا الحادث ردّ فعل عنيف لدى صالح الهديان، ومن ضمن الملابسات أن المتآمرين على قتل الحمدي، كانوا قد أشاعوا عنه أنه يمارس في الفيلا الخاصة حياة ماجنة مع بعض الفتيات، بمن فيهن الفتيات الفرنسيات.

كانت مؤامرة قتل الحمدي من البداية شبه مكشوفة، وكان المتآمرون معروفين لدى الكثير من الناس، وكانوا يرتّبون لقتل الحمدي عدة ترتيبات، ولكن قتل الحمدي تم في مناسبة لم تكن ضمن الترتيبات السابقة، بل تم ترتيبها ترتيبا كاملا خلال أيام قليلة، وهناك كثيرون يعتقدون أن الحفلة جاءت بالصدفة، ولكني أرى أن الحفلة معدة لقتل الحمدي من البداية، والدليل على ذلك إبلاغ قائد العمالقة عبد الله الحمدي، في ذمار بالوصول إلى صنعاء، لاستلام ما يخص المعسكر من مصفحات وسلاح في 11 أكتوبر 1977 والتي وصلت أخيرا من الاتحاد السوفييتي لليمن، وكان تقدير المُتآمرين أن عبد الله الحمدي لن يتأخّر عن المجيء إلى صنعاء، لاستلام مدرعات وأسلحة، وذهب إلى رئاسة الأركان

لاستلام ذلك، وقابله هناك مدير مكتب رئيس الأركان الأخ محمد الآنسي، وأخبره أن الغشمي موجود في منزله، لترتيب حفلة الغداء المقامة على شرف الأخ عبد العزيز عبد الغني رئيس الوزراء، بمناسبة عودته من الخارج ضمت عددا من الوزراء والمسؤولين.

وطلب الأخ محمد الآنسي من العقيد عبد الله الحمدي الذهاب معه إلى بيت الغشمي، وفعلا ركب في سيارة الآنسي إلى بيت الغشمي الذي استقبله بترحاب وقال له: «مرحبا، جئت في وقتك، فلديّ حفلة غداء على شرف رجوع رئيس الوزراء من الخارج»، وأخذه إلى المطبخ، ليرى إعداد الغداء للضيوف، وخلال ذلك ترتّبت المؤامرة لقتل الحمدي وأخيه عبد الله في حفلة الغداء، وكان الملحق العسكري السعودي صالح الهديان ضمن الضيوف، وكذلك وزير الداخلية -حينذاك- محسن محمد اليوسفي وعدد من المتآمرين، ومجموعة القتلة وعلى رأسهم محمود أو حمود مانع من بني حشيش وأصحابه.

وبعد أن تمت ترتيبات حفلة الغداء، ووصول عبد الله الحمدي قام الغشمي واستدعاه، وأخذه إلى صالة بعيدة عن سكن الغشمي، وهناك وجد نفسه أمام بعض المتآمرين ومنهم صالح الهديان، وعلي عبد الله صالح الأحمر، قائد معسكر تعز -حينذاك- ووزير الداخلية محسن اليوسفي، وعدد من القتلة الذين لم يتركوا لعبد الله الحمدي فرصة للأخذ والرد، بل باشروه بإطلاق الرصاص من مسدسات كاتمة للصوت، وهوت جثته الضخمة على الأرض غارقة في دمائها.

وبعد ذلك اتصل الغشمي بالرئيس إبراهيم الحمدي، وأخبره بحفلة الغداء، وطلب منه حضورها، وقد حاول الرئيس الحمدي الاعتذار، وكان عنده أحمد عبده سعيد الذي كان -حينذاك- وزيرا للمالية، ونتيجة لإلحاح الغشمي قرّر الرئيس الحمدي الذهاب استجابة للدعوة، وطلب من الوزير أحمد عبده سعيد مرافقته، ولكنه اعتذر عن ذلك وجاء الرئيس الحمدي إلى بيت الغشمي، ترافقه مصفحة عليها عدد من حرسه الخاص، وقد استقبله الغشمي عند الباب، وأخذه مباشرة إلى الصالة التي قتل فيها أخوه عبد الله، وقد فوجئ الرئيس الحمدي برؤية جثة أخيه

غارقة في دمائها، وحاول أن يتفاهم مع الغشمي ومع صالح الهديان، والموجودين في الصالة، وعرض عليهم أن يتنازل عن الرئاسة، ويخرج من اليمن إلى منطقة يرونها، ولكن وُوجه بتهمة التآمر ضد اليمن مع الشيوعيين في عدن المدعومين من الاتحاد السوفيتي، وقد باشره مانع بضربة من الصميل في خلف رأسه سقط على إثرها على الأرض، ثم تم قتله برصاص المسدسات كاتمة الصوت، وهكذا قُتل الحمدي وأخوه عبد الله في بيت الغشمي من دون أن يذوقوا لقمة واحدة من حفلة الغداء، وبعد إعدامهما ذهب الغشمي بأعصاب هادئة، ليأكل أكلة (جامدة) مع ضيوفه، وتم نقل الجثتين من بيت الغشمي إلى الفيلا الخاصة بالرئيس الحمدي، ثم تم أخذ فتاتين فرنسيتين تم قتلهما من قبل إلى الفيلا، حيث تم هناك تعريتهما مع الرئيس الحمدي وأخيه عبد الله، ووضع كل منهما في سرير منفصل، وبجانبهما جثتا الفتاتين.

وكان الأخ حسين المقدمي من أعز أصدقائي، وعلاقتنا معا تكاد تكون قائمة في كل يوم، وكنتُ قد أخبرته قبل أن أعرف التفاصيل السابقة أن المتآمرين ضد الحمدي يرتّبون لقتله في «حفلة ماجنة»، ولكن الأخ المقدمي أخبرني أن الرئيس الحمدي يشعر بالمؤامرة، ويحتاط لها، ثم حدث ما حدث. هذه التفاصيل التي سقتها عن مقتل الرئيس إبراهيم الحمدي استقيتها من الأخ أحمد دهمش، الذي كان من أقرب المقربين إلى الرئيس الحمدي، وبالرغم من أنه اختلف مع الحمدي، وانعزل في قريته في خولان، إلا أن العلاقة بينه وبين الحمدي ومن حوله ظلت قائمة، وقد عرف هذه التفاصيل كاملة من بعض من يعرفهم من المتآمرين.

هناك تساؤل يحتاج إلى ردّ، كيف جاءت الفتيات الفرنسيات إلى صنعاء؟ هل كن في رحلة سياحية إلى اليمن، أم أن وصولهن كان جزءا من المؤامرة، وقد بلغني -حينها- أن مجيء الفتيات الفرنسيات الثلاث إلى صنعاء، كان بواسطة الأخ المرحوم عبد الله الأصنج وزير الخارجية -حينذاك- والأخ الدبلوماسي السكرتير الأول في سفارتنا في باريس محمد عبد الله الشامي.

أحمد الغشمي من قاتل إلى رئيس

الرئيس أحمد حسين الغشمي

بعد قتل الرئيس الحمدي على يد المتآمرين بقيادة نائب القائد العام ورئيس الأركان في عهد الحمدي، أراد الغشمي أن يصعد إلى الرئاسة بطريقة تبدو دستورية وقانونية، فشكّل ما سُمّي -حينذاك- مجلس الشعب التأسيسي من 99 عضوا برئاسة القاضي عبد الكريم العرشي، وكنتُ مع كثيرين من الأشخاص نحاول إحباط انتخاب الغشمي رئيسا من قبل مجلس الشعب، ولكن لم يعترض على ترشحيه إلا الأخ محمد عبد الرحمن الرباعي، عضو المجلس فقد امتنع عن التصويت، وتم تصعيد الغشمي رئيسا للجمهورية بدعم كامل من قبل السعودية، ولم يكن أحد يتصوّر أن يصبح الغشمي رئيسا للجمهورية، لأنه لا يمتلك أي خلفية تجعله صالحا للرئاسة، عدا جرأته الشخصية، ودعم السعودية له؛ لأن الكثير من الناس لم يكونوا يتوقّعون أن تكون نهاية الرئيس الحمدي كما ذكرنا سابقا، ولكن بعض الضباط وبعض السياسيين كانوا قد تلقوا معلومات واتصالات من الغشمي تشير إلى طموحه في السلطة، وتآمره على قتل الرئيس الحمدي، وكان وراء ذلك الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر وغيره من المشايخ، والمملكة العربية السعودية، وعندما قُتل الحمدي كان في منزل الغشمي بضلاع همدان ما يقرب من 15 مليون ريال سعودي، وعند قتل الحمدي، تم توزيع الكثير من الريالات السعودية على ضباط الجيش، وحتى بعض أفراد الجيش، وعُرف -حينذاك- أن هؤلاء الضباط كانوا يشترون القات بالريال السعودي لا بالريال اليمني.

وقد أحدث اغتيال الرئيس الحمدي ردّ فعل عنيفا لدى أكثر المدنيين والقبليين في الشمال، وردّ فعل من السلطة في الجنوب، برئاسة سالمين الذي ألزم نفسه بأخذ الثأر من قتلة الحمدي، وخلال تشييع جثمان الحمدي وأخيه، حضر

يحيى حسين العرشي

الرئيس سالم ربيع علي (سالمين)

سالـمين من عدن إلى صنعاء، وشارك في التشييع، وكانت الـجماهير تهتف ضد الغشمي، وبعضهم يرميه بالنعال. وقد تلقيتُ خبر اغتيال الرئيس إبراهيم الـحمدي، وشعرت بصدمة كبيرة جعلتني أنظم قصيدة في موضوع اغتيال الـحمدي وتصعيد الغشمي، مكوّنة من نحو 60 بيتا، قلتُ في الـمقطع الأول منها:

قالت له وعينها غارقة في الدموع
وقلبها يدق في الضلوع
ألا ترى يا زوجي العزيز ما أرى
ألا ترى رجالنا في مجلس الشعب الـخطير
يبايعون العار والشنار
يبايعون القاتل الغدار
يبايعونه ويهتفون يا بطل
يا قائد الـمسيرة التي تسير
لكن إلى أين تسير
يا ويحهم ما أبشع الـمصير

عصبة الثمانية

كنتُ أنا والأخ حسين المقدمي وشخصيات أخرى، منها محمد عبد الرحمن الرباعي، ويحيى حسين العرشي، وأحمد جابر عفيف، وعبد الحميد الحدي، ومحمد أحمد الرعدي، ومحمد عبد الملك المتوكل، وكان عددنا ثمانية أشخاص، كنا نلتقي دائما في منزل الأخ حسين المقدمي، ونناقش ردود الفعل بشأن الوضع الحالي برئاسة الغشمي، ولم تكن اجتماعاتنا ضد الغشمي، وإنما كانت تحاول تهدئة الأوضاع وصولا إلى وضع مستقر. وكان الغشمي يتلقى معلومات مفصّلة عما نناقشه في اجتماعاتنا، وكان يطلق علينا اسم «عصبة الثمانية» على اسم عصابة في الصين باسم «عصبة الأربعة»، وفي جلسة من الجلسات جاء إلينا علي عبد الله صالح، قبل أن نعرفه ومعه الأخ الضابط أحمد فرج، ولكننا استمررنا في النقاش بحضوره. وقد استدعانا الرئيس الغشمي لمقابلته في القيادة، وقدّمنا له تصوراتنا مكتوبة بعنوان: محضر جلسة اجتماع عصر يوم الأحد الموافق 16 أكتوبر 1977، وفي هذا اللقاء قدّمنا للرئيس الغشمي وثيقة الأسس العامة للقاء الوطني التي تضمنت عدة أُسس منها:

1. أن يكون الحكم ديمقراطيا.
2. ضمان السيادة الوطنية والحفاظ على استقلال البلاد سياسيا واقتصاديا.
3. إعادة تحقيق الوحدة اليمنية بالطرق السلمية الديمقراطية.
4. بناء اقتصاد وطني يرتكز على توجيه الإمكانات الطبيعية والقدرات البشرية والموارد المالية نحو التنمية والاستثمار.
5. تنظيم القوات المسلحة وقوات الأمن على أساس وطني ينهي التركيبات والتشكيلات التي تعكس أمراضا اجتماعية متخلفة.
6. الحوار والأساليب الديمقراطية هي الوسائل الأساسية للتعبير عن الرأي.
7. التمسك بالوحدة الوطنية وتجسيدها بالفكر والعمل والمواقف، ورفض كل أشكال ومظاهر التفرقة الطائفية والعنصرية، والسلالية، والمذهبية، والإقليمية.

8. انتهاج سياسية خارجية ترتكز على المصلحة الوطنية العليا.

كما تضمنت الأسس التي قدّمناها للرئيس الغشمي تصورا للخطوات الانتقالية. وقد وقّع على هذه الوثيقة مجموعة كبيرة من الشخصيات اليمنية، وأقسموا على تنفيذها، وعددهم 102، وأهم الموقعين عليها من الجانب القبلي؛ الشيخ عبد الله ابن حسين الأحمر، والشيخ سنان أبو لحوم، كما أثبتتها الوثيقة المذكورة. وقد شكّل الموقعون على الوثيقة لجنة للمتابعة برئاسة المناضل الشهيد فيما بعد، محمد عبده نعمان، الذي تحرّك إلى تعز لإقناع القائد عبد الله عبد العالم، الذي غادر صنعاء إلى تعز عقب اغتيال الحمدي، وقام بتصفية بعض مشايخ تعز، وذلك لتهدئة الأوضاع في تعز، وقد تم إلقاء القبض على المناضل محمد عبده نعمان في تعز، وأطلق سراحه فيما بعد.

مقتل الرئيس الغشمي في الشمال والرئيس سالمين في الجنوب

من خلال متابعتي للأحداث أستطيع القول: إن قتل الرئيس الغشمي تم بترتيبات كلها جنوبية، ولم يكن للشماليين دور في ذلك؛ لأن الرئيس سالمين في عدن كان يشعر بوجود مؤامرة ضده من قبل قيادات جنوبية في السلطة، على رأسها الرئيس عبد الفتاح إسماعيل، ويؤيّده في ذلك مجموعة من المسؤولين الجنوبيين، على رأسهم صالح مصلح وزير الداخلية -حينذاك- هذا الوضع في الجنوب دفع الرئيس سالمين للتواصل مع الرئيس الغشمي في الشمال، بهدف التعاون لإحباط المؤامرة ضده، ويبدو أن الغشمي أبلغ المملكة العربية السعودية بذلك، فشجعته على استمرار التواصل، وتم الاتفاق بين سالمين والغشمي على إرسال رسول لسالمين يحمل رسالة إلى الرئيس الغشمي، وكانت تحركات سالمين تحت رقابة المتآمرين ضده، ولذلك تمكّن صالح مصلح وزير الداخلية -حينذاك- من القبض على رسول سالمين إلى الغشمي، وأخذ الشنطة التي بها رسالته، واستبدالها بشنطة تحمل المتفجرات بمجرد فتحها، وأعطاها إلى رسول آخر يحملها إلى الغشمي، ولا يعرف ما فيها مع تعليمات ألا يفتحها إلا عند لقائه بالغشمي، وفعلا وصلت الطائرة،

ومعها الرسول وبعض الحرس، وهبطت في مطار صنعاء، واستقبل محمد خميس رئيس المخابرات -حينذاك- الرسول الواصل من عدن، ووجد أنه شخص غير معروف لديه؛ لأنه ليس من الشخصيات المعروفة في الجنوب، وقد نقله على متن سيارته إلى القيادة التي فيها مكتب الرئيس الغشمي، ودخل إليه وأخبره بأن الرسول شخصية نكرة غير معروفة، ونصحه بأن يكلّف من يقابل هذا الرسول، ولكن الغشمي كانت لديه قناعة بأن سالمين تعمد إرسال هذا الرسول النكرة، حتى لا يُعرف لدى المتآمرين ضده، واستدعاه إليه، وبمجرد فتح الشنطة انفجرت بالرسول والغشمي معا، وقد تم نقل الغشمي إلى المستشفى، ولكنه مات في الطريق. كانت هذه نهاية الغشمي في صنعاء، وفي عدن تم نشر خبر قيام سالمين باغتيال الغشمي، وتم فعلا اغتيال سالمين وحلّ محله في الرئاسة عبد الفتاح إسماعيل، وهكذا كانت نهاية رئيس الشمال ورئيس الجنوب في وقت متقارب.

الفصل السادس والعشرون
علي عبد الله صالح وتأسيس الحكم الشمولي

شكّل اغتيال الغشمي مفاجأة للسعودية وللداخل، ولم يكن أحد قد رتّب ترتيبات تحل محل الغشمي عندما يُقتل أو يموت، وقد سارعت مجموعة في صنعاء لتلافي الوضع بعد قتل الغشمي، وتقرّر قيام مجلس جمهوري برئاسة القاضي عبد الكريم العرشي، الذي كان -حينذاك- رئيسا لمجلس الشعب التأسيسي، وعضوية عبد العزيز عبد الغني رئيس الوزراء -حينذاك- والعقيد علي الشيبة، رئيس الأركان العامة، ولكن هذا المجلس الجمهوري لم يستمر إلا أياما قليلة، فقد وصل إلى صنعاء العقيد علي عبد الله صالح، قائد معسكر تعز، وهو من أذكى الضباط، وأكثرهم جرأة في تنفيذ طموحاته، وبمجرد وصوله إلى صنعاء، ومعه عدد كبير من معسكر تعز، اجتمع في القيادة بالمجلس الجمهوري الجديد، وهدد باعتقال المجلس إذا لم يتنازل له عن رئاسة الجمهورية، وتم له ذلك بالفعل، واجتمع مجلس الشعب التأسيسي برئاسة القاضي العرشي، وتم انتخاب علي عبد الله صالح رئيسا للجمهورية. كانت هذه هي البداية، التي أسست حكم علي عبد الله صالح الشمولي لمدة 33 عاما.

كانت المعارضة لعلي عبد الله صالح برئاسة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، وكل القوى الوطنية، ولكن السعودية أرسلت ضابط المخابرات المسؤول عن اليمن علي مسلم ومعه مبالغ كبيرة من الريالات السعودية، وقد ضغط علي مسلم، على الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر ضغطا شديدا، لتأييد علي عبد الله صالح رئيسا للجمهورية، وكانت هذه المرة الأولى التي يعرف اليمنيون فيها علي مسلم، وبدأ الرئيس صالح رئاسته بشراء أحسن منزل في قرية الدجاج، وهو غير

الرئيس عبد الفتاح اسماعيل

صالح ليكون مقرا لرئيس، ولكن هكذا بدأ علي عبد الله صالح رئاسته، وأدخل كل شباب القرية ضمن الحرس الجمهوري.

ووجدت نفسي مع الأخ عبد الله الأصنج، والأخ محمد باسندوة، والأخ عبد العزيز عبد الغني، نتواجد في منزل الرئيس بعد صلاة عصر كل يوم، نجلس للدردشة، وليس لنقاش أي أفكار تتعلق بالدولة وبالنظام الجمهوري. وفي أحد الأيام قلتُ للرئيس صالح: «لو أنك أضفت لمن معك الآن عددا من الوطنيين المفكرين، وكوّنت قيادة عليا للدولة برئاسة رئيس الجمهورية، لكان ذلك أفضل لليمن من اجتماعات الدردشة»، وكان رد الفعل من الأخ رئيس الوزراء، عبد العزيز عبد الغني، فقد قال للرئيس: «الأخ محمد الفسيّل ليس من مجموعتنا، وله أفكار تتناقض مع مصلحة الرئيس». وفعلا وجدت نفسي مبعدا من شلة الرئيس.

الحرب ولقاءات الوحدة

أذكر أن الحرب التي كانت موجودة في أيام القاضي الإرياني وأيام الغشمي كانت بين السلطة الشمالية، وبين الجبهة الوطنية الديمقراطية في المناطق الوسطى، المدعومة من حكومة الجنوب، وبعد تصعيد الرئيس صالح للرئاسة حاولت السعودية الدفع بالأمور في الشمال إلى مرحلة الحرب مع الشطر الجنوبي، وكانت هذه ثاني حرب فعلية بين الشطرين، وكان الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، ومعه المرحوم مجاهد أبو شوارب، والكثير من مشايخ القبائل ومن علماء الدين يدفعون بالأمور في الشمال، لإعلان الحرب ضد اليساريين في الشطر الجنوبي، وكنتُ مع مجموعة من الوطنيين نرى أن هذه الحرب لن تكون في صالح اليمن، لا جنوبا ولا شمالا، كما كنتُ أقدّر أن الجيش في الشمال ليس مؤهلا للحرب، وأن الحرب مع

الـجنوب ستكون حربا قبلية، بينما كان الـجنوب قد ورث جيشا منظما، وكون معه ما يسمى بالقوات الشعبية، ولذلك فشلت قوى القبائل الشمالية في تحقيق أي انتصار ملموس، بل على العكس حقق الـجنوبيون نوعا من الانتصار ضد الشمال، وقد تدخلت الـجامعة العربية لإيقاف الـحرب، لأنها كانت متواجدة من أيام القاضي الإرياني والرئيس سالـمين، طبقا لاتفاقيات القاهرة وطرابلس، وهكذا توقّفت الـحرب بين الشطرين، وتم الاتفاق بواسطة الـجامعة العربية على لقاء بين رئيسي الـجنوب والشمال، ومعهما عدد من الـمسؤولين من الـجانبين.

وقد استدعاني الرئيس صالـح مع مجموعة أخرى من الشخصيات اليمنية، والتقينا به في القصر الـجمهوري، وأثار معنا موضوع الـحرب مع الـجنوب، وموضوع اللقاء في الكويت، ولا أدري لماذا التـفت إليّ، وطلب مني أن أدلي برأيي في الـموضوع، وكانت في يده مسبحة فقلت له: «أعطني مسبحة الأمان، لأقول رأيي بصراحة». وذكرت له أن الـحرب كانت خطأ من الأساس، تلبية لرغبة الـمملكة العربية السعودية، وقد انتهت الـحرب إلى ما انتهت إليه، ونحن الآن في مرحلة ترميم ما أحدثته الـحرب سياسيا واقتصاديا وعسكريا ومرحلة يمننة اليمن، وأرى أن يكون لقاء الكويت بداية لعلاقات يمنية – يمنية تخفّف من نفوذ السعودية في الشمال، ومن نفوذ الاتحاد السوفييتي في الـجنوب، وبعد أن أبديتُ رأيي أعدت الـمسبحة لصاحبها.

وفي الكويت كان شعور الـجانب الـجنوبي بأنه في وضع الانتصار على الشمال؛ لأنه احتلَّ مناطق شمالية، الأمر الذي جعل الرئيس الـجنوبي، عبد الفتاح إسماعيل، يتحدث من موقع قوة، وقد حاول الرئيس صالـح ألا يواجهه ومرر إليّ ورقة يقول فيها: «رد على الأخ عبد الفتاح»، وشعرتُ بالإحراج، ولكني توجهت بكلامي إلى الأخ عبد الفتاح قائلا له: «نحن الآن في الكويت، نجتمع في جو من الإخاء والرغبة في الوصول إلى وحدة يمنية حضارية، ولسنا في مجال التفاخر بما حدث في الـحرب؛ لأن الـحرب ضد مصلحة الشطرين، وأنت والرئيس علي عبد الله صالـح تتحمّلان الـمسؤولية كاملة إيجابا أو سلبا، وكان تدخل الـجامعة العربية لإنهاء الـحرب، عملا عربيا أفاد اليمن قبل أن تتوغل قوات الـجنوب في مناطق الشمال وتضيع هناك».

وأدى هذا الرد إلى تلطيف جو المحادثات فيما بعد، وأذكر أن الرئيسين علي عبد الله صالح وعبد الفتاح إسماعيل اجتمعا فترة طويلة، منفردين عن بقية أعضاء الوفدين، ثم تم استدعاء أعضاء الوفدين للقاء غير رسمي مع الرئيسين، وخلال تبادل الأحاديث والنكات الملطفة، قال الأخ عمر الجاوي، وهو أكبر وحدوي في الجنوب للرئيسين: «كل منكما اسُتقبل في المطار استقبالا كرئيس دولة، وهذا الاستقبال أشعر كلا منكما بأنه شيء قائم بذاته، أي أنه يمثل التشطير ولا يمثل الوحدة، واقترح عليكما التنازل عن الرئاسة لي في الجنوب، ولزميلي الأستاذ محمد الفسيّل في الشمال لمدة شهرين، نحقّق فيهما الوحدة بدون دوشة اللجان، ثم نتنازل عن الرئاسة لكما بعد تحقيق الوحدة، فإن نجحت الوحدة فقد عملناها، وإن لم تنجح عملت أنت والرئيس علي عبد الله صالح على تثبيت الوحدة». وضحكنا جميعا من هذه النكتة، واستمرت اجتماعات الوفدين في الكويت، وتقرّر خلالها إعادة تحريك لجان الوحدة، وحثها على إنجاز مهامها في أسرع وقت، وخصوصا اللجنة الدستورية، وفعلا عادت اللجان إلى الاجتماعات ومحاولة إنهاء المهام.

كانت لجان الوحدة تعمل بكل حماسة لإنجاز مهامها، ولكن كانت رغبة القيادة السياسية في كلا الشطرين إطالة عمل اللجان؛ لأن قضية الوحدة لم تكن قضية القيادات السياسية في الشطرين، ففي الشمال كان أكثر المشايخ وأكثر العلماء لا يرغبون في الوحدة، خوفا من أن ينتقل إلى الشمال التيار الاشتراكي في الجنوب، بينما كان الجانب الجنوبي أكثر حماسة لتحقيق الوحدة، ولكنه كان مرتاحا لموقف الشمال، الذي لا يرغب في تحقيق الوحدة.

التهدئة وبداية عهد جديد

كانت الجبهة الوطنية الديمقراطية في المناطق الوسطى تشكّل مشكلة كبيرة للقيادة في الشمال من عهد الرئيس الإرياني إلى عهد الرئيس علي عبد الله صالح، وبعد الحرب بين الشطرين واجتماعات الكويت، وعودة لجان الوحدة إلى إنجاز مهامها، أصبحت العلاقات بين قيادتي الجنوب والشمال علاقات تهدئة، وقد طلبت

القيادة في الشمال من قيادة الجنوب إنهاء دعمها للجبهة الوطنية في المناطق الوسطى، واقترحت القيادة في الجنوب قيام حوار بين القيادة في الشمال، وبين الجبهة الوطنية، تمهيدا لوجود قواسم مشتركة بين الطرفين، وهي في الواقع قواسم مشتركة بين الشطرين.

في أوائل عام 1980 استدعاني الرئيس صالح في المساء، وأرسل سيارة خاصة لنقلي إليه، وكان ذلك في الساعة العاشرة مساء، وقد شعرت عائلتي بالقلق من هذا الاستدعاء، ولكن كان عليّ تلبية الدعوة، وهناك في بيت الرئيس وجدت القاضي عبد الكريم العرشي، والأخ عبد العزيز عبد الغني، وربما كان معهم الأخ علي لطف الثور، وبعد التحية والجلوس فهمت أن الموضوع الذي سنبحثه يتعلق بالتفاهم مع الجبهة الوطنية المتمردة في المناطق الوسطى، وكان رأي القاضي عبد الكريم العرشي أن التفاهم معها نقطة ضعف، وعندما طلب الرئيس رأيي قلتُ له:

«إن الجبهة الوطنية تحارب في المناطق الوسطى من أيام القاضي الإرياني، والرئيس الغشمي، وحتى أيام الرئيس علي عبد الله صالح من دون حسم عسكري، ولن ينتهي تمردها إلا في حالة تخلي القيادة في الجنوب عن دعم هذه الجبهة»، وأنا أرى أن الجبهة من اليمنيين، وليسوا أجانب ولهم قضية، وعلى الدولة أن تتحاور معهم، وتوجد لهم حلولا تنهي التمرد، وليس في هذا ضعف للدولة، وقد سألت الرئيس عن موضوع التفاهم مع الجنوب فأخبرني: «أن الجنوب أوعز للجبهة الوطنية بأن توقف تمردها، وتحاول التفاهم مع الرئيس علي عبد الله صالح». وتم ذلك، ووصل من الجبهة الأستاذ سلطان أحمد عمر، والأستاذ يحيى الشامي، وقد عيّن الرئيس صالح للحوار معهما محمد عبد الرحمن الرباعي، ومحمد عبد الله الفسيّل، وقد عقدنا عدة جلسات مع مندوبي الجبهة، وتم الاتفاق على ما يلي:

1. أن توقف الجبهة كل أنشطة التمرد وكل مظاهر التجمعات المسلحة، وصدور إعلان منها بذلك.
2. أن يعود كل من استبعد من وظيفته المدنية من المنتسبين الآن للجبهة إلى وظائفهم السابقة.

3. أن يتم استيعاب العناصر العسكرية والأمنية في الأجهزة المدنية بمرتبات طبقا لقانون الخدمة المدنية .
4. أن تصدر الحكومة عفوا عاما عن كل عناصر الجبهة، وعدم مضايقة أي منهم .
5. أن تصدر رئاسة الجمهورية قرارا بتشكيل لجنة وطنية تشارك فيها الجبهة، لوضع ميثاق وطني ينظر مبادئ الحكم الديمقراطي، وحرية التنظيمات السياسية والاجتماعية، وتبادل السلطة من خلال انتخابات نزيهة.

وقد قدّمنا هذا المتقرح إلى الأخ رئيس الجمهورية، والتقينا معه بعد أن حدّد موعدا للقاء، وكان معنا مندوبو الجبهة، وفي الاجتماع مع الرئيس أكد لمندوبي الجبهة أن الدولة ستستوعب كل عناصر الجبهة كمواطنين وطنيين، لهم كل حقوق وواجبات المواطنة. وقد تشكّلت هذه اللجنة برئاسة الأخ حسين عبد الله المقدمي، وضمت عددا من الأعضاء السياسيين والعلماء والمشايخ وبعض الضباط، وعددا من أعضاء الجبهة الوطنية بمن فيهم؛ سلطان أحمد عمر، ويحيى الشامي. وقد تعيّنت عضوا مقررا للجنة الحوار الوطني، وكان لي دور كبير في صياغة الميثاق الوطني، وتأسيس المؤتمر الشعبي العام ابتداء بالهيئة التأسيسية التي ضمّت ما يقرب من ألف عضو، برئاسة الرئيس علي عبد الله صالح، وقد عقدت الهيئة التأسيسية اجتماعاتها في مقر الكلية الحربية بالروضة.

وخلال الاجتماعات وضع اقتراح للتصويت بأن يتولّى رئيس الجمهورية منصب الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، وقد أبديت رأيي بأن رئيس الجمهورية هو رئيس لكل اليمنيين، وأن توليه رئاسة أو أمانة أي تنظيم سياسي سيجعله ممثلا لهذا التنظيم، وليس ممثلا لكل الشعب، وقد اعترض على رأيي بعض الأعضاء، ولقي هذا الاعتراض رغبة الرئيس في أن يكون الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، وتم ذلك كما تم اختيار ما سمي –حينذاك– اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام، وهي أعلى سلطة في المؤتمر، وهذا وذاك يشبه ما كان موجودا في قيادات الحزب الاشتراكي في الجنوب، وكنتُ عضوا في اللجنة الدائمة، وسأذكر فيما بعد اجتماعات اللجنة

الدائمة، واجتماعات الهيئة التأسيسية للمؤتمر الشعبي العام، ودوري في ذلك، حتى تم إبعادي من المؤتمر الشعبي العام.

في عام 1982 أصدر الرئيس علي عبد الله صالح بتعييني في مجلس الشعب التأسيسي، والذي كان أنشئ من قبل الرئيس الغشمي الذي قام بتعيين أعضائه، بهدف أن يُختار من قبلهم رئيسا للجمهورية، وقد بقي المجلس إلى اوائل عهد الرئيس صالح حيث انتخبه ليكون رئيسا للبلاد. ومما اتذكّره من تلك المرحلة، أنه أثناء مناقشة ميزانية الدولة لسنة 1982–1983 وجدت ضمن الميزانية مبلغ 60 مليون دولار تحت بند تجهيزات إضافية لمصنع إسمنت عمران، وقد اعترضت في مجلس الشعب التأسيسي على هذا المبلغ، لأن المصنع لا يزال جديدا، والمنفّذ للمصنع شركة رست عليها المناقصة، والمفروض أنها أقامت المصنع كاملا من دون الحاجة لإضافات، وكان وزير الاقتصاد والتجارة –حينذاك– محمد حزام الشوحطي وكان الأخ علي لطف الثور عضو مجلس الشعب التأسيسي، ومدير مصنع إسمنت عمران. وقد أيد اعتراضي على اعتماد ذلك المبلغ أعضاء كثيرون في المجلس، وهذا أحرج وزير الاقتصاد والتجارة، ومدير مصنع إسمنت عمران، وحاولوا الدفاع عن المبلغ المعتمد، وتوقّفت مناقشة الموضوع في المجلس إلى جلسة أخرى، وعندما بلغ الرئيس علي عبد الله صالح ذلك اعتبر وجودي في المجلس عامل اعتراض على رغباته ورغبات الحكومة.

سفير في العراق ومضايقات

استدعاني الرئيس علي عبد الله صالح، وأخبرني أن علاقات اليمن بالعراق وبالرئيس صدام حسين علاقات قوية، وتحتاج إلى سفير يمني في بغداد، لتطوير العلاقات بين البلدين، واقترح تعييني سفيرا في بغداد، ولكني عرفت أن الهدف هو إبعادي من المجلس، ولم يكن أمامي إلا تلبية رغبة الرئيس، وقد صدر قرار جمهوري بتعييني سفيرا في بغداد، وسفيرا غير مقيم في تركيا. وقبل سفري إلى بغداد، كان البروتوكول يقضي بأن يقابل رئيس الدولة السفير المعين، ويذاع خبر

مع الرئيس العراقي صدام حسين وطارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي

بعد تقديم أوراق اعتمادي كسفير مقيم في العراق عام 1983

الـمقابلة، ولكن لأسباب لا أعرفها تلقيتُ اتصالا من مدير مكتب رئيس الـجمهورية علي الآنسي، يخبرني أن الرئيس مشغول، وعليّ أن أقابل رئيس الأركان فقلت له: «إن قرار تعييني كان سفيرا وليس ملحقا عسكريا، ولهذا سأنتظر إلى أن ينتهي الرئيس من مشاغله ويقابلني للوداع طبقا للبروتوكول». ثم اتصل بي مدير الـمكتب مرة أخرى، وحدد موعد لقاء مع الرئيس، وذهبت إليه في مكتبه بالقيادة، وبعد أن تصافحنا وجلست معه وتحدثنا قليلا، وقال لي خلال الحديث: «أنتم يا ثوار 48 لديكم إحساس بأنكم أصل الثورة، وهذا الإحساس غير صحيح.. ماذا عملت ثورة 48؟»، فقلت له: «يا سيدي الرئيس أبسط ما عملته ثورة 48 أنها أدت إلى ثورة سبتمبر 62، وجعلت من علي عبد الله صالح رئيسا للجمهورية بمنزلة الإمام، ولولا ذلك لكان علي عبد الله صالح يرعى الغنم في سنحان، ومحمد عبد الله الفسيّل يرعى الغنم في الجراف»، وقد ضحك الأخ الرئيس، وقال لي: «إنني وأبناء هذا الجيل نقدّر ونحترم ثوار 48، ونعتبر أنهم استمروا في النضال إلى أن قادوا ثورة 26 سبتمبر».

وخلال مقابلتي للرئيس وقبل أن أودّعه قلتُ له: «إن الإخوان المسلمين أنشأوا ما يسمى بالمعاهد العلمية، وهي مدارس عادية من الابتدائي إلى الثانوية العامة، ولها منهج يختلف عن مناهج التعليم في المدارس الحكومية، وهذا سيؤدي إلى انشقاق كبير داخل المجتمع، ويمكّن الإخوان المسلمين من إحكام سيطرتهم على المجتمع وعلى الدولة، وقد بلغني أنك قرّرت مبلغ (40 مليون ريال) دعما لهذه المعاهد، وهذا لن يؤدي إلى انشقاق داخل المجتمع فحسب، وإنما سيؤدي أيضا إلى سيطرة الإخوان المسلمين على الدولة»، واقترحت عليه إصدار قانون التعليم الذي يوحد مناهج التعليم في جميع المدارس، وينهي الازدواجية بين مناهج المعاهد العلمية والمدارس الحكومية، ولكن الرئيس ردّ علي بكل هدوء بأن ميزانية المعاهد قد قاربت (المليار ريال)، وأن الهدف من هذه المعاهد، هو مواجهة التيار اليساري الذي تتبناه السلطة في الجنوب، والجبهة الوطنية في المناطق الوسطى، وقد صدمني ردّ الرئيس، ووجدت من الحكمة أن أتجاهل نقاش الموضوع، وانتقل إلى نقاش مهمتي في بغداد.

وقد سافرت إلى بغداد، وقدّمت أوراق اعتمادي للرئيس صدام حسين، وأخبرته أنني خلال الأيام الماضية كنتُ أمر في أسواق بغداد، وعندما يعرفون أنني سفير اليمن، ألقى ترحيبا من كثير منهم، ويقولون: إن أصولهم من اليمن، فقال الرئيس صدام: «هذا صحيح، أكثرنا ينتسب إلى اليمن، وأنا منهم». وقد اكتشفت فيما بعد أن سفراء اليمن في البلدان الأخرى لا تعتمدهم الحكومة اليمنية في التواصل مع قيادات الدول التي يمثّلون اليمن فيها، بل يعتمدون سفراء هذه الدولة في صنعاء، وغالبا لا يعرف السفير اليمني ما جرى بين حكومته وحكومة الدولة التي يمثل اليمن فيها.

وحدث حادث غريب في بغداد، فقد اتصلوا بي من الخارجية العراقية، وأخبروني أن الرئيس صالح وصل إلى مطار بغداد، وكان هذا الخبر غريبا، فأنا أعرف أن علي عبد الله صالح ليس كمعمر القذافي في ليبيا، وفعلا اتجهت مع بعض الموظفين في السفارة إلى مطار بغداد، منتظرين استقبال الرئيس صالح، ولكن

حدث أن الرئيس صالح ليس الشخص الذي وصل إلى المطار، وإنما هو محمد صالح الأحمر، أخو الرئيس من أمه، ومعه ثلاثة أشخاص على أساس الدراسة في الكلية الحربية في بغداد، وكانت الكلية الحربية مغلقة بسبب الحرب، كما أن الرئيس صدام حسين كان في أغلب الأحيان في جبهات الحرب، وقد احترنا كيف نتصرّف في هذا الموقف، فليس لديّ أي خبر عن قدوم محمد صالح الأحمر ومن معه، وقد تصرّفت الخارجية العراقية فأنزلتهم في فيلا من الفلل التابعة للدولة، لأن هذا الموضوع من اختصاص الرئيس صدام، وليس من اختصاص أجهزة الدولة الأخرى.

وكان في بغداد الأخ قاسم سلام، ويعتبر عضوا في القيادة القُطرية للعراق، أي أنه من أقرب الأشخاص إلى الرئيس صدام، وكان يقوم بأعمال كثيرة تخص القيادة القُطرية، وخصوصا في الدول الأخرى، وكانت العلاقة بيني وبينه جيدة، وقد اتصلت به وأخبرته بالموضوع، فتواصل مع الرئيس صدام حسين، الذي أمر بترتيب أمور محمد صالح الأحمر ومن معه، وفتح كلية الأركان، وإعطاء دروس لهم، وبقي محمد صالح الأحمر ومن معه عدة شهور يدرسون بمفردهم في الكلية الحربية، ونجتمع بهم كثيرا.

وفي شهر أغسطس كما أذكر وصل الرئيس علي عبد الله صالح في زيارة رسمية لبغداد، وتم ضمي كسفير إلى عضوية المرافقين للرئيس، وقد بلغني -حينذاك- أن الرئيس صدام حسين كان يعتمد لبعض الشخصيات في اليمن وفي غير اليمن كميات محدودة من البترول، يتقاضون قيمتها مقابل نفوذ الرئيس صدام حسين على هذه الشخصيات، وعلى الدولة التي ينتمون إليها. وبعد سقوط الرئيس صدام حسين استخرجت الحكومة العراقية وثائق منها كميات البترول التي كانت تباع لحساب شخصيات في دول أخرى، ومن ضمن هذه الشخصيات رئيس الحكومة اليمنية الدكتور عبد الكريم الإرياني، الذي أصبح -فيما بعد- مستشار الرئيس. وخلال زيارة الرئيس علي عبد الله صالح لبغداد قام بزيارة السفارة اليمنية والتقينا فيها، وتناقشت معه في موضوع تحويل الديمقراطية في اليمن إلى عقيدة

وسلوك جمهوري، يختلف عن سلوك الحكم في عهد الإمامة، وخلال حديثي مع الرئيس طلبت منه إعفائي من السفارة، وعودتي إلى الداخل، وقلتُ له: «أستطيع أن أخدمك في الداخل أكثر من الخارج»، وكان طلبي هذا دون أن أدري غريبا على الرئيس، فهو الذي يقيل الموظف دون أن يستقيل، ولذلك حدّد موقفا رافضا أي عمل أتولّاه في الحكومة.

وقد أبلغني مدير مكتب رئيس الجمهورية، الأخ علي الآنسي، بأن أعمل الوداع الروتيني لانتهاء عمل السفير، وتعيين الأخ الدبلوماسي محمد عبد الله الشامي سفيرا لليمن في بغداد، وقد صادف خلال توديعي للسفراء والمسؤولين في شهر سبتمبر، الذي تقيم فيه السفارة ذكرى ثورة 26 سبتمبر الجمهورية، ولكن فجأة أبلغوني من المطار بوصول الأخ محمد الشامي وعائلته، باعتباره السفير الجديد لليمن في بغداد، وكانت هذه مفاجأة، لأن البروتوكول في العالم ألا يأتي السفير الجديد، إلا بعد سفر السفير السابق، ولذلك كان غريبا أن تقيم السفارة حفل ذكرى 26 سبتمبر ويحضره كل السفراء وعدد كبير من المسؤولين والوزراء العراقيين بوجود سفيرين يمنيين في الحفل، صحيح أنه لم يقدّم أوراق اعتماده ولم يعتمد، إلا أن حضوره كان بهدف المضايقة والإحراج أكثر من أي شيء آخر. وقبل عودتي إلى اليمن، وخلال التوديع، قابلت الأخ وزير الخارجية العراقي، كما قابلت الرئيس صدام حسين مودعا وشاكرا للتعاون بين البلدين خلال فترة عملي كسفير. وعند عودتي إلى اليمن في شهر أكتوبر 1984 كان من المفروض أن أعود إلى مجلس الشعب التأسيسي، باعتبار أنني كنتُ عضوا فيه، ولكني فوجئت بمذكرة من مدير مكتب الرئيس الأخ علي الآنسي، يخبرني فيها بأن وظيفتي الجديدة هي سفير في وزارة الخارجية، وهذا يعني تحويلي من شخصية قيادية في الدولة، إلى موظف في وزارة الخارجية، ولكن ظل مرتبي يصرف من الرئاسة، وليس من وزارة الخارجية، وبعد فترة صدر قرار بإحالتي على التقاعد، وبهذا انخفض مرتبي طبقا لذلك.

انقلاب في الجنوب ولقاء علي ناصر محمد

الرئيس علي ناصر محمد

في مطلع عام 1986 فوجئ الرئيس علي ناصر محمد بحركة سياسية ضده بقيادة عبد الفتاح إسماعيل ومعه علي سالم البيض وآخرون، وقد فشل علي ناصر محمد في الدفاع عن نفسه، وعن حكمه ولجأ إلى صنعاء، وخلال الانقلاب وقع حادث -حينذاك- لايزال حتى الآن سرا، فقد اختفى عبد الفتاح إسماعيل من المسرح، ولم يعلن عن قتله خلال الانقلاب ولا عن تصفيته عقب الانقلاب، علما أن التصفيات في الجنوب المعلن عنها أو غير المعلن كانت من أسلوب الحكم خلال سيطرة الحزب الاشتراكي على السلطة.

وقد قابلت علي ناصر محمد في شهر يناير 1986 وتحدثت معه عن موضوع دستور الوحدة وأن هذا الدستور المُقرّ من الشمال والجنوب هو ما بقي من الروابط الودية بين الشطرين، واقترحت عليه أن يطلب من رئيس الجمهورية استعراض دستور الوحدة، وفعلا تم استعراض دستور الوحدة في حضور الرئيس علي ناصر محمد. وبلغني أن الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر عندما تمت قراءة مشروع دستور الوحدة لم يعلّق على المشروع وإنما علّق على غرابة اتفاق مقرر اللجنة الشمالي محمد الفسيّل، ومقرر اللجنة الجنوبي عمر الجاوي. وفي هذه الفترة، كان الرئيس علي عبد الله صالح قد حدّد مني موقفا يقوم على التجاهل والتعتيم الإعلامي والإيذاء السياسي بدون سبب حقيقي إلا إصراري عليه بالتخلي عن شمولية الحكم، والالتزام بالديمقراطية والأسس الدستورية، وصولا إلى تحقيق تبادل السلطة طبقا لانتخابات نزيهة، ولذلك لم أشارك في احتفالات تحقيق الوحدة عام 1990 برغم دوري ودور عمر الجاوي في صياغة دستور الوحدة والإعلان عن هذا الدستور.

بالعودة إلى اجتماعات اللجنة الدستورية الوحدوية كنتُ قبل تعييني سفيرا في بغداد عضوا في مجلس الشعب التأسيسي، وعضوا في لجنة الحوار الوطني، وعضوا في المؤتمر الشعبي العام، وفي اللجنة الدائمة في المؤتمر، كما كنتُ أيضا عضوا مقررا في اللجنة الدستورية المشتركة، وبعد عودتي من بغداد وتعييني سفيرا في وزارة الخارجية، أصبحت علاقتي بالأخ الرئيس علي عبد الله صالح علاقة طابعها التوتر، وتم تسليط أجهزة القمع لإيذائي سياسيا وماديا، وكان الرئيس علي عبد الله صالح يحوّل لي في المناسبات مبالغ من المال، تبلغ أحيانا (300 ألف ريال) كما قرّر مع كثير من الوزراء والمسؤولين ما سمّاه دعم المعيشة، وكذلك مبلغ (20 ألف ريال) شهريا، إضافة إلى المرتب.

وبعد أن تكوّن المؤتمر الشعبي العام طبقا لميثاقه الوطني، عادت لجان الوحدة من جديد للاجتماع، ومحاولة إنجاز مهامها، وكنتُ كما سبق مقرر اللجنة الدستورية عن الشطر الشمالي، وكان معي المرحوم عمر الجاوي مقررا للجنة من الشطر الجنوبي، وقد أنهت اللجنة الدستورية مهمتها في تاريخ 30 ديسمبر 1981، وحاول رئيسا اللجنة من الشطرين عدم إعلان إنجاز مشروع دستور الوحدة، واقترحا تقديم المشروع إلى القيادتين في الشطرين من دون الإعلان عنه، ولكني وعمر الجاوي ألححنا عليهما بضرورة إعلان إنجاز مشروع الدستور، وفعلا تم التوقيع على مشروع الدستور من قبل رئيس اللجنة من الجانب الشمالي الأستاذ حسين الحبيشي، ومن الجانب الجنوبي الأستاذ عبد الله أحمد غانم، كما وقعه أيضا المقرران من الشطرين؛ محمد عبد الله الفسيّل من الشمال، وعمر الجاوي من الجنوب.

أزمات ما بعد الوحدة

لا شك أن الشعب اليمني في كلا الشطرين كان ينادي بقيام الوحدة بكل حماسة، ولكن الذي حدث أن الوحدة تمت بين سلطتين شموليتين في كلا الجانبين في غياب الشعب هنا وهناك، واكتفى الشعب بالهتاف لمن حققوا الوحدة، واقتسموا سلطتها من القيادتين في الشطرين، ولذلك غاب أيضا دور الشعب في الأحداث،

التي تمت قبل الوحدة، والتي تمت بعد الوحدة، واحتكرت السلطة المشتركة للوحدة صنع الأحداث واتخاذ القرار. ولا شك عندي أن القيادة في الجنوب برئاسة الرئيس علي سالم البيض وزملائه في القيادة من الحزب الاشتراكي كانوا أصدق نوايا في موضوع تحقيق الوحدة، بينما كانت القيادة في الشمال منقسمة على نفسها، فالكثير من المشايخ برئاسة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، والكثير من العلماء لم يكونوا متحمسين للوحدة، بينما كان الرئيس علي عبد الله صالح يتعامل مع الوحدة بسوء نية، فقد كان همه نزع الشرعية الدولية عن دولة الجنوب، وبعد أن تفقدها يعمل على تجاوزها، وعلى احتكار الوحدة لحكمه الشمولي.

وهكذا بعد قيام الوحدة، وانتقال الكثير من السياسيين والقوى العسكرية من الجنوب إلى الشمال، بدأ الرئيس صالح في مضايقة الجنوبيين، واغتيال بعضهم في شوارع صنعاء، واتخاذ القرارات الفردية، بعيدا عن مجلس الرئاسة، المكّون من الرئيس الشمالي رئيسا، ومن الرئيس الجنوبي نائبا للرئيس، ولذلك بدأ التوتر داخل مجلس الرئاسة وفقدان الثقة فيما بينهما، الأمر الذي جعل الجانب الجنوبي يغادر صنعاء إلى عدن، ويرتّب أموره على أساس دعم القوى العسكرية والأمنية والسياسية الباقية في الجنوب، لمواجهة محاولات الرئيس علي عبد الله صالح الانفراد بالحكم.

وقد تكوّنت لجنة وطنية للمصالحة من جميع الأحزاب والقوى السياسية والقبلية، بهدف تقريب وجهات النظر بين الطرفين المتصارعين في قمة سلطة الوحدة، وكنتُ -حينذاك- عضوا في هذه اللجنة، ممثلا لاتحاد القوى الوطنية، واشتركت في هذه اللجنة عناصر من المؤتمر الشعبي العام في الشمال، ومن الحزب الاشتراكي في الجنوب، وتمكّنت اللجنة الوطنية من صياغة وثيقة العهد والاتفاق، التي وافقت عليها القيادات في الشطرين الشمالي برئاسة علي عبد الله صالح ومن معه، والجنوبي برئاسة نائب الرئيس علي سالم البيض ومن معه من الحزب الاشتراكي.

وكانت لجنة المصالحة الوطنية ترى عقد مؤتمر يمني داخل اليمن، لتوقيع وثيقة

العهد والاتفاق، وتشكيل لجنة المتابعة لتنفيذها، ولكن تعذر تحديد مكان الاجتماع ربما لأسباب أمنية، ولذلك تقرّر عقد الاجتماع في عمّان الأردن، برعاية الملك الحسين بن طلال، وفعلا تم اللقاء للقيادات السياسية اليمنية من الشطرين بمشاركة لجنة المصالحة الوطنية، وقد حضرت هذه الاجتماعات، باعتباري عضوا في اللجنة، وقد وقّعت القيادات السياسية كلها وأعضاء لجنة المصالحة على الوثيقة، وأقرّت اللجنة المسؤولة عن متابعة التنفيذ، وخلال الاجتماعات حصلت توترات بين ممثلي الشطرين، وتبيّن بعد توقيع الاتفاق في عمّان الأردن، أن كلا من الجانبين يرتّب أوضاعه على أساس تثبيت الوحدة بالقوة، أو تحقيق الانفصال بالقوة أيضا، وكان كل منهما يرتّب أمره على أساس الحرب، لتحقيق ما يريد، وقد عاد الرئيس علي عبد الله صالح إلى صنعاء، لترتيب المعركة مع الجنوب، كما توزّع وفد الجنوب من عمّان، لزيارة بعض الدول في الخليج العربي، وعادوا إلى عدن، ويبدو أن السعودية ودول الخليج عدا قطر كانت على استعداد للاعتراف بانفصال الجنوب عن الشمال، وعودة التشطير من جديد، وكان الجنوبيون يعتقدون أن انفصال الجنوب عن الشمال الذي يتبنى تيارا إسلاميا رجعيا بينما يتبنى الجنوب تيارا اشتراكيا يمثل مرحلة متقدمة، لا تزعج دول الخليج، ولا أمريكا ودول الغرب.

لقد كان الجنوب ينتظر اعترافا دوليا أمميا بالانفصال، يبدأ باعتراف السعودية، ودول الخليج، وينتهي باعتراف دولي أممي، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية كان لها رأي آخر، وهو ضرورة التخلص من القوة العسكرية الجنوبية المتشبعة بالاشتراكية والفكر الشيوعي، وربما شجّع هذا علي عبد الله صالح على إعلان الحرب ضد الانفصاليين في الجنوب، بهدف حلّ الوحدات العسكرية الجنوبية، وهكذا قام الرئيس علي عبد الله صالح بإحالة عدد كبير من العسكريين والمدنيين الجنوبيين على التقاعد، والانفراد بالحكم في الجنوب والشمال. وخلال فترة حكم علي عبد الله صالح الوحدوي، كانت الوحدة محتكرة لحكمه الشمولي، بعد أن فقدت أي أسس سليمة لقيام الوحدة ابتداء من عام 1994 وحتى تنازل علي عبد الله صالح عن الرئاسة عام 2011.

مواقفي تجاه سياسات الرئيس صالح

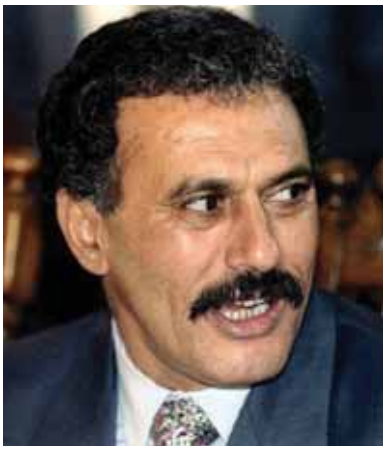

الرئيس علي عبد الله صالح

عندما كنتُ سفيرا في بغداد عدت إلى صنعاء في إجازة، وقابلت الرئيس علي عبد الله صالح، وناقشت معه موضوع الانتقال إلى مرحلة الحكم الديمقراطي، وكتبت له رسالة قصيرة في 1 فبراير 1984 أرفقت بها رسالتي إلى القاضي عبد الرحمن الإرياني المؤرخة 21 يناير 1971 وذكرت له أن هذه الرسالة اطلع عليها الرئيس إبراهيم الحمدي، وناقشني فيها، ثم اقترح عليّ أن أعود إلى برلين لأودّعه، وأعود إلى اليمن للعمل على تكوين لجنة وطنية تستعرض الماضي والحاضر، وتستشرف المستقبل، وتعد المبادئ الأساسية لدستور الجمهورية، وقلتُ للرئيس في آخر رسالتي المختصرة: «كم أتمنى بكل إخلاص وحب وولاء أن تتمكّن أنت بعد إنجاز الميثاق الوطني من تحقيق ما فشل فيه السابقون». وبعد عودتي في أكتوبر 1984 انشغلت بأعمالي الشخصية، ولكن بقيت اتصالاتي السياسية قائمة، ابتداء بالرئيس وانتهاء بالإخوة الأحرار الوطنيين.

وفي شهر أغسطس 1986 عقد المؤتمر الشعبي العام في تعز، وكنتُ عضوا في اللجنة الدائمة، وحضرت هذا المؤتمر الذي ضمّ عددا كبيرا من الشخصيات اليمنية السياسية والقبلية والعسكرية، وخلال جلسات المؤتمر كنتُ أشعر أن المؤتمر ليس حزبا وليس جبهة وطنية، ولكنه ملتقى لكل من يؤيد الرئيس، وخلال الاجتماعات اقترحت على الرئيس مناقشة طبيعة تكوين المؤتمر، هل هو حزب السلطة، أو هو جبهة وطنية، ولكن الرئيس انزعج من الاقتراح، والتفت إليّ بغضب. وفي هذا المؤتمر الذي أقيم في تعز جرت انتخابات جديدة للجنة الدائمة التي كانت تعتبر قمة المؤتمر، وقد تم في هذه الانتخابات استبعاد عدد من الشخصيات البارزة، ومنهم الأخ حسين المقدمي، والأخ محمد عبد الملك المتوكل، والأخ الدكتور عبد الله

الـحريبي، وكنتُ واحدا ممن استبعدوا من اللجنة الدائمة، وتكوّنت اللجنة الـجديدة من عناصر تؤيد العهد تأييدا مطلقا.

ورغم أن الرئيس كان قد حدّد مني موقفا رافضا، وأعطى تعليمات لجهاز الأمن السياسي بإيذائي وتهميشي سياسيا وإعلاميا وماديا، إلا أنني استمررت محاولا التأثير عليه، وكتبت له عددا من الرسائل في مناسبات عدة، ومنها رسالة في تاريخ 20 سبتمبر 1988 أشرت فيها إلى موضوع الانتقال من الـحكم الشمولي إلى حكم الـمؤسسات الدستورية، بعد أن انتقل علي عبد الله صالـح إلى مرحلته الثالثة، القائمة على دستور دائم، وعلى سلطات تشريعية منتخبة وسلطات قضائية، إلا أن هذا كان مجرد غطاء للحكم الشمولي، الذي مارسه ويمارسه الرئيس فعلا، وجاء في رسالتي هذه إليه: «ولعل قضية الديمقراطية وحكم الـمؤسسات الدستورية أهم قضية كان الرأي الآخر «الذي أنا منه» يُلحّ عليها، وكان هذا الرأي يُرفض، وحتى عندما يُقبل، فإنه يبقى قبولا للشكل، وليس قبولا للمضمون». وجاء في الرسالة ما يلي: «قـد يسـتطيع الـحكم الفـردي أن يحـقق بعض الإنجـازات الـمـادية، وأن يكوّن مؤسسات عسكرية وأمنية قوية تحمي حكمه، وقد يحقّق الاستقرار لعهده أو لفترات من عـهـده، ولكنه يظل عـاجـزا عن بناء دولة حـقـيـقـيـة، وعندما يحاول بناء دولة ديمقراطية، تقوم على مؤسسات دستورية، فإنه يجرّدها من فعالياتها ومضامينها، لتبقى مجرد أشكال تستر تفرّده بالسلطة، وتفرّده باتخاذ القرار، وهذا لا يبني دولة غالبا، وينتهي بكارثة».

في شهر يوليو 1988 كان الرئيس علي عبد الله صالـح قد حاول أن ينتقل إلى وضع دستوري كامل، على أساس أن يبقى هذا الوضع مجرد ستار للحكم الشمولي الذي مارسه في الـماضي، وقد تم إنهاء تعليق العمل بدستور 1971 وإعادة العمل به. وقام مجلس الشورى المنتخب (البـرلمان) بتعـديل مادة شكل الرئاسة من مـجلس جـمـهـوري إلى رئيس للجـمـهـورية يكون هو القائد الأعلى للقوات المسلحة. وشكّل الرئيس علي عـبد الله صالح حكومة نستطيع أن نسـمّيـهـا حكومة إدارية، وليست حكومة سياسية، حيث أدى التعديل الدستوري لتجريد الحكومة من سيطرتها على

القوات المسلحة، التي أصبحت بموجب التعديل، تابعة للقائد العام للقوات المسلحة، ممثلة في شخص رئيس الجمهورية. وقد وجدتُ نفسي أعارض هذا الإجراء، وأكتب رسالة توضيحية إلى رئيس مجلس الشورى القاضي عبد الكريم العرشي -حينذاك- وأرسلت نسخة منها إلى الرئيس علي عبد الله صالح، وقد فنّدتُ في هذه الرسالة التعديل الدستوري في خمسة بنود، تؤكد عدم دستورية التعديل.

وقد تابع الأخ الرئيس اعتراضاتي على التعديل الدستوري، ووجد أن الاعتراض قد أيّده عدد من الوطنيين والسياسيين، ولذلك اتصل بي هاتفيا مرتين، وناقش معي في الاتصالين موضوع الرسالة، واقترح تشكيل لجنة مني ومن الإخوة أحمد الرحومي، وناجي الأشول، والدكتور عبد العزيز المقالح، والأخ علي الآنسي، لمناقشة الموضوع، وتقديم اقتراح مكتوب له، وقد أشرت إلى هذا الاتصال في رسالة أرسلتها للأخ الرئيس بتاريخ 20 سبتمبر 1988 ذكرت له فيها ما يلي: «ليس المهم فشلي في انتخابات مجلس الشورى لأسباب تعرفونها، وليس من الحكمة مناقشة الطريقة والملابسات التي أدت إلى نتائج الانتخابات، ومن المهم الآن ألا تفشل التجربة الديمقراطية نفسها، لأن فشلها سينعكس سلبا على كل أوضاع عهدكم في مرحلته الثالثة، وهذا ما أردت أن أنبّه إليه».

وهكذا فإن الرأي الآخر الذي سجّلته في تلك الرسالة لم يكن معارضا، وإنما رأيا يؤيد العهد بطريقة غير انتهازية، ويحاول إبقاء العهد في نطاق الشرعية الدستورية. وجاء في الرسالة ما يلي: «لقد حقّقت خلال السنوات الماضية كل الطموحات الذاتية بل تجاوزت ذلك وحقّقتها لكل من أردت أن تحقّقها له، أما الآن فإن اللحظة الحاسمة قد جاءت، لتحقّق بها طموحاتك التاريخية، طموحات شعبك في بناء دولته الجمهورية الديمقراطية الإسلامية الحديثة بناء حقيقيا، جاءت اللحظة الحاسمة التي تحوّل فيها الشعارات الإعلامية إلى واقع عملي في الحياة». وجاء في الرسالة: «كل ما تحتاجونه هو الصدق الذي يحوّل ذلك من مجرد شعارات إعلامية، ومن مجرد ديكورات للتغطية، إلى قوى خيّرة تحرّك وتبرّز كل فعاليات الكمون الخلاق في نفوس الأفراد والجماعات، وكل المواقع الرسمية والشعبية».

التمهيد لقيام الوحدة اليمنية

ظل الاحتكاك والصراع بين الشطرين عقب استقلال الجنوب، وكانت أجهزة المخابرات في الشطرين تعمل كل منها ضد العناصر المنتمية إلى الجانب الآخر، وكان من نتيجة ذلك -كما سبق- تكوين الجبهة الوطنية الديمقراطية في المناطق الوسطى، مدعومة من السلطة في الجنوب، وابتداء من عام 1988 حصل تقارب بين السلطتين في الشمال والجنوب، وكان في الجنوب تنظيم الحزب الاشتراكي الحاكم، ويقابله في الشمال المؤتمر الشعبي العام، برغم أن المؤتمر الشعبي العام كان غطاء للحكم الشمولي، الذي كان يمارسه الرئيس علي عبد الله صالح.

وخلال الفترة 1988-1989 حصل تقارب كبير بين القيادتين في الشمال والجنوب، وتم عقد اجتماعات بينهما في تعز برئاسة الرئيسين في الجنوب والشمال. وفي تاريخ 29 نوفمبر 1989 سافر الرئيس علي عبد الله صالح مع وفد شمالي كبير ضمَّ عددا كبيرا من الشخصيات السياسية والقبلية إلى عدن، وقد استُقبل استقبالا شعبيا ورسميا كبيرا، وبعد الاستقبال الكبير للوفد الشمالي، عقدت اجتماعات بين قيادات الشطرين، وتم خلالها الاتفاق على دمج بعض الوزارات، تمهيدا لقيام الوحدة، وكان إصرار الرئيس علي عبد الله صالح خلال الاجتماعات على دمج وزارات الدفاع والداخلية والخارجية والتربية والتعليم والإعلام والأشغال، ولكن الرئيس علي سالم البيض اقترح قيام وحدة اندماجية وفورية، وكان هذا الموقف من الرئيس الجنوبي علي سالم البيض قد لقي اعتراضا من بعض القيادات في الحزب الاشتراكي، ومن الذين تحفّظوا على الدمج الفوري ياسين سعيد نعمان، والمهندس حيدر أبو بكر العطاس، وسعيد صالح، أما الذين تحمّسوا للوحدة الاندماجية فهم الرئيس علي سالم البيض، سالم صالح محمد، ومحمد سعيد عبد الله (محسن). وخلال الحوارات في عدن والتقارب والتباعد بين الآراء، وصل الجميع إلى توقيع اتفاق 30 نوفمبر 1989، وقد نص على اتخاذ الخطوات التالية لتحقيق الوحدة:

1. إحالة مشروع دستور دولة الوحدة إلى مجلس الشورى في الشمال، ومجلس

الشعب في الجنوب، للموافقة عليه طبقا للأنظمة الدستورية لكل منهما خلال مدة لا تتجاوز 6 أشهر .

2. يقوم رئيسا الشطرين بتفويض من السلطتين التشريعيتين بتنظيم عملية الاستفتاء على مشروع الدستور، وانتخاب سلطة تشريعية موحدة لدولة الوحدة الجديدة، طبقا لدستورها الجديد.

كما تضمن الاتفاق على الإجراءات التنفيذية للاستفتاء على دستور الوحدة، وذلك خلال 6 أشهر من توقيع هذا الاتفاق. وقد عاد الوفد الشمالي من عدن، وعلى رأسه الرئيس علي عبد الله صالح إلى تعز، وتمت إقامة مهرجان كبير دعما للوحدة.

وقد وصل إلى تعز وفد جنوبي برئاسة الرئيس علي سالم البيض، وعضوية كل من: سالم صالح محمد، سعيد صالح، فضل محسن، وياسين سعيد نعمان رئيس الوزراء. بينما تكوّن وفد الشمال برئاسة الرئيس علي عبد الله صالح، وعضوية الأخ عبد العزيز عبد الغني، سنان أبو لحوم، مجاهد أبو شوارب، علي محسن صالح الأحمر. وقد حصل خلاف كبير بين الوفدين، بسبب محاولة الوفد الشمالي تعديل المادة الثالثة من الدستور، والتي تنص على: «الإسلام دين الدولة والشريعة الإسلامية مصدر أساسي للتشريع»، وكان الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر والإخوان المسلمون قد طالبوا بتعديل هذه المادة لتكون: «الإسلام دين الدولة والشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للتشريع».

وكان الهدف من هذا الطلب هو عرقلة خطوات الوحدة التي تمّت حتى الآن، وقد رفض الجانب الجنوبي طلب التعديل هذا، وأصر على بقاء المادة كما هي، وقد توتّر الموقف خلال الاجتماع، ولأسباب لا أجد مبررا لها فقد انفعل الرئيس صالح، وقال بغضب: «سنقيم الوحدة بأي شكل من الأشكال ولو بالقوة، ولن نسمح لأي جهة بعرقلة خطوات الوحدة». وتقرّر رفع الجلسة إلى اليوم القادم، وخلال الاجتماع تبيّن أن الوفد الجنوبي قد غادر تعز إلى عدن، دون علم الجانب الشمالي الذي شعر بأنه لابد من تلافي الموقف، ولذلك قرّر الرئيس صالح السفر مباشرة إلى عدن، لمحاولة تلطيف العلاقات بين الجانبين، وعند وصولهم إلى قصر المعاشيق في عدن لم

يستقبلهم أحد من المسؤولين الجنوبيين، ولهذا قرّر الرئيس علي عبد الله صالح والوفد المرافق له مغادرة عدن، والعودة إلى تعز، ولكن الرئيس علي عبد الله صالح ظلّ على اتصال مستمر بالرئيس علي سالم البيض، في محاولة لتصحيح الخطأ الذي حدث منه في تعز، ونتيجة لهذه الاتصالات وصل إلى صنعاء وفد جنوبي برئاسة الرئيس علي سالم البيض، وكان الشيخ سنان أبو لحوم، والشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، قد سافرا إلى مكة لأداء العمرة، وذكر الشيخ سنان في مذكراته أن الأخ علي سالم البيض سأل عن غياب الشيخين سنان أبو لحوم، وعبد الله بن حسين الأحمر، فقال لهم الرئيس علي عبد الله صالح: «ذهبوا إلى مكة، لا ندري هل للعمرة أو للعملة». وقد نتج عن هذا اللقاء في صنعاء الذي تم خلال الفترة من 24 إلى 26 ديسمبر 1989 اتفاقية ديسمبر التي اتفق فيها الشطران على النقاط الآتية:

1. وضع تصور بشأن دمج الوزارات والمؤسسات في الشطرين .
2. وضع دراسة تقييمية لتجربة الشطرين في كافة المجالات، واستخلاص الإيجابيات منها، وتطويرها في ظل إطار الوحدة .
3. إعداد مشروع قانون الانتخابات ونظام إجراءات الاستفتاء الشعبي على مشروع دستور دولة الوحدة .
4. العفو العام الشامل عن جميع المواطنين الذين تعرضوا للجزاءات نتيجة نشاطهم السياسي، وتكليف مجلس الوزراء في الشطرين باتخاذ الإجراءات المنفذة .
5. تكليف لجنة التنظيم السياسي بوضع تصور لمستقبل العمل السياسي في اليمن الموحد، وإجراء حوار مع التنظيمات والشخصيات الوطنية، وإشراكها في مناقشة المشروع.

هذه النقاط التي تم الاتفاق عليها في اتفاق ديسمبر صنعاء، ولكن تنفيذ هذا الاتفاق تعرقل، بسبب اعتراض الشيخ عبد الله حسين الأحمر. وقد استمرت محادثات الوحدة بين الشطرين، وتم فيها الاتفاق على طرح الدستور للتصويت عليه في مجلسي الشورى والشعب، وعلى حرية التنظيمات السياسية، بدلا من قيام تنظيم

شعبي واحد متفق عليه، وتم الاتفاق أيضا على أن يتكّون برلمان الوحدة من مجلسي الشورى والشعب، مع إضافة عدد من الشخصيات السياسية إلى عضوية المجلس، وكنتُ ضمن الأشخاص الذين تم ضمهم إلى عضوية البرلمان.

تحقيق الوحدة في 22 مايو 1990

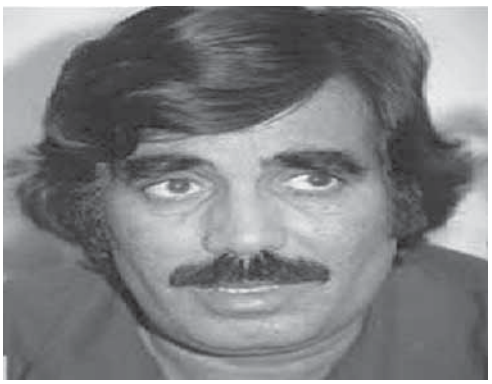

علي سالم البيض

اجتمع مجلس الشورى في صنعاء، ومجلس الشعب في عدن للمصادقة على الدستور، وإعلان قيام الوحدة اليمنية. وقد تم إعلان الوحدة في يوم 22 مايو 1990، وفي عدن اجتمعت قيادات الجنوب والشمال في مهرجان شعبي كبير، تم فيه إعلان قيام الوحدة، ورفع علم الوحدة المكوّن من ثلاثة ألوان؛ الأسود والأبيض والأحمر، بدون نجمة حمراء أو خضراء، طبقا لما تم الاتفاق عليه في اللجنة الدستورية المشتركة، وكان الاحتفال الشعبي بقيام الوحدة فياضا بالمشاعر الودية، وقد تدفّقت الدموع من عيون الكثيرين، الذين حضروا المهرجان، ولكن هذا المهرجان الشعبي كان لتأييد الوحدة التي احتكرتها واقتسمتها السلطتان في الشمال والجنوب، واكتفى الشعب بالتأييد بدلا عن المشاركة.

وطبقا للاتفاق بين الشطرين، فقد تغيّر شكل رئاسة الجمهورية من رئيس إلى مجلس، وفي اجتماع البرلمان تم اختيار الرئيس علي عبد الله صالح رئيسا لمجلس الرئاسة، واختيار علي سالم البيض نائبا للرئيس، وعضوية كل من؛ عبد العزيز عبد الغني، عبد الكريم العرشي، أعضاء من الجانب الشمالي، وعضوية كل من؛ سالم صالح محمد، من الجنوب، وتم انتخاب ياسين سعيد نعمان رئيسا لمجلس النواب، كما تم اختيار المهندس حيدر أبو بكر العطاس رئيسا للوزراء. وعند تشكيل

لجان المجلس تم اختياري رئيسا للجنة التعليم الأساسي والعالي، وهذه اللجنة تتعلق بموضوع المعاهد العلمية التابعة للتجمع اليمني للإصلاح بجوانبه الإخوانية والقبلية، وعندما بدأت اللجنة عملها ناقشت موضوع توحيد برامج التعليم، وتوصلت إلى وجوب توحيد التعليم في الجمهورية؛ لأن ازدواجية التعليم، واختلاف مناهجه، يؤديان إلى شرخ كبير في كيان التجمعات المدنية، وفي فكر الدولة.

وبدأت اللجنة في وضع مشروع قانون توحيد التعليم، وعندما بلغ «الإخوان المسلمين» في المجلس وخارجه هذا التوجه للجنة التعليم، بدأوا يثيرون القضية بشكل كبير، سواء داخل المجلس أو في رئاسة الدولة، وقد تبيّن -حينذاك- أن مجلس الرئاسة بمن فيه الرئيس يرغبون في إصدار قانون التعليم الذي يلغي المعاهد العلمية، ويضمها إلى وزارة التربية والتعليم، وفي داخل المجلس بدأوا يثيرون الموضوع، وقد طلبت من المجلس باعتباري رئيس اللجنة طرح الموضوع كاملا، بما فيه مشروع القانون للمناقشة في المجلس، وفعلا تم طرح الموضوع للنقاش في المجلس، وقد اعترض أعضاء التجمع اليمني للإصلاح، وأكثرهم من الإخوان المسلمين على مشروع القانون، وحمّلوني مسؤولية افتعال هذا الخلاف.

وقد طرحت في المجلس على المعترضين توحيد مناهج التعليم على أساس ما هو قائم في المعاهد العلمية، والغريب أن اعتراضهم كان قائما على أن برامج المعاهد العلمية صعبة، ولا يحتملها الطلبة في المدارس الحكومية، وكان هذا التعليل مثارا للسخرية، فقد احتج بعض الأعضاء عليه بأن من في المعاهد العلمية هم من اليمن ومن أبناء الشعب، ولا يختلفون عن تلاميذ المدارس الحكومية، ولكن ظلّ الخلاف قائما، لأن وراءه مصالح ضخمة للإصلاح، ووراءه الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، وقد شنوا ضدي حملة كبيرة وصلت إلى حد التكفير، وفي الجلسة الأخيرة لمجلس النواب التي ناقش فيها مشروع قانون توحيد التعليم، قمت وتلوته على أعضاء المجلس عبر ميكروفوناته، وطلبت التصويت عليه؛ لأنه قد نوقش مرات عدة، وتم التصويت عليه بالفعل، وأيدت الأغلبية الساحقة في المجلس إصدار هذا القانون.

وذات يوم كنتُ أمشي راجلا، وإذا بسيارة (صالون) تقف بجانبي، ويطلُّ منها الأخ مطيع دماج، وهو من أكبر المتحمسين للمعاهد العلمية وللإخوان المسلمين، ومعه نحو خمسة أشخاص، ودعاني للركوب معهم في السيارة، فركبت، وعاتبوني عتاب لوم على موقفي في المجلس من إصدار قانون التعليم، وقال لي الأخ مطيع: «أنت الآن في سيارتنا ونستطيع اختطافك، ولا يدري أحد بمصيرك»، فضحكت من هذا القول، وقلتُ له: «أنا حياتي في عهد الإمام أحمد كانت قد انتهت، لأنه فكّر مرات عدة بإعدامي، واختطافي الآن سيكون تنفيذا لإرادة الإمام أحمد»، فضحكوا وأوصلوني إلى منزلي، وودعنا بعضا، ولكن القانون لم يطبّق بشكل عملي، وبقيت المعاهد العلمية كما كانت من قبل، والغريب أن أعضاء مجلس الرئاسة من الجانب الجنوبي لم يكونوا مهتمين بالموضوع؛ لأنهم لا يعرفون خطر وجود المعاهد العلمية، وقد استمرّت المعاهد برغم وجود القانون إلى عام 2001.

وفي عام 2007، توفي الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، وظهرت في الجنوب حركة أسمت نفسها «الحراك الجنوبي السلمي» لفك ارتباط الجنوب بالوحدة. وقد وجد الرئيس صالح أن وفاة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر تعطيه فرصة لتقليص نفوذ التجمع اليمني للإصلاح، وخصوصا واجهته الإخوانية، ولذلك بدأ في تنحية شخصيات إخوانية من واجهة السلطة، وهذا سبب حدوث توتر كبير بين الرئيس صالح، وبين التجمع اليمني للإصلاح. ويبدو أن الإصلاح بواجهته الإخوانية لا يستطيع أن يستمرّ قويا، إلا من خلال تواجده في السلطة، وعندما بدأ يفقد دعم السلطة له حاول أن يوجد دعما بديلا، وكان يستمد هذا الدعم من قاعدته الشعبية، التي بناها من خلال المعاهد العلمية، ومن نفوذ أولاد الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، وعلى رأسهم صادق وحميد الأحمر، واللواء علي محسن الأحمر، قائد معسكر الفرقة الأولى، وبقي التوتر بين الإصلاح والرئيس صالح قائما، حتى ثورة الشعب في فبراير عام 2011.

الغزو العراقي للكويت وموقفي تجاهه

الرئيس صدام حسين

بالعودة إلى موضوع الوحدة اليمنية، يمكن القول إن الوحدة كان لها صدى واسع يمنيا وإقليميا وعربيا، ولذلك قرّر الملك الحسين بن طلال ملك الأردن زيارة اليمن، لتهنئة اليمنيين بقيام الوحدة، كما أن الرئيس العراقي صدام حسين اتصل بالرئيس علي عبد الله صالح رئيس مجلس الرئاسة، وهنّأ اليمنيين بقيام الوحدة، وتبرّع للوحدة بمبلغ 50 مليون دولار، كما أن الرئيس صدام حسين أقنع المملكة العربية السعودية بدفع المبلغ، الذي كانت تدفعه دعما للميزانية اليمنية، وكان المبلغ المتبقي لدى السعودية دعما للميزانية اليمنية 150 مليون دولار.

بعد شهرين من قيام الوحدة اليمنية، قام الرئيس العراقي صدام حسين باحتلال دولة الكويت، وإعلانها محافظة من محافظات العراق، وهذا أوجد خلافات كبيرة بين العراق والكثير من الدول العربية، ومنها مصر، والمملكة العربية السعودية، ولكن الرئيس علي عبد الله صالح رئيس مجلس الرئاسة حاول السكوت عن موضوع احتلال الكويت، لأن علاقته بصدام حسين كانت قوية سياسيا وماديا. وفي مجلس النواب تم إدخال موضوع احتلال الكويت من قبل العراق ضمن جدول الأعمال، ولا أدري من اقترح ذلك، ولكن أظن الآن أن الجانب الجنوبي في المجلس هو الذي اقترح ذلك، وتمت مناقشة الموضوع الذي حضرته حكومة الوحدة اليمنية، برئاسة المهندس حيدر أبو بكر العطاس، وحضر معه وزير الخارجية -حينذاك- الدكتور عبد الكريم الإرياني، وخلال النقاش حاول الإرياني إغلاق نقاش الموضوع في مجلس النواب، وترك الموضوع للحكومة، ولكني اعترضت على هذا الطرح وقلت: «إن احتلال الكويت ستكون له عواقب وخيمة عربيا ودوليا وأمميا، ومن واجب مجلس

النواب اتخاذ قرار في هذا الموضوع»، واقترحت أن يكون قرار المجلس ملزما للحكومة بإعلان موقف يشجب احتلال الكويت، واعتبار ذلك عملا غير مشروع، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، الذي يحرّم احتلال دولة لدولة أخرى عضو في هيئة الأمم المتحدة، ولكن تم الاعتراض على ما اقترحته من قبل أغلب الأعضاء، وتم اتخاذ قرار بتأجيل مناقشة الموضوع، وترقب ما يتم في الموضوع عربيا ودوليا.

في مجلس النواب والنشاطات الحزبية كان حزب البعث و«الإخوان المسلمون» وعناصر أخرى من مشايخ القبائل يؤيدون الرئيس العراقي صدام حسين في احتلال الكويت، وعلى رأسهم القاضي يحيى لطف الفسيّل، الذي دعا إلى تجنيد قوة يمنية تذهب لدعم العراق، بينما كنتُ أنا من أشد المعارضين لاحتلال الكويت. وأذكر أن اجتماعا واسعا تم في منزل الدكتور محمد عبد الملك المتوكل، وحضره عدد من البعثيين والمناصرين للبعث، ومنهم بعض الضباط، وعلى رأسهم علي ومحمد أبو لحوم، ومن التجار عبد الله حمود الحسيني، وتم خلال الاجتماع إصدار بيان يؤيد صدام حسين في احتلال الكويت، وكنتُ أنا من المعارضين لذلك، وفي هذا الاجتماع تم توزيع ظروف كاكية مغلقة على كل الذين حضروا الاجتماع، وداخلها مبالغ من الدولارات، لا شك أنها من الرئيس صدام حسين، ولكن لم يكن هناك ظرف باسمي.

وسارت الأمور كما هو معروف، وتدخلت أمريكا مدعومة بالمملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، وقامت الطائرات الأمريكية بقصف أماكن معينة من العراق، وإجبار صدام حسين على الانسحاب من الكويت، وحرّمت أمريكا على صدام حسين والعراق امتلاك أسلحة محظورة عالميا، وبالرغم من أن الوضع في العراق لم يتغيّر، وبقي صدام حسين على رأس السلطة، إلا أن إسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية اتهمتا صدام حسين بإنشاء محطة نووية، لإنتاج القنابل النووية، وقامت طائرات الكيان الإسرائيلي بضرب ذلك الموقع، وتدميره دون أن يتسرّب منه إشعاع نووي، وهذا يدل على أن هذا الموقع لم يكن قد توصل إلى إنتاج أي نوع من أنواع الأسلحة النووية، ورغم ذلك تم العدوان على العراق في عام 2003، وإسقاط

صدام حسين، وإقامة وضع جديد يتحكم فيه شيعة العراق، وكان هذا من أهم الأسباب التي جعلت لإيران وجودا قويا في العراق لا يزال حتى اليوم.

وكان ما يحدث في العراق من أسباب الاختلافات والاحتكاكات في اليمن بين الرئيس علي عبد الله صالح ومن معه، ونائبه علي سالم البيض، ولكن الأسباب كانت كثيرة، وقد أوجدت هذه الحساسيات والخلافات، ومنها ضعف العملة اليمنية أمام الدولار الأمريكي، الأمر الذي سبب ارتفاعا في كل المواد المستوردة، كما أن الاغتيالات في صنعاء لبعض الجنوبيين كانت السبب الذي جعل الخلافات تصل إلى حد ابتعاد الجنوبيين من صنعاء إلى عدن، ومحاولة إعادة سلطتهم هناك. وحصلت بعض الاشتباكات العسكرية بين قوات عسكرية شمالية، متواجدة في عدن، وبين قوات جنوبية، وكان اللواء علي بن علي الجائفي، قائدا للقوات الشمالية، وقد قام بمحاصرة قصر المعاشيق، الذي يتواجد فيه نائب الرئيس، ومن معه، وكانت هذه الأحداث من الأسباب التي أدت إلى قيام اللجنة الوطنية من جميع الأحزاب والقوى اليمنية، لإنهاء الاحتكاكات بين الجانبين، وفعلا تم إنهاء حصار قصر المعاشيق، وعودة القوات من الجانبين إلى مواقعها القديمة.

خلافات داخل دولة الوحدة

خلال فترات التوتر بين التحالف الحاكم عقدت اجتماعات عدة من عناصر وطنية كثيرة بين الجانبين، وكنتُ أنا ممن اشترك فيها، وكان نائب الرئيس علي سالم البيض أكثر صدقا في التعامل والتعاون مع محاولات إنهاء الخلافات داخل سلطة الوحدة، وأذكر أن الأخ علي سالم البيض كان يشكو من مرض في البروستات، وتقرّر سفره للعلاج في أمريكا، وقد حوّل له الرئيس علي عبد الله صالح نفقات العلاج مليون دولار، وسافر إلى أمريكا عن طريق فرنسا، وكان سفير اليمن في نيويورك السفير محسن العيني، وبعد علاج البيض في أمريكا اتصل بالسفير اليمني، وطلب منه ترتيب لقاء مع نائب الرئيس الأمريكي-حينذاك- ولكن السفير اعتذر بحجة أن نائب الرئيس اليمني في زيارة علاجية، وليست رسمية، وطبقا للبروتوكول

لا يحق له أن يقابل مسؤولين أمريكيين، ولا شك أن موقف السفير هذا كان بناء على توجيهات من الرئيس علي عبد الله صالح.

وعندما عاد نائب الرئيس علي سالم البيض إلى اليمن ذهب إلى عدن، وامتنع عن الوصول إلى صنعاء، وممارسة مسؤولياته في مجلس الرئاسة، ولتلافي وصول الخلافات إلى نقطة اللاعودة، تحرّكت عناصر وطنية كثيرة، لإقناع علي سالم البيض بالعودة إلى صنعاء، وكنتُ ضمن هذه العناصر، وقد تم الاتفاق معه على عودة سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة إلى صنعاء، بهدف التفاهم مع الرئيس على إزالة الخلافات داخل القيادة المشتركة، وبعد أن وافق نائب الرئيس على ذلك، أعطى تعليمات بعدم توجه عضو مجلس الرئاسة إلى صنعاء، وهذا سبّب ردّ فعل لدى الوسطاء، وأوصل الأمور إلى مرحلة متردية داخل الائتلاف الحكومي، ولكن وصول الأمور إلى هذه المرحلة التي كانت قد بدأت منذ فترة سابقة بخلافات عديدة علنية وغير علنية، وتطورت مع الزمن، بسبب حصول ارتباك داخل السلطة، سياسيا وإداريا وعسكريا وأمنيا.

مكّن ذلك الرئيس صالح من إصدار قرارات عديدة بشكل منفرد، لأن النوايا الحسنة التي كان الجنوبيون في السلطة يتمتعون بها في مقابل محاولات الغدر من قبل الرئيس علي عبد الله صالح، الذي استغل انفعالات نائبه علي سالم البيض من الأشياء الصغيرة والكبيرة، يندفع بها إلى ارتكاب حماقات تضر قضيته الشخصية، وقضيته العامة، ومثال على ذلك حادث استقبال الملك الحسين بن طلال ملك الأردن، الذي جاء إلى اليمن، لتهنئة اليمن شعبا وقيادة بتحقيق الوحدة، فقد اتصل الرئيس صالح بنائبه البيض، وقال له إنه سيمرُّ عليه للخروج إلى المطار معا، لاستقبال الملك الحسين، وعندما حان وصول الطائرة اتصل نائب الرئيس بمكتب الرئيس، وسأل عن الرئيس، فقيل له إنه قد خرج للمطار، لاستقبال الملك الحسين، وهذا أثار غضب علي سالم البيض بشكل كبير، وسارع للخروج إلى المطار، ووصل إليه قبل وصول الطائرة، وقبل وصول الرئيس عاتب البيض الرئيس على ذلك، فقال له الرئيس: «كان عندي خبر أن الطائرة ستتأخر، ولهذا تأخرت عن الخروج إلى

المطار، واتصلت بمكتبك، فقيل إنك قد خرجت إلى المطار». ولكن البيض اتخذ من هذا وسيلة لتوتير العلاقات بينه وبين الرئيس، ولكن الكثير من الشخصيات المتواصلة بالقيادة، وجدوا أن الموضوع لا يستحق هذا التوتير للعلاقات، وردوها إلى حماقات نائب الرئيس.

لكن الشيء الذي فجّر الموقف بين الجانبين، هو قيام الرئيس بإعطاء الضوء الأخضر للمخابرات بقتل واغتيال بعض العناصر الجنوبية في شوارع العاصمة صنعاء، وفي نهاية شهر نوفمبر 1993، تعرض نجلا الأستاذ علي سالم البيض نايف وينوف، لمحاولة اغتيال، قُتل فيها ابن أخته كامل محمد عبد الله الحامد، وكان هذا العمل محل استنكار من جميع القوى السياسية والشخصيات اليمنية، وقد قتل ثلاثة أشخاص من الجنوبيين في شوارع صنعاء، لم أعد أذكر أسماءهم، وهذا عقّد العلاقات داخل القيادة الجمهورية، وأدى إلى لجوء علي سالم البيض ومعه عناصر كثيرة من المسؤولين الجنوبيين إلى عدن، ومحاولة تجميع من بقي من القوات المسلحة الجنوبية، وقوات الأمن، ومن المليشيات التابعة للحزب، بهدف الدفاع عن النفس، وقد حاول الرئيس صالح إقناع نائبه بالعودة إلى صنعاء، ولكن الأمور كانت قد وصلت بين الطرفين إلى فقدان الثقة. ولذلك فكّرت القوى السياسية أحزابا وشخصيات وطنية في تكوين لجنة وطنية، تسعى لإنهاء التوتر بين الطرفين، على أساس وجود قيادة جماعية للدولة، تنهي انفراد الرئيس باتخاذ القرارات، وتكّونت هذه اللجنة من المؤتمر الشعبي العام، التابع للرئيس صالح، ومن الحزب الاشتراكي، التابع للقيادة الجنوبية، ومن الأحزاب الأخرى، بما فيها حزب البعث والناصريون، ومن تنظيم القوى الشعبية التابع لأولاد علي الوزير، ومن تنظيم القوى الوطنية، برئاسة الشيخ سنان أبو لحوم، كواجهة قبلية، وواجهة سياسية من عناصر وطنية سياسية، ومنهم أ. أحمد جابر عفيف، أحمد الشامي، أ. محمد عبد الله الفسيّل، علي المنصور، ود. محمد عبد الملك المتوكل. كما اشترك في اللجنة شخصيات وطنية مستقلة، وعدد من مشايخ القبائل في الجنوب والشمال، وقد أطلق على هذه اللجنة اسم «لجنة حوار القوى السياسية».

نشاطات اللجنة السياسية للوساطة الوطنية

أحمد جابر عفيف

بدأت اللجنة المكونة من التنظيمات والشخصيات الوطنية التي لا تشارك في السلطة، وتعتبر جهة معارضة اجتماعاتها في شهر أكتوبر 1993، وقدّمت ما سمّته «مشروع أسس أولية لاستقرار النظام السياسي»، وركّز هذا المشروع على وجود خلل في كيان الوحدة، بسبب قيام السلطتين الشموليتين في الشمال والجنوب بتحقيق الوحدة، أو اقتسام السلطة فيها بعيدا عن كل القوى الشعبية، وأن بداية حل المشكلات، يبدأ بتصحيح ذلك الخلل، وتم تقديم المشروع إلى الائتلاف الحكومي، مع طلب بإصدار أوامر، أو قرارات من سلطتي الائتلاف، بتكوين لجنة سياسية وطنية، تعمل على إنهاء كل الخلافات، وعلى وضع وثيقة وطنية، لبناء دولة وحدوية ديمقراطية، تشارك فيها جميع القوى الشعبية، وفي يوم 19 أكتوبر 1993، اجتمعت اللجنة في منزل الشيخ سنان أبو لحوم، وحضرها التالية أسماؤهم:

1. د. عبد القدوس المضواحي	الوحدوي الناصري
2. أحمد محمد علي الشامي	حزب الحق
3. محمد عبد الله الكبسي	حزب البعث
4. عبد اللطيف محمد النظيف	مستقل
5. سنان أبو لحوم	رئيس اتحاد القوى الوطنية
6. عبد الله ناجي دارس	من مشايخ ذو محمد
7. علي عبد الله المقداد	من مشايخ آنس
8. علي عبد ربه القاضي	من مشايخ مراد
9. علي القبلي نمران	مؤتمر سبأ

10 . محمد عبد الله الفسيّل	اتحاد القوى الوطنية
11. يحيى عبد الله العذري	حزب البعث
12. عبد الـحبيب سالـم مقبل	عضو مجلس النواب
13. عيدروس حسين الثريا	
14. محمد راوح سعيد	اتحاد القوى الشعبية
15. عمر الـجاوي	أمين عام حزب التجمع الوحدوي اليمني
16. عبد الرحمن علي الـجفري	أمين عام حزب رابطة أبناء اليمن
17. محمد عبد الرحمن جحاف	اتحاد القوى الشعبية
18. أحمد عبد الله دارس	
19. عبد الله مهدي عبده	عضو مجلس النواب
20 . أحمد علي الوادعي	مستقل
21 . أحمد عبد الرحمن	
22. طالب علي	
23. مصطفى أحمد محمد نعمان	
24. علي بن علي	
25. محمد عبد الله أبو علي	
26. عبد الوهاب سنان	من مشايخ أرحب

وخلال هذا الاجتماع تم اختيار لجنة مصغرة للحوار مع الائتلاف الـحاكم، وقد تشكلت من الإخوة:

1. سنان أبو لحوم رئيسا للجنة الـمصغرة
2. مصطفى أحمد محمد نعمان
3. عبده مهدي عبد الله
4. صادق الضباب
5. علي عبد الله الـمقداد

6. أحمد جابر عفيف
7. يحيى العذري
8. عبد القدوس المضواحي
9. عمر الجاوي
10 . محمد عبد الرحمن جحاف
11. أحمد الشامي
12. محمد أحمد الزايدي
13. عبد الرحمن الجفري
14. محمد عبد الله الفسيّل
15. علي القبلي نمران
16. عبد الوهاب سنان
17. محمد ناجي الغادر

وكنا قد أطلقنا على اللجنة العامة اسم «قوى التجمع اليمني» وقد اجتمعت اللجنة المصغرة، وقرّرت إرسال رسائل إلى الائتلاف الحاكم، تطلب منه تكوين لجنة وطنية موسعة، هدفها الوصول إلى حلّ المشاكل داخل ائتلاف الحكم، وإيجاد أوضاع لدولة ديمقراطية، وقد استجاب الحزب الاشتراكي، والتجمع اليمني للإصلاح، ولكن المؤتمر الشعبي العام التابع للرئيس علي عبد الله صالح لم يعر الدعوة أي اهتمام.

وقد استمرت اللجنة المصغرة في محاولتها إقناع الرئيس علي عبد الله صالح بأن يوافق المؤتمر الشعبي العام على تكوين اللجنة الوطنية المقترحة، باسم لجنة حوار القوى السياسية، وتحديد مهامها والقضايا الأساسية التي تتجاهلها السلطة غالبا. وكنتُ أحاول أن أتواصل مع الأخ الرئيس علي عبد الله صالح هاتفيا، ومن خلال رسائل الفاكس، محاولا إقناعه بأن الوحدة قد تحققت بالسلام وبالتفاهم، ومن الخطأ أن تعمدها الآن بالدم.

وبعد أن وافق الجانبان؛ الرئيس ونائبه ومن معهما، على دعم مهمة هذه

اللجنة، بدأت تنشط، لإنهاء التوترات بين الجانبين، ومحاولة إعادة الثقة بينهما، وكان الوصول إلى هذا يحتّم وجود وثيقة وطنية متفق عليها، تعيد لدولة الوحدة الثقة والتلاحم، وتمنع الانفراد باتخاذ القرار، وبرغم موافقة السلطة على تكوين اللجنة، إلا أنني كنتُ أشعر أن وصول اللجنة إلى نتائج متفق عليها أمر في غاية الصعوبة؛ لأن الخلاف داخل سلطة الوحدة المشتركة وصلت إلى مرحلة يصعب معها عودة التعامل بين الجانب الجنوبي والجانب الشمالي.

وقد اختارت اللجنة الأستاذ أحمد جابر عفيف مقررا، وكُلف محمد عبد الله الفسيّل بمساعدة المقرر في إنجاز مهمته، وعقدت اللجنة اجتماعات عدة لترتيب نشاطاتها، ووضع لائحتها الداخلية، وتم في هذه الاجتماعات تشكيل لجان عمل، منها لجنة أمنية لمتابعة المسؤولين عن الاغتيالات، ولجنة سياسية مسؤولة عن إعداد وثيقة لبناء دولة ديمقراطية، لها قيادة جماعية تمنع التفرد باتخاذ القرار، وكنتُ عضوا في هذه اللجنة، وقد مثّل المؤتمر الشعبي العام في هذه اللجنة عدد من المسؤولين على رأسهم، الدكتور عبد الكريم الإرياني، كما مثّل الحزب الاشتراكي اليمني سالم صالح محمد.

ورغم أن اللجنة كانت تعمل في مناخ غير ملائم تسوده الخلافات والاحتكاكات بين الجانبين في سلطة الوحدة، إلا أنها تمكّنت من تحقيق خطوات كثيرة، أهمها إنجاز وثيقة «العهد والاتفاق»، وقد تم إنجاز هذه الوثيقة بتجرد، بعيدا عن تأثير أي جانب داخل سلطة الوحدة، وتُعتبر هذه الوثيقة من أهم الوثائق اليمنية، ولو أنها نفّذت بنوايا صادقة، لأسست يمنا جديدا حضاريا بديلا عما نحن فيه، وكان الرئيس علي عبد الله صالح رافضا لهذه الوثيقة، رغم أنه وقّعها مع الآخرين في عمّان الأردن، وكانت لديه قناعة عن طريق الدكتور عبد الكريم الإرياني أن جهودي في إنجاز وثيقة «العهد والاتفاق» كانت حاسمة، ولذلك ازداد الرئيس سخطا عليّ، لأنه اعتبر وثيقة «العهد والاتفاق» نهاية لسلطته الشمولية.

وفي اجتماعات عمّان وخلال توقيع الوثيقة، كنتُ ألاحظ أن الحرب هي ما سيحدث بين الجانبين، بعيدا عن كل ما اتفقوا عليه في العاصمة الأردنية، وكان هذا واضحا من العلاقة المتوترة بين الطرفين، وخلال توقيع الوثيقة وبعد انتهاء

اجتماعات الجانبين في عمّان، عاد علي عبد الله صالح إلى صنعاء، ليرتّب مع الإصلاح تفجير المعارك في الجنوب، بينما توزع الوفد الجنوبي من عمّان إلى مناطق الخليج بما فيها السعودية، وكان واضحا أن السعودية قد وعدت الجنوبيين بأن مجلس التعاون الخليجي سيعترف بالانفصال، بمجرد أن يعلن الجانب الجنوبي ذلك، وفعلا استطاعت السعودية أن تقنع مجلس التعاون الخليجي بذلك، عدا دولة قطر.

وعندما بدأت المعارك بين الجانبين تدخلت أمريكا، ومنعت السعودية والآخرين من الاعتراف بانفصال الجنوب؛ لأن حسابات أمريكا تختلف عن حسابات الجنوبيين وحسابات الخليجيين، فأمريكا ترى أن وجود الجيش الجنوبي المتشبع بالفكر الشيوعي يشكل خطرا في المنطقة، وتحرص الولايات المتحدة على تمزيق هذا الجيش، بينما كان الجانب الجنوبي يعتقد أن أمريكا ستكون في صفه، لأنه يمثل فكرا علمانيا، بينما يسود في الشمال الفكر الإسلامي، وقد صرّح سالم صالح محمد -فيما بعد- بأن حساباتهم مع أمريكا كانت خاطئة. وهكذا وجدنا أن وحدة اليمن قد تعمّدت بالدم، وانتفت منها صفة الوحدة السلمية، المدعومة من السلطة والشعب، وبدأت مشكلة الجنوب تتكّون من جديد، نتيجة حكم الرئيس علي عبد الله صالح الشمولي لليمن شمالا وجنوبا.

محاولاتي مع القوى السياسية لتجنب الحرب

حاولتُ الاتصال بالرئيس علي عبد الله صالح هاتفيا قبل اشتعال الحرب، وخلال اشتعالها، وبعد انتصار الشمال بقيادة صالح على الجنوب، وفي أثناء حرب 1994، أرسلت للرئيس صالح رسالة، وقلتُ له فيها: «وبما أنني لم أتمكّن من الحديث معكم تلفونيا، قرّرتُ أن أرسل لكم رأيي بالفاكس، وإن كنتُ أعرف أن استيعابكم للحديث أكثر من القراءة، وسواء وصل إليكم الفاكس أم لم يصل، فقد أديت واجبا». وقلتُ له في الرسالة: «في هذه اللحظات الحاسمة التي يتوالى فيها حسم معارك القتال لصالحكم برغم الضحايا والدمار، أدعو الله سبحانه وتعالى أن

يملأ عقلك وضميرك ووجدانك شعورا بالمسؤولية الدينية والوطنية والإنسانية، ينتفي معه أي إحساس بالغرور والكبرياء والعناد والنزعة الذاتية، فإذا استجاب الله لهذا الدعاء، فإن الأمل كبير في نهاية للقتال، دون الحاجة إلى مزيد من الدمار، ودون حاجة إلى تسلط السلطة على حساب ما يتحقق من ديمقراطية وحرية واحترام لحقوق الإنسان».

وقلتُ له أيضا: «إن النصر الحقيقي سيكون في معركة بناء دولة يمنية وحدوية، تقوم على التسامح والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، يسودها الأمن والاستقرار والتنمية الشاملة، وبهكذا وحدة تكتسب الشرعية الدستورية تأييدا شاملا على المستوى اليمني والعربي والدولي». وذكرت في هذه الرسالة نقاطا لإنهاء الحرب، وتدارك آثارها، وتصحيح العلاقات بين الشمال والجنوب، ولكن الأمور سارت بطريقة مكّنت علي عبد الله صالح من تثبيت حكمة الشمولي على الجنوب والشمال، وكان من أكبر الأخطاء التي ارتكبها الرئيس هي إحالة مجموعة كبيرة من ضباط الجيش والأمن الجنوبيين، ومن الموظفين المدنيين إلى التقاعد، وإحلال عناصر أخرى محلّها، وكان نتيجة ذلك وجود أوضاع اقتصادية صعبة على آلاف الأسر في الجنوب، ومن الحكمة أن تمتلك الشرعية – ممثلة في الرئيس القائد – زمام المبادرة التي قد تجنّب البلد تدمير مدينة عدن التاريخية، التي كان لها أهميتها في الماضي، وهي أكثر أهمية في الحاضر والمستقبل. هذه المبادرة إذا أعلنتموها الآن وقواتكم على مشارف مدينة عدن، تتضمن بيانا يدعو المتمردين على الشرعية الدستورية إلى تحكيم العقل، وإنهاء حقبة التمرد على الأسس التالية:

1. وقف إطلاق النار على جميع الجبهات، ووقف أي تحركات عسكرية لمدة لا تزيد على 10 أيام، يتم خلالها استسلام قادة التمرد، أو خروجهم من البلاد إلى أي مكان يختارونه.
2. انضمام جميع وحدات القوات المسلحة ووحدات الأمن بكرامة وشرف في جميع المناطق إلى قوات الشرعية الدستورية.

3. إصدار العفو العام عن جميع من تورّطوا في التمرد على الشرعية الدستورية، أو شاركوا في مقاومتها.
4. إطلاق جميع من تم اعتقالهم خلال فترة الأزمة والتمرد.
5. عودة جميع ضباط وأفرد القوات المسلحة والأمن إلى مواقعهم في قوام القوات المسلحة والأمن، المنضمة إلى قوات الشرعية الدستورية.
6. عودة جميع العاملين في المؤسسات إلى أعمالهم.
7. اعتبار الحزب الاشتراكي حزبا سياسيا معترفا به رسميا، يمارس نشاطه وفقا للقانون، ويتمتع نوابه في مجلس البرلمان بالحصانة البرلمانية.
8. اعتبار وثيقة العهد والاتفاق وثيقة إجماع وطني رسمي وشعبي واجبة التنفيذ فور إنهاء التمرد، وفرض سيطرة الشرعية الدستورية على شؤون الوطن في كل المناطق.
9. فتح حوار فوري مع العناصر المعتزلة في الحزب الاشتراكي، ومع قيادات القوى السياسية، لتنفيذ ما ورد في هذه المبادرة، وإعادة الأمور إلى وضعها الطبيعي في ظل الشرعية الدستورية.

أخوكم ووالدكم
محمد عبد الله الفسيّل

الحروب مع الحوثيين

أما في الشمال فقد بدأ الرئيس علي عبد الله صالح بدعم حسين الحوثي، الذي شكّل منظمة «الشباب المؤمن» في صعدة، وفتح معهدا لتدريس أفكاره الشيعية فيه، فدعمه الرئيس صالح، واعتمد له مبلغ «6 ملايين ريال» شهريا، بهدف إيجاد تيار إسلامي ضد تيار الإخوان المسلمين، ولا شك أن هذه الأساليب المتضاربة قد أثارت مشاكل للرئيس صالح كان في غنى عنها، وقد وصلت علاقته بالحوثيين إلى مرحلة الحرب، فكانت الحرب الأولى في سبتمبر 2004 وفيها قُتل حسين الحوثي، ولكن قتله لم ينه تمرد الحوثيين بعد أن أصبح لهم علاقة كبيرة

بجمهورية إيران. وقد أرسلتُ رسالة للرئيس علي عبد الله صالح في شهر سبتمبر 2004 حول موضوع قتل الحوثي، قلتُ له فيها: «اسمح لي أن أنبّه الآن وفي هذه اللحظة بالذات إلى الحقيقة التالية: الحوثية ظاهرة (خطيرة) وليست متمردا طاح، فظاهرة الحوثي يجب دراستها»، الرسالة طويلة، ولكني سأذكر بعض النقاط المهمة فيها:

- لقد انتصرت السلطة انتصارا بائسا على الحوثي وجماعته، ولكنها لم تنتصر على «ظاهرة الحوثي» التي ستكون منتصرة في النهاية، إذا لم تعالج بمصداقية أسباب وجودها، وإذا لم تحدث معجزة التغيير داخل نفسك.
- إنني أتمنى وأدعو الله أن تحدث المعجزة، وتغيّر ما بنفسك قبل أن يتغيّر كل شيء خارجك تغييرا لا يدمّر السلطة فحسب، ولكن قد يدمّر الوطن كله.

كانت الحرب الأولى مع حسين بدر الدين الحوثي وانتهت بقتله، ولكن اندلعت الحرب مرة أخرى بين الحكم الجمهوري، وبين والده بدر الدين الحوثي، ولا ضرورة للتفاصيل، وانتهت بالمصالحة بلا حسم. وقد كتبت رسالة إلى الرئيس صالح حول هذه الحرب، وقلتُ له: «لقد أعلنتم إنهاء تمرد الحوثي الأب في صعدة، وبهذه المناسبة أرجو أن تسمحوا لي بأن أذكركم بما قلته لكم في تمرد الحوثي (الابن)، إنه ليس متمردا (طاح) ولكنه (ظاهرة) لأزمة الحكم، ومن حق الدولة أن تقضي على تمرده، وتمنيت عليكم -حينذاك- دراسة هذه الظاهرة دراسة موضوعية بتجرد، وبعيدا عن شلة النفاق. وجاء تمرد الحوثي الأب، ليؤكد هذه الظاهرة، وستستمرّ الظاهرة بأشكال متعددة، ما استمرّت أزمة الحكم الجمهوري بلا حل، إلى أن تنتهي أزمة الحكم بالإصلاح أو الانهيار».

حكم علي عبد الله صالح الشمولي

بعد حرب الوحدة 1994 التي انهزم فيها الجانب الجنوبي، ومكّنت الرئيس علي عبد الله صالح من السيطرة الكاملة على كل مؤسسات الحكم، وعلى كل أموال الدولة، وبدلا من أن يستخدم هذه الأموال في التنمية، وإيجاد أعمال للملايين

من العاطلين، استغلها لبناء مصلحته الذاتية، ولتأمين مستقبله ومستقبل الأسرة والقبيلة والحاشية، وقد ذهبت بعض مؤسسات التوثيق الدولية إلى أن ثروة الرئيس علي عبد الله صالح في البنوك الدولية بلغت ما يقرب من 60 مليار دولار، وقد يكون في هذه المعلومات شيء من المبالغة، ولكنها لا تبعد عن حقيقة ثروة الرئيس علي عبد الله صالح.

ونتيجة لكل أخطاء الرئيس علي عبد الله صالح في الحكم بدأت الأمور تخلق أزمات متعاقبة، ففي الجنوب نشأت حركة تدعو إلى فك الارتباط، والعودة إلى التشطير، وكان ذلك في عام 2007 حين أعلنت منظمة جنوبية نفسها باسم «منظمة الحراك الجنوبي السلمي»، وكانت هذه الحركة بداية النهاية للحكم الشمولي، الذي مارسه علي عبد الله صالح. أما في الشمال فقد وجد الرئيس صالح فرصة لتحجيم التجمع اليمني للإصلاح، برئاسة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر كواجهة قبلية، و«الإخوان المسلمين» كواجهة سياسية، وبقائد الفرقة الأولى اللواء علي محسن الأحمر كقوة عسكرية، وذلك عقب وفاة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر في 29 ديسمبر 2007، والتي جاءت عقب إعلان تنظيم الحراك الجنوبي السلمي.

واستمر انحدار السلطة الشمولية للرئيس صالح ابتداء من حرب 1994 وانتهاء بثورة الشباب في 11 فبراير 2011، حيث خرج ما يقرب من 800 طالب من طلبة الجامعة في مظاهرة حماسية إلى سفارة تونس، تأييدا للثورة الشعبية في تونس، وكان أكثر هؤلاء الشباب مدفوعين بالحماسة، دون أن يكون لهم تنظيم شعبي أو حزبي، وكان الكثير منهم يميلون فكريا إلى اليسار، ولكن الإصلاح بكل إمكاناته تمكّن من احتواء هذه المجموعة من الشباب، وقيادة ثورة الشعب حتى النهاية. وقد تدفّقت الجموع إلى ساحات الثورة الشعبية في صنعاء، وفي كل المدن والمناطق اليمنية، وأصبحت جزءا من ثورة الربيع العربي، وامتدت جموع الثورة في صنعاء من بوابة جامعة صنعاء لتستمرّ في الشوارع القريبة، حتى وصلت إلى باب منزلي، ولكني لم أفكّر بالانضمام إلى ثورة الشباب، لأن زوجتي كانت ترى أنني قد وصلت

إلى مرحلة من العمر لا تسمح لي بالمشاركة، ولذلك لجأتُ إلى إرسال رسائل للرئيس أرفقت بها مشروعا للحل، وذلك بتاريخ 8 مارس 2011.

وبعد 10 أيام من إرسال رسالتي إليه، قرّر تمزيق تجمعات الثوار في الساحات، وارتكب مذبحة يوم «جمعة الكرامة» بتاريخ 18 مارس 2011، فقد قام الأمن المركزي باحتلال الكثير من المنازل المطلة على ساحة التغيير، وبدأ بإطلاق النار على المتظاهرين عشوائيا في وضح النهار، ونتج عن ذلك قتل ما يزيد على 45 متظاهرا وسقوط عدد كبير من الجرحى، ولكن المذبحة لم تمزّق تجمعات الثوار في ساحات التظاهر، بل تدفّق إلى الساحة مجموعات عديدة من أنحاء صنعاء، ومن القرى المجاورة لها، وفشلت المذبحة واستمرت الثورة، وبعد ذلك انضممتُ إلى الثوار، وألقيتُ خطابا من الميكروفون، ذكرت فيه للشباب بأنني كنتُ أنتظر هذه الثورة منذ 50 عاما، وها هي قد تحققت، وأشعر الآن في شيخوختي أن في كياني روح الشباب الذين يملؤون ساحة الثورة، وكنتُ داخل الساحة مع مجموعة من الشباب أطلقنا على أنفسنا اسم «منتدى الثورة السلمي»، وحاولت إقامة خيمة داخل الساحة، ولكن كان «الإخوان المسلمون» هم من سيطروا على الساحة، وقد حالوا بيني وبين إقامة خيمة للمجموعة التي أقودها، ولذلك اضطررت إلى إقامة الخيمة داخل حوش (ساحة) منزلي، واستمررت مع جميع الثوار نتظاهر، ونهتف هتاف الثورة: «الشعب يريد إسقاط النظام».

وكانت ساحة التغيير تضم متناقضات، وأقوى مجموعة داخلها هي مجموعة الإصلاح أو «الإخوان المسلمون»، كما كان للرئيس علي عبد الله صالح ومخابراته داخل تجمعات التغيير وجود للتخريب، وأيضا من ضمن مجموعات الثوار، مندوبون عن عبد الملك الحوثي، برئاسة يوسف المداني، كما كان للأحزاب اليسارية وجود في هذه الساحة، ومنهم؛ الحزب الاشتراكي، الحزب الناصري، حزب البعث الاشتراكي، وعناصر يسارية كثيرة.

محاولة اغتيالي داخل تجمعات الثورة

ذات يوم وأنا واقف على باب حوش «ساحة» منزلي، الذي أقمت داخله خيمة للاجتماعات والمحاضرات، أتت سيارة «تاكسي» مندفعة بشكل كبير نحوي، بقصد اغتيالي في حادث سيارة، ولكن أحد أعضاء مجموعة المنتدى نظر إلى السيارة المندفعة، «فهزرني/ جذبني» بشكل قوي حال دون اصطدام السيارة بي، وخلال ذلك قمتُ برفع يدي اليمنى بشكل لا إرادي، مما أدى إلى ارتطام إحدى أصابعي بمرآة السيارة، والتي أحدثت في إصبعي جرحا نزف منه الدم.

هذا الحادث جعلني أفكّر بأن وجودي في ساحة الثورة وجود لا أثر له في الواقع، نتيجة سيطرة الإصلاح على نشاطات الساحة، بواجهة «الإخوان المسلمين» الذين شكّلوا باسم التجمع اليمني للإصلاح مع الأحزاب المعلنة ما سمي -حينذاك- «ائتلاف أحزاب المشترك» الذي ضمَّ الإصلاح، الحزب الاشتراكي، الناصريين، البعثيين، وبعض الشخصيات اليمنية، ومنهم محمد عبد الملك المتوكل، وأهم القيادات داخل الائتلاف؛ محمد قحطان من «الإخوان المسلمين» عن التجمع اليمني للإصلاح، والشيخ حميد الأحمر، واللواء علي محسن الأحمر، وياسين سعيد نعمان من الاشتراكي، ومحمد عبد الرحمن الرباعي من اتحاد القوى الشعبية، وعبد الملك المخلافي من الناصريين. ولكن الائتلاف المشترك لم يكن في الواقع مشتركا، بل كان واجهة للإخوان المسلمين، وقد اتخذوا قرارا بضمي إلى الائتلاف المشترك، وحضرت اجتماعين نبّهتُ فيهما الأخ عبد الوهاب الآنسي ممثل الإخوان بأن احتواء «الإخوان المسلمين» للثورة الشعبية ستكون له نتائج كارثية على الشعب في المستقبل، وبعدها قرّرت إلغاء المنتدى الذي كنتُ أسسته، وسافرت إلى ماليزيا، حيث كان بعض أولادي مبتعثين فيها للدراسة، وبقيت فيها فترة تطوّرت فيها الأمور داخل اليمن تطوّرا كبيرا، وكنتُ أتابع التطورات، ومنها فشل الرئيس علي عبد الله صالح في إنهاء الثورة الشعبية بعد قيامه بمذبحة جمعة الكرامة يوم 18 مارس 2011، وكان هذا الفشل سببا في إعادة الرئيس ومن حوله من الأتباع النظر في إيجاد مخرج للأزمة القائمة، فكل ميادين الثورة في أنحاء الجمهورية لم تكن قادرة

على إسقاط النظام، كما أن النظام لم يكن قادرا على إنهاء الثورة.

عبد الكريم الإرياني

وقد بلغني -حينذاك- أن الرئيس صالح استدعى الدكتور عبد الكريم الإرياني، والأستاذ عبد العزيز عبد الغني، ومدير مكتبه الأستاذ علي الآنسي، وناقشوا موضوع الأزمة، وكان الدكتور الإرياني قد وصل إلى قناعة بأن مرحلة علي عبد الله صالح قد انتهت، وكان رأيه في المجلس أن أمريكا ترى أن الأزمة اليمنية لا يمكن حلّها، إلا تنازل علي عبد الله صالح عن الحكم، وأنها أوعزت للسعودية بتدخل مجلس التعاون الخليجي لإنهاء الأزمة اليمنية، ونصح الرئيس بأن أي حل يأتي من مجلس التعاون الخليجي سيكون أفضل مخرج له مما هو فيه، ولكن كان رأي عبد العزيز عبد الغني يذهب إلى قيام الرئيس بمحاولة التفاهم مع قيادات المعارضة في ميادين الثورة، لإيجاد مخرج يبقي علي عبد الله صالح رئيسا برلمانيا، وتشكّل حكومة مشتركة، يكون أغلبها من ميادين الثورة تتولّى كل السلطة في ظل رئاسة الرئيس.

ويبدو أن رأي الإرياني كان أقرب إلى الحل، واقترح على الرئيس أن ينتدبه مع بعض شخصيات، للتحاور مع مجلس التعاون الخليجي، وصولا إلى الحل، ويبدو أن دور الدكتور الإرياني في صياغة المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية كان كبيرا، فقد تمكّن من خلال المبادرة الخليجية أن يحتفظ للرئيس علي عبد الله صالح بعد تنازله لنائبه، عبد ربه منصور هادي، بالحصانة له ولكل أتباعه؛ حصانة تحفظ له ولهم كل الحقوق.

ما بعد المبادرة الخليجية

بموجب المبادرة الخليجية التي أضفت على نائب الرئيس عبد ربه منصور

هادي، صفة الرئيس المؤقت للجمهورية اليمنية الموحدة، ومن الحكمة أن نورد هنا نص المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية؛ لأن كل ما أتى بعدها ترتب عليها:

- منذ اليوم الأول للاتفاق يكلف رئيس الجمهورية المعارضة بتشكيل حكومة وفاق وطني، بنسبة 50 في المئة لكل طرف، على أن تشكّل الحكومة خلال مدة لا تزيد على سبعة أيام من تاريخ التكليف.
- تبدأ الحكومة المشكلة بالعمل على توفير الأجواء المناسبة، لتحقيق الوفاق الوطني، وإزالة عناصر التوتر سياسيا وأمنيا.
- في اليوم التاسع والعشرين من بداية الاتفاق يقر مجلس النواب، بمن فيهم المعارضة، القوانين التي تمنح الرئيس ومن عمل معه خلال فترة حكمه، الحصانة من الملاحقة القانونية والقضائية.
- في اليوم الثلاثين من بداية الاتفاق، وبعد إقرار مجلس النواب بما فيه المعارضة لقانون الضمانات، يقدم الرئيس استقالته إلى مجلس النواب، ويصبح نائب الرئيس هو الرئيس الشرعي بالإنابة بعد مصادقة مجلس النواب على استقالة الرئيس.
- يدعو الرئيس بالإنابة إلى انتخابات رئاسية في غضون ستين يوما بموجب الدستور.
- يشكّل الرئيس الجديد «هنا المقصود المنتخب» لجنة دستورية للإشراف على إعداد دستور جديد.
- في أعقاب اكتمال الدستور الجديد، يتم عرضه على استفتاء شعبي.
- في حالة إجازة الدستور في الاستفتاء، يتم وضع جدول زمني لانتخابات برلمانية جديدة بموجب أحكام الدستور الجديد.
- في أعقاب الانتخابات يطلب الرئيس من رئيس الحزب الفائز بأكبر عدد من الأصوات تشكيل الحكومة.
- تكون دول مجلس التعاون والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي شهودا على تنفيذ الاتفاق.

ترشيح عبد ربه منصور هادي

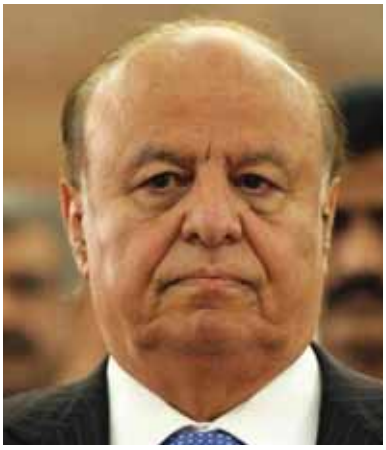

الرئيس عبدربه منصور هادي

كل القوى والمنظمات السياسية والقبلية اتفقت على ترشيح عبد ربه منصور هادي لانتخابات رئاسية بدون منافس فاز فيها هو. برغم أن الرئيس هادي من الجنوب يحكم دولة اليمن من صنعاء الشمالية، إلا أن الأكثرية في الشمال قد أيّدوه أكثر من تأييد الجنوب له، فقد دعمه حزب الإصلاح بواجهته الإخوانية والقبلية، ممثلة بأولاد الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، وعلى رأسهم حميد، والعسكرية ممثلة بالفريق علي محسن الأحمر، وكان هذا كافيا لنجاح الرئيس هادي، إلا أنه وقع في خطأ أدى إلى فشله في النهاية؛ فقد حاول أن يقلّد الرئيس صالح في ممارسة حكم شمولي يحتكر الدولة له ولأسرته، وهذا دفعه إلى عدم التفاهم مع سلفه علي عبد الله صالح، ودفعه أيضا لمحاولة إضعاف الإصلاح بواجهاته الثلاث، ولم يشعر بخطر التحالف الذي قام بين صالح والحوثيين، ولذلك تساهل في قيام الحوثيين بتصفية السلفيين في صعدة، والزحف بقوة عسكرية استمدوها أيضا من صالح على قبيلة حاشد، وتصفية أولاد الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر هناك، ثم الزحف على مدينة عمران، وفيها معسكر بقيادة اللواء حميد القشيبي، تابع للواء علي محسن الأحمر، وبرغم أن هادي أعلن أن مدينة عمران خط أحمر، إلا أنه عجز عن دعم القوة العسكرية في عمران عسكريا وتموينيا، وجاء هذا العجز نتيجة أن اللواء علي محسن الأحمر كان قائدا للفرقة الأولى المدرعة، التي كان عدد ضباطها وأفرادها قرابة 25 ألف مقاتل، إلا أن الذين كانوا موجودين في معسكر الفرقة بصنعاء لا يزيدون على خمسة آلاف ضابط وجندي أكثرهم من الساكنين في صنعاء، ولذلك عجز هو وعجزت الحكومة عن دعم اللواء حميد القشيبي في عمران، الأمر الذي

أدى في النهاية إلى سقوط المعسكر، وقُتل قائده على يد الحوثيين، مدعومين بمن انضم إليهم من ضباط وجنود تابعين لـ صالح.

وبسقوط عمران أصبحت صنعاء مفتوحة لقدوم الحوثيين بدون مقاومة حقيقية تذكر، وبذلك تمكّنوا من التغلغل في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية بالتحالف مع الرئيس السابق علي عبد الله صالح. كان الخطأ الذي قتل الرئيس السابق صالح يتمثّل في تحالفه الكامل مع الحوثيين، وتمكينهم من القيام بانقلاب ضد سلطة الرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومته، وكان بإمكانه عقب استيلاء الحوثيين على صنعاء أن يحرّك الحرس الجمهوري، ويحّرك قوى الأمن والقوى المدنية ضد الحوثيين وإعادتهم إلى صعدة، ولكنه رأى توريط الحوثيين في إحداث الانقلاب، وتوريطهم في تحمّل المسؤولية الكاملة عن الأوضاع الأمنية والعسكرية والسياسية، وبعد أن يتورطوا في نظره سيسهل عليه التخلص منهم، والعودة إلى الحكم بشكل سهل، ولكن الذي حدث أنهم تمكّنوا من خلخلة القوى العسكرية والأمنية التابعة لـ صالح، والتواجد داخل هذه المعسكرات تواجدا جعل القيادات التابعة لصالح داخلها غير راغبة في الاصطدام بالحوثي، وسارت الأمور على هذا المنوال، حتى تمكّن الحوثيون من هزيمة صالح هزيمة منكرة، وقتله بطريقة بشعة بعد أيام من معركة فاشلة حاول صالح القيام بها.

وقد تولّى الحوثيون الانقلاب ضد الرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومته برئاسة المهندس خالد بحاح، ووضعوهم تحت الإقامة الجبرية، ولكن الرئيس هادي تمكّن من الفرار إلى عدن، وهناك حاول أن يؤسس سلطته الرئاسية في الجنوب، ولكن استطاعت القوى الأمنية التابعة للرئيس علي عبد الله صالح في عدن بقيادة عبد الحافظ السقاف قائد قوات الأمن الخاصة (الأمن المركزي سابقا) -حينذاك- أن تطرده من عدن، فلجأ إلى سلطنة عُمان، ومنها إلى الرياض في السعودية، وهكذا وجد الرئيس هادي نفسه بين الانقلاب عليه في صنعاء، وبين الاغتراب في العاصمة السعودية.

وأرى أن بداية فشل الرئيس هادي في صنعاء هو محاولته احتكار الدولة له

ولأولاده وأقاربه، كما كان يفعل الرئيس صالح من قبله، ومن الأمثلة على ذلك أن الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز دفع للرئيس هادي مبلغ (مليار وستمائة مليون ريال يمني) دعما له في بداية حكمه، ولكن الرئيس هادي استلم المبلغ، وأرسله كاملا إلى بنك التضامن الإسلامي، التابع لبيت هائل سعيد أنعم، وقد حوّل من هذا المبلغ بالعملة السعودية مبلغا كبيرا إلى العملة اليمنية، كما تم كشفه فيما بعد، والغريب أنه نسي هذا المبلغ، وبقي في بنك التضامن من عام 2012 حتى اكتشفه الحوثي، وصادره في تاريخ 26 يونيو 2021.

هذا مثال من الأمثلة التي أدت إلى فشل الرئيس عبد ربه هادي منذ توليه السلطة في صنعاء وحتى الآن. وهكذا وجد الحوثيون أنفسهم وقد ورثوا دولة صالح بكل إمكاناتها العسكرية والمدنية والأمنية، وتمكّنوا بذلك من السيطرة على كل الشمال، والانتقال إلى الجنوب، واحتلال عدن دون أي مقاومة، فقد كانت القوى الأمنية والعسكرية التابعة لصالح هي التي استقبلت الحوثيين في عدن، وتوالت الأحداث بعد ذلك كما سيأتي.

وقد تمكّنت المقاومة الشعبية في الجنوب مدعومة بالتحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية من طرد الحوثيين من عدن، ثم من بقية مناطق الجنوب التي تواجد فيها الحوثيون، وتكوّن من مناطق الجنوب ما يسمى «بالمناطق المحررة» التابعة للشرعية تحت نفوذ التحالف. أما في الشمال فقد تمكّن الحوثيون بكل ما استولوا عليه من أسلحة ومؤسسات عسكرية وأمنية ومدنية من إخضاع القبائل اليمنية في الشمال؛ لأن الحوثيين لم يعودوا مجرد ميليشيات، وإنما أصبحوا سلطة الأمر الواقع، ولدينا في اليمن مثل يقول: «حرب القبيلي على الدولة عَسِرْ»؛ لأن الدولة بقوتها العسكرية والأمنية وكيانها كدولة قادرة على سحق أي مقاومة تحاول القبيلة أو القبائل القيام بها.

حول الحرب اليمنية

بعد احتلال الحوثيين للعاصمة صنعاء في يوم 21 سبتمبر 2014 والقيام

بالانقلاب على شرعية الرئيس عبد ربه منصور هادي، ووضعه وحكومته تحت الإقامة الجبرية، انتقل الحوثيون من التواجد داخل معسكرات الرئيس علي عبد الله صالح وأجهزة الأمن إلى الاستيلاء على أجهزه الدولة، بما في ذلك مجلس النواب ومجلس الشورى، وتشكيل هيئة رئاسية مختلطة من تحالف صالح والحوثيين. وبعد ذلك بدأ الحوثيون يتحرّكون في ظلِّ حماية قوات الرئيس صالح، لاحتلال مناطق الجنوب الشمالي، ابتداء بقبيلة سنحان وبلاد الروس، واستمروا زاحفين ومحتلين للمناطق الواقعة جنوب نقيل «يسلح» ابتداء بمدينة معبر، ثم ذمار، يريم، ثم نقيل سمارة، ومنه هبطوا لاحتلال مدينة إب، واحتلال كل مناطقها الأخرى، ثم زحفوا إلى تعز، ورتّبوا أمورهم فيها، ومنها إلى عدن، وحاولوا ترتيب أمورهم فيها، ولكنهم اضطروا تحت المقاومة الشعبية المدعومة بالتحالف العربي إلى التراجع من الجنوب، وإحكام سيطرتهم على أكثر مناطق الشمال، وكانوا يسيطرون ويحاصرون تعز، ويحتلّون النواحي التابعة للمحافظة برغم وجود قوات تنازعهم السيطرة على تلك المناطق.

وقد تمكّن الحوثيون من تجنيد عدد كبير من المقاتلين الساكنين في أنحاء محافظة تعز، ومحافظة إب، وتمكّنوا بهؤلاء المقاتلين من بسط سلطتهم على محافظة الحديدة، وفتح جبهات حرب في منطقة الضالع، وغيرها من المناطق المشتعلة بالحرب، ولا أعرف السبب الذي جعل الحوثيين لا يهتمون كثيرا باحتلال محافظتي مأرب والجوف، ولم يتحرّكوا إلى ذلك إلا في الفترة الأخيرة، وذلك ابتداء من أواخر عام 2019، وقد تمكّنوا من احتلال مركز الجوف مدينة «الحزم» واحتلال الكثير من النواحي التابعة للمحافظة، وكان في وسع الحوثيين احتلال محافظة مأرب، ولكن طيران المملكة العربية السعودية لعب دورا كبيرا في إحباط مخطط الحوثيين، وفي تدمير الكثير من تجمعاتهم وآلياتهم، كما أن التفاف كل القبائل في المنطقة لدعم الجيش الوطني الذي يتصدى لهجمات الحوثيين وهذا وذاك أفشل مخطط الحوثيين في احتلال محافظة مأرب وأدى إلى انحسار الحوثيين من مناطق مهمة حول مأرب، كما أن الشرعية فتحت جبهة جديدة في محافظة البيضاء، وأجلت الحوثيين من أكثر مديريات البيضاء، وأصبحت مدينة البيضاء نفسها تحت

نيران الـجيش اليمني مدعوما برجال القبائل وخصوصا آل حميقان.

وقـد تبـيّن من خـلال الـمـعـارك أن الإمـارات أوعـزت إلى أدواتهـا العـسكرية، وخصوصا الانتقالي بدعم الحوثيين في البيضاء بالسلاح، ومنع الـمقاتلين من الانتقال إلى البيضاء لدعم الـجيش والقبائل، ولذلك تمكّن الـحوثيون من احتلال محافظة البيضاء كاملة، والتقدم منها لاحتلال مديريات عين، عسيلان وبيحان في شبوة.

الأزمة اليمنية بين واقع سلطة الانقلابات وفشل الشرعية والتحالف

عندما نلقي نظرة الآن على الساحة اليمنية نجد التمزق يشكل الظاهرة الغالبة على الساحة، فبرغم وجود الوحدة اليمنية تحت ظل الشرعية، إلا أننا نجد أن الواقع على الأرض هو التمزق وليس الوحدة، ففي الشمال يسيطر الانقلابيون الحوثيون على مناطق كثيرة بقوة السلاح، لا بقوة القبول، وظلت سلطة الانقلابيين مزعزعة في أكثر الـمناطق الشمالية. أما في الـجنوب فقد تحوّلت الـحركة للانفصال التي بدأت بتنظيم حركة الانفصال السلمي عام 2007 من حركة شعبية إلى حركة الـمجلس الانتقالي الـمدعوم من الإمارات، كما تمكّنت الإمارات من السيطرة على الـمطارات في الـجنوب، وعلى الـموانئ وعلى جزيرة سقطرى وميـون والـجزر الأخرى، عدا جزيرة كمران، ومع ذلك فإن الـمجلس الانتقالي في الـجنوب يسيطر على عدن وعلى الضالع ويافع سيطرة مزعزعة، بينما مناطق الـجنوب الأخرى لا يسيطر عليها الانتقالي، ولكن يتواجد كحركة تدعو إلى الانفصال، وتظل حضرموت والـمهرة وشبوة وجزء كبير من أبين تتغطى بسلطة الشرعية، إضعافا لطموحات الـمجلس الانتقالي الـمدعوم إماراتيا، وهو دعم عسكري واقتصادي ومرتبات للقيادات السياسية، ولأدواتها العسكرية التابعة للانتقالي في عدن، وللقوات التابعة لطارق محمد عبد الله صالح في الساحل الغربي، وكذلك الوحدات التابعة للعمالقة في الساحل الغربي، والوحدات الـمسلحة التابعة لأبي العباس في تعز.

وقد قام الانتقالي بالانقلاب على الشرعية في عام 2019 ثم مرة أخرى في نهاية

2020 واستولى على مؤسسات الدولة، وعلى وارداتها من الجمارك والضرائب والعائدات الأخرى دون أن تحسن أي من الخدمات، بما في ذلك الكهرباء والمياه، ومن ظواهر الفساد لدى الجميع شراء قوة كهربائية من شركات أو أفراد، بدلا من إصلاح أجهزة الكهرباء الحكومية، وشراء هذه القوة يغطي قيمة المولدات في 6 أشهر، ويستمر بيع القوة الكهربائية منها رغم تغطية ثمن المولدات، وآخر مبلغ صرفته وزارة المالية بأمر من رئيس الوزراء لمالكي محطات التوليد الكهربائي هو (7 ملايين دولار) وذلك في آخر شهر مايو 2021 .

أما الحرب بين قوى الانقلاب وبين شرعية هادي والتحالف، فهذا موضوع مهم لأن الحرب دمّرت اليمن وحوّلت الشعب إلى مجتمعات لا تعاني الفقر فقط، وإنما تعاني الجوع أيضا، ولذلك سوف أحاول كتابة مذكراتي عن هذه الفترة في جزء ثالث مستقل من مذكراتي، وعليه أنهي الجزء الثاني من مذكراتي الخاص بالعهود الجمهورية .

الملاحق

الصور والوثائق

صورة شخصية سنة 1970

مع الرئيس عبد اللّه السلّال والعديد من الثوار في الأيام الأولى لثورة 36 سبتمبر 1962

من اليمين، الاستاذ محمد الفسيّل، المقدم علي بن علي الجائفي، المقدم علي قاسم المؤيد، الشيخ علي ناصر طريق، المشير عبد الحكيم عامر، الاستاذ محسن العيني، الرئيس جمال عبد الناصر، القاضي عبد الرحمن الإرياني، الاستاذ محمد أحمد نعمان، الشيخ حمود مجلي، السيد أحمد المطاع، أحد الضباط المصريين، ثم الفريق عبد المحسن مرتجي. مايو 1965

أثناء تقديم اوراق اعتماد عملي سفيرا لليمن للرئيس الصومالي .

مباحثات مع رئيس الوزراء الصومالي أثناء عملي سفيرا لليمن عام 1970

مع الرئيس الصومالي محمد سياد بري بعد استيلائه على الحكم .

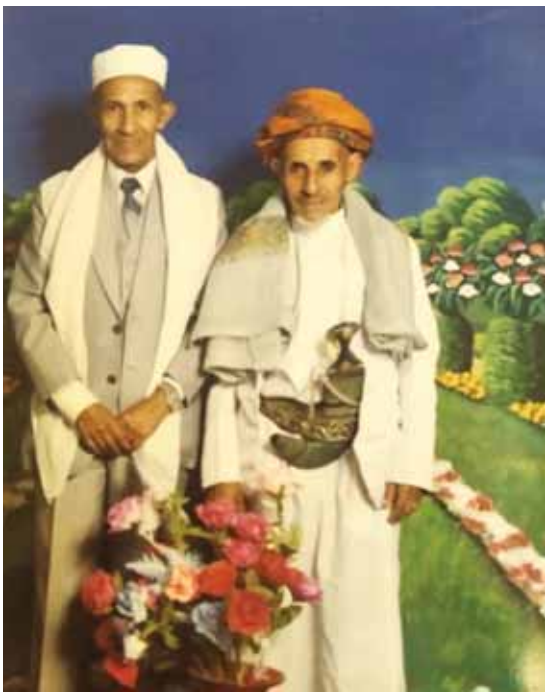

مع اخي علي في سبعينيات القرن العشرين

مع الصديق محمد الشامي

جلسة مع الرئيس عبد الفتاح اسماعيل وبعض رجال السياسة في سبعينيات القرن العشرين

اللجنة الدستورية في حضرموت

صورة تعييني سفيرا في العراق **1983**

مع محمد عبد الله صالح في العاصمة العراقية بغداد

اثناء تقديم أوراق اعتمادي كسفير غير مقيم في تركيا سنة 1984

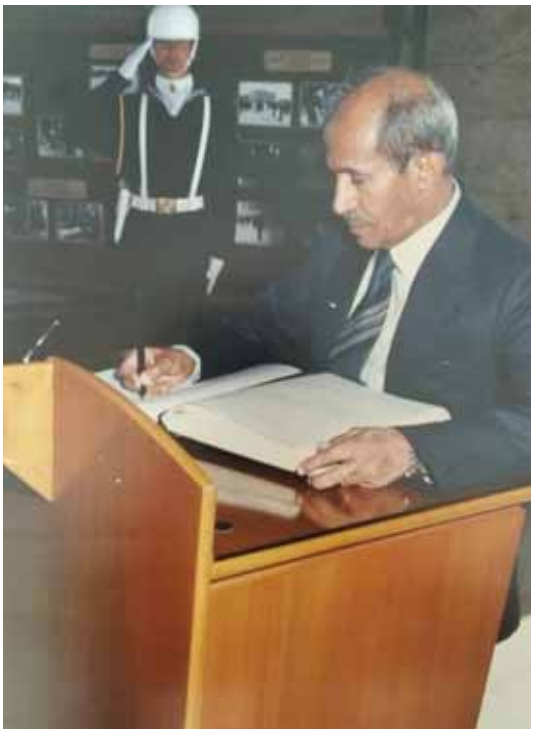

اكتب انطباعاتي بعد زيارة لقبر اتاتورك

عام 1984

مع أخي علي والاولاد والاحفاد في عيد الاضحى عام 1992

في مؤسسة العفيف الثقافية عام 1998

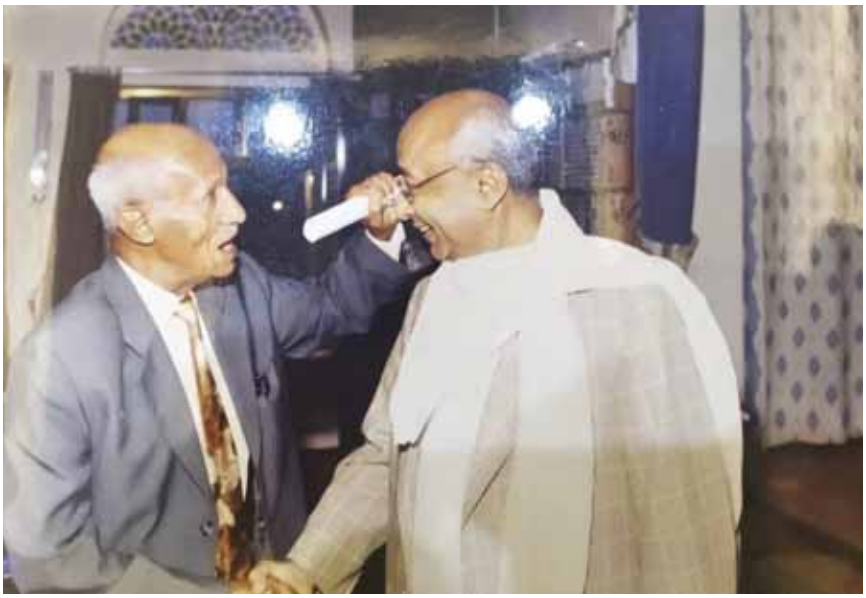

مع رئيس الوزراء الدكتور حسن مكي

مع الحفيد نور الدين في الولايات المتحدة عام **2000**

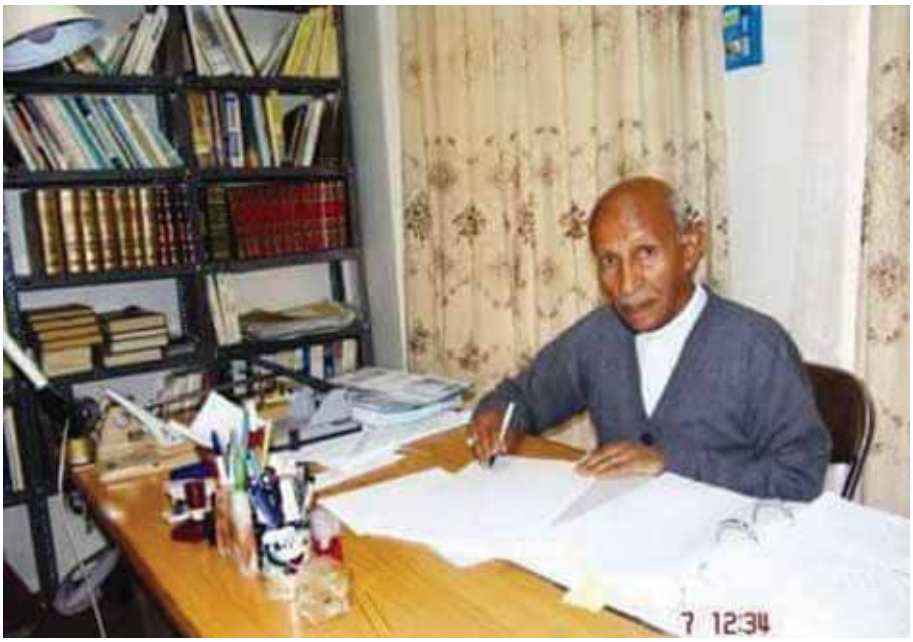

أثناء كتابة المذكرات في منزلي بحي الزراعة في العاصمة صنعاء

في المنزل ، نهاية تسعينات القرن العشرين

في صهاريج عدن سنة 2005

مع الفنان أيوب طارش وبجانبه أصغر احفادي سيلين عام 2017

مع الاحفاد في صنعاء ، من اليمين إلى اليسار ، اياد وسعد وسلمان

في جامعة صنعاء عام 2015 ، مع مجموعة من الاساتذة لمناقشة تداعيات الحرب

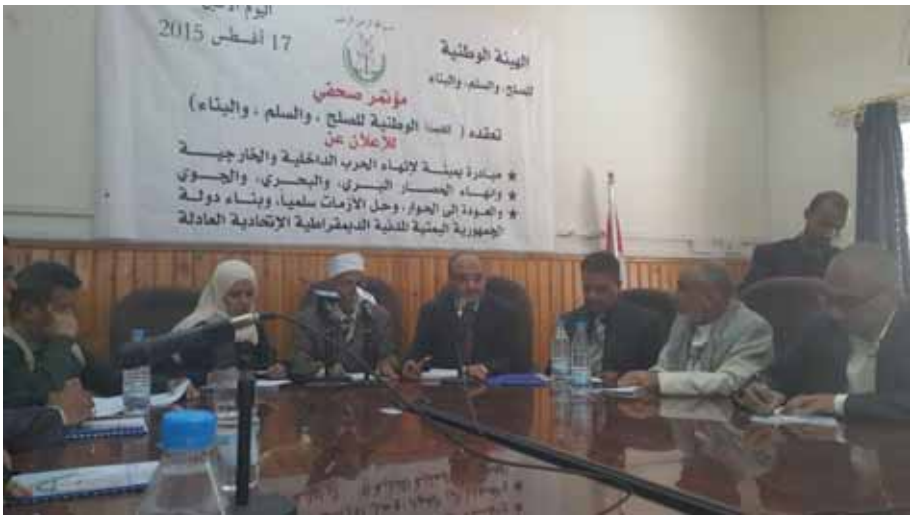

ضمن اجتماعات الهيئة الوطنية للصلح والسلم والبناء

مع ممثلي الأحزاب اليمنية بمختلف أطيافها سنة 2017

لقاء مع بعض الشباب الواعد لمناقشة الوضع العام 2015

مع بعض الاصدقاء في مصر، ويظهر في الصورة الرئيس علي ناصر محمد،

ورئيس الوزراء محسن العيني

مع رئيس الوزراء احمد عبيد بن دغر وأحد الزوار في القاهرة

من اليمين البرلماني ونائب رئيس الوزراء عبد العزيز جباري، واستاذ علم الاجتماع
الدكتور حمود العودي، ورجل الاعمال جمال المترب، والمثقف جلال الحلالي

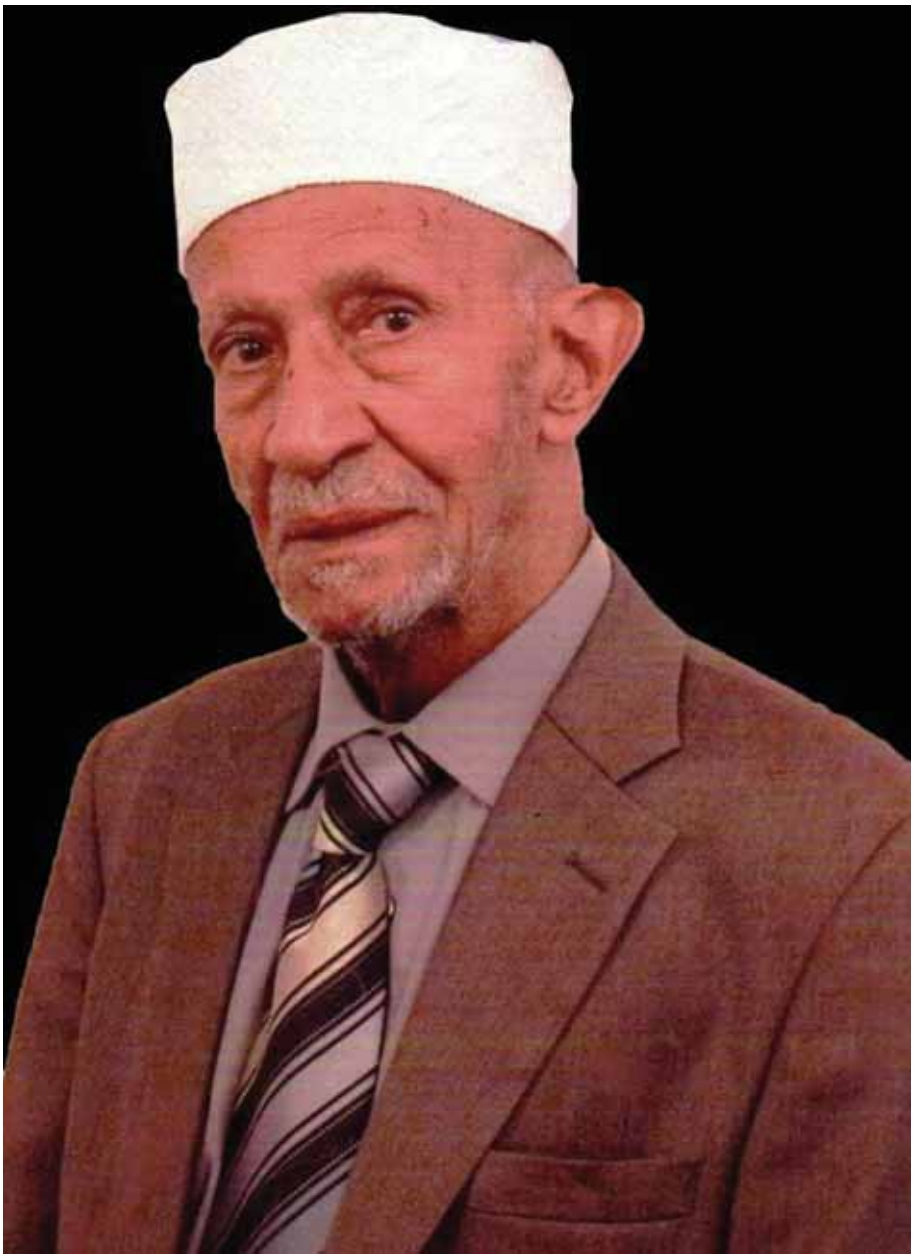

صورة شخصية عام 2017

نص الميثاق الوطني المقدس لثورة اليمن عام 1367هـ - 1948م[1]

لما صارت أحوال اليمن منحطة إلى حد بعيد في أمور الدين والدنيا، بسبب الاستبداد والأنانية اللذين اشتهر بهما الإمام يحيى بن حميد الدين، حتى صار الغرض المطلوب من الإمامة معدوما في كل ناحية، ولم يبق غير مظاهر خادعة كاذبة، لا تتفق مع موجبات الشرع الشّريف، ولا تضمنُ شيئا من الإصلاح الذي يوجبه الدين في الحال، ولا يصونُ اليمن من أسوأ العواقب في الاستقبال. وقياما بالواجب لله تعالى وللمسلمين، وطلبا للسلامة في الدنيا والدين من العقوبة من الله سبحانه وتعالى، ولحفظ شرف الدين والاستقلال.

أجمع ممثلو الشعب اليمني على اختلاف طبقاتهم في هيئة مؤتمر، للنظر في وضع النظام الشرعي الصالح، وإقامة من ينفذه، ويحفظ الأمن، ويضبط مصالح الأمة، ويقوم بكل واجب ديني ودنيوي لليمن وأهله عند وفاة الإمام الحالي، فقرروا الآن بالإجماع على ما يأتي:

المادة 1: مبايعة سيادة السيد «عبدالله الوزير»، لما اشتُهرَ به من علم وفضل ومنزلة عالية في نفوس الناس الآن، مبايعة دينيّة ناجزة، إماما شرعيّا شورويا دستوريا، على نحو ما تسيرُ به أرقى الأمم اليوم في العالم المتحضر، فيما لا يخالفُ أدنى مخالفة التعاليم الإسلاميّة السمحة الصحيحة.

المادة 2: كانت البيعة من ممثلي الشعب اليمني، لحضرة صاحب السّيادة المشار إليه على الشروط المقدسة الآتية:

1. العمل في كل قول وفعل بما تضمنه القرآن الكريم والسنة النبوية على صاحبها وآله أفضل الصَّلاة والتسليم، وما كان عليه السّلف الصالح، رضوان الله عليهم.

(1) حاولت البحث عن أصل الميثاق الوطني المقدس الموقع من جميع من ذُكِر فيه، أو صورة منه، ولكن تعذر العثور على ذلك.

2. يكون حضرته هو الإمام الشرعي، ورئيس الدولة اليمانية، ويكون له الحق الكامل الذي يتمتع به الإمام المحق الملتزم بتنفيذ هذا الميثاق، والشخصيّة التي لسائر الملوك وسائر رؤساء الدول الحرة المستقلة في العالم.
3. لا تصدر جميع مراسيم الدولة وجميع الأحكام في المحاكم الشرعية إلا باسمه .
4. لا تتم أي معاهدة مع الحكومات الأخرى إلا بموافقته وتحت إمضائه .
5. له الحق في الإشراف على مجلس الشورى، وعلى مجلس الوزراء، والاقتراح للنظر في كل ما يريدُ من مشروعات على اختلاف أنواعها .
6. له الحق في الإشراف على أموال الدولة ومناقشة أي شخص ذي علاقة بها .
7. له السمع والطاعة في المنشط والمكره من كل فرد داخل نظام هذه البيعة الجارية على العمل بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وعلى ما كان عليه السلف الصالح، وعلى العمل بكل تحسين يقبله الشرع الشريف، له في ذلك مادام متمشيا على هذه البيعة، ملتزما بهذا الميثاق، ساعيا إلى الغاية المقصودة من ذلك بكل سرعة ممكنة.

المادة 3: يكونُ نظامُ الحكم شورويا دستوريا، بما لا يخالفُ الشريعة السّمحة الصّحيحة من كتاب الله وسنة رسوله.

المادة 4: يقوم على وضع الدستور اليمني لجنة خاصّة، يعينها مجلس الشورى من أهل الكفاءة والصّلاح علما وعملا، ويجب أن تستعين في ذلك بالجامعة العربيّة وحكوماتها والعبقريين من رجالاتها، ثم يعرض على الإمام ما يقررونه ليحيله حالا إلى الجمعيّة التأسيسية.

المادة 5: بعد ما تضع اللجنة هيكل الدستور بمواده المفصّلة يجب أن يرفع إلى الإمام، ليحيله على الجمعيّة التأسيسية، لتنظر فيه وتناقشه بالأكثرية، وفي هذه الحالة يُعرض مرة أخرى على الإمام ليطلع على ما فيه، ويقرر ما اتضح له صلاحيته،

وله الحق في أن يأمرَ بإعادة النظر فيما عدا ذلك؛ مبينا أوجه النقص فيه، وعلى الجمعيّة أن توالي اهتمامها بدرس ذلك على ضوء التعاليم الإسلامية، وبعد ذلك ترفعه إليه أخيرا، مصحوبا بمستندات ما قررته الأكثرية، ويصبح حينئذ واجب التنفيذ والتوقيع.

المادة 6: يكون ضمن أعضاء الجمعيّة التأسيسية الأساسيين أعضاء مجلس الشورى الذي سينص عليه فيما بعد.

المادة 7: مجلس الشورى المشار إليه هو الذي يضع قانونا لانتخابهم إذا قرروا طريقة الانتخاب، أو بتعيينهم بالاشتراك مع حضرة الإمام إن رأى طريق التعيين، على أن يكون مفهوما من الآن في حالة الانتخاب ما يأتي:

1. أن يكون لكل يمني ذكر بالغ من العمر 30 سنة غير محكوم عليه شرعا بالإجرام حق الانتخاب والترشيح .
2. ألا يقل ممثلي المدن على الثلثين .
3. أن تكون القبائل والقضوات ممثلة .
4. أن يكون للمهاجرين اليمنيين في أي بلد يوجدون فيه حق إرسال ممثليهم في المجلس، إذا كان فيه ثلاثة آلاف فأكثر، تتوفر فيهم شروط الانتخاب، وإذا كثروا يكون لهم على كل ثلاثة آلاف فأكثر تتوفر فيهم شروط الانتخاب ممثل واحد، وعلى الكسور مهما قلَّت ممثل واحد.

المادة 8: بما أن دعوة جمعية تأسيسيّة تتعذر الآن، وأن وضع الدستور وتحديد المسئوليات الدائمة إنما هو من اختصاصها فإلى أن يتيسر ذلك يجب أن يكون تعيين مجلس مؤقت يُسمى مجلس الشورى.

المادة 9: تكون صلاحية المجلس المشار إليه المؤقتة ما يلي:

1. القيام بالمهمات المشار إليها في المواد السابقة .
2. القيام بوضع القوانين المؤقتة، وضعا لا يخالف الشريعة، على أن يُعمل بها حتى تصدق الهيئة التأسيسية على الدستور وحينئذ تقر أو تلغى .
3. يضع ميزانية الدولة للفترة المؤقتة .

4. يصادق على المعاهدات ويرفضها، وعلى الإمام ألا يبرم أية معاهدات إلا إذا صادقَ عليها أكثرية هذا المجلس، وعليه ألا يعزل وزيرا، أو مديرا، أو أمير لواء، أو موظفا هو عضو في مجلس الشورى في المدة المؤقتة قبل وضع الدستور إلا بموجب عزله بحكم الشرع، بعد تقرير وجوب ذلك من العلماء أهل الصلاح في مجلس الشورى، أو لسبب آخر يتفق عليه أكثر هذا المجلس.

المادة 10: يتألف مجلس الشورى من سبعين عضوا منهم الذين سيذكرون، إمّا بأوصافهم أو بأشخاصهم، والباقي يتفق على تعيينهم مجلس الوزراء وحضرة الإمام، والأعضاء المعينون من الآن هم:

1. أعضاء مجلس الوزراء .
2. مديرو الوزارات .
3. المستشارون العموميون .
4. القائمة -3- التي أُصطلِح على تسميتها «قائمة الموظفين الشوريين»، المرفقة بهذا، والتي ستلي مع بقية القوائم، كلٌّ هؤلاء يكونون أعضاء في مجلس الشورى المؤقت بحكم وظائفهم.

المادة 11: يتألفُ مجلس الوزراء على النحو الآتي في القائمة المرفقة رقم (1).

المادة 12: تتألف هيئة مديري الوزارات على النحو الآتي في القائمة المرفقة رقم (2).

المادة 13: تتألف هيئة الموظفين الشورويين على النحو الآتي في القائمة رقم (3).

المادة 14: تنتهي مهمة مجلس الشورى المؤقت بمجرد انتهائه من وضع الدستور ودعوة الجمعيّة التأسيسية للانعقاد، وفي هذه الحالة يتحول أعضاؤه من غير أي إجراء جديد إلى أعضاء في الجمعيّة التأسيسيّة كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

المادة 15: بمجرد الانتهاء من إقرار الدستور يجبُ على الحكومة القائمة أن

تقدم استقالتها إلى حضرة جلالة الإمام، وعليه هو أن يدعوَ من يشاءُ لتأليف حكومة جديدة، حسب توصيات الدستور المشار إليه آنفا.

المادة 16: عند تأليف الحكومة الجديدة يجبُ أن تجتمع الجمعيّة التأسيسية فورا للغرض الآتي:

بما أنّ اليمن لم تتهيأ بعد طباعها للمعارك الانتخابية، وليس من مصلحتها ذلك في أول عهدها بالدستور فلأعضاء الجمعيّة التأسيسية أن يتحولوا من غير إجراء جديد إلى أعضاء في الهيئة التأسيسية الشرعية الجديدة التي سوف تسمى «مجلس النواب» أو غير ذلك من الأسماء، وذلك لدورة واحدة فقط لعدد السّنوات التي سيحددها الدستور، وليكن ذلك بشرطين اثنين:

1. ألا يرى أكثرية الأعضاء والإمام غير ذلك.
2. ألا يكون من الشعب اعتراض ظاهر معتبر.

المادة 17: بما أن اختصاصات المسئولين للفترة المؤقتة لم تفصّل في هذا الميثاق تفصيلا كاملا، فيجب فيما عدا ما نص عليه فعلا، أن تكون اختصاصاتُ الجميع كما هو الحال في مصر والعراق بين الملك والحكومة والمجلس النيابي، على أنه يجب في الوقت نفسه المبادرة إلى وضع الدستور اليمني في مدة لا تزيد عن سنة واحدة لتستقر الأمور نهائيا.

المادة 18: يشرع في تأسيس حرس وطني في الحال من الشباب المثقف وغيرهم، للاستعانة بهم على حفظ الأمن وتنوير الأفكار، ويكون رئيسهم هو مدير وزارة الدفاع ووكيله مدير وزارة الداخلية، ويتبعان معا رئاسة مجلس الوزراء، وتقدر لهم معاشات محترمة، على أن تقطع مجرد ما يسرحون عندما يتم الاستقرار.

المادة 19: تبليغ الجامعة العربيّة ودولها حالا بالعهد الجديد، ويُطلب إلى تلك الدول الشقيقة أن تبعثَ للحكومة اليمنيّة الجديدة كل منها، أولا عددا من الطائرات للاستعانة بها على حفظ الأمن، وعلى سبيل الاستعارة أو الإيجار لمدة قصيرة. ثانيا: يطلب منها حالا، وبإلحاح انتداب خبراء، للاستعانة بهم على تنظيم جميعِ أنواع الإدارات الحكومية.

المادة 20: تُؤلف حالا لجنة تسمى اللجنة الماليّة، لضبط مالية الدولة وحصرها، ويكون من أعضائها رئيس مجلس الوزراء، ووزير المالية، ووزير العدل، ووزير الداخلية، ورئيس مجلس الشورى، ووكيله، ومستشار الدولة العام وأعضاء آخرين يجوز أن يكونوا من الوزراء وغيرهم وتعينهم الحكومة، وتكون اللجنة تحت إشراف حضرة الإمام، ويكون الجميع مسئولين بالتضامن عن ماليّة الدولة حتى تنتظم الأحوال ويعين ديوان محاسبة على النحو الموجود بمصر وغيرها، ويخلى طرف أعضاء اللجنة وتحل نهائيا.

المادة 21: إذا ثبت على شخص مهما علت منزلته اختلاس شيء من أموال الدولة أو محاولته ذلك؛ سواء كان بالانفراد أو بالاشتراك مع آخرين فإنه يُحاكم أمام مجلس الشورى، ويجب أن تُحدد عقوبتُه بمُدد قاسية وعقوبة حاسمة، مما يجيزُه الشرع المختص، ويقدمه للنظر فيه والموافقة عليه أو الأمر بإعادة النظر فيه.

المادة 23: حضرة الإمام: يلقب بـ «صاحب الجلالة الإمام» و«الملك»، باعتبار الأوضاع.

المادة 24: ويلقب رئيس الوزراء بـ «حضرة صاحب الدولة» والوزراء ومستشارو الدولة بـ «حضرة صاحب المعالي».

المادة 25: يكون للدولة مستشارون عموميون وخصوصيون؛ أمّا الأولون فيكون لهم درجة «وزير ممتاز»، ويكون لهم حضورُ جلساتِ مجلس الوزراء، ويكونون أعضاء في مجلس الشُّورى، ولا يزيد عددهم على خمسة؛ وأما الآخرون فيكونون يمنيين، ويكون عددهم حسب حاجة الدولة، وتحدد الحكومة درجتهم وحقوقهم وواجباتهم، ويلقب المستشار العام «بحضرة صاحب المعالي المستشار العام للدولة اليمانية»، ويعين أول مستشار عام للدولة «حضرة صاحب المعالي[1] ....». والباقون تعينهم الحكومة بموافقة الإمام فيما بعد وكلما دعت الحاجة إلى ذلك.

المادة 26: يجب الإسراع إلى تحسين حالة الجيش الذي هو رمز الأمة وفخارها بأن تُزاد مرتبات كل فرد منهم وضابط وآمر إلى الدرجة التي تضمن للجندي اليمني من الاعتبارات ما يعطى لسائر الجيوش الحديثة من الملابس والتجهيزات وغيرها.

الـمادة 27: يجب الإسراع إلى إزالة الظلم والطغيان عن الرعايا في طريقة أخذ الواجبات وإسقاط البواقي الكاذبة.

الـمادة 28: يجب القضاء على روح الرشوة والـمحسوبية في الدولة، وعدها من الـخيانات الكبرى، مع إقامة نظام حديث كامل في جميع دوائر الـحكومة، يطارد الفوضى ويمنع التلاعب بمصالـح الأمة ويكفل راحة الـموظفين.

الـمادة 29: تصانُ أموالُ الناس جميعا وأعراضُهم وأرواحُهم إلا في أمر شرعي، ويصير أفراد الشعب اليمني في درجة واحدة من حيث الـمساواة الـمطلقة إلا ما كان للمواهب والأعمال، ويكون الكل تحت حكم الشريعة السمحة الصّحيحة، وتجري أحكامها على الصغير والكبير بدون فارق.

الـمادة 30: تكفل حرية الرأي والكلام والكتابة والاجتماع في حدود الأمن والقوانين.

الـمادة 31: يجب تأسيس مجالس للألوية والبلديات على نحو ما هو موجود في البلدان العربية.

الـمادة 32: يجبُ العمل على محاربة الـجهل والفقر والـمرض في غير هوادة، وبكل ما تسمح به وسائل الدولة، والعمل بأسرع ما يمكن على تيسير أسباب الـمواصلات، وإنعاش الزراعة التي هي أساس اقتصاديات اليمن.

الـمادة 33: يجب الاتصال بالعالـم الـمتمدن بواسطة السلك الدبلوماسي والقنصلي لفائدة اليمن خاصّة، والتعاون على إسعاد الـجنس البشري عامة، عملا بتعاليم ديننا وتقاليدنا العربية.

الـمادة 34: يكون تعيين الـممثلين للدولة في الـخارج باقتراح وزير الـخارجية، وتقديمه للإمام من مجلس الوزراء للنظر فيه والـموافقة عليه.

الـمادة 35: يجب الـمبادرة إلى تعيين ممثلين سياسيين بأسرع ما يمكن في البلاد العربيّة الشقيقة، وينبغي البرهان على التعاون مع الـجامعة العربيّة إلى أقصى حد ممكن.

الـمادة 36: يجب الضرب على يد كل من تحدثه نفسه بالتعرض لإرادة الأمة، بإحداث أي سبب يخل بالأمن العام، أو يسبب أدنى ضرر للدولة في الداخل والـخارج.

الـمادة 37: تجبُ العناية التامة بالـمهاجرين اليمنيين خارج البلاد، والعمل على إعادة من يمكن أن تنتفع به البلاد في الداخل.

الـمادة 38: بما أن التركة التي خلفتها حكومة العهد الـماضي ثقيلة ومعقدة تقتضي وقتا ومجهودا جبارا، فالـحكومة تهيبُ بالشعب اليماني أن يلتزم الهدوء والسكينة، وأن يتذرع بالصبر والتضحية في سبيل الـمجد وإقامة عهد جديد وسعيد.

الـمادة 39: يسمى هذا النظام «الـميثاق الوطني الـمقدس»، ويوافق الـجميع على أن من خان، أو يخون أو يحاول الـخيانة بأي معنى من معانيه بنية سيئة يكون خائنا لله والـمسلمين وتجرى عليه الأحكام اللائقة به.

ملحق الـميثاق الـمقدس

الـمادة1: يكون الطلب بإلحاح من فضيلة الأستاذ الفضيل الورتلاني الـمعروف عندنا بفضائل يقدرها له الإمام والـمأموم، أن يضيف إلى سلسلة أعماله الـمشكورة قبوله لأن يكون مستشارا عاما للدولة من الـمستشارين العموميين الـمنصوص عليهم في الـمادة (25) من هذا الـميثاق.

الـمادة2: من تبين عنه من أفراد أسرة الإمام يحيى قبوله رغبة الأمة الـممثلة في هذا الـميثاق والتزم في كل ما جاء فيه، فله ما لأمثاله من أبناء الأمة، وعليه ما على أمثاله أيضا.

الـمادة3: يكون تعيين القاضي عبدالله بن حسين العمري وزير دولة.

الـمادة4: تعتني حكومة العهد الـجديد بمكافأة الأحرار والوطنيين الذين ضحُّوا بأموالهم وجهودهم في سبيل خدمة الشعب اليمني الذي يقدر لهم هذه التضحيات الكريمة، وبهذا يتم الـملحق، وهو أربع مواد، والله ولي الأمر كله وبيده التوفيق.

القوائم

القائمة (1) مجلس الوزراء للحكومة اليمنية

السيد علي بن عبدالله الوزير	رئيس مجلس الوزراء
السيد حسين بن محمد الكبسي	نائب رئيس الوزراء ووزير الـخارجية
الشيخ محمد بن أحمد نعمان	وزير الداخلية
السيد حسين بن علي عبد القادر	وزير الدفاع
السيد عبد الرحمن بن حسين الشامي	وزير الشئون الاجتماعية
القاضي محمد راغب بك	مستشار عام
الشيخ عبد الوهاب نعمان	وزير الصحة
السيد علي بن حمود شرف الدين	وزير العدل
القاضي أحمد بن أحمد الـجرافي	وزير الاقتصاد والـمناجم
الـحاج الـخادم بن أحمد غالب الوجيه	وزير الـمالية
السيد عبد القادر بن عبدالله	وزير الأوقاف
القاضي محمد محمود الزبيري	وزير الـمعارف
السيد أحمد بن أحمد الـمطاع	وزير التجارة والصناعة
الأستاذ أحمد محمد نعمان	وزير الزراعة
السيد حسين بن علي الويسي	وزير الـمواصلات
السيد علي بن إبراهيم	وزير الأشغال
الأمير علي بن يحيى حميد الدين	وزير دوله
القاضي عبدالله عبدالإله الأغبري	وزير دوله
الشيخ علي بن محسن باشا	وزير دوله

القائمة 2 مديرو الوزارات

السيد محمد بن حسين عبد القادر	مدير وزارة العدل
السيد زيد بن علي الـموشكي	مدير وزارة الداخلية
الأستاذ محيي الدين العنسي	مدير وزارة الـخارجية
السيد أحمد بن محمد بن أحمد باشا	مدير وزارة الزراعة

الأستاذ أحمد بن حسن الـحورش	مدير وزارة الـمعارف
الشيخ محمد صالـح الـمسمري	مدير وزارة الشئون الاجتماعية
الشيخ أحمد بن قاسم العنسي	مدير وزارة الـمالية
الشيخ ناشر عبد الرحمن العريقي	مدير وزارة الصحة
السيد يحيى بن أحمد زبارة	مدير وزارة الـمواصلات
الـحاج عبدالله حسن السنيدار	مدير وزارة الأشغال
الشيخ عبد العزيز منصور بن نصر	مدير وزارة الأوقاف
الشيخ محمد مكي بن يحيى زكريا	مدير وزارة الاقتصاد والـمناجم
الرئيس جمال جميل	مدير وزارة الدفاع

القائمة 3 الـموظفون الشورويون

الأمير إبراهيم بن يحيى حميد الدين	رئيس مجلس الشورى
الشيخ حسن الدعيس	وكيل أول
القاضي عبد الرحمن الإرياني	سكرتير أول لمجلس الشورى
القاضي محمد بن أحمد الـجرافي	سكرتير ثاني لمجلس الشورى
الأستاذ أحمد البراق	مدير مكتب رئيس الوزراء
السيد العلامة أحمد الكحلاني	رئيس هيئة كبار العلماء
السيد محمد بن محمد زبارة	وكيل هيئة كبار العلماء
السيد قاسم الوجيه	الـحاكم الأول
السيد محمد يحيى الذاري	الـحاكم الثاني
السيد يحيى بن محمد عباس	رئيس الاستئناف
القاضي محمد بن أحمد الـحجري	رئيس ديوان الـمحاسبة
الشيخ عبدالله عثمان	مدير الأمن العام
عبدالله عبد الوهاب نعمان	سكرتير الأمن العام
القاضي أحمد بن علي العنسي	مدير دار الكتب
السيد عبدالله بن علي الوزير	مدير الدعاية والنشر
السيد محمد أحمد الـمطاع	وكيل الدعاية والنشر
السيد أحمد بن محمد الشامي	سكرتير مجلس الوزراء

السيد محمد بن محمد بن إسماعيل	سكرتير الشئون الاجتماعية
السيد أحمد بن عبد الرحمن الشامي	مدير أملاك الـحكومة
القاضي حسين بن أحمد السياغي	وكيل أملاك الـحكومة
الصفي أحمد محبوب	رئيس هيئة الأمر بالـمعروف والنهي عن الـمنكر
القاضي عبدالله الشماحي	وكيل للهيئة
الـحاج علي محمد السنيدار	مدير جمارك
الشيخ جازم الـحروي	مدير جمارك تعز
القاضي عبد السلام صبرة	مدير بلدية صنعاء
الأستاذ زيد عنان	مدير إدارة الـمهاجرين
القاضي يحيى السياغي	مفتش وزارة العدل
السيد حسين الـحبشي	مفتش وزارة التجارة والصناعة
الـحاج عزيز يعني	رئيس الـحرس الـملكي

القائمة 4 كبار الموظفين غير الشوريين

القاضي عبدالله حسين العمري	وزير دولة
السيد زيد عقبات	محافظ صنعاء وأمير لوائها
السيد محمد بن أحمد الوزير	أمير لواء عمران
السيد محمد بن حسن الوادعي	أمير لواء الشام
السيد حسين الـحوثي	أمير لواء حجه
القاضي حسين بن علي الـحلالي	أمير لواء الـحديدة
السيد محمد بن أحمد باشا	أمير لواء تعز
الشيخ علي بن محمد نعمان	أمير لواء رداع والبيضاء
القاضي محمد بن عبدالله الشّامي	أمير لواء إب

انتهى نص الـميثاق الوطني الـمقدس

نص البرقيات بين الإمام أحمد والملك سعود لاعتقال محمد عبد اللّه الفسيّل

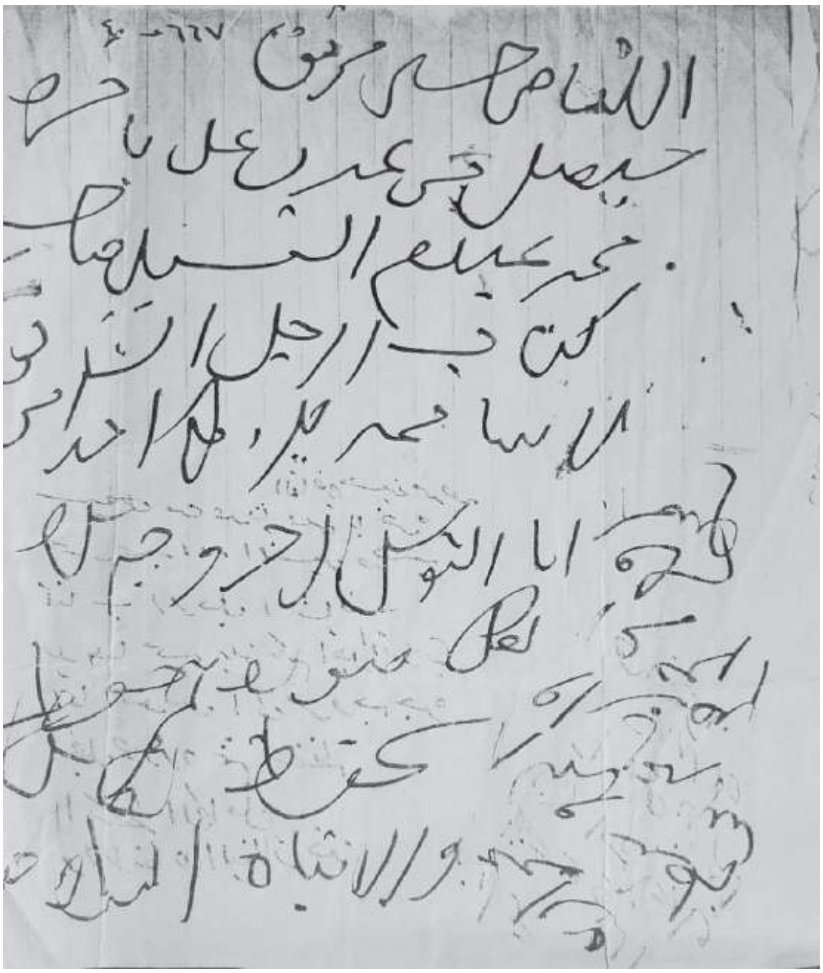

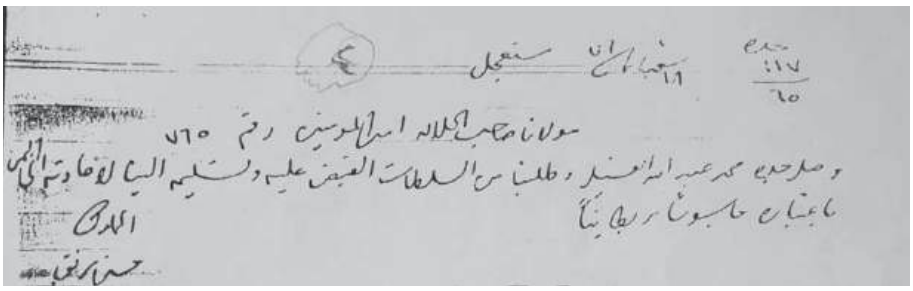

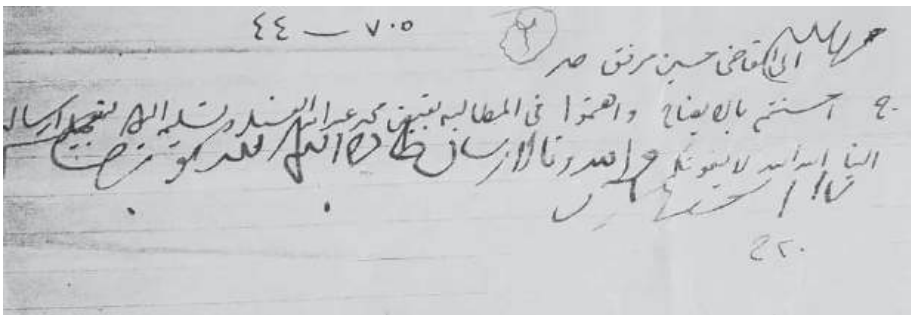

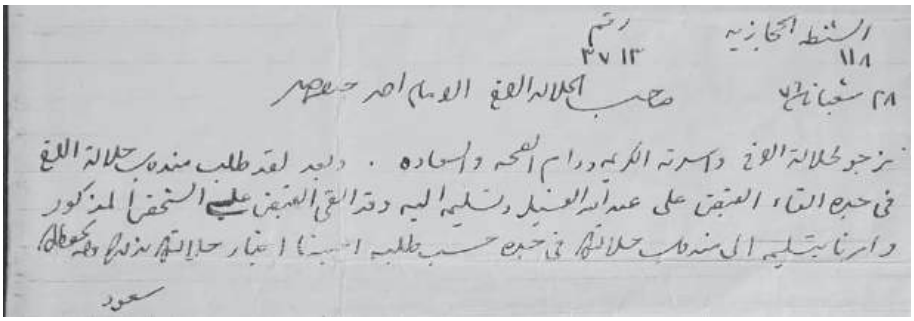

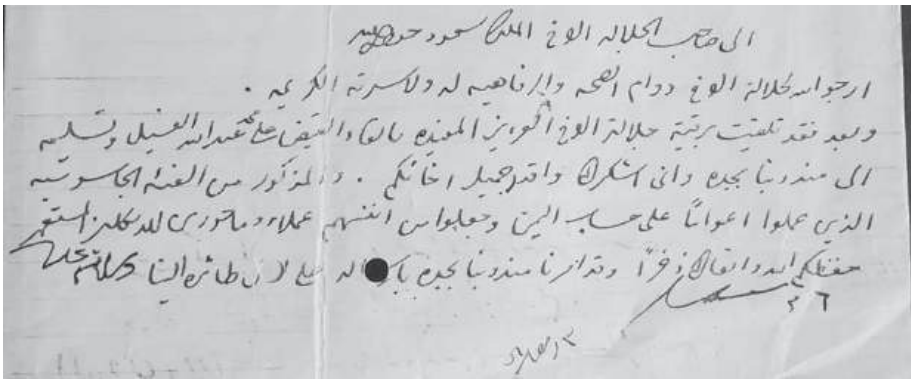

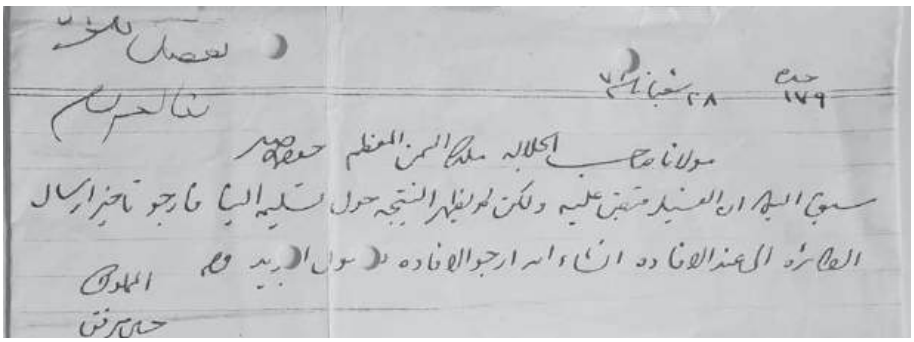

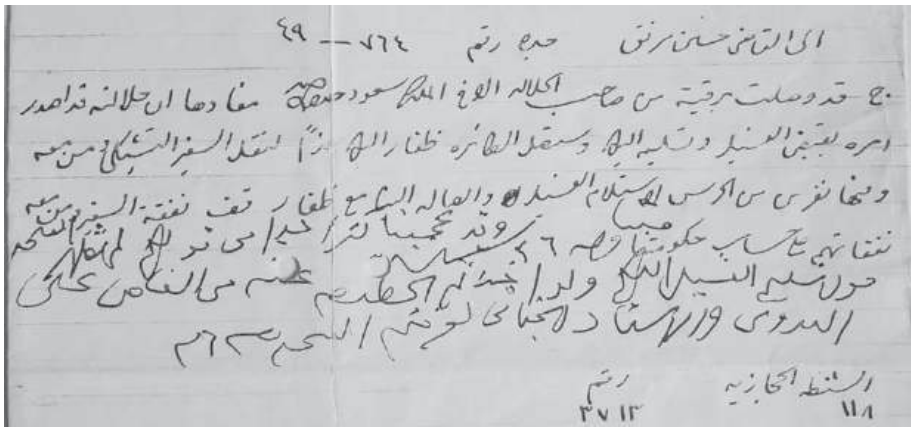

الى القاضي حسن عرفي جده رقم ٧٦٤ — ٤٩

ج قد وصلت برقية من صاحب الجلالة الملك سعود حفظه الله مفادها ان جلالته قد اصدر امره بتعيين الفنيل وتاليه الجو وسيقل الطائره ظفار الجمعه القادم بنقل السفير التشيكي ومن معه ونحن نرجو من ادارتكم استلام الفنيل والجو الجمعه ظفار وقف نقله السفير ومن معه ننتظر تهيئ حسب حكومتكم ٢٦ وقد تحجبنا تقرير جده الى نود الجو الجمعه حول سلامة السير الليل ولد ايضا نرجو اخطارنا عنه ما لدى الناس حالي البدوي والاستعداد الجمعه الموعد المحدد ٢٦

السلطة الحجازية ١١٨ رقم ٣٧١٣

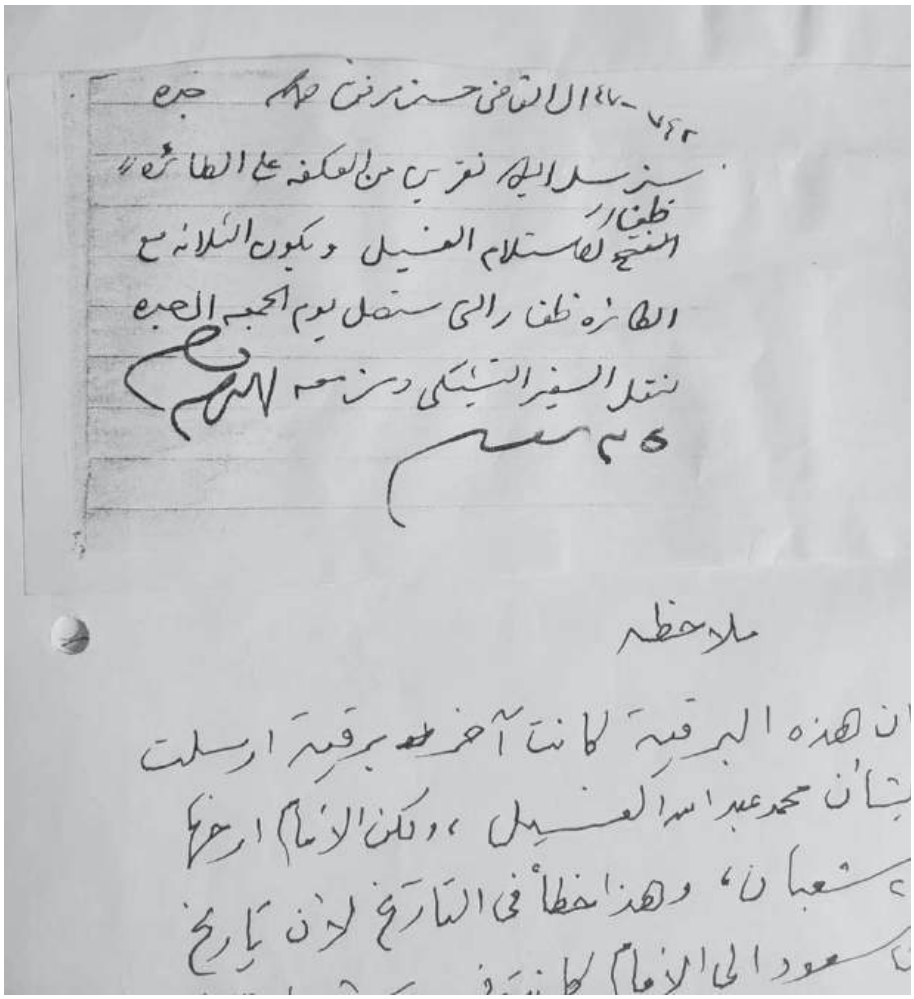

٧٤٢ — ٤٧ الى القاضي حسن عرفي جده

سيرسل اليكم قريبا من العكفه على الطائره ظفار المنتج لاستلام الفنيل ويكون الثلاثه مع الطائره ظفار الى ستصل يوم الجمعه الصبح لنقل السفير التشيكي ومن معه

ملاحظه

ان هذه البرقيه كانت آخر برقيه ارسلت بشأن محمد عبد الله الفنيل ، ولكن الامام ارخها شعبان ، وهذا خطأ في التاريخ لان تاريخ سعود الى الامام كانت

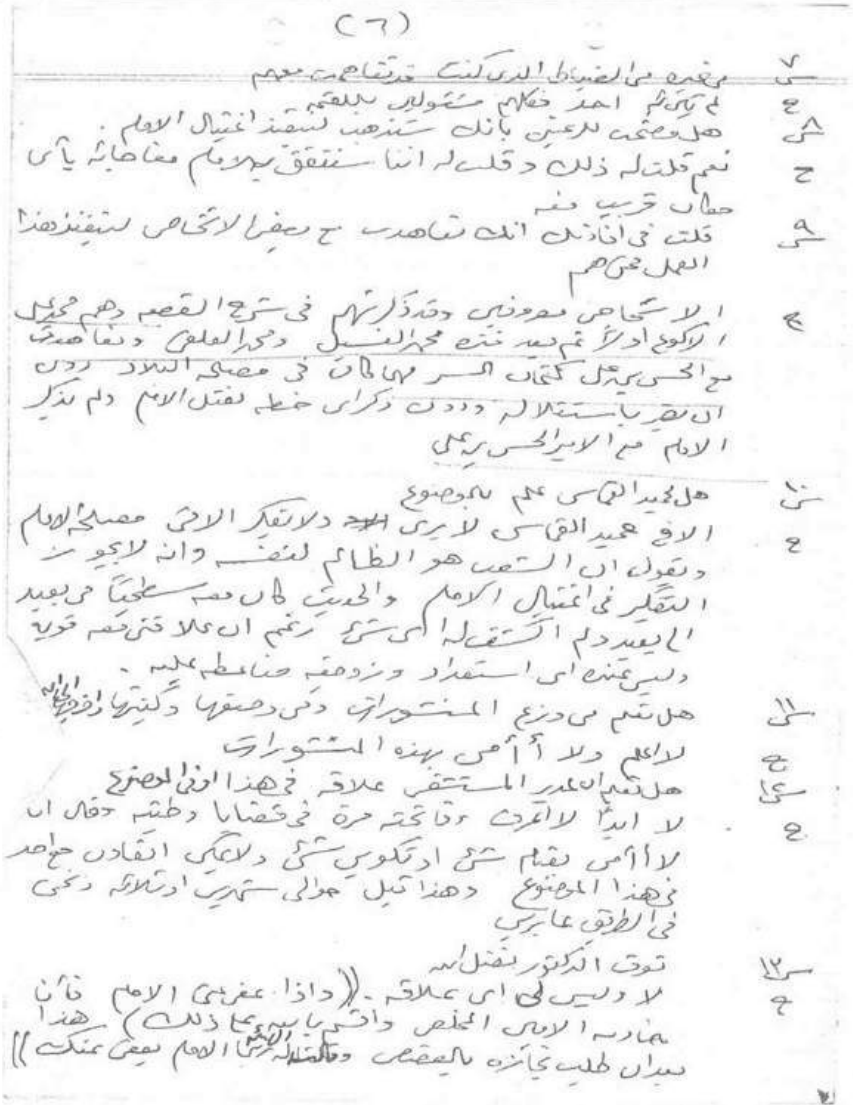

جانب من محضر التحقيقات مع الشهيد عبداللّه اللقية بعد محاولة اغتيال الإمام أحمد عام 1961، وقد ورد اسمي ضمن المحرّضين

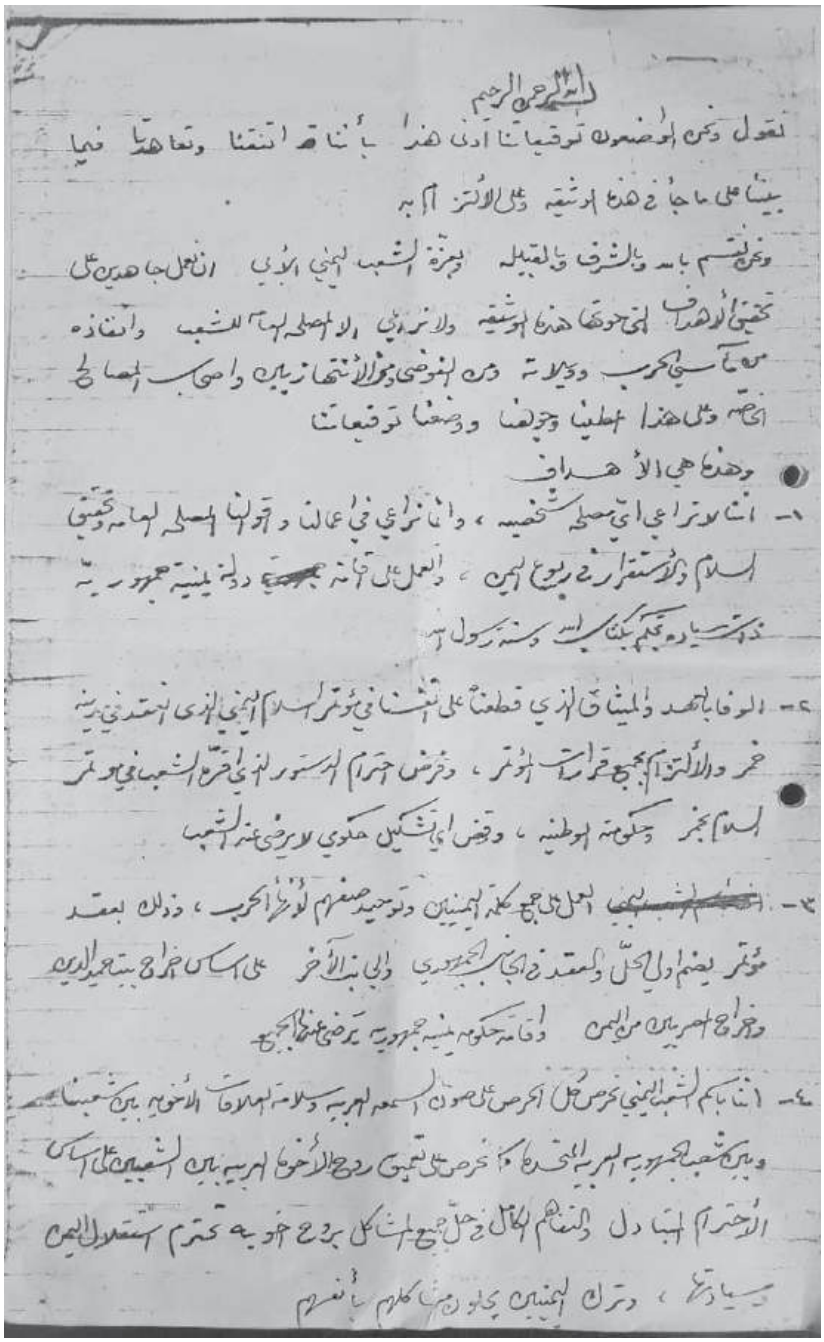

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن الموقعون توقيعاتنا أدناه نشهد بأننا قد اتفقنا وتعاهدنا فيما بيننا على ما جاء في هذه الوثيقة وعلى الالتزام به.

ونحن نقسم بالله وبالشرف والعقيدة وبعزة الشعب اليمني الأبي أن نعمل جاهدين على تحقيق الأهداف التي حوتها هذه الوثيقة ولا نرى إلا المصلحة العامة للشعب وأن ننفذه مهما كلفنا من تضحيات وعلى الرغم من الظروف والصعاب التي قد تعترض طريقنا.

وهذه هي الأهداف

١- أن لا نرى إلا المصلحة العامة للشعب وتحقيق السلام والاستقرار في ربوع اليمن، والعمل على قيام دولة يمنية جمهورية ذات سيادة تحكم بكتاب الله وسنة رسوله.

٢- الوفاء بالعهد والميثاق الذي قطعناه على أنفسنا في مؤتمر الإسلام اليمني الذي انعقد في مدينة خمر والالتزام بجميع قرارات المؤتمر، ورفض جميع الدساتير التي قررها الشعب في مؤتمر الإسلام بخمر وحكومته الوطنية، ورفض أي تشكيل حكومي لا يرضى عنه الشعب.

٣- العمل على جمع كلمة اليمنيين وتوحيد صفوفهم لتحرير الجزء المحتل من اليمن، وذلك بعقد مؤتمر يضم أهل الحل والعقد في الجزء المحرر وفي بلاد الاغتراب على أساس خروج جميع المحتلين من اليمن وإقامة حكومة يمنية جمهورية ترضى عنها الجميع.

٤- إننا باسم الشعب اليمني نحرص كل الحرص على صون السمعة العربية وسلامة العلاقات الأخوية بين شعبنا وبين شعب المملكة العربية السعودية كما نحرص على تعميق روح الأخوة العربية بين الشعبين على أساس الاحترام المتبادل والتفاهم الكامل وحل جميع المشاكل بروح أخوية كريمة تحترم استقلال اليمن سيادته، وترك اليمنيين يحلون مشاكلهم بأنفسهم

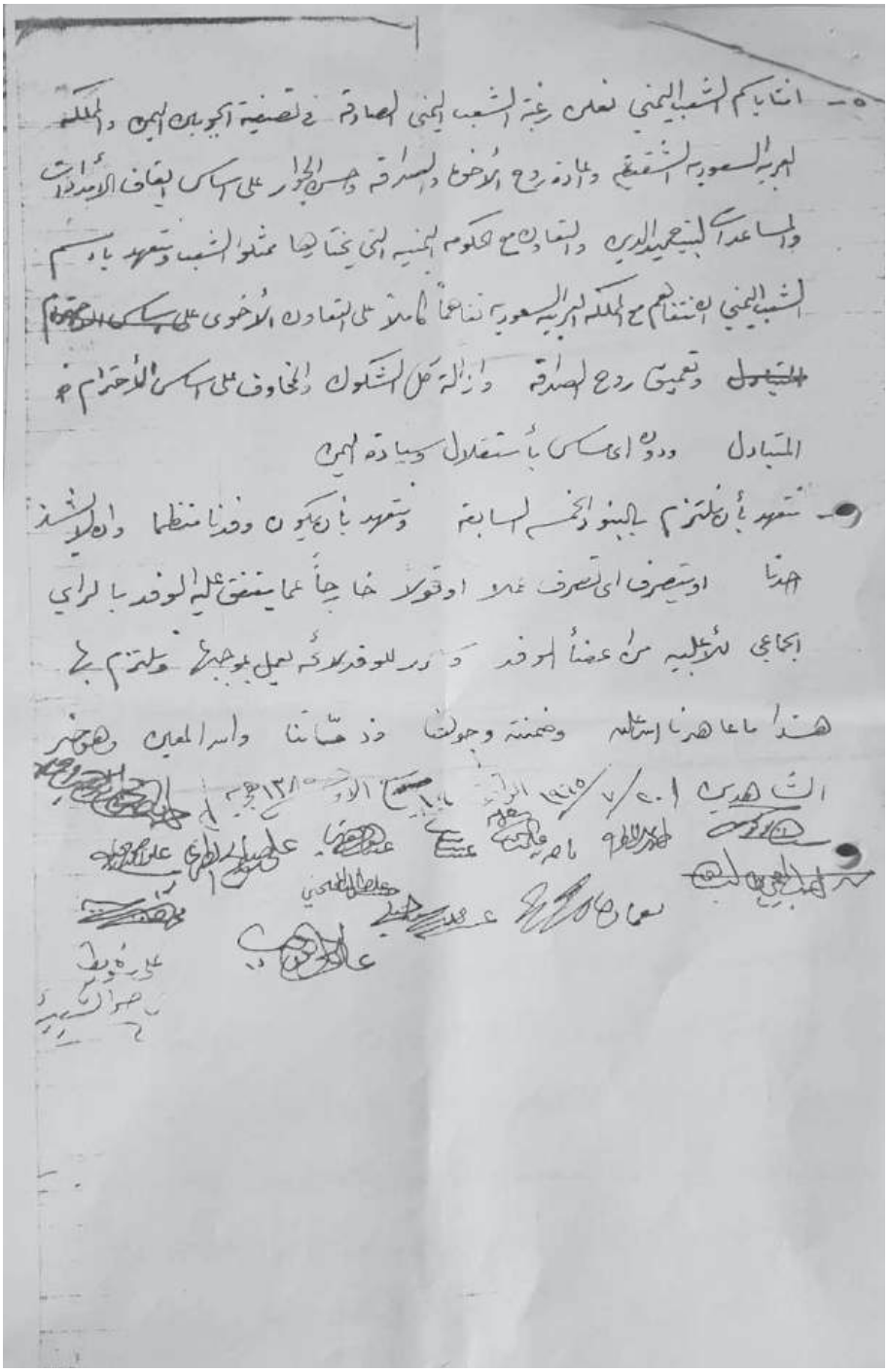

رسالتي إلى الرئيس القاضي عبد الرحمن الإرياني 1971

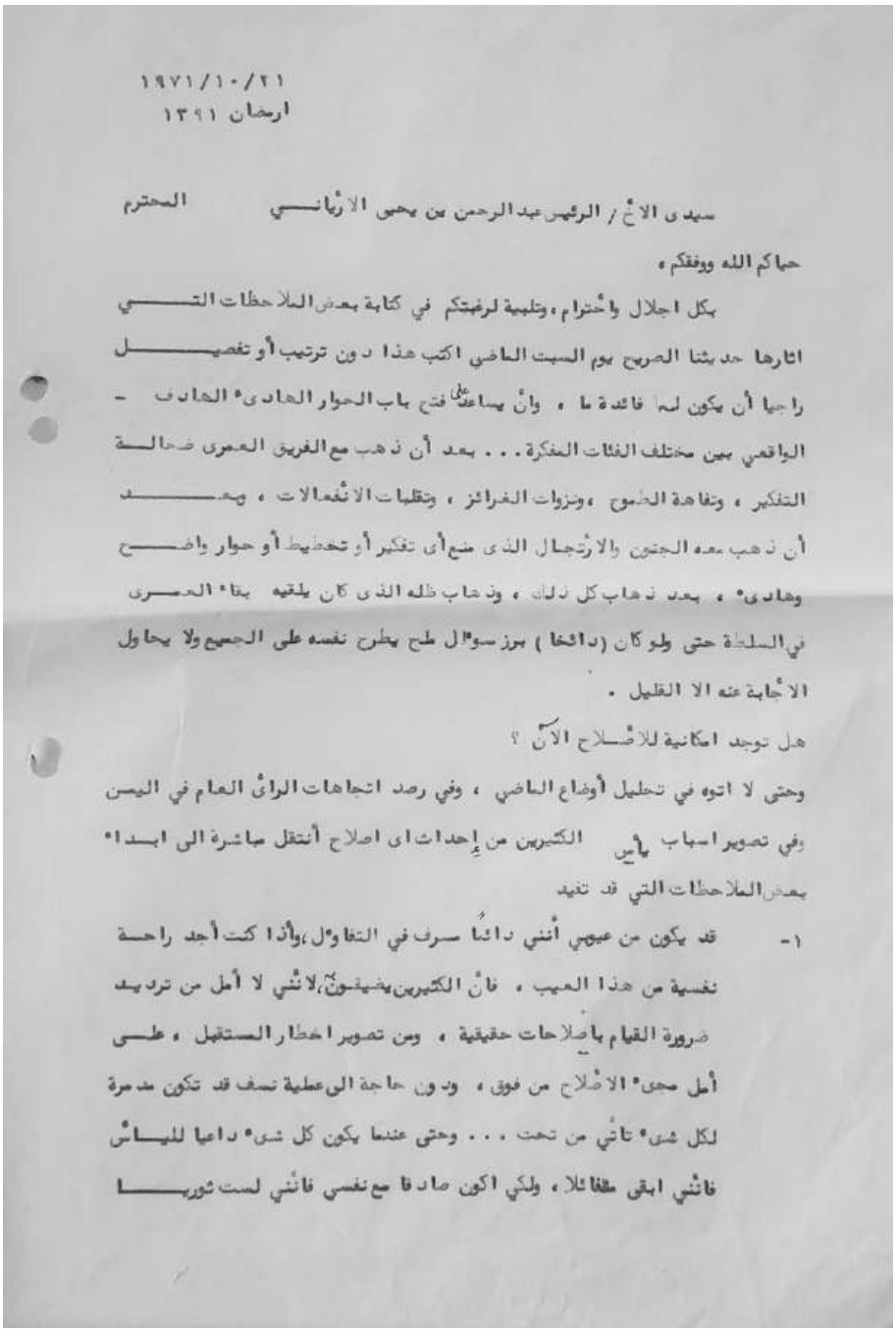

١٩٧١/١٠/٢١
ارحان ١٣٩١

سيدي الأخ / الرئيس عبد الرحمن بن يحيى الارياني المحترم

حياكم الله ووفقكم ،

بكل اجلال واحترام ،وتلبية لرغبتكم في كتابة بعض الملاحظات التي اثارها حديثنا الصريح يوم السبت الماضي اكتب هذا دون ترتيب أو تفصيل راجيا أن يكون لها فائدة ما ، وأن يساعد على فتح باب الحوار الهادئ الهادف - الواقعي بين مختلف الفئات المفكرة . . . بعد أن ذهب مع الغريق العمري ضحالة التفكير ، وتفاهة الطموح ،ونزوات الغرائز ، وتقلبات الانفعالات ، وبعد أن ذهب معه الجنون والارتجال الذي منع أي تفكير أو تخطيط أو حوار واضح وهادئ ، بعد ذهاب كل ذلك ، وذهاب ظله الذي كان يلقيه بقاء العمري في السلطة حتى ولو كان (رائعا) برز سؤال ملح يطرح نفسه على الجميع ولا يحاول الاجابة عنه الا القليل .

هل توجد امكانية للاصلاح الآن ؟

وحتى لا اتوه في تحليل أوضاع الماضي ، وفي رصد اتجاهات الرأي العام في اليمن وفي تصوير اسباب يأس الكثيرين من إحداث اي اصلاح أنتقل مباشرة الى ابداء بعض الملاحظات التي قد تفيد

١- قد يكون من عيوبي أنني دائما مسرف في التفاؤل ،وأذا كنت أجد راحة نفسية من هذا العيب ، فان الكثيرين يضيقون،لانني لا أمل من ترديد ضرورة القيام باصلاحات حقيقية ، ومن تصوير اخطار المستقبل ، على أمل مجيء الاصلاح من فوق ، ودون حاجة الى عملية نسف قد تكون مدمرة لكل شيء تأتي من تحت . . . وحتى عندما يكون كل شيء داعيا لليأس فانني ابقى متفائلا ، ولكي اكون صادقا مع نفسي فانني لست ثوريا

بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة ... أنني أميل الى الحركة الاصلاحية وأومن أنها اسلم واكثر أمنا ... ولاأندفع ثوريا الا مضطرا الى ذلك ... ويكفي أنني بعد كل ما صنعه الامام احمد معي ومع شعبي ، ومع كل ما كان الامام احمد يمثله في شخصه وفي نظامه ، وبعد نجاتي وفراري من السجن في سنة ١٩٦٠ فكرت فعلا أن اكتب الى الامام أو الى ولده البدر اصارحه بالحقائق عسى أن يغير من اسلوبه في الحكم .... أن ذلك نوع من التفاؤل البليد وكنت اعرف ذلك ، ولكني هممت جادا أن اكتب تلك الرسالة لولا أن رصاصات اللقية والعلفي منعتني من الكتابة ... ويكفي أنني رغم معرفتي بمخطط واساليب الحكم الهاشمي ، ورغم معرفتي بما قام به من ممارسات اثمة ادت الى الانفصال السوري ... ورغم يقيني أنه يطلب رأسي ، فقد عدت مع مندوب ((القيادة العربية)) الذي جاء الى مصر لاقناع الشيخ عبدالله حسين بالعودة الى كشف القيادة عدت بعد أن اقتنعني المندوب أن في امكاني التفاهم مع القيادة والعودة الى الشهيد / محمد محمود الزبيري الذي كان في برطانيا جديد لان ((الاجهزة)) بدأت تفهم الحقائق ، فاذا كنت متفائلا مع من يكون التفاؤل معهم ضرب من الجنون فان تفاؤلي مع زملاء السجون ، ورفاق النضال الوطني ومع اصدقاء تربطني بهم اكثر من رابطة ليس شيئا معقولا فحسب ، وانما هو أمر محتوم بفرار نفسه .

هذه المقدمة وسيلة لان اقول النتيجة بصراحة تامة ، وهي أن الكثيرين والكثيرين جدا الذين لا يزالون على اخلاصهم لوطنهم قد يأسوا من امكانية اصلاح الاوضاع في اليمن ... ولكي اكون صريحا اكثر أرجو ياسيدي الرئيس أن تتذكروا الايام القليلة التي حاول الفريق العمري أن يقوم فيها بانقلاب ، لقد كان الشعور العام مهيئا لتاييده لولا أنه مجنون لا يعرف حتى مصلحة نفسه ... هذه هي حقيقة الشعور العام برغم معرفة الجميع من هو العمري ، ولكن السبب هو اليأس العام من اصلاح الاوضاع والكفر العام بكل القائمين بها ، والرغبة العامة في التغيير أو تحريك الجمود ... ولا شك أن أي بادرة جادة تأتي منكم لاصلاح الاوضاع باسلوب بعيد عن الصفقات السياسية ، وبعيد عن لعبة الكراسي

سوف تثير من جديد التفاؤل في نفوس الجميع ، وتجدون التعاون من الجميع شرط تجميد أو اضعاف أو تنحية مراكز القوى ، وتأكدوا أنكم لو ملكتم الشجاعة لوجدتم أنها كالهشيم او كالمور الورق ..

- مشروع رئيس للجمهورية بدلا عن المجلس الجمهوري كان كثيرون يتحمسون له على اعتبار انه يضعكم أمام المسئولية مباشرة ، ولكن الكثير منهم الآن بدأوا - على اقل تقدير - لا يتحمسون للمشروع بعد أن انتشرت في الأوساط أن المسألة لن تعدو لعبة كراسي .... وتهربا من الأسلوب الديمقراطي الذي قد يختار عضوا ليس من نفس الطاقم ، أو على الأقل يرفض ترشيح من يختاره الطاقم... ولا شك أن لعبة الكراسي في الوقت الحاضر لعبة خطرة لأنها تأتي وقد استنفر الوضع جل مبررات وجوده ... وقد تكون هذه اللعبة هي اللعبة الماضية أو اللعبة الأخيرة... ومن الحكمة أن يكون تنفيذ المشروع بداية عهد جديد من الإصلاح البناء ، أو أن يبقى المجلس [illegible] الأسلوب الديمقراطي اختيار عضو جديد دون تدخل أو ضغط أو ممارسة سياسية فاسدة.

٣- بعد ذهاب العمري يبدو الآن أن امكانية الإصلاح متوفرة ... فالوضع القائم يبدو من حيث الشكل وكأنه احسن ما يوجد ، فرئيس الدولة يعتبر خلاصة فكر وتضال الأحرار الأوائل ورئيس الحكومة يعتبر خلاصة فكر وحماس الشباب ، فاذا اتفق هذا وذاك في خطة واحدة - وفكرة واحدة وإرادة واحدة ، تولد الحكم الحديث لليمن ، الذي يمثل روح اليمن الأصيل وطموح اليمن الجديد والذي تتوازن فيه ايجابيا حكمة الشيوخ وحيوية الشباب.

٤- واخطر ما نمر به الآن هو انعدام تصور الحكام لشكل الحكم الذين يريدونه فمهما كان التصور لا يمكن أن تبنى دولة حديثة ، ولكن يمكن أن تجرع ((تجرع)) الأيام حتى يأتي الموت أو حتى تأتي الكارثة .

سيدي الرئيس...

أن الأخوة في الجنوب برغم حداثة السن وبرغم الأنانيات الطائفية ، وبرغم عدم النضوج وبرغم بريق الشعارات المستوردة وبرغم تناقضهم مع واقع بلادهم الا انهم يبنون فعلا دولة لأنهم

يحرفون - أو على الأصح - يتصورون صورة للدولة التي يريدونها أن تحكم مجتمعا يقوم على اسس معينة واضحة لهم . . . دولة اشتراكية شعبية ديمقراطية تحكم مجتمعا يقوم على الصراع الطبقي فهي اشتراكية تقضي على الملكية الخاصة ، وهي شعبية تقضي على تقاليد المجتمع القبلي العشائري السلطيني وهي ديمقراطية تؤمن بدكتاتورية البلوتاريا ، بأن الحرية والديمقراطية لها وخدها عاسئلة في التنظيم ((الحزب)) الجهة القوية أولا وفي الحكومة ثانيا . . . وداخل التنظيم وداخل القيادات والكوادر يوجد ما يسمى بالديمقراطية ، والحرية أما ماعدا ، فانه بعد أما جهلا أو حركة مضادة ، وكلاهما يجب القضاء عليه . . . . . وهكذا وجدنا للأخوان في الجنوب - برغم المراهقة الفكرية والعقائدية - من يخطر لهم اهدافهم ويطورها ويوجد لها الاساس الفكري واسلوب العمل ورأيناهم يمارسون افكارهم طبقا لخطط مرسومة . . يحركون الفلاحين للاستيلاء على الارض وطرد الملاك ، طبقا لخطة محكمة تجعل الفلاحين فعلا طرفا في النزاع وجزءا منه وقوة للسلطة التي تدعمهم ورأيناهم يؤممون الشركات والمؤسسات والعمارات ويؤسسون القطاع العام في التجارة - والصناعة ، والزراعة ، والتموين . . . ورأيناهم يقننون حركتهم على مستوى التنظيم وعلى مستوى الحكومة ورأيناهم يحققون جنسديا ومعنويا ركائز المجتمع العشائري القبلي ، في القطاع المدني والعسكري على السواء ورأيناهم يوجدون فعلا هيبة الدولة واحترام القوانين والقرارات كل ذلك جعلهم يصمدون في الوقت الذي كان الجميع يتوقعون لهم فشلا ذريعا وذليلا . . . . أقول هذا الا برهن على أن المراهقين فكريا وعقائديا كانوا اقدر على تحديد مايريدون فكرا واسلوبا بينما الحكمة والعقل والتجربة الطويلة . . . الطويلة جدا تاهت فكرا واسلوبا ولم تعرف ماتريد . . . وبرغم أني لا أقر فكر واسلوب الاخوان في الجنوب ، وأرى أنه يدمر كل شيء ، ولكنه قد يعجز في النهاية أن يبني شيئا ، الا أن من يعرف ما يريد يحترمه الناس ، وبذلك يجد من يساعده . . . وأنا اعرف أن الكثير من أبناء الشمال وأبناء الجنوب بدأوا يعقدون ثقتهم واحترامهم واملهم في الوضع الشمالي ، ويحترمون برغم الكراهية الوضع في الجنوب ، ذلك أنه يعرف ما يريد . . . وإذا كان مراهقا فان المراهق لابد أن ينضج واذا كان طائشا فانه يمكن بالتجربة والممارسة أن يتزن بالحكمة واذا كان تفكيره

وأسلوبه يتناقض مع الواقع، فأن واقع المجتمعات ليس حجرا لا يمكن تغييره . . . أن واقع المجتمعات مجموعة من العواطف والروابط والعلاقات الاقتصادية والمعيشية ، والتقاليد والعادات والافكار كل هذا يمكن تغييره وخلقه من جديد اذا اتيحت الفرصة لتبديل العلاقات الاقتطاعية في المجتمع ، فاذا تم ذلك فان الواقع الجديد سيكون هو الواقع أما الواقع القديم فانه يصبح مجرد تاريخ .

سيدي الرئيس . . . . . .

هذا استطراد يضعنا أمام عدد من الاسئلة الملحة :-

١- بعد أن أدت ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م مهمتها في طرد الامامة كعقيدة ،وكنظام حكم ، وكانسحاق من حياة وافكار اليمن واليمنيين هل بقي شيء اخر يمكن أن تسميه ثورة .

٢- أعلنت ثورة ٢٦/سبتمبر/سنة ١٩٦٢ أن النظام الجمهوري قد حل محل النظام الملكي ونحن نحارب وندافع من أجل الحفاظ على النظام الجمهوري ،وعلى الاصح من أجل عدم عودة الامامة .

فما هو تصورنا بالطبيعة وشكل ومحتوى هذا النظام . . . ماهو قواعده وأصوله ماهي ضوابطه التي تحكم الجميع . . .وماهي اجهزته كدولة ؟ وماهي اسلوبه كعمل وممارسة وماهي ابعاده كفكر وعقيدة وتنظيم؟

سيدي الرئيس . . . .

أن يحيى بن حسين الذي تسلل الى صعدة قبل اكثر من الف عام بانشاء نظام الامامة عقيدة ، وفكرا ، واصولا ، وفروعا ، واسلوب حكم في اضيق منطقة نائية في اليمن .

يحيى بن الحسين هذا قد تصور وفكر وقنن كل ذلك قبل أن يبدأ أول خطواته الى اليمن وبهذا التصور خلق ذلك الرجل الغريب الوافد من بعيد نظاما للدولة الامامية العاشمية استمرت اكثر من الف عام . . .وهكذا نرى يحيى بن الحسين بصماته على تاريخ اليمن وعلى عقائد وافكار ووجدان الاف الاجيال من اليمن . . .وسيبقى يحيى بن الحسين مؤسس دولة الامامة في التاريخ اليمني الى الابد . . . ونحن الذين صنعنا ثورة ٢٦ سبتمبر

سنة ١٩٦٢ وأسسنا النظام الجمهوري ما هو تصورنا لهذا النظام هل يمكن أن نجلس مع أنفسنا نحاسبها ونفكر بأمانة ، ونكون صادقين مع انفسنا ، ثم نتخذ قرارا حاسما : أما نؤسس بالفعل نظاما جمهوريا عقيدة وفكرا واصولا وقواعد وضوابط ، واسلوب عمل . . . . . وإما أن نعترف بالعجز ونترك الحكم دون أن نلتفت الى ما سيكون ، فالذين سيكونون لا يمكن أن يكون اسوأ مما هو كائن . . فليس أسوأ من فساد يستره خداع الطهارة والصلاح . . أن الافتراضات المحتملة من هذه الحالة هي :-

أما أن تجد مراكز القوى أو عناصر الفساد ستارا اخر . . . وبذلك يكون قد ارضينا ضمائرنا وأرضينا ربنا ، وأرضينا شعبنا . . . وإما أن تتشجع هذه العناصر وتستولي على الحكم وحينئذ لابد لها من احد امرين أما أن تترك الفساد ، وتستمر المسئولية وتصلح ، وفي ذلك خير . . . وإما أن تزال الفساد بلا ستار فتفضح وتنهار . . . وإما أن تبرز من المجهول عناصر وطنية تستولي على زمام الأمور ، وتؤسس دولة الجمهورية بنفس العمق والقوة التي اسس بها يحيى بن الحسين نظام الامامة قبل اكثر من الف عام . . . وأما أن يكون الخلف شيء ليس في الحساب ولكنا لم نعد ستار للفساد ولم نعد في مراكز المسئولية بلا مسئولية .

سيدي الرئيس . . . .

أرجو أن تسمح لي بأن اكون أكثر صراحة . . . أن الأوضاع في اليمن قد بلغت حدا يحمل طياته كل عوامل الانفجار ، أو كل عوامل الانهيار . . . وذلك في حد ذاته تشكل خطرا أو اخطارا قد يمزق اليمن الى دويلات ، أو يعيد حكم الماضي ، أو يسمح للعناصر المتآمرة أن تدمر كل شيء .

سيدي الرئيس . . . .

أن مراكز القوى ليست الا عددا محصورا من العناصر فقدت ثقتها وتأييدها ، وتعيش الآن بوهم القوة . . . وعندما تهب العاصفة فسوف يعرف الجميع أنها مجرد قش ، وهباء

تذروه الرياح .. هذه هي الحقيقة وليس المقصود ان تدخل معها في معركة وأنا القصد ان ترفع بشدة وحزم ورجولة أن تكون مجرد ستار لها ، وتنزل الى قواعدها المدنية والقبلية والعسكرية بكل الحقائق وبتخطيط شامل ، تضعه امام الجميع ليقروه ويتحملوا معكم نتائجه ، او تودعوا مراكز الحكم مرتاحي الضمير

ومن حسن الحظ ان مراكز القوة او عناصرها تعرف نفسها اكثر مما يعرفها الاخرون ، وهي على يقين ان مصلحتها تقضي بأن تلتفي بما كسبت في الماضي وتجنب اخطار المستقبل . وعندي يقين انها ستكون اول من يؤيد حتى ولو ادى ذلك الى تنحيها عن مراكز القوة .. ولكن ذلك لن يتم الا اذا نزلتم الى قواعدها جاهزين وجاهزين للتنفيذ الفوري بحزم .

ه- سيدي الرئيس

لو كان لدى تصور كامل لشكل وطبيعة دولة النظام الجمهوري فكرا واسلوب عمل لسجلته للاطلاع والدراسة ، الا انه سيكون تصورا قاصرا على كل حال .. غير ان وجودكم على رأس الدولة ، ووجود الاخ محسن العيني على رأس الحكومة يتيح امكانية التصور اذا فتح باب الحوار على مصراعيه فيما بينكما اولا ، ثم فيما بينكما وبين من ترون فيه الاهلية والكفاءة ان يسهم في الحوار ويكون قادرا على العطاء .

أن الخطوة الاولى هي ان تتكاشفا بصدق وامانة وشرف ، ثم تتعاهدا على التعاون المخلص بلا حدود .. ثم تعملا بأرادة ورجولة أن توسسا دولة النظام الجمهوري عقيدة ، وفكرا ، واسلوب عمل .. فاذا اصبحت الثقة بينكما ثابتة لا تتزعزع حينئذ يبدأ الحوار ، والسؤال والجواب ..

ما هو شكل النظام الجمهوري الذي نريد ؟

هل هو رئاسي ؟ هل هو برلماني ؟ هل يعتمد على شخصية الرئيس ؟ ام على قيادة سياسية ؟ هل يعتمد على تنظيم شعبي ؟ وكيف يتم انشاء هذا التنظيم ؟ أم يعتمد على قوة الشعور العام غير المنظم ؟ ام يعتمد على قوة قمع تتمثل في الجيش

او تتمثل في قوات الامن ، او تتمثل في قوات قبلية ،او تتمثل في اجهزة وادوات تخلقها الدولة ؟

هل نؤمن فعلا في الوقت الحاضر ان الدستور ضروري ،ويجب أن يحترم ،وأن الشعب مهيأ لان يشارك في الحكم عن طريق انتخاب ممثليه ؟ وهل يكون الانتخاب مباشرا في كل المناطق ليأتي البرلمان معبرا عن ارادة الشعب حتى ولو كانت خاطئة في نظرنا ؟ أم اننا على قناعة بأن الوقت لم يحن بعد ؟ ماهي قواعد وضوابط واهداف ومجالات النظام الجمهوري في جميع قطاعات وفئات المجتمع والدولة ؟ وكيف يستطيع تحقيقها ؟ وما هي البرامج المرحلية لتحقيق ذلك ؟

هل نؤمن في النظام الجمهوري بالجماهير الشعبية فيتاح لها فرص ممارسة الحرية ؟ أم نؤمن بأن الطلائعية هي التي يجب أن تتاح لها وحدها ممارسة الحرية ،ولو لفترة من الزمن ؟

واذا كنا نؤمن بالقيادة الجماعية فكيف تتشكل هذه القيادة الجماعية ، هل تبقى على المجلس الجمهوري .. وتوسعه ، او نستبدله برئيس للجمهورية ،ونبدأ في تكوين تنظيم شعبي تكون قيادته مشاركة في القيادة الجماعية للدولة ؟ أم نترك التنظيم الشعبي يسير في عمل بدون اعلان ،وتشكل القيادة السياسية من عدد من الوزراء على ان تكون بقية الوزراء مجرد عناصر تنفيذية تشترك في اجتماعات مجلس الوزراء ولكن لا تشترك في القيادة السياسية ؟

وبالنسبة للجيش هل نريده جيشا محترفا ؟ او جيشا وطنيا ؟ او جيشا عقائديا ؟ وهل نعده على اساس الدفاع المحلي ؟ ام على اساس الاشتراك في معارك المصير العربي ؟ وماهو نوع الاسلحة التي نزوده بها ؟ ومن اين ؟ وهل نبقيه كما هو ؟ أم نعيد هيكلته وتنظيمه من جديد ؟

وهل نجعله مؤسسه مستقلة لها قيادة عامة ترتبط بالقائد الاعلى مباشرة ؟ أم نجعله مؤسسه ترتبط مباشرة بالحكومة عن طريق وزارة الدفاع وترتبط بالقائد الاعلى عن طريق الحكومة او رئيس الحكومة وفي الاقتصاد هل مبدأ دولة النظام الجمهوري الذي نريده يهدف الى تطبيق الاشتراكية ولو على المدى البعيد ؟ او يؤمن بمبدأ الاقتصاد الحر الرأسمالي ؟ ام يعتمد

على الاقتصاد الموجه الذى ينفذ مشاريع تنمية معينة يقوى بها القطاع العام للدولة بالتعاون مع القطاع الخاص ؟ وهل نستمر في سياسة القطاع المشترك ؟ أم نكتفي قطاعا عاما ينافس القطاع الخاص في مجالات معينة كالتجارة ، ويتعاون معه في مجالات اخرى كالصناعة . ؟ وما سياستنا مع الاستثمارات والبنوك والشركات الاجنبية ؟

سيدى الرئيس

هذه نماذج من الاسئلة ، وهناك مئات الاسئلة التي ستعترض نفسها على عقولنا عندما نكون جادين في تأسيس دولة النظام الجمهوري عقيدة ، وفكرا ، واسلوب عمل ، وتنظيما ، ولعل السؤال الام الذى تتفرع منه الاسئلة هو:

ماهو شكل النظام الجمهوري وروحه ؟

وكيف نخرجه الى حيز الوجود ؟

وكيف نجعل الشعب يؤمن به كعقيدة له في الحياة ؟

سيدى الرئيس

أرجو أن تعذرونى اذا خانني التعبير ، أو كانت الصراحة اكثر من اللزوم . . . ومن أعماق قلبي أدعو الله أن يوفقكم لتكونوا المؤسس للنظام الجمهوري اليمني ، فان عبدالرحمن الارياني يظلم نفسه ، ويظلم تاريخه ، ويظلم دينه ، ويظلم شعبه اذا ترك الحكم كما تركه السلال أو كما تركه البيحاني ، أو كما تركه العمري وان محسن العيني يظلم نفسه ، ويظلم جيله ، ويظلم عقيدته ، ويظلم وطنه اذا ترك الحكم كما يتركه اى سياسي محترف مخلفا وراءه لعبا وصفقات سياسية لا اسس نظام وقواعد حكم ، وضوابط اجهزة .

مرة اخرى أدعو الله ان يوفقكم وسلام الله عليكم ورحمته وبركاته

أخوكم

محمد عبدالله الفسيل

١٩٧١/١٠/٢٢م

محضر اجتماع (الثمانية) والمقدم إلى الرئيس الغشمي 1977

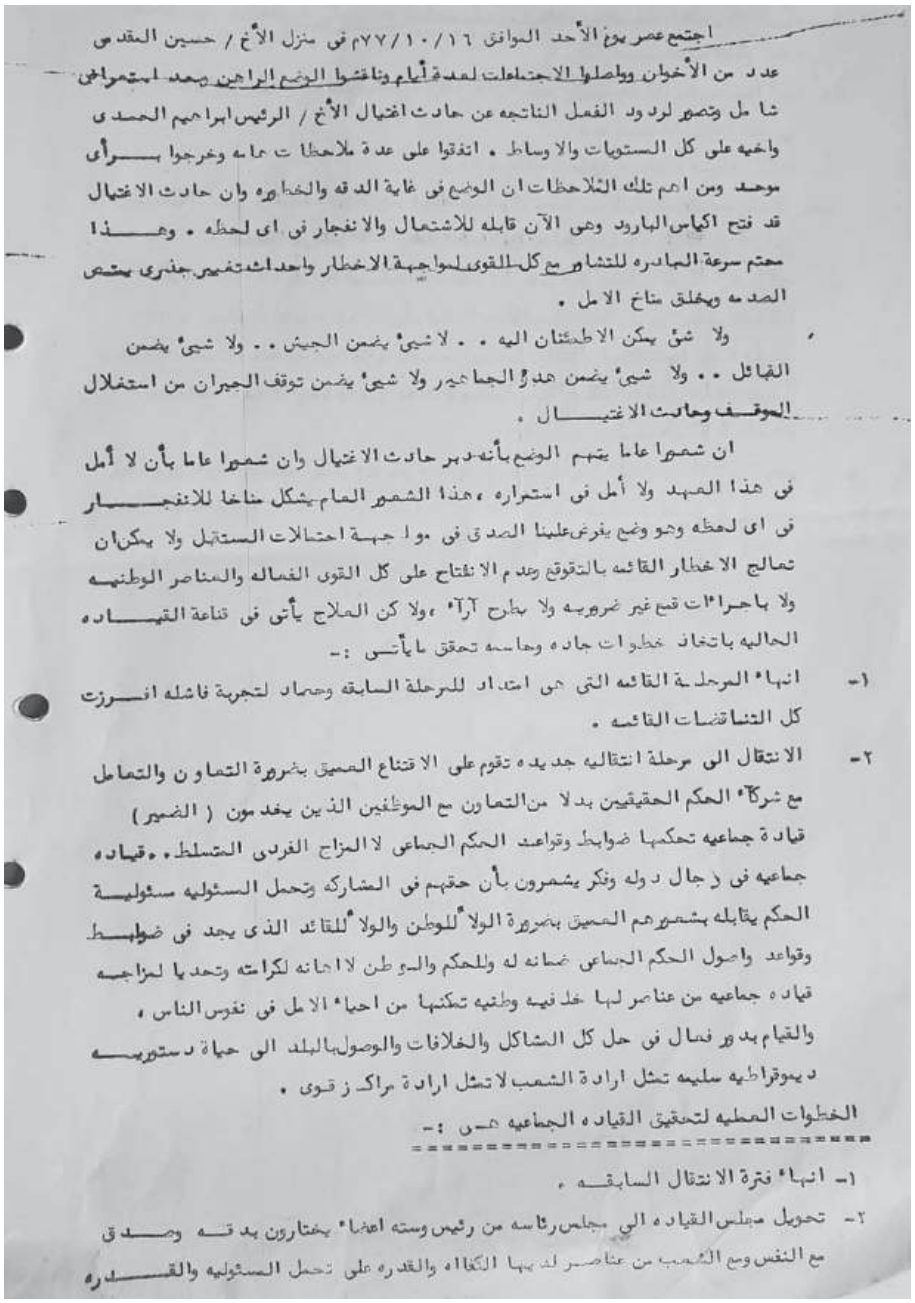

اجتمع عصر يوم الأحد الموافق ١٦/١٠/٧٧م في منزل الأخ / حسين المقدمي عدد من الأخوان وواصلوا الاجتماعات لعدة أيام وناقشوا الوضع الراهن وبعد استعراض شامل وتصور لردود الفعل الناتجه عن حادث اغتيال الأخ / الرئيس ابراهيم الحمدي واخيه على كل المستويات والاوساط . اتفقوا على عدة ملاحظات عامه وخرجوا برأي موحد ومن اهم تلك الملاحظات ان الوضع في غاية الدقه والخطوره وان حادث الاغتيال قد فتح اكياس البارود وهي الآن قابله للاشتعال والانفجار في اى لحظه . وهذا يحتم سرعة المبادره للتشاور مع كل القوى لمواجهة الاخطار واحداث تغيير جذري يمتص الصدمه ويخلق مناخ الامل .

ولا شئ يمكن الاطمئنان اليه . . لا شيئ يضمن الجيش . . ولا شيئ يضمن القبائل . . ولا شيئ يضمن هدوء الجماهير ولا شيئ يضمن توقف الجيران من استغلال الموقف وحادث الاغتيال .

ان شعورا عاما يتهم الوضع بأنه دبر حادث الاغتيال وان شعورا عاما بأن لا أمل في هذا العهد ولا أمل في استمراره ، هذا الشعور العام يشكل مناخا للانفجار في اى لحظه وهو وضع يفرض علينا الصدق في مواجهة احتمالات المستقبل ولا يمكن ان تعالج الاخطار القائمه بالتوقع وعدم الانفتاح على كل القوى الفعاله والعناصر الوطنيه ولا باجراءات قمع غير ضروريه ولا بطرح آراء ، ولا كن الملاح يأتي في قناعة القياده الحاليه باتخاذ خطوات جاده وحاسمه تحقق ما يأتي :-

١- انهاء المرحلة القائمه التي هي امتداد للمرحلة السابقه وحصاد لتجربة فاشله افرزت كل التناقضات القائمه .

٢- الانتقال الى مرحلة انتقاليه جديده تقوم على الاقتناع العميق بضرورة التعاون والتعامل مع شركاء الحكم الحقيقيين بدلا من التعاون مع الموظفين الذين يخدمون (الضمير) قيادة جماعيه تحكمها ضوابط وقواعد الحكم الجماعي لا المزاج الفردي المتسلط . قياده جماعيه في رجال دوله وفكر يشعرون بأن حقهم في المشاركه وتحمل المسئوليه مسئوليه الحكم يقابله بشعورهم العميق بضرورة الولاء للوطن والولاء للقائد الذي يجد في ضوابط وقواعد واصول الحكم الجماعي ضمانه له وللحكم والوطن لا اهانه لكرامته وتحديا لمزاجه قياده جماعيه من عناصر لها خلفيه وطنيه تمكنها من احياء الامل في نفوس الناس ، والقيام بدور فعال في حل كل المشاكل والخلافات والوصول بالبلد الى حياة دستوريه ديموقراطيه سليمه تمثل ارادة الشعب لا تمثل ارادة مراكز قوى .

الخطوات العمليه لتحقيق القياده الجماعيه هي :-

١- انهاء فترة الانتقال السابقه .

٢- تحويل مجلس القياده الى مجلس رئاسه من رئيس وستة اعضاء يختارون بدقه وصدق مع النفس ومع الشعب من عناصر لديها الكفاءه والقدره على تحمل المسئوليه والقدره

على التفكير والتخطيط وتتبع خلفية وظنه تجعلها قادره على استقطاب القوى كل القوى والتفاهم معهـــا .

٣- هذا المجلس هو الذى سيتولى حكم البلاد لفترة انتقاليه جديده تستمر من سته اشهر الى سنه تحقق خلالهـــا :-

أ- تشكيل حكومه تنفيذيه جديده مخلصه قادره

ب- اختيار مجلس استشارى من خمسه واربعين عضوا يفوزا ولون اختصاصهم وبهام المجلس الشورى ويعدلون الدستور ويمهدون لعودة الحياة الدستوريه السليمه .

٤- خلال فترة الانتقال الجديده يجب ان يتوحد الجيش ويدعم القياده الجماعيه بكل امكانياته ويجب ان يتم التفاهم مع القوى القبليه بأن تؤدى دورها الحقيقى فى دعم الدوله لا فى استغلالها واتخاذ قيادتها لمجرد مراكز قوى ستغله اى يجب ان يؤدى الجيش وتؤدى القوى القبليه الدور السليم والصحيح وهو دعم الدوله لا ستغلالها واضعافها وافسادهـــا .

٥- يجب ان تتم عمليه انهاء المرحلة وقيام مرحلة جديده بأسرع مايمكن لأن الوضع دقيق وخطير ولا يحتمل التمهـــل .

ملاحظة كتبت فى ٢٠٠٠/١/٢ = ٢٧ رمضان ١٤٢٠هـ

الرئيسة الذين قدموا لهذا الى العشى فى ٧٧/١٠/٢٦ عقب اعتقال الرئيس ابراهيم الحمدى لهم :

حسين المقدمى . محمد عبدالرحمن الرباعى ، يحيى حسين العرشى . محمد عبدالله الفسيل

محمد الرعدى اسماعيل احمد الوزير عبدالحميد الحمدى محمد عبدالله المتوكل

وكان العشى يسميهم عصابة التمازيه

محمد عبدالله الفسيل

٢٠٠٠/١/٢

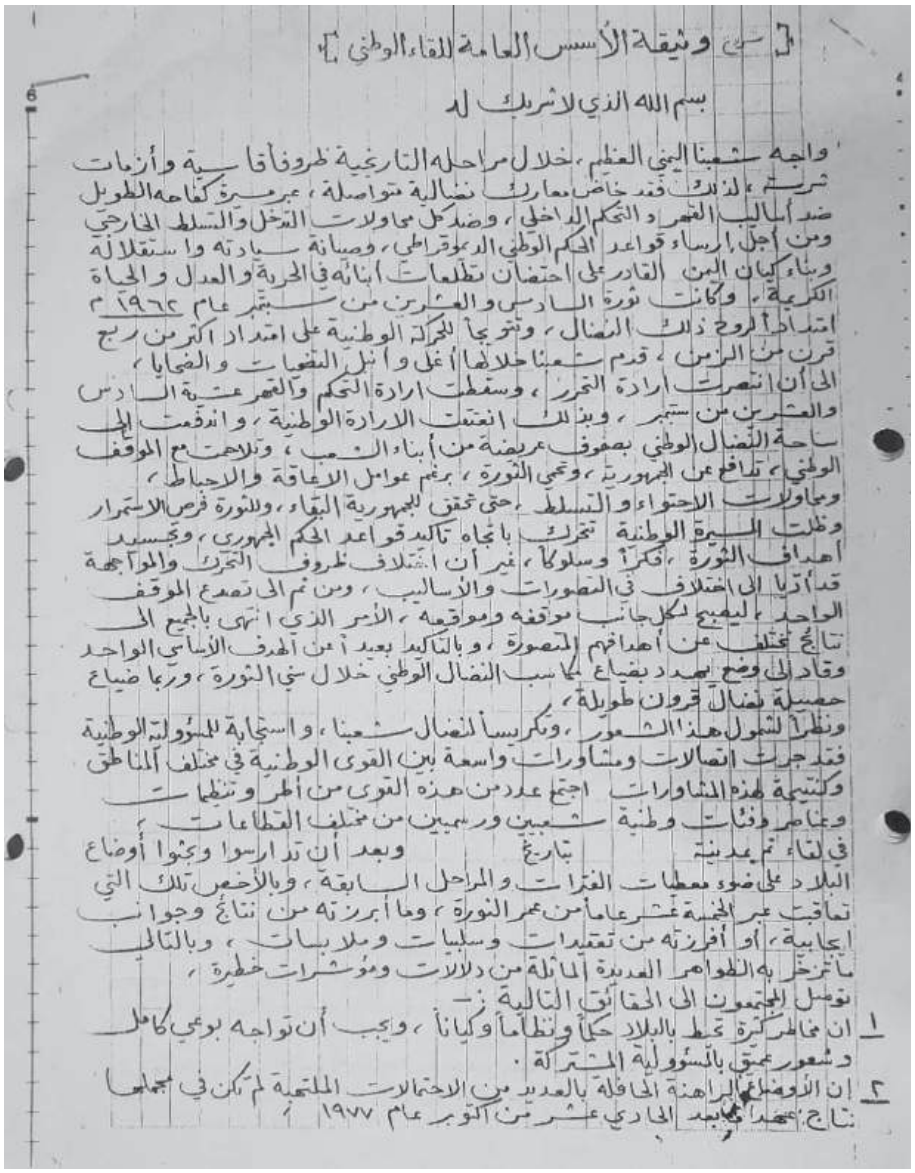

مشروع وثيقة الأسس العامة للقاء الوطني

بسم الله الذي لا شريك له

واجه شعبنا اليمني العظيم، خلال مراحله التاريخية ظروفاً قاسية وأزمات شرسة، لذلك فقد خاض معارك نضالية متواصلة، عبر مسيرة كفاحه الطويل ضد أساليب القهر والتحكم الداخلي، وضد كل محاولات التدخل والتسلط الخارجي ومن أجل إرساء قواعد الحكم الوطني الديموقراطي، وصيانة سيادته واستقلاله وبناء كيان اليمن القادر على احتضان تطلعات أبنائه في الحرية والعدل والحياة الكريمة، وكانت ثورة السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٢م امتداداً لروح ذلك النضال، وتتويجاً للحركة الوطنية على امتداد أكثر من ربع قرن من الزمن، قدم شعبنا خلالها أغلى وأنبل التضحيات والضحايا، الى أن انتصرت إرادة التحرر، وسقطت ارادة التحكم والقهر في الرابع والعشرين من سبتمبر، وبذلك انتقلت الادارة الوطنية، واندفعت إلى ساحة النضال الوطني بصفوف عريضة من أبناء الشعب، وتلاحمت مع الموقف الوطني، تدافع عن الجمهورية، وتحمي الثورة، برغم عوامل الاعاقة والاحباط، ومحاولات الاحتواء والتسلط، حتى تحقق للجمهورية البقاء، وللثورة فرص الاستمرار وظلت المسيرة الوطنية تتحرك باتجاه تأكيد قواعد الحكم الجمهوري، وتجسيد أهداف الثورة، فكراً وسلوكاً، غير أن اختلاف ظروف التحرك والمواجهة قد أدى الى اختلاف في التصورات والأساليب، ومن ثم الى تصدع الموقف الواحد، ليصبح لكل جانب موقفه ومواقعه، الأمر الذي انتهى بالجميع الى نتائج تختلف عن أهدافهم المتصورة، وبالتأكيد بعيداً عن الهدف الأساسي الواحد وقاد الى وضع يهدد بضياع كل مكاسب النضال الوطني خلال سني الثورة، وربما ضياع حصيلة نضال قرون طويلة،

ونظراً لشمول هذا الشعور، وتكريساً لنضال شعبنا، واستجابة للمسؤولية الوطنية فقد جرت اتصالات ومشاورات واسعة بين القوى الوطنية في مختلف المناطق وكنتيجة لهذه المشاورات اجتمع عدد من هذه القوى من أطر وتنظيمات وعناصر وفئات وطنية شعبيين ورسميين من مختلف القطاعات في لقاء تم بمدينة بتاريخ وبعد أن تدارسوا وبحثوا أوضاع البلاد على ضوء معطيات الفترات والمراحل السابقة، وبالأخص تلك التي تعاقبت عبر الخمسة عشر عاماً من عمر الثورة، وما أبرزته من نتائج وجوانب ايجابية، أو أفرزته من تعقيدات وسلبيات وملابسات، وبالتالي ما تزخر به الظواهر العديدة الماثلة من دلالات ومؤشرات خطيرة،

توصل المجتمعون الى الحقائق التالية :-

١ ان مظاهر الأزمة تحيط بالبلاد حكماً ونظاماً وكياناً، ويجب أن تواجه بوعي كامل وشعور عميق بالمسؤولية المشتركة.

٢ إن الأوضاع الراهنة الحافلة بالعديد من الاختلالات الملتبسة لم تكن في مجملها نتاج عهد ما بعد الحادي عشر من أكتوبر عام ١٩٧٧م

كما لا يمكن أن تتحمل القيادة السياسية وحدها مسؤولية مواجهتها، لكنها نتيجة أفرزتها تراكمات مراحل وممارسات سابقة، وعلى الجميع تقع مسؤولية مواجهتها.

٣ ان تثبت قواعد الحكم الوطني الديموقراطي، وتأكيد فرص المشاركة الجماعية، ضمانة أساسية لحماية البلاد حكماً ونظاماً وكياناً.

٤ ان استمرار السماح لتباين المواقف، واختلاف التصورات والمواقع بين القوى الوطنية في المرحلة الراهنة أمر خطير، الأمر الذي يقتضي ضرورة توحيد المواقف المتباينة في موقف وطني موحد لمواجهة كل المحاولات الخارجية الطامعة، التي تستهدف السيطرة والتمزيق لبلادنا.

٥ ان استمرارنا يعمد دوماً في مواجهة أزماته الشرسة الى سلاح الوحدة الوطنية ممثلة في الصف الوطني الواحد، الذي تختفي فيه التناقضات، وتغيب الصراعات ليلتقي على الموقف الواحد، الهدف الواحد، هو توفير الضمانات الضرورية لحماية كيان اليمن، ولحل كل القوى الوطنية تناقضاتها وخلافاتها، والمرحلة الراهنة تضع الجميع على نفس الخط، وأمام نفس المسؤولية، وتفرض عليهم الارتفاع الى مستوى هذه المسؤولية، لخلق موقف وطني موحد، تلتقي فيه كافة القوى والفئات الوطنية وتتفق على القضايا الأساسية التي تمثل مهام المرحلة الراهنة.
وانسجاماً مع هذا الخ المشترك، والقناعة الكاملة به، توحدت وجهات النظر داخل هذا اللقاء، وترسخ اليقين لدى الجميع بأن الوحدة الوطنية التي تشمل كل فئات الشعب، وقواه الفعالة، هي الوسيلة الوحيدة لمواجهته المسؤولية الوطنية الماثلة.
وتحقيقاً لذلك اتفق الجميع على:-

الأسس التالية:-

١ أن يكون الحكم ديموقراطياً، يقوم على أساس دستورية، تضمن السيادة الشعبية في الحكم، وتضمن جميع الحريات العامة، وتقوم على تكافؤ الفرص أمام الجميع، وتمتع المواطنين بكافة الحقوق السياسية والمدنية، وضمان حق المشاركة في النشاط العام، وتكوين المنظمات السياسية والنقابية والاجتماعية، وضمان حرية الرأي والفكر والتجمعات، وضمان حرمة المنازل، ووسائل الاتصالات المختلفة، وضمان حرية التنقل، وتحرم التعذيب النفسي والجسدي مطلقاً، وضمان الاستقلال الكامل للقضاء، وتحرم الاعتقالات إلا بأمر من القضاء.

٢ ضمان السيادة الوطنية والحفاظ على استقلال البلاد سياسياً واقتصادياً.

٣ إعادة تحقيق الوحدة اليمنية بالطرق السلمية الديموقراطية ضرورة وطنية لضمان السيادة والاستقلال الوطنيين، وشرط لعملية التقدم والتطور المتكامل والمستمر.

٤ بناء اقتصاد وطني يرتكز على توجيه الامكانيات الطبيعية، والقدرات البشرية والموارد المالية نحو التنمية والاستثمار الانتاجي، وبما يكفل تحقيق القدرة الذاتية وتجنيب البلاد التبعية الاقتصادية للخارج.

٥ تنظيم القوات المسلحة وقوات الأمن على أساس وطني، ينهي التركيبات والتشكيلات التي تعكس أمراضاً اجتماعية متخلفة.

٦ الحوار والأساليب الديموقراطية المختلفة هي الوسائل الأساسية للتعبير عن الرأي والموقف بين اليمنيين، ومن ثم رفض وإدانة جميع أساليب العنف من أي مصدر كان كوسيلة لحسم الخلاف وفرض الرأي.

٧ التمسك بالوحدة الوطنية، وتجسيدها بالفكر والعمل والمواقف، وإدانة ورفض كل أشكال ومظاهر التفرقة الطائفية والعنصرية والسلالية والمذهبية والاقليمية.

٨ انتهاج سياسة خارجية ترتكز على المصلحة الوطنية العليا، وتقوم على أساس الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتجعل اليمن تقوم بدورها الطبيعي في القضايا العربية والدولية، ودعم قضايا التحرر الوطني وفي مقدمتها قضية الشعب الفلسطيني.

تلك هي الأسس التي التقت عندها القناعات الوطنية، وأجمعت الآراء على اعتبارها هدف العمل الوطني الموحد خلال مرحلة تثبيت قواعد الحكم الوطني الديموقراطي، وبناء المؤسسات الدستورية، لتجسيد السيادة الشعبية، وترسيخ سيادة النظام والقانون.

ولتحقيق هذا الهدف متمثلاً في الأسس العامة للقاء الوطني فقد اجمعت الآراء على تحديد :- الوسائل التالية

أولاً الخطوات الانتقالية

ضماناً لأن تكون الفترة الانتقالية جسراً متيناً وأميناً لانتقال البلاد الى مرحلة الشرعية الدستورية الكاملة، وبناء الحكم الوطني الديموقراطي، فقد أجمعت القوى الوطنية على ضرورة العمل لتحقيق الخطوات الانتقالية الآتية

١ إنشاء مجلس رئاسة من عدد لا يقل عن سبعة ولا يزيد عن تسعة اشخاص، يقوم بمهمة السيادة، وقيادة البلاد خلال فترة الانتقال.

٢ اقامة مجلس تأسيسي يتكون من ـــ ١٥٩ ـــ عضواً، يمارس أعمال التشريع والرقابة عليها، وتابع سير أعمال الاعداد للانتخابات العامة، ويعد مشروعاً بالتعديلات الدستورية المقترحة لطرحها على المجلس المنتخب

٣ إصدار اعلان دستوري، يتضمن النص على قيام هذه المؤسسات وتحديد مهامها، ويحدد الفترة الانتقالية بحيث لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن سنة.

ثانياً ضمانات استمرار وحدة العمل الوطني

تأكيداً لتمسك القوى الوطنية بالأسس العامة للقاء الوطني، وحرصاً منها على توظيف الجهد الوطني لتحقيق وتجسيد هذه الأسس، وضماناً لنجاح وفعالية وحدة العمل الوطني، وحتى لا تتراجع أو تتخاذل المواقف،

فقد تم الاجماع على مايلي :-

١ اختيار لجنة وطنية، من عدد من الأشخاص لا تقل عن خمسة عشر ولا تزيد عن واحد وثلاثين شخصاً،

تسمى (لجنة اللقاء الوطني)

٢ تكون مهمة هذه اللجنة متابعة تنفيذ المقررات الوطنية ، والسعي لتحقيقها بشتى الوسائل ، وتوجيه العمل الوطني الموحد في الظروف والمواقف الضرورية بما تمليه الحاجة الوطنية ، وتفرضه حاجة العمل الوطني الموحد ، لضمان فعاليته وتكامله .

٣ يعتبر كل الموقعين على هذه الوثيقة أنفسهم ومن يمثلون ملزمين بما تضمنته من الأسس العامة ، والوسائل العملية ، وبما يصدر عن اللجنة من قرارات وتوجيهات ، حتى يتحقق الهدف الوطني ، وتتجسد الأسس العامة :-

(نص القسم)

نقسم بالله العظيم ، ثم نقسم بشرفنا ، وشرف شعبنا المجيد ، أن نحافظ على سيادة بلادنا ووحدته الكاملة ، وأن ننفذ ما نصت عليه وثيقة الأسس العامة ، والوسائل العملية للقاء الوطني ، وأن نجند أنفسنا ومن نمثلهم لتحقيق وتنفيذ هذه الوثيقة نصاً وروحاً مهما كانت التضحيات

(والله على ما نقول شهيد)

الأسم	التوقيع	الأسم	التوقيع	الأسم	التوقيع	الأسم	التوقيع

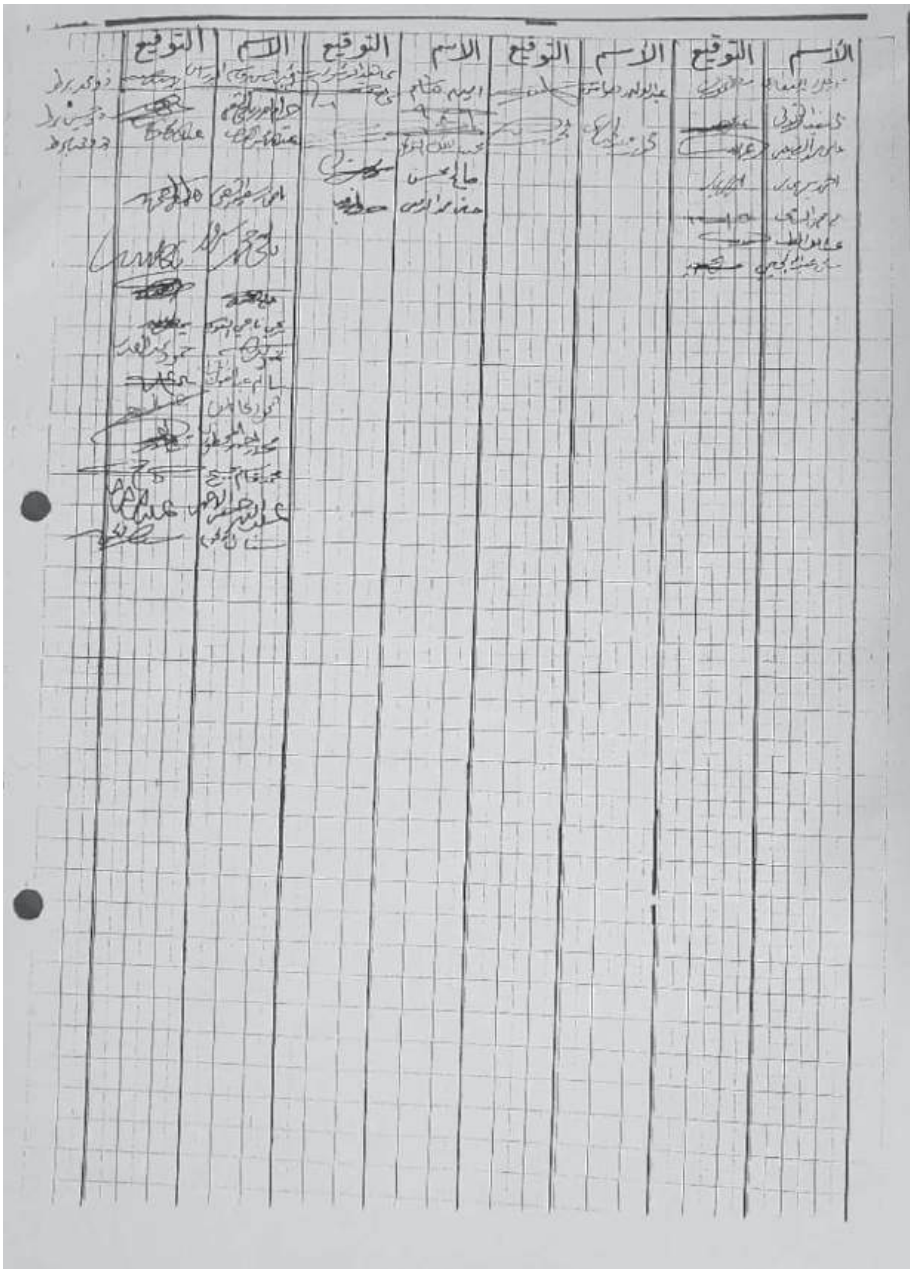
الاسم
التوقيع
الاسم
التوقيع
الاسم
التوقيع
الاسم
التوقيع

قرار تعييني مستشار الرئيس إبراهيم الحمدي 1974

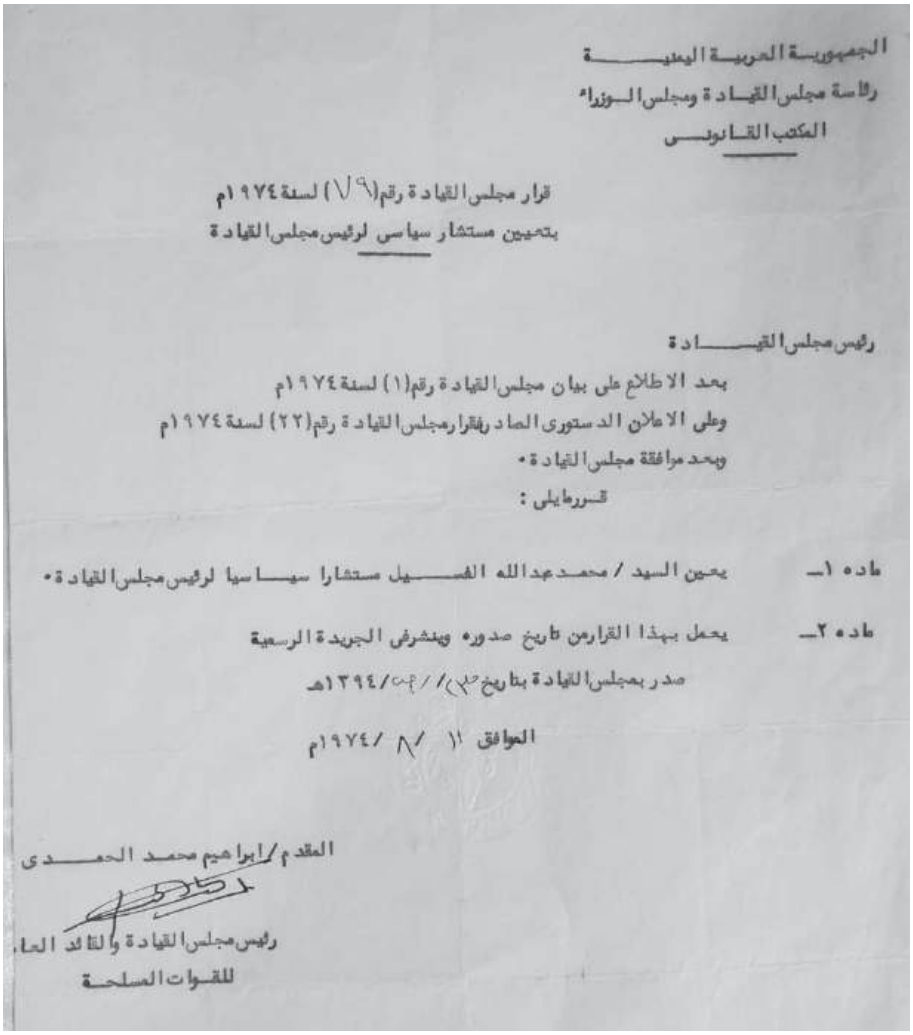

الجمهورية العربية اليمنية
رئاسة مجلس القيادة ومجلس الوزراء
المكتب القانوني

قرار مجلس القيادة رقم(٩٧) لسنة ١٩٧٤م
بتعيين مستشار سياسي لرئيس مجلس القيادة

رئيس مجلس القيادة

بعد الاطلاع على بيان مجلس القيادة رقم(١) لسنة ١٩٧٤م
وعلى الاعلان الدستوري الصادر بقرار مجلس القيادة رقم(٢٢) لسنة ١٩٧٤م
وبعد موافقة مجلس القيادة.
قرر مايلي :

ماده ١ـ يعين السيد / محمد عبدالله الفسيل مستشارا سياسيا لرئيس مجلس القيادة.

ماده ٢ـ يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية

صدر بمجلس القيادة بتاريخ ٢٥ / ٩ / ١٣٩٤هـ

الموافق ١١ / ٨ / ١٩٧٤م

المقدم / ابراهيم محمد الحمدي
رئيس مجلس القيادة والقائد العام
للقوات المسلحة

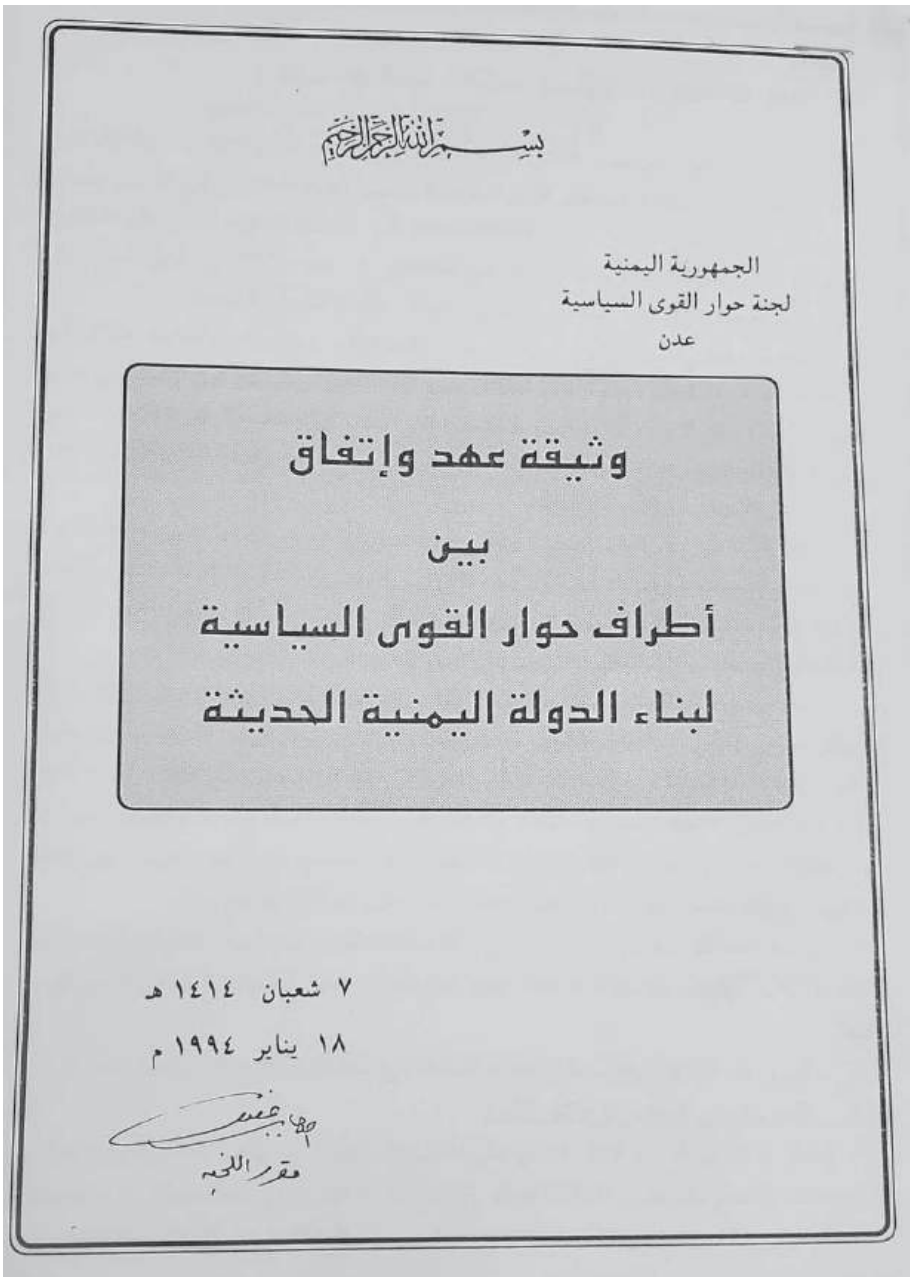

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
لجنة حوار القوى السياسية
عدن

وثيقة عهد وإتفاق
بين
أطراف حوار القوى السياسية
لبناء الدولة اليمنية الحديثة

٧ شعبان ١٤١٤ هـ
١٨ يناير ١٩٩٤ م

مقرر اللجنة

مقدمة:-

الحمد لله القائل: « واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا »

صدق الله العظيم

في الفترة من ١جمادى الآخر الى ٧ شعبان ١٤١٤هـ الموافق ١٩٩٣/١١/٢٢م الى ١٩٩٤/١/١٨م .. عقدت لجنة حوار القوى السياسية أعمالها المتواصلة الدوؤبة في كل من صنعاء وعدن في مسعى وطني صادق لإحتواء الأزمة السياسية التي يعيشها الوطن وللوصول الى المخارج الحقيقية للدفع بمسيرة الوحدة اليمنية المباركة التي تحققت في ٢٢ مايو ١٩٩٠م في طريق المسيرة من أجل تعزيز الوحدة والديمقراطية واستقرار وترسيخ بناء دولة النظام والقانون والمؤسسات.

وجاءت جهود لجنة حوار القوى السياسية بعد أن بلغت الأزمة السياسية وتداعياتها حداً لايمكن لأحد القبول به. واستجابة للحاجة الماسة لتكاتف جميع ابناء الوطن اليمني من أجل الإسراع في وضع نهايه حاسمة لتلك الأزمة وأثارها السلبية والضارة التي كادت أن تعصف بالوطن والشعب وتؤدى بوحدتهما وتماسكهما وتطيح بكل مكتسبات الشعب الوطنية بعد معاناته ونضاله الطويلين الذى زكته دماء قوافل الشهداء من الأباء والأجداد.

لقد بدأ اليمن امام العالم أجمع وكأنه على وشك السقوط في هاوية محققة جراء تلك الأزمة الناجمة في الأساس عن افتقاد الثقة والأخطاء المتراكمة والتجاوزات الخطيرة والتداخلات في المهام والصلاحيات وعدم الإلتزام بالدستور والقوانين والنظم النافذة.. وهو ما أدى الى تفاقم تدهور الأوضاع الأمنية والإقتصادية والأضرار بقوت الشعب على النحو المحزن الذى آلت اليه الأمور.

وبعد جهود صادقة مضنية من أجل وضع الخطوات والقواعد النهائية لإعادة الإستقرار والأمن في الوطن اليمني الغالي ، ولتفادى تكرار ماحدث حمايةً للوحدة وتوسيعاً للمشاركة الشعبية في صنع القرار وإنجازه ، وتأسيساً لديمقراطية حقه تبدأ من القرية الى قمة الدولة بغية وضع اللبنات المتينة لدولة يمنية قوية تحمي ولا تهدد تصون ولا تبدد. بعد تلك الجهود أثمرت أعمال لجنة حوار القوى السياسية بالوصول الى هذه الوثيقة التي تشكل البداية السليمة والمدخل الصحيح لبناء اليمن الجديد، يمن الوحدة والحرية، وتؤكد حكمة اليمانيين في تغليب العقل والمنطق فوق كل الإعتبارات.

وبإعلان هذه الوثيقة على الشعب اليمني، تلتزم كافة القوى السياسية. بعد أن وقعت عليها كافة الأطراف ، بالتقيد بها ومواصلة كافة الجهود لتطبيقها ووضعها موضع التنفيذ على النحو الوارد فيها.

وتحتوى هذه الوثيقة الوطنية على القضايا الهامة التي شملهاحوار القوى السياسية، كما يلي :-

١- المتهمون في قضايا الإخلال بالأمن

١- إتخاذ الإجراءات الحازمة لإلقاء القبض على المتهمين الفارين، في حوادث الإغتيالات ومحاولات الإغتيالات والتقطع وغيرها من الحوادث المخلة بالأمن، والبدء الفورى في محاكمة المقبوض عليهم في الأعمال التخريبية محاكمة شرعية وعلنية تضمن فيها اجراءات العدالة للمتهمين وتنفيذ العقوبات دون تباطؤ.

٢- تؤكد لجنة الحوار ماتضمنه بيان الحكومة بالنسبة للإجراءات الخاصة بمناهضة الإرهاب وضرورة الإلتزام بسياسة اليمن المناهضة للإرهاب المحلي والخارجي، وإبعاد العناصر غير اليمنية التي تتوفر بحقها دلائل كافية لمزاولتها لأعمال تخالف سياسة اليمن وقوانينها أو تروج أو تحرض على مثل هذه الأعمال وإبعاد من تثبت إدانتهم بعد محاكمة شرعية وعلنية تضمن فيها اجراءات العدالة وتنفيذ العقوبة القانونية وتتم ذلك عبر الأجهزة المختصة، ومنع إستقدام أو دخول أو توظيف أو ايواء العناصر المتهمة بالإرهاب.

٣- تعلن لجنة الحوار للقوى السياسية وقوفها ضد أي تهاون او تلكوء عن اتخاذ الإجراءات القانونية الصارمة من قبل الأجهزة المعنية ضد المتورطين بالأعمال الإرهابية والتخريبية.

٤- يعتبر كل من يأوى متهماً او التستر عليه تُعلن الأجهزة الرسمية اسمه أوهارباً من السجن، مخالفاً للقانون وتتخذ ضده الإجراءات القانونية.

٥- توضع خطة لإلقاء القبض على الفارين.. والمطالبة عبر الأنتربول او عبر القنوات الدبلوماسية بتسليم المتهمين من غير اليمنيين أو الفارين الى الخارج من اليمنيين او إجراء محاكمتهم غيابياً.

٦- تستكمل التحقيقات مع المتهمين في قضايا الإرهاب والتخريب بعد اجراء التحريات وجمع المعلومات وفي أطار تكامل التحقيقات والربط بين القضايا ويتولى التحقيق في هذه القضايا محققون مختصون واكفاء تتوفر فيهم الحيده، وعلى أن تحال القضايا الى النيابة أولاً بأول.

٧- تؤكد لجنة الحوار للقوى السياسية على سرعة اصدار لأئحة حمل السلاح وتنظيم العمل بها، والنظر في القانون الحالي لجعله اكثر صرامة للحد من حمل السلاح وانتشاره والإتجار به.

٨- يتم التحري والتأكد من وجود معسكرات أو مقرات للإعداد والتدريب على أعمال العنف واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.

٩- لاتتجاوز خطة التنفيذ ،واجراءاته مدة ثلاثة أشهر.

١٠- كل الإجراءات المذكورة في البنود السابقة تتم وفقاً للقوانين النافذة وقواعد العدالة.

٩٤/١/١٨

التنفيذ :-

١- تضع وزارة الداخلية خطة لإلقاء القبض على المتهمين الفارين او الهاربين من السجن، أو الذين يقفون وراء المتهمين وباسناد عسكرى من قبل وزارة الدفاع عند الحاجة. تحت قيادة وزير الداخلية وتقدم الخطة لمجلس الوزراء خلا اسبوع للمصادقة عليها.

٢- يقدم وزيرا الداخلية والعدل كشفاً باسماء المحققين المختارين للتحقيق في هذه القضايا - لمصادقة رئيس الوزراء.

٣- تجرى المحاكمات في مواقع حدوث الجريمة - وتنسق النيابة العامة مرافعاتها للربط بين القضايا في حالة ان المتهمين في قضية ما شركاء أيضاً في قضايا حدثت في مواقع اخرى - وتقدم النيابة العامة وممثليها في المحافظات القضايا للقضاء أول بأول.

٤- يقدم وزيرا الداخلية والعدل تقريراً نصف شهرى لمجلس الوزراء عن سير القضايا - والوقوف بحزم أمام أى تلكؤ او تباطؤ من أى جهة.

٢- الجانب الأمني والعسكرى

١- إزالة جميع النقاط داخل المدن وخارجها سواء كانت تابعة لوزارة الداخلية أو لوزارة الدفاع أو مشتركة.

٢- تتولى وزارة الداخلية تحديد الأماكن التي تقتضي المصلحة الأمنية اقامة نقاط فيها على ان تتعاون مع وزارة الدفاع لتحديد النقاط العسكرية والأمنية المشتركة، وتشكل لذلك الغرض لجنة بقرار من مجلس الوزراء خلال اسبوعين . وتقدم هذه اللجنة مقترحاً بالنقاط المقترح اقامتها، ويصدر مجلس الوزراء قراراً في ضوء ذلك يحدد الأتي :-

أ) النقاط التي تقع تحت مسؤلية وزارة الداخلية.

ب) النقاط التي تقع تحت مسؤلية وزارة الدفاع.

ج) النقاط التي تقع تحت المسؤلية المشتركة.

ويبدأ التنفيذ فور إصدار هذا القرار.

٣- يعقد صلح عام بين القبائل، الغرض منه حقن دماء اليمنيين، ويتم بموجبه إنهاء الثأر، واعتبار كل من يمارس الأخذ بالثأر خارجاً عن القانون، وتتولى أجهزة الدولة المختصة اتخاذ الإجراءات القانونية الصارمة ضده، وحصر معالجة قضايا الثار التي حدثت قبل تاريخ إصدار الإعلان، وتتحمل الحكومة أى نفقات يستلزمها ذلك، ويتم عقد هذا الصلح مع الأخذ بعين الإعتبار المسائل الأساسية التالية :-

أ) تعلن الدولة صلحاً عاماً عبر مؤتمر وطني عام يشارك فيه كل القوى السياسية والإجتماعية والعلماء تدعو له، ويتم التوقيع على الإعلان من الجميع.

٩٤/١/١٨

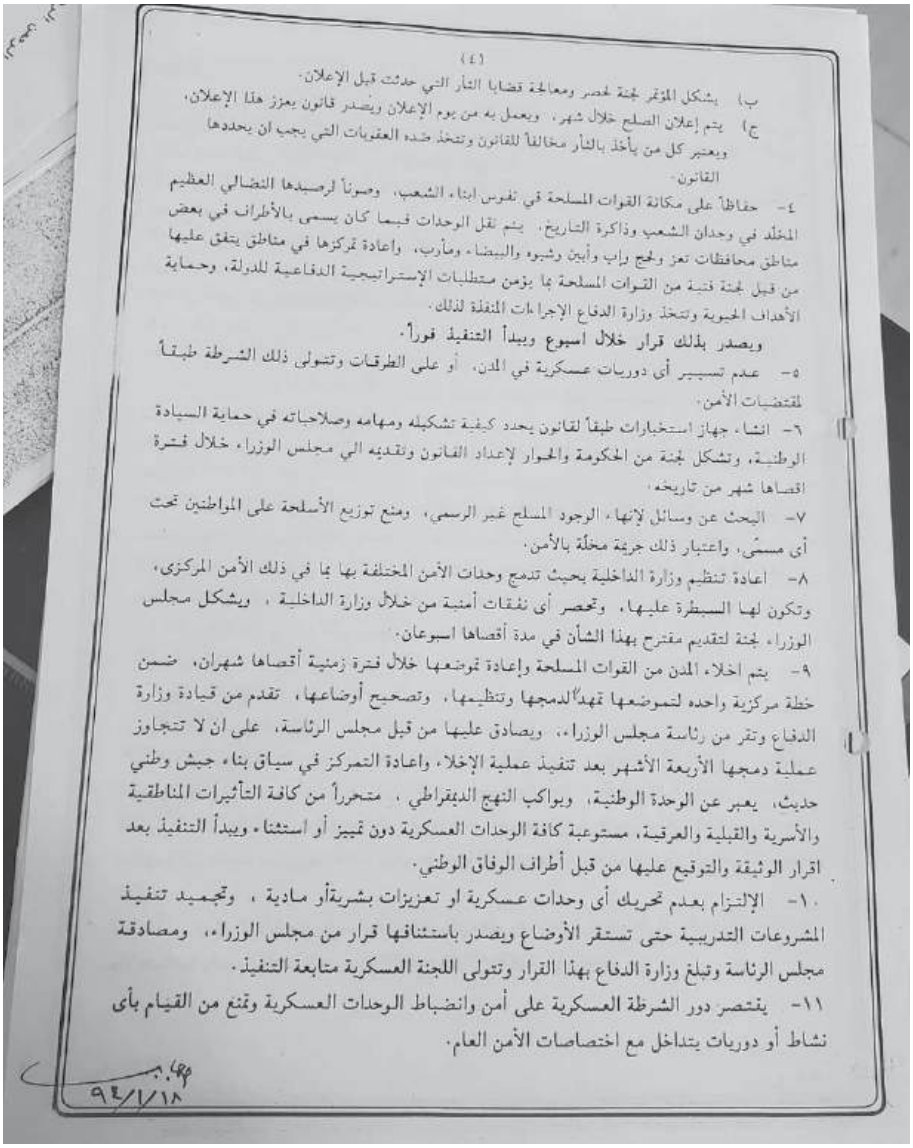

(٤)

ب) يشكل المؤتمر لجنة لحصر ومعالجة قضايا الثأر التي حدثت قبل الإعلان.

ج) يتم إعلان الصلح خلال شهر، ويعمل به من يوم الإعلان ويُصدر قانون يعزز هذا الإعلان، ويعتبر كل من يأخذ بالثأر مخالفاً للقانون وتتخذ ضده العقوبات التي يجب ان يحددها القانون.

٤- حفاظاً على مكانة القوات المسلحة في نفوس ابناء الشعب، وصوناً لرصيدها النضالي العظيم المخلّد في وجدان الشعب وذاكرة التاريخ، يتم نقل الوحدات فيما كان يسمى بالأطراف في بعض مناطق محافظات تعز ولحج وإب وأبين وشبوه والبيضاء ومأرب، واعادة تمركزها في مناطق يتفق عليها من قبل لجنة فنية من القوات المسلحة بما يؤمن متطلبات الإستراتيجية الدفاعية للدولة، وحماية الأهداف الحيوية وتتخذ وزارة الدفاع الإجراءات المنفذة لذلك.

ويصدر بذلك قرار خلال اسبوع ويبدأ التنفيذ فوراً.

٥- عدم تسيير أي دوريات عسكرية في المدن، أو على الطرقات وتتولى ذلك الشرطة طبقاً لمقتضيات الأمن.

٦- انشاء جهاز استخبارات طبقاً لقانون يحدد كيفية تشكيله ومهامه وصلاحياته في حماية السيادة الوطنية، وتشكل لجنة من الحكومة والحوار لإعداد القانون وتقديمه الى مجلس الوزراء خلال فترة اقصاها شهر من تاريخه.

٧- البحث عن وسائل لإنهاء الوجود المسلح غير الرسمي، ومنع توزيع الأسلحة على المواطنين تحت أي مسمّى، واعتبار ذلك جريمة مخلّة بالأمن.

٨- اعادة تنظيم وزارة الداخلية بحيث تندمج وحدات الأمن المختلفة بها بما في ذلك الأمن المركزي، وتكون لها السيطرة عليها، وتحصر أي نفقات أمنية من خلال وزارة الداخلية ، ويشكل مجلس الوزراء لجنة لتقديم مقترح بهذا الشأن في مدة أقصاها اسبوعان.

٩- يتم اخلاء المدن من القوات المسلحة واعادة تموضعها خلال فترة زمنية أقصاها شهران، ضمن خطة مركزية واحده لتموضعها تمهيداً لدمجها وتنظيمها، وتصحيح أوضاعها، تقدم من قيادة وزارة الدفاع وتقر من رئاسة مجلس الوزراء، ويصادق عليها من قبل مجلس الرئاسة، على ان لا تتجاوز عملية دمجها الأربعة الأشهر بعد تنفيذ عملية الإخلاء واعادة التمركز في سياق بناء جيش وطني حديث، يعبر عن الوحدة الوطنية، ويواكب النهج الديمقراطي ، متحرراً من كافة التأثيرات المناطقية والأسرية والقبلية والعرقية، مستوعبة كافة الوحدات العسكرية دون تمييز أو استثناء ويبدأ التنفيذ بعد اقرار الوثيقة والتوقيع عليها من قبل أطراف الوفاق الوطني.

١٠- الإلتزام بعدم تحريك أي وحدات عسكرية او تعزيزات بشريةأو مادية ، وتجميد تنفيذ المشروعات التدريبية حتى تستقر الأوضاع ويصدر باستئنافها قرار من مجلس الوزراء، ومصادقة مجلس الرئاسة وتبلغ وزارة الدفاع بهذا القرار وتتولى اللجنة العسكرية متابعة التنفيذ.

١١- يقتصر دور الشرطة العسكرية على أمن وانضباط الوحدات العسكرية وتمنع من القيام بأي نشاط أو دوريات يتداخل مع اختصاصات الأمن العام.

٩٤/١/١٨

١٢- يحظر ممارسة أى مظهر أو اجراء او تصرف من شأنه أن يوحي بالتمايز او التفاضل في التعامل بين افراد القوات المسلحة.

١٣- يمنع ضباط وجنود القوات المسلحة من التدخل في قضايا المواطنين وشوؤن السلطات المحلية أو مزاولة أى نشاط في مواقع عملهم يتداخل مع وظائف السلطات القضائية والتنفيذية .

١٤- يوقف التجنيد والتسليح والتعبئة للوحدات والمليشيات وحرس الحدود والحرس الشعبي وماشابهها والغاء مانم استحداثه.

١٥- على وزارتي الدفاع والداخلية القيام بالإمداد والتموين للقوات المسلحة والأمن من خلال اجهزتها المختصة.

١٦- تلغي جميع الترقيات غير القانونية التي تمت منذ بداية عام ١٩٩٣م.

التنفيذ :-

تشكل لجنة من مجلس الوزراء وبعض الشخصيات العسكرية والسياسية للإشراف على تنفيذ هذا القسم - وتضع اللجنة جدول عمل زمني لأعمالها يقر من قبل مجلس الوزراء.

٣- تقنين العلاقة وتحديد الصلاحيات :-

أ) تجسيد الدستور والقوانين واللوائح في الممارسة وتحديد مهام وصلاحيات مجلس الرئاسة ورئيس المجلس ونائبه في ممارسة المهام الدستورية . ويعاد النظر في مهام واختصاصات مكتب مجلس الرئاسة وفقا لذلك.

ب) منع التصرف بالمال العام خارج الأغراض المحددة في الميزانية العامة بشقيها الجارى والتنموى المقرة من قبل مجلس النواب، والمحددة في قانون الميزانية العامة، مع ضرورة التقيد بالصلاحيات المحددة للصرف . وتحدد صلاحيات الصرف لكبار مسئولي الدولة.

ج) لايجوز الإمتناع أو التباطؤ عن صرف اية اعتمادات مقررة في الميزانية او التصرف بها من قبل أى جهة غير مختصة وفقا لقانون الميزانية.

د) عدم التدخل في اختصاصات أجهزة الخدمة المدنية والعسكرية، والإمتناع عن اصدار التعليمات التي تتنافى مع القوانين وتخلق ارباكاً وتميز بين المواطنين وتفقد المستحقين فرصهم في التعيين والترقية.

هـ) اصدار قانون لتحديد مرتبات ومخصصات رئيس مجلس الرئاسة ونائب الرئيس واعضاء المجلس، ورئيس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم بموجب الدستور.

التنفيذ :-

- التزام فورى من الجميع بالتوقف عن الصرف وعدم التدخل في أعمال الهيئات.
- يشكل مجلس الوزراء لجنة لإعداد القوانين واللوائح خلال شهرين.

١٨/٦/٩٤

ثانيا:- اسس بناء الدولة الحديثة وهيئاتها:-

إن المهمة الرئيسية تكمن في بناء الدولة واصلاح ماعلق بها من تشوهات خلال الفترة المنصرمة. حيث اثبتت تجربة السنوات الماضية منذ اعلان قيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م ان طريقة إدارة شئون الحكم شكلت عائقاً امام اندماج النظامين السابقين وبناء دولة الوحدة.

ولذلك فقد توخى حوار القوى السياسية في عمله هذا الخروج من جو الأزمة الى جو العمل الديمقراطي الجاد الذى يحقق الإستقرار والتنمية الإقتصادية والإجتماعية المتوازنة ويرسخ الوحدة الوطنية. وانطلاقاً من ذلك ركزت الوثيقة الى جانب الأسس والمبادى، العامة على تحديد هيئات السلطات المركزية والمحلية للدولة وتحدد صلاحياتها ومهامها. حتى يمنع التداخل والتدخل الذى يسبب الإرباك والإحتكام الى الأزمات.

١- الأسس والمبادى العامة :-

تشكل الأسس والمبادى، العامة التالية اساساً لبناء الدولة وهياكلها سبيلاً لإيجاد دولة النظام والقانون والنظام المستقر وضمانة اكيدة للسير في بناء دولة اليمن الحديث المرتكزة على :-

١- الإسلام عقيدة وشريعة.

٢- الشعب مالك السلطة ومصدرها ويمارسها بشكل مباشر أو عن طريق الإستفتاء، والإنتخابات العامة، كما يزاولها بطريقة غير مباشرة عن الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة.

٣- الجمهورية اليمنية - دولة - عربية اسلامية واللغة العربية لغتها الرسمية.

٤- الوحدة اليمنية والنظام الجمهوري.

٥- الوحدة الوطنية اساساً لحماية الوحدة وترسيخ اركانها.

٦- الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، والتعددية السياسية والحزبية.

٧- اللامركزية الإدارية والمالية اساس من أسس نظام الحكم.

٨- حماية الحريات العامة.

٩- احترام حقوق الإنسان.

١٠- حرية العمل النقابي والمهني والإبداع الفكرى والثقافي.

١٢- تشجيع البحث العلمي في مختلف مناحي الحياة.

٢- هيئات الدولة :-

ان بناء الدولة واستكمال مؤسساتها وهيئاتها المركزية واللامركزية وقوانينها وانظمتها ولوائحها مهمة رئيسية استهدفها كل المشاركين في لجنة الحوار وكافة المشاريع التي عرضت عليها رغبةً في تصحيح مسار تجربتنا الوحدوية والديمقراطية الوليدة وبناء دولة النظام والقانون، دولة المؤسسات، التي تعتمد على قاعدة اللامركزية الإدارية والمالية ، لإدارة شئون الدولة اليمنية الواحدة، التي تستوعب مضامين الدولة الوطنية القائمة على قاعدة الحكم المحلي باختصاصاته التنموية والخدمية والإدارية والمالية ينظمها القانون.

٩٤/١/١٨

٢-١ هيئات السلطة المركزية :-

١- مجلس النواب :- هو الهيئة التشريعية للجمهورية اليمنية . ويجرى انتخابه من قبل الشعب بالإقتراع السرى والحر والمباشر . ويحدد الدستور صلاحيته ومهامه وشروط العضوية وطريقة الترشيح والإنتخاب.

٢- مجلس الشورى :- ويتكون من عدد متساوٍ من الأعضاء يمثلون وحدات الحكم المحلي يتم إنتخابهم من قبل مجالس المحافظات . ويحدد الدستور عدد الأعضاء من كل وحدة إدارية وشروط العضوية وطريقة الترشيح والإنتخاب كما يحدد إختصاصات ومهام المجلس على النحو التالي:-

١- ابداء الرأى في القوانين الأساسية وبشكل خاص مايتعلق بشئون الحكم المحلي، التي يحيلها اليه مجلس الرئاسة بعد رفعها من قبل مجلس النواب وذلك قبل اصدارها من قبل رئاسة الدولة.

٢- يشارك مع مجلس النواب في إنتخاب أعضاء مجلس الرئاسة.

٣- ابداء الرأى في مشروعات الميزانية العامة للدولة وخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية قبل اقرارها من قبل مجلس النواب وتحال اليه من الحكومة ويرفع اليها ملاحظاته ومن ثم تحيلها الحكومة لمجلس النواب بعد استيعاب ملاحظات ومقترحات المجلس.

٤- يتولى انتخاب اعضاء المحكمة العليا للجمهورية ويقدم قضاة الجمهورية ضعف عدد المرشحين ويصدر بهم قرار جمهوري.

٥- يتولى انتخاب أعضاء المجلس الإعلامي ومجلس الهيئة العامة للخدمة المدنية وتقدم الحكومة الترشيحات ويصدر بهم قرار جمهوري.

٦- تقديم مقترحات بمشاريع قوانين الى الحكومة خاصة بشئون الحكم المحلي.

٧- يتولى النظر في قضايا شئون الحكم المحلي المحالة اليه من الحكومة او المرفوعة من أى من مجلس الوحدات الإدارية.

٨- ابداء الرأى في المعاهدات وقضايا الحدود قبل عرضها على مجلس النواب وتحال اليه من الحكومة.

٩- النظر في أية قضايا تحيلها الحكومة الى المجلس.

٣- رئاسة الدولة:- تمثل رئاسة الدولة السلطة السيادية للدولة وتتكون من مجلس الرئاسة من خمسة أعضاء ينتخبون من قبل مجلس النواب ومجلس الشورى مجتمعين، وينتخب مجلس الرئاسة رئيساً ونائباً للرئيس من بين أعضائه.

- لاتزيد فترة العضوية في مجلس الرئاسة عن دورتين انتخابيتين.
- لايجوز للرئيس ونائبه وأعضاء المجلس ممارسة أى عمل حزبي اثناء شغلهم لعضوية المجلس (ولاينطبق هذا الحكم على أعضاء مجلس الرئاسة الحالي للدورة الحالية).

ويحدد الدستور صلاحيات ومهام المجلس على النحو التالي :-

١- تمثيل الجمهورية في الداخل والخارج.

٢- دعوة الناخبين في الموعد المحدد للإنتخابات العامة.

٩٤/١/١٨

٣- حل مجلس النواب بعد التشاور مع مجلس الوزراء وطبقاً للمادة الواردة في الدستور الحالي.
٤- الدعوة الى الإستفتاء العام.
٥- تكليف من يشكل الحكومة واصدار قرار جمهوري بتسمية اعضائها بناء على اختيار رئيس الوزراء المكلف.
٦- الإشتراك مع الحكومة لمناقشة مشروع بيانها قبل تقديمه لمجلس النواب لنتال بموجبه الثقة.
٧- تلقي تقارير دورية من رئيس الوزراء عن سير تطبيق السياسة العامة للدولة في كل المجالات.
٨- التشاور مع رئيس الوزراء في تسمية اعضاء مجلس الدفاع الذين يرشحون من قبل مجلس الوزراء طبقاً للقانون.
٩- يصدر القوانين التي يقرها مجلس النواب.
١٠- حق طلب إعادة النظر في أي قانون أقره مجلس النواب.
١١- توقيع قرارات التعيين والترقية والعزل لكبار قادة القوات المسلحة والأمن من رتبة عقيد ومافوق وبعد موافقة مجلس الوزراء.
١٢- التصديق على قرارات مجلس الوزراء القاضية بانشاء الرتب العسكرية او منح النياشين والأوسمة التي ينص عليها القانون.
١٣- الإذن بحمل النياشين التي تمنح من دول اخرى.
١٤- اصدار قرارات بقانون في غياب المجلس بناء على اقتراح من مجلس الوزراء وفي حالات استثنائية لاتحتمل التأخير ولا تتعارض مع الدستور وعلى أن تعرض على المجلس في اول إجتماع له بعد صدور القرار.
١٥- المصادقة على المعاهدات والإتفاقيات التي يوافق عليها مجلس النواب.
١٦- انشاء البعثات الدبلوماسية وتعيين واستدعاء السفراء بعد موافقة مجلس الوزراء.
١٧- اعتماد الممثلين للدول والهيئات الأجنبية.
١٨- منح حق اللجوء السياسي.
١٩- اعلان حالة الطؤارى والتعبئة العامة وفقاً للقانون.

مهام وصلاحيات الرئيس :-

يقوم الرئيس بالمهام والصلاحيات التالية استناداً على مهام وصلاحيات مجلس الرئاسة:-

- يرأس اجتماعات مجلس الرئاسة.
- يمثل الجمهورية في الخارج ويوقع على وثائق اعتماد السفراء ويستقبل سفراء البلدان الأخرى.
- يوقع على القوانين.
- يوقع على قرارات مجلس الرئاسة.

١٩٩٤/١/١٨

- طلب التقارير من رئيس الوزراء لتقديمها لمجلس الرئاسة حول المسائل المتعلقة بتنفيذ مهام الحكومة.
- يوقع على القوانين بقرارات والقرارات الجمهورية ومعه رئيس الوزراء.
- يرأس مجلس الدفاع الوطني في حالة الحرب.

مهام وصلاحيات نائب الرئيس :-

يقوم نائب الرئيس بالمهام والصلاحيات التالية :-

- يعاون الرئيس في مهامه وعلى وجه الخصوص يتولى:-
- مهام الرئيس في حالة غيابه خارج الجمهورية أو في حالة مرض يقعده عن ممارسة مهامه.
- طلب التقارير من رئيس الوزراء لتقديمها لمجلس الرئاسة في المسائل المتعلقة بشؤون الحكم المحلي.
- نائباً لرئيس مجلس الدفاع الوطني في حالة الحرب.

مهام أعضاء مجلس الرئاسة :-

- المشاركة في أعمال المجلس.
- يتولى بقية أعضاء مجلس الرئاسة مساعدة الرئيس ونائبه وفقاً للائحة داخلية تنظم عمل المجلس.

٤- *الحكومة ..* مجلس الوزراء هو حكومة الجمهورية اليمنية وهو الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة. ويتبعها بدون استثناء جميع الإدارات والأجهزة والمؤسسات التنفيذية التابعة للدولة.

وتختص الحكومة على قاعدة اللامركزية الإدارية والمالية بالشئون الخارجية والقوات المسلحة والأمن العام والعملة والموارد السيادية، ورسم السياسة المالية والنقدية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية واقتراح مشاريع القوانين والإشراف على تنفيذها.

الحكومة مسئولة مسئولية كاملة وجماعية أمام مجلس النواب.

٥- *السلطة القضائية ..* وتتكون من المحكمة العليا للجمهورية والمحاكم التي يحددها القانون ومن النيابة العامة وتتمتع السلطة القضائية باستقلال كامل - ويتم انتخاب اعضاء المحكمة العليا من قضاة ومحامين مؤهلين وممارسين في شؤون الشريعة الاسلامية والقانون من قبل مجلس الشورى ولمرة واحدة حتى يبلغ القاضي احد الأجلين او يسيء الى شرف المهنة ففي هذه الحالة يفصل ولا يسمح له بالعمل في مجال القضاء مرة اخرى.. ويحدد الدستور والقانون مهامها وصلاحياتها وطريقة انتخابها وعزلها.

٢-٢ الحكم المحلي :-

ان نظام الحكم المحلي المراد اقامته يعتمد على قاعدة اللامركزية الإدارية والمالية في ظل الدولة اليمنية الواحدة وعلى مبدأ المشاركة الشعبية الواسعة في الحكم ومبدأ النهج الديمقراطي، المعزز للوحدة الوطنية حيث يمارس مواطنو الجمهورية بكل تقسيماتها الإدارية .. حقوقهم وواجباتهم الدستورية بطريقة تمكنهم من التنافس الإيجابي لبناء صرح الدولة اليمنية الواحدة من خلال ازدهار وحداتهم الإدارية، اقتصادياً واجتماعياً واقامة ميزان العدالة وسيادة الأمن والإستقرار والرخاء.

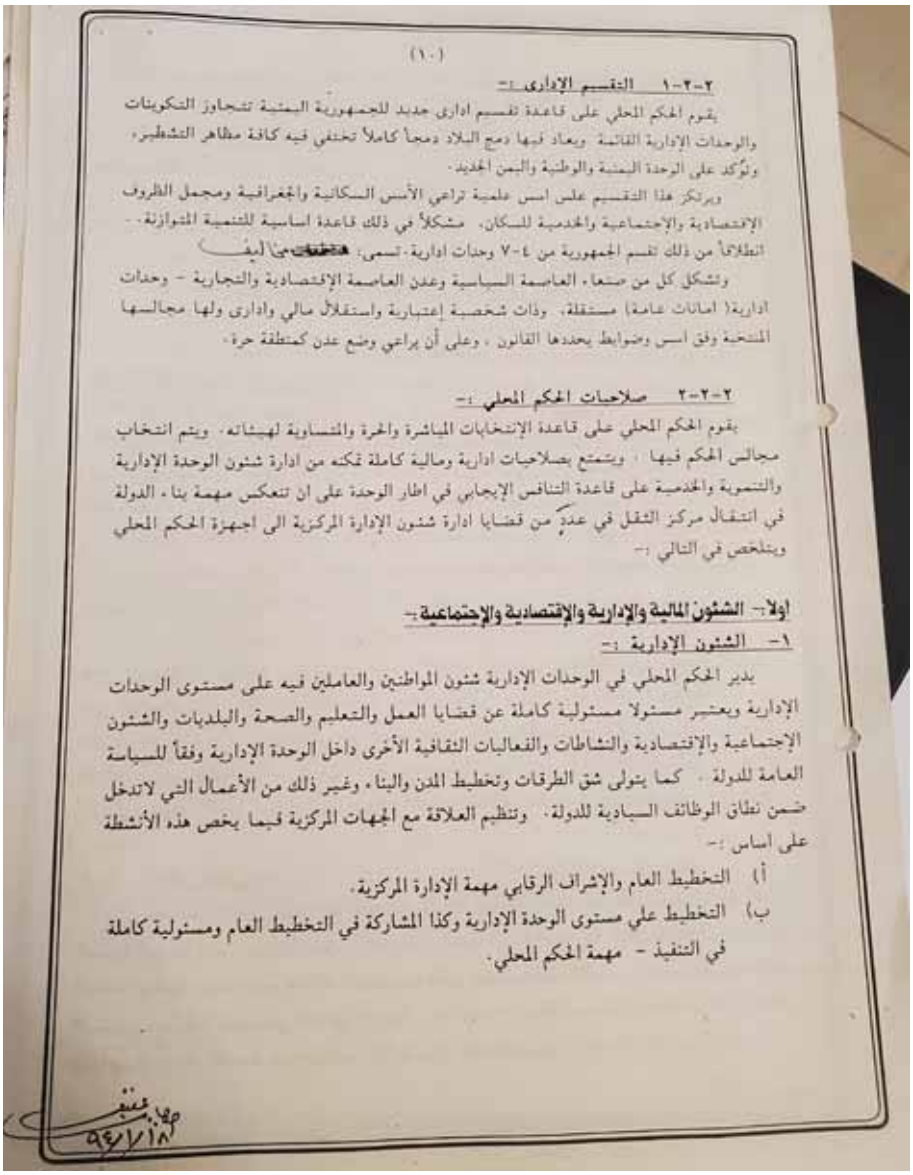

(١٠)

٢-٢-١ التقسيم الإداري :-

يقوم الحكم المحلي على قاعدة تقسيم اداري جديد للجمهورية اليمنية تتجاوز التكوينات والوحدات الإدارية القائمة ويعاد فيها دمج البلاد دمجاً كاملاً تختفي فيه كافة مظاهر التشطير، وتؤكد على الوحدة اليمنية والوطنية واليمن الجديد.

ويرتكز هذا التقسيم على اسس علمية تراعي الأسس السكانية والجغرافية ومجمل الظروف الإقتصادية والإجتماعية والخدمية للسكان، مشكلاً في ذلك قاعدة اساسية للتنمية المتوازنة. - انطلاقاً من ذلك تقسم الجمهورية من ٤-٧ وحدات ادارية - تسمى: محافظات مثلاً (بف

وتشكل كل من صنعاء العاصمة السياسية وعدن العاصمة الإقتصادية والتجارية - وحدات ادارية (امانات عامة) مستقلة، وذات شخصية إعتبارية واستقلال مالي وادارى ولها مجالسها المنتخبة وفق اسس وضوابط يحددها القانون ، وعلى أن يراعي وضع عدن كمنطقة حرة.

٢-٢-٢ صلاحيات الحكم المحلي :-

يقوم الحكم المحلي على قاعدة الإنتخابات المباشرة والحرة والمتساوية لهيئاته، ويتم انتخاب مجالس الحكم فيها ، ويتمتع بصلاحيات ادارية ومالية كاملة تمكنه من ادارة شئون الوحدة الإدارية والتنموية والخدمية على قاعدة التنافس الإيجابي في اطار الوحدة على ان تنعكس مهمة بناء الدولة في انتقال مركز الثقل في عددٍ من قضايا ادارة شئون الإدارة المركزية الى اجهزة الحكم المحلي ويتلخص في التالي :-

اولا:- الشئون المالية والإدارية والإقتصادية والإجتماعية :-

١- الشئون الإدارية :-

يدير الحكم المحلي في الوحدات الإدارية شئون المواطنين والعاملين فيه على مستوى الوحدات الإدارية ويعتبر مسئولا مسئولية كاملة عن قضايا العمل والتعليم والصحة والبلديات والشئون الإجتماعية والإقتصادية والنشاطات والفعاليات الثقافية الأخرى داخل الوحدة الإدارية وفقاً للسياسة العامة للدولة . كما يتولى شق الطرقات وتخطيط المدن والبناء وغير ذلك من الأعمال التي لاتدخل ضمن نطاق الوظائف السيادية للدولة. وتنظيم العلاقة مع الجهات المركزية فيما يخص هذه الأنشطة على أساس :-

أ) التخطيط العام والإشراف الرقابي مهمة الإدارة المركزية.

ب) التخطيط على مستوى الوحدة الإدارية وكذا المشاركة في التخطيط العام ومسئولية كاملة في التنفيذ - مهمة الحكم المحلي.

٢- الشئون المالية :-

ان نظام اللامركزية في الجانب المالي يعد من اسس الحكم المحلي ينبغي أن يتمخض عنه كفاءة عالية في تعبئة الموارد المالية وكفاءة اعلى في الإستخدام.

ولمزيد من الوضوح لابد من التمييز في هذا الباب بين الموارد التي تقع ضمن اختصاص الحكم المحلي وتلك التي تقع ضمن نطاق موارد السيادة وتتمثل في :-

أ) الموارد السيادية :-

- عوائد الجمارك-
- ضرائب الدخل على ارباح الشركات العاملة على مستوى الجمهورية.
- حصة الدولة من الأرباح السنوية للمؤسسات العامة العاملة على مستوى الجمهورية.
- موارد النفط والغاز والثروات المعدنية والسمكية.
- اية موارد أخرى ذات طبيعة سيادية يحددها القانون.
- موارد المياه : تعتبر موارد المياه من المواد السيادية وعليه فان تنميتها والإستفادة العقلانية منها ضرورة من ضرورات الحياة، وفق أسس وضوابط يحددها القانون ويتظمن تحديد وتوضيح حدود المسؤلية المركزية والمحلية تجاهها واختصاصات الحكم المحلي في الوحدات الإدارية حتى تحدد طبيعة التعامل معها وطريقة الإستفادة منها.

ب) الموارد المحلية :-

- الرسوم المحلية، التي يصدر بها قرار من مجلس الوحدة الإدارية وفقاً لقانون يحدد صلاحيات وأسس ومجالات اصدار القرارات والأنظمة من قبل المجالس المحلية.
- ضرائب كسب العمل ، والمهن الحرة والأنشطة التجارية المختلفة في اطار الوحدة.
- الضرائب والرسوم على الشركات المسجلة والعاملة في اطار الوحدة الإدارية.
- عوائد النشاط الإقتصادى في اطار الوحدة الإدارية.
- الزكاة.
- الضرائب والرسوم على القات .
- الضرائب العقارية.
- رسوم المرور والمواصلات والأراضي.
- ضريبة حماية البيئة.
- الدعم المقدم من الميزانية المركزية.

وهذا التحديد لا يعد حصراً نهائياً وانما على سبيل الإيضاح فقط، ويحدد القانون الموارد السيادية والمحلية.

٩٤/١/١٨

أما فيما يخص الإنفاق :- فيتضمن الإنفاق الذى يرد في الميزانية السنوية للوحدة الإدارية، بنوداً تتعلق بالخدمات الإجتماعية والأنشطة الإقتصادية للوحدات العامة الداخلة في نطاق الوحدة الإدارية وغيرها من الأنشطة التي تدخل في نطاق اختصاصاتها، ويخرج من بنود الإنفاق المحلي تلك الممولة مركزياً كمشاريع الطرقات الرئيسية والمواصلات التي تربط بين الوحدات او المشاريع الإستراتيجية كالنفط أو الغاز - والمعادن الهامة.

- ينشىء البنك المركزى فروعاً له في مختلف الوحدات الإدارية، بصفته بنك البنوك تتولى بدورها جانباً من وظائفه الرئيسية باستثناء :-

- الديون الخارجية ، الإصدار، اقراض الدولة.

٣- الشئون الإقتصادية :-

تتنافس الوحدات الإدارية في اطار « سياسة الحرية الإقتصادية» بتكوين قاعدتها الإقتصادية بمكوناتها المعروفة : الإنتاج ، التوزيع، فرص العمل والتشغيل، فرص الإستثمار وتحسين الخدمات الإجتماعية والرعاية للمواطنين في الوحدة الإدارية. ومثل هذا التنافس سيحفز اجهزة الحكم المحلي على تقديم النموذج الأفضل الذى ستكون مسئولة عنه مباشرة . وسيكون الأداء هنا مرتبط بمستوى إضطلاع هذه الأجهزة بعملها ومسئوليتها. ولن تتهرب سلطات الحكم المحلي من مسئوليتها في حالة عجزها بالقاء التبعة على السلطة المركزية كما هو الحال عندما تختلط المسئولية. ان الحكومة ستتفرغ للتخطيط في اطار الأهداف الرئيسية العامة وكذا مراقبة التنفيذ وسيسهل مهامها عاملان. :-

١- ان الأهداف العامة التى سترسمها ستقوم على اساس حاجة الوحدة الإدارية .

٢- ان الرقابة على التنفيذ ستبدأ ايضاً من داخل هذه الوحدات الإدارية بسبب رقابة الناخبين وسيضمن ذلك تحقيق الأهداف المرسومة.

٤- الشرطة والأمن :-

يكون الأمن من مهام الحكم المحلي المباشرة في الوحدات الإدارية المختلفة، وتتولى الوحدات الإدارية إدارة قوة الشرطة والأمن الخاصة بها في اطار الخطة الأمنية العامة للدولة. وتمارس مهامها وفقاً للضوابط والأسس التي تضعها وزارة الداخلية. وتأتمر تلك الوحدات بأمر السلطـــــات المحلية ويتم تسليحها بشكل موحد وتحدد وظائفها وحقوقها وفقا للقانون. . اما قوامها فيعتمد على حاجة كل وحدة ادارية، وتتولى السلطة المحلية المسئولية المباشرة للأمن في نطاق الوحدة الإدارية.

وتنسق خطة الأمن العام الذى تشرف عليه وزارة الداخلية النشاط الأمني فيما بين الوحدات الإدارية وتراقب النشاط الأمني في كل الوحدات الإدارية وفقا للقانون.

٩٤/١/١٨

٥- التعليم :-

أ) يتم وضع سياسة تعليمية واحدة للجمهورية اليمنية. وتتولى مجالس الحكم المحلي في الوحدات الإدارية ،تنفيذ ذلك على قاعدة التفاعل الإيجابي فيما بينها لتقديم النموذج سواء فيما يتعلق بالمؤسسة او مخرجات التعليم.

ب) المعاهد التقنية والفنية ومعاهد ومراكز التأهيل مسئولية مباشرة للحكم المحلي، بما في ذلك تأهيل المعلمين والعناية بهم وتوفير حاجة المدارس منهم.

ج) مدارس تحفيظ القرآن ونشرها مسئولية الحكم المحلي.

د) التعليم العالي يتقيد الحكم المحلي بخطة وسياسة التعليم العالي ومتطلبات التنمية في الحقول المختلفة في الجمهورية.

٦- الصحة والخدمات الإجتماعية الأخرى :-

١- فيما عدا مكافحة الأوبئة على صعيد البلاد كلها واتباع سياسة دوائية وطنية بمعايير موحدة فإن الإهتمام بالصحة والأطباء والإشراف على المستشفيات والوحدات الصحية ووضع نظام لتسييرها ومنح التراخيص والرقابة على العيادات الخاصة والمختبرات والمراكز العلاجية وتشجيعها وتعيين الكادر المتخصص هي مهمة الحكم المحلي.

٢- تنطبق نفس المعايير في علاقة الأجهزة المركزية بأجهزة الحكم المحلي في مجال الخدمات والأنشطة الإجتماعية الأخرى والعاملين فيها.

٧- نظام الخدمة المدنية في اطار الوظيفة العامة ونظام العمل :-

١- يخضع جميع العاملين في الخدمة المدنية وخارجها لقوانين واحدة.

٢- تطبق هذه القوانين في اطار الوحدات الإدارية بحيث يترك نظام التحفيز في اطارها للحكم المحلي وفقا لحاجتها وظروفها.

٣- تحتفظ الوحدات الإدارية ومايتفرع عنها بارشيفها الخاص بسجلات العاملين وتمارس صلاحية كاملة فيما يخص التوظيف والترقية والفصل والإحالة الى المعاش والإجازات وقرارات التأهيل الداخلي والخارجي الذى يمارس وفقاً للخطة العامة للدولة وغير ذلك من القضايا التي ينظمها القانون.

٤- للسلطة القضائية نظامها المستقل.

٩٤/٩/١٨

ثانياً:- التكوينات الإدارية في الوحدات وهيئات الحكم:-

١- يدير الحكم المحلي مجالس منتخبة من الشعب تمتلك سلطة القرار الإداري والإشراف والمحاسبة والرقابة على اداء اجهزة الحكم المحلي في الوحدات الإدارية التابعة له وتنظم بقانون.

٢- يشكل في المديرية مكتب تنفيذي ينتخبه مجلس الحكم المحلي في المحافظة من بين اعضائه او من خارجه، يرأسه رئيس منتخب من قبل مجلس الحكم المحلي ويصدر به قرار جمهوري ويحدد القانون تسمية الهيكل التنظيمي للمكتب وفقا لما تقتضيه طبيعة المهام المناطة به.

٣- قرارات مجلس الحكم المحلي ملزمة داخل نطاق الوحدة الإدارية له. ولا يجوز ان يتخذ قرارات تتعدى نطاق حدوده الإدارية.

٤- قرارات الحكومة ملزمة لهذه المجالس شريطة ان لا تتعارض مع الصلاحيات القانونية المناطة بالحكم المحلي وبين القانون طريقة الرقابة وحدودها وصلاحياتها.

٥- القوانين التي يتخذها ويقرها مجلس النواب وتصدرها رئاسة الدولة ملزمة للعمل بها في جميع مجالس الحكم المحلي في الجمهورية.

٦- يتمتع جميع المواطنين اليمنيين بحقوق متساوية وكاملة في جميع الوحدات الإدارية بما في ذلك حق الإنتخاب والترشيح لهيئات مجالس الوحدات الإدارية حيث يؤخذ معيار المولد أو الإقامة للمواطن كأساس في ممارسة هذا الحق، وفقاً للقانون.

٧- يتكون كل محافظة من وحدات الحكم المحلي من عدد من الوحدات الفرعية الإدارية. وتنظم صلاحيات هيئاتها المنتخبة بما يتفق ومضمون الحكم المحلي وتسمى :ألوية- مديرية - ناحية - بحسب التسلسل وتحدد لهذه الهيئات مهام وصلاحيات تنفيذية في برامج وخطط المحافظة ومهام بلدية خاصة بكل وحدة ادارية فرعية.

٨- تنتخب مجالس الوحدات الإدارية الأدنى رؤساء وأعضاء مكاتبها التنفيذية ويصدر برؤساء المكاتب قرار من رئيس الوزراء.

٢-٣ اعادة بناء وتنظيم القوات المسلحة :-

إن اعادة بناء وتنظيم القوات المسلحة تعتبر واحدة من القضايا الرئيسية، وتتبع القوات المسلحة مباشرة الحكومة، ولا يجوز انشاء أي قوة عسكرية أو شبه عسكرية تتبع أي جهة أخرى- ويتم اعداد الخطة العامة لإصلاح ودمج واعادة بناء وتنظيم القوات المسلحة وفق المبادئ والأسس التالية :-

١- القوات المسلحة اليمنية، قوات دفاعية مسؤلة عن حماية الحدود البرية والبحرية والجوية للجمهورية اليمنية، والدفاع عن السيادة الوطنية.

٢- ضرورة ضبط ميزانية وزارة الدفاع بما يمكنها من اداء دورها وفقا لمقتضيات الدفاع عن الجمهورية اليمنية.

٩٤/١/١٨

٣- يحدد حجم القوات المسلحة، موزعة على انوع الثلاثة الفروع: البرية/ البحرية/ الجوية ولا يسمح ببقاء قوة او انشاء اية وحدة خلافاً لذلك وخارجاً عن الثلاثة الفروع المحددة.

٤- تحديد التشكيلات المطلوبة للقوات المسلحة والملائمة لمسرح العمليات وفقاً لما تقره جهات الإختصاص ضمن الشروط ومتطلبات الدفاع عن السيادة واستقلال الجمهورية اليمنية.

٥- استكمال المؤسسة المادية والبشرية للتشكيلات المقترحة(٤) بعد تحديدها من خلال اعادة تركيب وتنظيم التشكيلات الحالية.

٦- يتم توضع القوات المسلحة بعد تحديد حجمها، وتحديد تشكيلاتها واستكمال مؤسساتها المادية والبشرية بحسب الأولويات التالية :-

أ) توضع الوحدات في المناطق الحدودية.

ب) تأمين مواقع النشاط الإقتصادي للشركات العاملة.

ج) اعادة تنظيم وتوضع ماتبقى من وحدات في مناطق العمق بحسب الحاجة وكاحتياطي.

وانسجاماً مع مبدأ تقليص حجم القوات المسلحة الحالي وصولاً الى الحجم المحدد تعتمد الأسس التالية:-

١- الإحالة للمعاش حسب قانون شروط الخدمة وقانون المكافآت والمعاشات.

٢- فتح باب الإستقالة، والمعاش الإختياري المبكر.

٣- احالة العسكريين العاملين في المؤسسات الحكومية المدنية من قوام اقوات المسلحة وتثبيتهم في المؤسسات المدنية التي يعملون بها.

٧- تنفيذ قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية بمنع العمل الحزبي في القوات المسلحة والأمن.

٨- تقسيم الجمهورية الى مناطق عسكرية.

٩- يعاد صياغة قانون شروط الخدمة في القوات المسلحة والأمن ليؤكد على :-

١- العمل في القوات المسلحة حق وواجب وطني على كل ابناء اليمن، ولابد ان يتمثل هذا المبدأ في تركيب القوات المسلحة. دون أي تمييز او تفضيل.

٢- تحدد الفترة الزمنية التي يقضيها كبار قادة القوات المسلحة والأمن في الوظائف القيادية بخمس سنوات.

٣- ان تكون القوات المسلحة نموذجاً للوحدة الوطنية ويحدد ملاكاتها على اساس الكفاءة والخبرة بحيث تصبح مثالاً للوحدة الوطنية ، بعيداً عن كل الموثرات الحزبية والسياسية والإنتماءات الأسرية والقروية والمناطقية والسلالية والمذهبية ويعاد تنظيمها وفقاً لهذه الأسس حتى لاتوجد وحدة عسكرية خاضعة للموثرات المشخصة اعلاه.

٢-٤ الإعلام الرسمي :-

تشكل هيئة وطنية من العناصر الوطنية الإعلامية الكفؤة للإشراف عليه والتخطيط للأجهزة الإعلامية الرسمية، تحل محل الوزارة ضماناً لخدمتها لصالح المجتمع بعيداً عن التمييز لأي طرف سياسي وبما يمكنها من اداء دورها الإعلامي والتثقيفي وخدمة رسالتها.

٩٤/١/١٨

٢-٥ التربية والتعليم:-

التأكيد على توحيد المناهج الدراسية في كافة المدارس والكليات والمعاهد وازالة كل مالحق بالمناهج من تشوهات والسعي الحثيث لتحديث المناهج العلمية لتواكب العصر والعمل على اعداد جيل يحمي موحد العقيدة والرؤى الوطنية والقومية.

٢-٦ المجلس الأعلى للأمن القومي :-

١- يشكل مجلس اعلى للأمن القومي بالجمهورية اليمنية تحدد مهامه في إجراء الأبحاث والدراسات واعداد التوصيات لرئاسة الدولة والحكومة بهدف حماية السيادة الوطنية وتوطيد علاقة بلادنا بالوطن العربي والعالم على ضوء الوضع العالمي الجديد والمتغيرات فيه ويدرس ويبحث بعناية لتجنيب بلادنا من التعرض للكوارث والأزمات والإهتزازات الناجمة على معظم بلدان العالم الثالث.

٢- توضع للمجلس مهام ولوائح لضبط نشاطه وينشأ بقانون.

٣- يتكون من مختصين من الشؤن السياسية والعسكرية والأمنية والإقتصادية والإجتماعية.

٢-٧ جهاز الرقابة والمحاسبة :-

- ينبغي تفعيل دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة كهيئة رقابية مستقلة عن السلطة التنفيذية وترتبط بالسلطة التشريعية مباشرة وتلتزم العلنية لتقاريرها ويكون للحكومة اداتها في الرقابة المسبقة واللاحقة لأداء الأجهزة التنفيذية المركزية والمحلية.

- يشترط أن يتوفر في أجهزة الرقابة وجود عناصر قوية وكفؤة ومحايدة يكون بمقدورها الصمود امام كافة الضغوط. وتصمد في وجه اية محاولة تعترض تأدية مهامهم في هذا الجانب أو تسخرها لأغراض سياسية او محسوبية.

٢-٨ الإصلاح في مجال الوظيفة العامة :-

ان الإصلاح في جانب الإدارة والوظيفة العامة لابد ان يخضع لدراسة الأوضاع الراهنة بصورة عميقة بدءا بقواعد النظام مرورا بإجراءاته العملية وصولاً الى قياسات الأداء. ولما كانت الإدارة اساسها الإنسان لانه العنصر الفاعل والمؤثر فيها فإن الإصلاح ينبغي ان يتوجه اليه في الدرجة الأولى لأعداده وبنائه الى جانب اعادة صياغة الأنظمة واللوائح والقواعد العملية وفق المبادىء التالية :-

أ) الوضوح والبساطة في الأنظمة لتسهيل فهمها وتطبيقها.

ب) تحديد دقيق وسليم للواجبات والمسؤليات والصلاحيات.

ج) وضع قواعد ثابتة لتفويض الصلاحيات من الأعلى الى الأدنى على كل المستويات المركزية والمحلية.

د) اعداد اللوائح الإدارية وانظمة العمل بدقة.

هـ) اعداد دليل عمل باجراءات المعاملات الخاصة بالمواطنين في مختلف المجالات.

٩٤/١/١٨

واضافة الى اهمية اعداد الأنظمة.. فإن الإهتمام بالعنصر البشري في الإدارة يقتضي العمل بما يلي :-

١- تكثيف عملية التدريب المستمرة للقدرات العلمية والعملية للقيادات والكوادر الإدارية.

٢- توفير البيئة المناسبة للعمل والإهتمام بإيجاد فرص عمل جديدة.

٣- تحييد الإدارة واعتبار الوظيفة العامة حق وواجب وتخضع التعيينات في جميع المناصب الإدارية لشروط الخدمة المدنية واللوائح والنظم والقوانين النافذة، ويعتبر ثواب الوزراء ومافوق مناصب سياسية.

٤- انشاء محاكم إدارية متخصصة تبتّ في قضايا المخالفات الإدارية خلال فترة اقصاها ستة اشهر من توقيع هذه الوثيقة.

٥- تشكل هيئة عامة، للخدمة المدنية بدلاً عن الوزارة ، تتبع مجلس الوزراء.

ثالثاً:- الإقتصاد والتنظيم المالي:-

ان عدم استكمال بناء الدولة اثر تاثيراً مباشراً على الوضع الإقتصادى والمالي وكان من ابرز عوامل غياب الوحدة المؤسسية للدولة بقاء البلاد بدون سياسة اقتصادية ومالية محددة وواضحة تنظم هذا الميدان الحيوى والهام وكان لغياب السياسة الإقتصادية الواضحة منذ اليوم الأول لولادة تجربتنا الوحدوية الديمقراطية بالرغم من ان السياسة المعلنة كانت (الحرية الإقتصادية) الا ان تلك السياسة لم تستكمل حلقاتها لتمكين الإقتصاد من النمو في اطارها فكان الإضطراب والقلق وحالة الفوضى محل التنظيم واصبح الإنفاق العام في ظل غياب وحدة الإدارة السياسية والقرار الحاسم احد مصادر تقوية الفوضى التي عكست نفسها على العملة الوطنية وأدت الى تدهور قوة الريال الشرائية وتعثر الأنشطة الإقتصادية الإنتاجية كالزراعة والصناعة وطفت موجة الغلاء، وتراجعت القيمة الحقيقية للأجور ومداخيل السكان أمام تحول الأسعار التي حكمتها تدهور قيمة العملة الوطنية بالإضافة الى هذا وذاك طغيان العجز في الميزانية العامة. من هنا تأتي عملية اصلاح الأوضاع الإقتصادية في اطار سياسة الحرية الإقتصادية ومن خلال عدد من الإجراءات العاجلة بوقف التدهور امر في غاية الأهمية.. وانطلاقاً من ذلك كله وحرصاً في الخروج بسياسة متكاملة تتداخل وتتكامل مع عملية اصلاح بنية الحكم كلها نجد ضرورة اتباع الخطوات التالية :-

١- التقييد بموازنة عامة للدولة محددة لأوجه الإنفاق والموارد يتم خلالها التخلص من العجز المتصاعد الناشيء عن الفجوة التمويلية الكبيرة بين الإنفاق والموارد من خلال التركيز على زيادة الموارد وتقليص الإنفاق وتنظيمه في حدود الحاجة الضرورية.

٢- العمل بموجب خطط متوازنة للتنمية وبرنامج استثمارى سنوى لتأمين تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المتوازنة.

٩٤/١/١٨

٣- اصلاح النظام النقدي لوقف تدهور العملة الوطنية وتفعيل وظيفة البنك المركزي في ذلك وتنظيم وظائفه بما لايتعارض مع وظائف البنوك التجارية واتخاذ الإجراءات الضرورية والعملية لصيانة العملة بما في ذلك اصدار العملة الجديدة المتفق عليها، وتنظيم الصرافة ومكافحة التزوير للعملة.

٤- مكافحة الفساد والرشوة والتهريب الإداري والكشف عن مهربي السلع والأسلحة والمخدرات ومحاسبتهم طبقاً للقوانين النافذة.

٥- تنفيذ القرارات الخاصة باقامة المنطقة الحرة في عدن على ان يبدأ المشروع في الإجراءات التنفيذية فوراً حتى تستكمل كافة الإجراءات في نهاية هذا العام الجاري.

٦- تنظيم نشاط المؤسسات والشركات العامة والرقابة عليها وخاصة فيما يخص نشاطها المؤثر على النقد الأجنبي الذي تلجأ اليه لتمويل انشطة اصبحت مصدر استنزاف للإقتصاد.

٧- اتخاذ قرار سريع تعامل بموجبه خامات الصناعة الوطنية الأساسية ومدخلات الزراعة والأسماك وغيرها من الأنشطة الإنتاجية اسوة بالمواد الغذائية التي يمولها البنك المركزي لوقف تصاعد اسعارها وتدهور هذا النشاط الحيوي للإقتصاد الوطني.

رابعاً:- تعديل الدستور:-

نظراً لأهمية الدستور كوثيقة بالغة الأهمية في حياة شعبنا في حاضره ومستقبله يتم مايلي :-

١- الالتزام بالدستور الحالي حتى يتم تعديله.

٢- لتنفيذ ماتضمنته وثيقة العهد والإتفاق ومايتطلبه من تعديلات دستورية يتم العمل الجاد لإجراء التعديلات الدستورية خلال فترة ثلاثة أشهر ولاتتجاوز خمسة أشهر، وتشكل لهذا الغرض لجنة وطنية من العلماء وأطراف حوار القوى السياسية وبعض المختصين في جامعتي عدن وصنعاء ومشاركة بعض الشخصيات الإجتماعية لوضع مشروع للتعديلات الدستورية أخذة في الإعتبار مسودة مشروع التعديلات بما لا يتعارض مع المبادىء والأسس العامة والمهام والصلاحيات المحددة للهيئات وطريقة تكوينها في وثيقة عهد واتفاق أطراف حوار القوى السياسية، وتتفرغ اللجنة لهذه المهمة تفرغاً كاملاً حتى تتمكن من إنجاز عملها في الفترة الزمنية المحددة.

٣- اعادة النظر في النظام الإنتخابي البرلماني والمحلي بصورة شاملة وعلى وجه الخصوص الإنتخاب بالقائمة النسبية على ضوء دراسة علمية تراعي التجربة اليمنية والتجارب الإنسانية الأخرى، ويعاد النظر في قانون الإنتخابات على ضوء نتائج هذه الدراسة.

خامساً:- اليه التنفيذ:-

لضمان تنفيذ ماجاء بهذه الوثيقة الوطنية التي تستهدف تصحيح مسار الوحدة وبناء الدولة اليمنية والحديثة دولة النظام والقانون. فلابد من حشد كل الطاقات الوطنية الرسمية والشعبية لذلك. وعليه يمكن اعتماد الألية التالية :-

٩٤/١/١٨

١- إعطاء الحكومة كافة الصلاحيات وعدم التدخل في أعمالها وبما يمكنها من تنفيذ المهام المناطة بها.

٢- تضع الحكومة جداول زمنية لإنجاز المهام المحددة خلال شهر.

٣- كلما ورد بهذه الوثيقة ويتطلب تعديلاً دستورياً يعمل به فور اقرار التعديلات الدستورية على أن يتم التحضير المتوازى لبعض المهام مع اعداد مشروع التعديلات الدستورية أما القضايا التي لاتتطلب تعديلاً دستورياً فتنفذ فوراً.

٤- علنية الإجراءات التي تتخذها الحكومة فيما يخص تنفيذ هذه الوثيقة وبيان الحكومة.

٥- عقد مؤتمر صحفي كل شهر يحدد التقدم في تنفيذ المهام ويعين ناطق رسمي باسم الحكومة.

سادساً:- آلية المتابعة:-

١- تتولى لجنة حوار القوى السياسية مهام المتابعة والإشراف على تنفيذ القرارات التي نصت عليها وثيقة « عهد واتفاق بين أطراف حوار القوى السياسية لبناء الدولة اليمنية الحديثة ».

٢- تصدر قرارات تنفيذية بمنح اللجنة بما يلي :-

أ) حق الحصول على المعلومات من أي جهة كانت وبشكل خاص فيما يساعد اللجنة على تنفيذ مهامها.

ب) حق إستخدام وسائل الإعلام لنشر بياناتها التي تتعلق بتوضيح سير تنفيذ الوثيقة والعوائق التي تقف أمامها والمتسببين في تعطيلها سواء كانوا أشخاصاً أو هيئات.

ج) توفر الحكومة للجنة متطلباتها المكتبية والإدارية التي تساعدها على أداء دورها.

سابعاً:- الترتيبات والظروف الأمنية المطلوب توافرها للتوقيع على الإتفاقية وبدء تنفيذها:-

تشكل لجنة من أطراف الحوار وذلك للقيام بوضع الترتيبات اللأزمة لتوفير الظروف الأمنية المطلوبة للتوقيع على الإتفاقية وضمانات مباشرة التنفيذ ، بالتنسيق مع الرئيس والنائب - ويحدد الموعد على ضوء الترتيبات التي يتفق عليها.

خاتمة:-

ان إنجاز هذه الوثيقة بالإتفاق على ماورد فيها يشكل اساساً قوياً لإصلاح أوضاع بلادنا السياسية والإقتصادية ويخرجها من كافة أزماتها المتلاحقة التي عرفتها وعطلت امكانياتها وإخضاعها للقلق والإضطرابات.

نعم.. إن إنجاز عملاً كهذا يتطلب ارادة سياسية قوية موحدة القول والفعل بالعمل والحركة والوفاء بالوعد والصدق والإلتزام ولاتأخذها في الحق لومة لائم طالما وهدفنا هو صيانة الوحدة وحماية الجمهورية والحفاظ على مسيرتنا وخيارنا الديمقراطي وتأكيد رغبة شعبنا في تحقيق اهدافه في أمن الإنسان واستقراره ورخائه.

ومن الله نرجو التوفيق وهو من وراء القصد.

« وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون »

صدق الله العظيم.

١٩٩٤/١/١٨

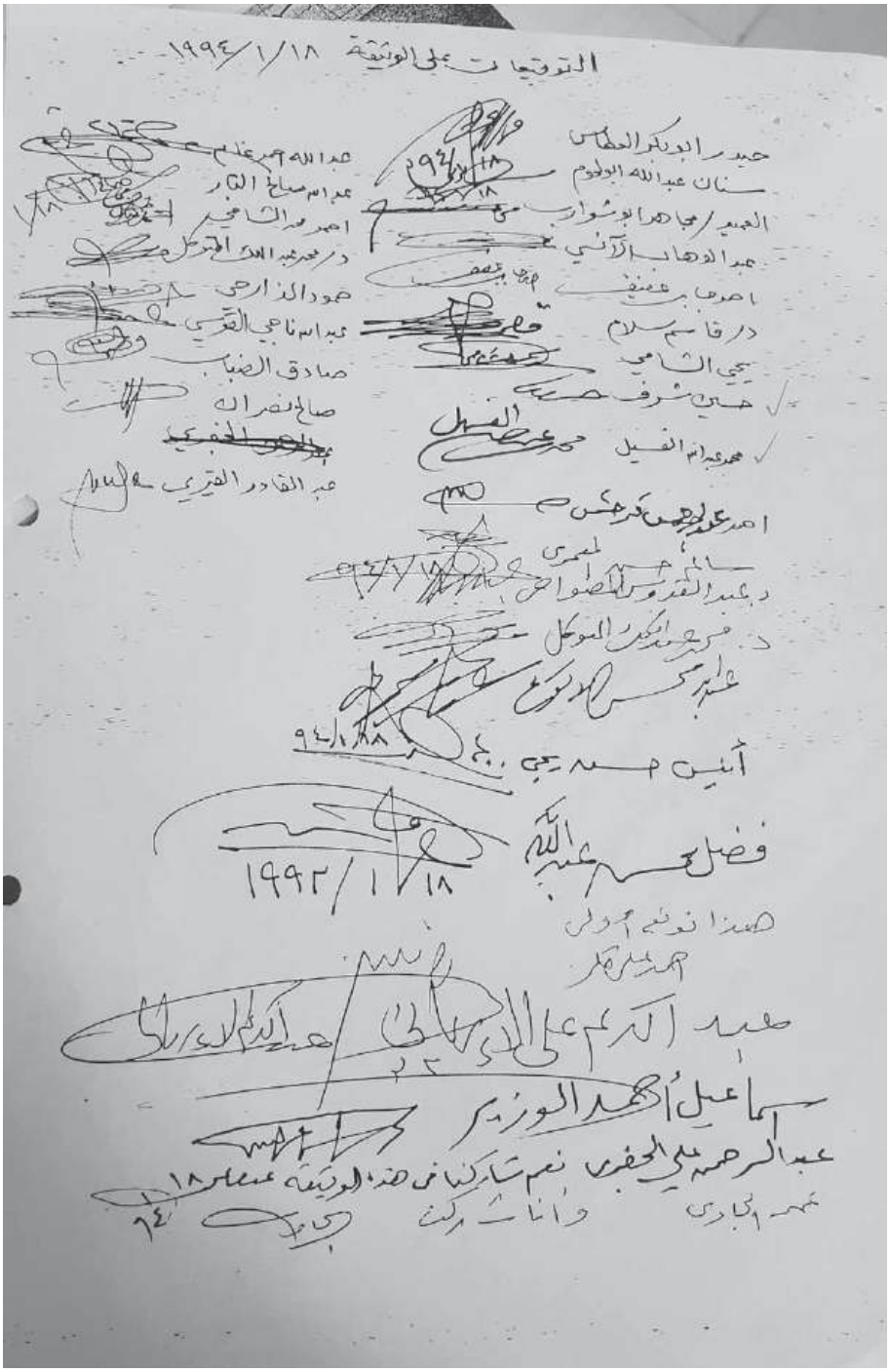
التوقيعات على الوثيقة ١٨/١/١٩٩٤

حيدر ابوبكر العطاس
سنان عبدالله البلوم
العميد/ مجاهد ابوشوارب
عبدالوهاب الآنسي
احمد عبدالعزيز قاسم سلام
يحيى الشامي
حسين شرف
محمد عبدالله الفسيل
احمد عبدالرحمن فرعش
عبدالقدوس الصواط
د. عبدالكريم المتوكل
عبدالمحسن الدوس
أنيس حسن يحيى
فضل محمد عبدالله
١٩٩٢/١/١٨
هذا توقيع أول
احمد علي الكبر

عبدالله صرغام
عبدالله صالح البكار
احمد محمد الشامي
د. محمد عبدالملك المتوكل
هود الهدار
عبدالله ناجي القرشي
صادق الضباب
صالح فضل
عبدالقادر القريشي

طه الكبسي
اسماعيل احمد الوزير
عبدالرحمن علي الجفري نعم شاركنا في هذه الوثيقة عصر ١٨ ١٩٩٤
نعم اشارك وانا شاركت

THE LIFE I LIVED

My Story with Yemen's Ideological and Political Transformations

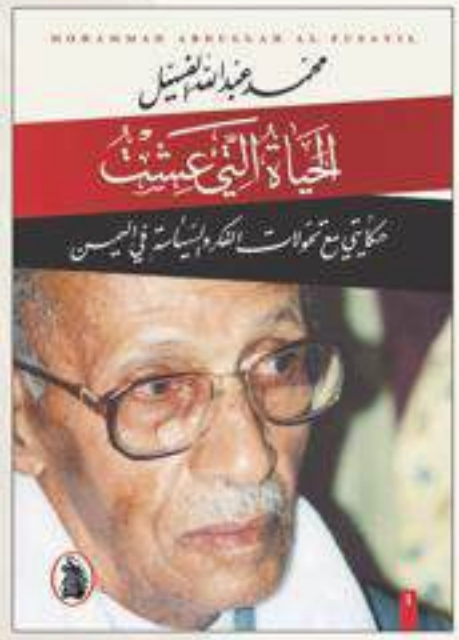

«تَعمَدتُ في محطات أو مراحل من حياتي تفصيل بعض الأحداث أو الوقائع تفصيلا قد يراه بعضُ القراء غير ضروري، وأنا أعرف أنني بذلك قد جازفتُ مجازفة ربما تُزهَد هذا القارئ في مواصلة القراءة، لكني وجدت أن تلك التفاصيل مهمةً وضروريةً، لأنني أكتبُ الآن لأجيال غير جيلي؛ بل ربما للجيل الثالث أو الرابع بعد جيلي. وهذه الأجيال لديها تصور محدود وضبابي للحياة التي كان آباؤهم وأجدادهم يعيشونها، ومن المهم جداً أن يكون تصور الأجيال اللاحقة واضحا وغير ضبابي.

إن الأكثرية الساحقة -إن لم أقل كلها- لا تعرفُ كيف كانت جداتهم وأجدادهم يعيشون، لذلك نرى كثيرين منهم اليوم يُحمّلون من ساهم في تغيير الحياة من عهود الإمامة إلى عهود الجمهورية مسؤولية ما فيها من سلبيات تقلل من إيجابياتها، نتيجة ما يعانونه من مظالم ومفاسد في العهد الجمهوري، لأنهم لم يعيشوا الحياة التي عاشها آباؤهم وأجدادهم، وهي حياة يستحيل على الأجيال اللاحقة أن تتصور ما فيها من بشاعة وتخلف وبؤس وفقر ومرض».

من مقدمة الكتاب

9 786144 865217